الجمهوريــة الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليم العالـي والبحث العلمـي
جامعة 8 ماي 1945 قالمــة

الكليـة: الحقوق والعلـوم السياسيـة
القسم: العلـوم السياسيـة
مخبر التوطين: الدراسات القانونيـة البيئيـة

أطروحـة

لنيل شهـادة الدكتـوراه

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية الشعبـة: العلوم السياسية

الاختصاص:ادارة دولية

من إعداد:

خيرة لكمين

بعنـوان

استراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ-العراق 2016/2003 نموذجا-

بتاريخ:8 نوفمبر 2018 أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد: حسين بوقارة	أستاذ التعليم العالي	بجامعة الجزائر3	رئيسا
السيد(ة): وداد غزلاني	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8ماي1945 قالمة	مشرفا
السيد(ة): مليكة فريمش	أستاذ محاضر أ	بجامعة قسنطينة3	ممتحنا
السيد: جمال منصر	أستاذ محاضر أ	بجامعة 8ماي 1945 قالمة	ممتحنا
السيد: سعيد ملاح	أستاذ محاضر أ	بجامعة المسيلة	ممتحنا
السيد: اسماعيل بوقنور	أستاذ محاضر أ	بجامعة 8ماي 1945 قالمة	ممتحنا

السنة الجامعية:2018/2017

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿ ولقد آتينا داوود وسليمان علما

وقالا الحمد لله الذي فضلنا على

كثير من عباده المؤمنين ﴾

سورة النمل-الآية 15

جامعـة 8 مـاي 1945 قالـمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الطالبة: خيرة لكمين

تخصص: إدارة دولية

تم تدقيق هذه الأطروحة المعنونة بـــ: إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ من طرف مكتبة عون للتدقيق والطباعة.

الختم:

شكر وعرفان:

تصديقا لقوله تعالى في سورة إبراهيم الأية7: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾، فحمدا لله على نعمة التوفيق التي أتممت بها بحثي.

كل الاحترام والتقدير؛ والشكر والعرفان للأستاذة الدكتورة **وداد غزلاني** على قبولها تأطير هذه الأطروحة وعلى مختلف التوجيهات والإرشادات والملاحظات القيمة.

كما أشكر أعضاء اللجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور حسين بوقارة؛ الدكتورة مليكة فريمش؛ الدكتور جمال منصر؛ الدكتور سعيد ملاح؛ الدكتور اسماعيل بوقنور على تكرمهم بقراءة ومناقشة هذه الأطروحة.

شكرا للأستاذ **يوسف دقعة** على دعمه ومساعدته خاصة في البحث وتوفير المراجع العراقية من كتب ومقالات قيمة وتوجيهات وأفكار.

شكرا لكل من قدم لي يد العون والمساعدة كلٌ باسمه.

الباحثة: خيرة لكمين

الإهـداء

بسم الله الرحمان الرحيم: ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه حسنا ﴾ العنكبوت الأية8

إليكما أمي وأبي أهدي هذا العمل؛ منحتماني الدعم والمساندة

أطال الله في عمركما.

إلى زوجي يوسف رفيق دربي الذي عايش انجاز هذا العمل لحظة بلحظة وجزء بجزء، ساندني في كل الظروف، حفظك الله.

إلى إخوتي وأخواتي حفظهم الله: سمير؛ عبد الكريم؛ هشام؛ جيهان؛ إلهام.

الى كتكوتة العائلة وأول حفيدة **"أريام سجى"** حفظك الله وجعلك من حفظة القرأن الكريم

الباحثة: خيرة لكمين.

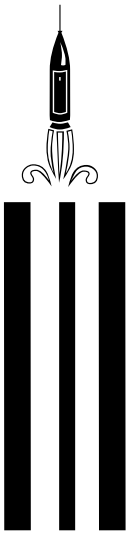

الملخص

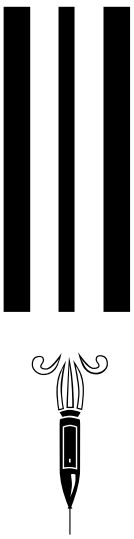

العنوان: إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ- العراق 2003-2016 نموذجا-

الملخص:

يناقش موضوع إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص ومحدودية التنفيذ- العراق 2003-2016 نموذجا-، متغيرا مهما في مجال العلوم السياسية وبالتحديد الإدارة الدولية، وهو بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع؛ والأدوار التي قامت وتقوم بها الأمم المتحدة في إطار دعم بناء السلام، بإِعتبارها المنظمة الأم الداعية في ميثاقها لتحقيق الأمن والسلام الدوليين، إلا أن مساهمتها في العراق ومنذ بداية الاحتلال الأمريكي شهدت نوعا من الكبح، رغم أن هذا الاحتلال قد شكَّل تهديدا للأمن والسلام الدوليين.

إن هذه الدراسة جاءت في إطار التعرف على الآثار السلبية التي عانت منها العراق جراء الاحتلال الأمريكي، والعمل على تحليل مختلف البرامج والإستراتيجية الأممية المطبقة في العراق في الفترة الممتدة من 2003-2016، سواء كانت ذات منبع أممي دولي، أو ذات منبع عراقي وطني حاصل على دعم خارجي، ناهيك عن إبراز وتحليل مكامن الضعف في إستراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام في العراق المتعلقة بالجانب الهيكلي والعملي للهيئة الأممية، وكذا الجانب الداخلي المؤسسي للعراق، مع محاولة إِستشراف لمستقبل الأوضاع إِنطلاقا من مؤتمر الكويت لإعمار العراق الذي إِنعقد في فيفري 2018 وفقا لثلاث سيناريوهات.

الكلمات المفتاحية: بناء السلام؛ مناطق ما بعد النزاع؛ الأمم المتحدة؛ الاحتلال الأمريكي 2003؛ العراق.

Title: United Nations Peace building Strategy Between the Ambition of Texts and Limited Implementation - Iraq 2003/2016 Model-

Summary:

The theme of the United Nations Peace building Strategy between the ambition of texts and limited implementation - Iraq 2003-2016 - is an important variable in the field of political science, namely international governance, peace-building in post-conflict areas; and the role played by the United Nations in support of Peace building, as the parent organization advocating international peace and security, its contribution to Iraq since the beginning of the US intervention has been somewhat curtailed, although the intervention of coalition forces in Iraq in 2003 posed a threat to international peace and security.

This study came in the context of identifying the negative effects suffered by Iraq as a result of the American invasion, and working on the analysis of the various programs and the international strategy applied in Iraq in the period 2003-2016, whether they have an international source or an Iraqi national source holds External support, let alone highlight and analyze the weaknesses of the UN strategy for building peace in Iraq on the structural and practical side of the UN, as well as the internal institutional aspect of Iraq, while trying to anticipate the future of the situation from the Kuwait Conference for the reconstruction of Iraq, which was held in February 2018 according to three Scenarios.

Key words: peace building; post-conflict areas; United Nations; US invasion 2003; Iraq.

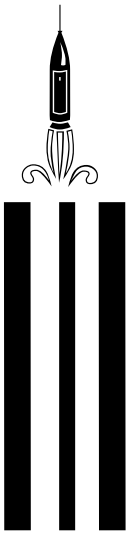

الخطة

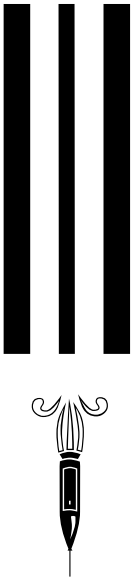

الخطة:

مقدمة

الفصل الأول: مقاربة مفهومية نظرية لبناء السلام.

المبحث الأول:الإطار المفهومي لبناء السلام.

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام.

المطلب الثاني: التداخل المفهوماتي بين بناء السلام والمفاهيم الأخرى.

الفرع الأول: حفظ السلام.

الفرع الثاني: صنع السلام.

الفرع الثالث: فرض السلام.

الفرع الرابع: إعادة الإعمار.

الفرع الخامس: الدبلوماسية الوقائية.

المبحث الثاني: فواعل بناء السلام وفقا لمقاربات العلاقات الدولية ومقاربات بناء السلام.

المطلب الأول: فواعل بناء السلام والمقاربات المفسرة لدور المنظمات الدولية.

الفرع الأول: فواعل بناء السلام.

الفرع الثاني: تيبولوجيا بناء السلام.

الفرع الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية (منظمات دولية حكومية).

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.

الفرع الأول: مقاربات السلام.

الفرع الثاني: مقاربات تحقيق الرضا.

الفرع الثالث: مقاربات السلطة.

الفرع الرابع : مقاربات النزاعات.

الفصل الثاني: الأمم المتحدة كفاعل في بناء السلام في العالم.

المبحث الأول: هيئات وبرامج الأمم المتحدة المدعمة لبناء السلام.

المطلب الأول: أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة في بناء السلام.

الفرع الأول: لجنة بناء السلام.

الفرع الثاني: مكتب دعم لجنة بناء السلام.

المطلب الثاني: الإطار التعاوني الأممي لبناء السلام.

الفرع الأول: برامج الأمم المتحدة المدعمة لبناء السلام.

الفرع الثاني: وكالات الأمم المتحدة المدعمة لبناء السلام.

المبحث الثاني: نماذج لعمليات بناء السلام للأمم المتحدة.

المطلب الأول: عمليات بناء السلام في قارة إفريقيا.

الفرع الأول: بناء السلام في مالي.

الفرع الثاني: بناء السلام في دارفور.

المطلب الثاني: عمليات بناء السلام في قارة أوروبا.

الفرع الأول: بناء السلام في كوسوفو.

الفرع الثاني: بناء السلام في قبرص.

المطلب الثالث: خطوات الأمم المتحدة في بناء السلام.

الفرع الأول: نزع السلاح والتسريح بإعادة الدمج.

الفرع الثاني: إزالة الألغام.

الفرع الثالث: إعادة الإعمار وإعادة توطين اللاجئين لتحقيق التنمية.

الفرع الرابع: المساعدات الإنتخابية وإعادة بناء أجهزة الأمن.

الفصل الثالث: بناء السلام في العراق 2003–2016: دراسة في فاعلية البرامج الأممية.

المبحث الأول: التوجه الأممي لبناء السلام في العراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003.

المطلب الأول: تأثير الإحتلال الأمريكي للعراق على البيئة الداخلية.

الفرع الأول: الآثار الإجتماعية للإحتلال.

الفرع الثاني: الآثار السياسية والأمنية للإحتلال.

الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية والثقافية للإحتلال.

الفرع الرابع: الآثار البيئية والبشرية للإحتلال.

المطلب الثاني: بناء العملية السياسية في العراق وفق قرارات مجلس الأمن.

الفرع الأول: المرحلة المؤقتة2005/2004.

الفرع الثاني: المرحلة الإنتقالية2011/2005.

الفرع الثالث: المرحلة ما بعد الإنتقالية 2016/2011.

المطلب الثالث: أنشطة الهيئة الأممية في العراق لبناء السلام.

الفرع الأول: بعثة الأمم المتحدة في العراق.

الفرع الثاني: نشاط بعثة الأمم المتحدة في العراق 2007-2011.

الفرع الثالث: نشاط البعثة الأممية من 2012- 2016.

المبحث الثاني: البرامج الوطنية لإعادة بناء العراق.

المطلب الأول: مشاريع الحكومة العراقية لبناء السلام.

الفرع الأول: المشاريع في المجال القانوني.

الفرع الثاني: المشاريع في المجال السياسي الأمني.

الفرع الثالث: المشاريع في المجال الإقتصادي.

الفرع الرابع: المشاريع في المجال الإجتماعي والبنى التحتية.

المطلب الثاني: دور الهيئات المدنية في بناء السلام في العراق بعد 2003.

الفرع الأول: المجتمع المدني والقطاع الخاص في العراق.

الفرع الثاني: الشباب والمرأة العراقية: من التهميش إلى التمكين .

الفصل الرابع: محدودية تنفيذ برامج بناء السلام 2003–2016 ومستقبل بناء السلام في العراق.

المبحث الأول: معيقات بناء السلام في العراق 2003–2016.

المطلب الأول: المعيقات المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة.

الفرع الأول: معيقات هيكلية داخل الأمم المتحدة.

الفرع الثاني: معيقات مرتبطة ببيئة العمل.

المطلب الثاني: المعيقات المرتبطة بالبيئة الداخلية العراقية.

الفرع الأول: معيقات مرتبطة بالهيئات الرسمية.

الفرع الثاني: معيقات مرتبطة بأوضاع المجتمع وحالة الأمن.

الفرع الثالث: معيقات مرتبطة بالمجتمع المدني والقطاع الخاص.

الفرع الرابع: معيقات مرتبطة بتمكين الفئات المُهمشة.

المبحث الثاني: مستقبل بناء السلام في العراق وفق منظور تكاملي.

المطلب الأول: مقترحات خطة لبناء السلام في العراق.

الفرع الأول: جانب يمس الهيئة الأممية وأدوارها.

الفرع الثاني: جانب يمس القيم المجتمعية والممارسات السياسية والمدنية.

الفرع الثالث: جانب الإِستثمارات والقطاع الخاص.

الفرع الرابع: جانب تمكين الفئات المُهمشة.

المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل العراق.

الفرع الأول: مؤتمر الكويت لإعمار العراق 2018.

الفرع الثاني: سيناريوهات بناء السلام في العراق.

الخاتمة

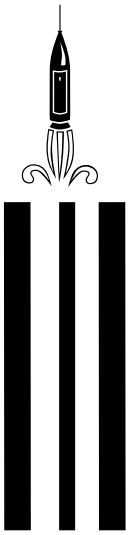

مقدمة

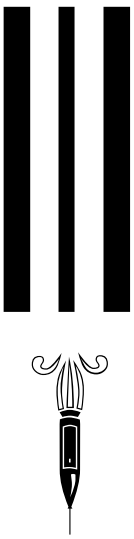

مقدمة:

لطالما أثارت الحروب والنزاعات مخاوف الدول والمنظمات الدولية بِاعتبارها ذات تأثيرات سلبية على مجال الأمن والسلام الدوليين، ففي ظل بيئة دولية غير مستقرة يستحيل التعايش وخلق مناطق للتعاون في مختلف المجالات؛ وبالتالي خلق التكامل الدولي بين مختلف الدول، وعلى اِعتبار أن المجال الدولي هو مجال تعاون وتكامل من جهة وصراع ونزاع من جهة أخرى؛ كان من الضروري خلق بيئة مستقرة نوعا ما قائمة على أسس القانون الدولي الذي يحكم العلاقات الدولية، ودون المساس بمبادئ القانون الإنساني الذي يحمي الإنسان من مختلف الإِنتهاكات، ناهيك عن اِحترام سيادة الدول ومنطق عدم التدخل، إلا أنه وما هو ملاحظ في المجتمع الدولي وجود خروقات واضحة للقانون الدولي وإنتهاكات لمبادئ القانون الإنساني، لذلك فإننا نجد العديد من الفواعل الدولية تسعى في إطار مجال إختصاصها لحل النزاعات وبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وفقا لأطر ديمقراطية، ولعلى من بين هذه الفواعل هيئة الأمم المتحدة بِاعتبارها المنظمة الأم الهادفة بشكل أساسي لحفظ السلام والأمن الدوليين، حيث نرصد مجموعة من الممارسات السلامية للهيئة الأممية، والمرتبطة بالأساس بتقديم المساعدات للدول الخارجة من النزاعات بهدف بناء السلام فيها؛ وإرساء بوادر التوجه الديمقراطي في نظامها، على غرار كل من كوسوفو ومالي ودارفور، وأقاليم أخرى كانت قد عانت من ويلات النزاعات والحروب بِاختلاف طبيعتها؛ داخلية كانت أم خارجية، وبالتالي فإن تدخلاتها لبناء السلام شملت مختلف الأقاليم والدول، وفق أطر وخطوات محددة منذ بدايات إنشاءها.

بعد الحرب الباردة وموجة التحول الديمقراطي ساهمت هيئة الأمم المتحدة في تعزيز ممارساتها في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وشملت مختلف الدول التي عانت من حالة اللاّ اِستقرار على غرار العراق، التي شهدت مع بداية الألفية إحتلالا من

طرف قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بحجة اِمتلاك العراق لأسلحة نووية تهدد بها السلام والأمن الدوليين، هذا الإحتلال تسبب في حالة فوضى حتى بعد اِنسحاب قوات التحالف من الأراضي العراقية، حيث طالت هذه الفوضى مختلف المجالات، السياسية منها والأمنية، الإجتماعية منها والإقتصادية، الثقافية منها والبشرية، هذه الفوضى التي عاشتها وتعيشها العراق جعل من هيئة الأمم المتحدة تسعى جاهدة في إطار تدخلها إلى بناء السلام وتوفير الدعم اللازم للحكومة العراقية، وتعزيز إرساء الأطر الديمقراطية لمعالجة الإختلالات التي عاشتها الدولة سابقا، سواءا بمجهوداتها وفقا لوكالاتها والهيئات التابعة لها، أو في إطار تعاوني بينها وبين مختلف الفواعل الأخرى من منظمات متخصصة والحكومة العراقية ومختلف الهيئات العراقية المدنية.

أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة مستمدة من طبيعته الديناميكية، باِعتباره مرتبط بموضوع يمس الأمن والسلام الدوليين، وعموما يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى نمطين: الأهمية العلمية والأهمية العملية.

- **الأهمية العلمية:**

ينتمي هذا الموضوع إلى مجال الدراسات السلامية، التي تُعنى بتحليل وتفصيل كل ما يرتبط بحفظ السلام وبناء السلام، ومختلف الفواعل المساهمة في إثراء وتعزيز هذه العمليات، ناهيك عن تحديد مختلف الممارسات والخطوات المتبعة في إطار بناء السلام وفقا للأطر التعاونية التي تضم كل الفواعل الدولية والوطنية، وبالتالي فهذه الدراسة تسعى لتقديم إضافة في مجال الدراسات السلامية، حول طبيعة التدخلات الأممية لمختلف المناطق والتي تستند إلى مجموعة من الخطوات الثابتة والمركزة على طبيعة النزاع وكيفية التعامل معه، وبالتالي فإن ممارساتها قبل الحرب الباردة في إطار بناء السلام لم تختلف

بشكل كبير في فترة ما بعد الحرب الباردة، غير أن توسع الهيئات والدخول في شراكات سلامية كانت ذو بعد تعاوني موسع بشكل ملحوظ.

- **الأهمية العملية:**

إضافة إلى الأهمية العلمية فإن هذا الموضوع يضطلع بأهمية عملية بالغة، تتعلق بطبيعة الدراسة والمرتبطة ببناء السلام في العراق من طرف الهيئة الأممية، في محاولة لربط ما هو نظري من ممارسات الهيئة الأممية بما هو واقعي ومطبق في نموذج العراق لبناء السلام، وبالتالي إبراز الأدوار الفعلية للأمم المتحدة، والتطرق إلى العوامل المؤثرة على فاعلية أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، ناهيك عن الممارسات والمبادرات المقدمة في إطار بناء السلام في العراق؛ وتعزيز التحول الديمقراطي، وتحديد الأطر الواقعية المنتهجة في ظل بيئة غير مستقرة.

مبررات اختيار الموضوع:

إن دراسة موضوع بناء السلام في العراق من منظور هيئة الأمم المتحدة، كان وفقا لتوفر مجموعة من العوامل والدوافع، والتي يمكن تقسيمها إلى نمطين من الأسباب:

1-الأسباب الموضوعية:

إضافة إلى الأسباب الذاتية توجد مجموعة من الأسباب الموضوعية التي تدفعنا لدراسة هذا الموضوع، والمتمثلة في:

- طبيعة التخصص وهو الإدارة الدولية الذي يفرض توجها معينا في الأبحاث والدراسات، وبالتالي كان توجهنا نحو دراسة أدوار الأمم المتحدة في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.

- طبيعة منطقة الشرق الأوسط وأهميتها وبالتحديد العراق من جميع النواحي، دفعتنا للتعمق فيها والبحث في آثار الإحتلال الأمريكي وإستراتيجية بناء السلام في العراق.
- موجة التحول الديمقراطي التي شهدتها جل الدول خاصة بعد الحرب الباردة، والتي كانت حافزا للبحث في مقوماتها وآلياتها وإمكانية تطبيقها، خاصة في ظل دولة تعاني من مخلفات الإحتلال من فوضى ونزاع كالعراق.
- السعي لإثراء الدراسات السلامية بموضوع جديد مرتبط ببناء السلام في العراق؛ وكذا البحث في جدية أدوار الفواعل الدولية وخاصة هيئة الأمم المتحدة في رسم المسار السلامي الديمقراطي في العراق.

2-الأسباب الذاتية:

تتمثل الأسباب الذاتية لإختيار الموضوع في تلك الأسباب المرتبطة بالباحث في حد ذاته، وعموما يمكن التطرق لها بالتفصيل كما يلي:

- الرغبة في التعمق أكثر في الدراسات الشرق أوسطية وخاصة ما تعلق منها بالعراق، بإعتبارها بلد التعدد الإثني والفسيفساء المجتمعية.
- الرغبة الذاتية في دراسة وتحليل الموضوع، والبحث والتعمق في إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام، مع تحديد مكامن الضعف فيها.
- الرغبة في معرفة التوجه الأممي إزاء العراق، ومدى مساهمتها في تخطي العراق لمرحلة الأزمة والفوضى، خاصة وأن حالة الفوضى التي تعاني منها العراق كانت بسبب إحتلال أجنبي تسبب في تدمير الدولة من جميع الجوانب.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف الشاملة لمختلف الزوايا، وبالتالي يمكن تحديدها فيما يلي:

- **أهداف معرفية:**

السعي لتكوين تصور واضح وجلي عن المفاهيم السلامية وعن اِستراتيجية بناء السلام المطبقة من طرف هيئة الأمم المتحدة.

- **أهداف وصفية:**

تتعلق بوصف الواقع العراقي المنهار، وكذا تحديد الآثار الناتجة عن الإحتلال الأمريكي والمؤثرة على اِستقرار الدولة وأمنها، وأسباب التوجه الأممي لتقديم المساعدة.

- **أهداف تحليلية:**

تتعلق بتحليل واقع بناء السلام في العراق من طرف هيئة الأمم المتحدة وحكومة العراق، ومدى توافر جدية التدخل لبناء السلام وعنصر التكامل في أداء الأنشطة والمهام السلامية.

- **أهداف تنبؤية:**

تتعلق بمحاولة اِستشراف لمسار بناء السلام والتحول الديمقراطي في العراق خلال العشريتين القادمتين، عبر وضع سيناريوهات اِنطلاقا من الأحداث السابقة والبرامج الحالية.

مجال الدراسة:

هو الإطار الذي تم فيه دراسة الموضوع، ويقسم إلى ثلاث أنماط:

- **المجال المعرفي:**

هذا الموضوع ينتمي إلى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية؛ وبالتحديد مجال الدراسات السلامية، والتي تُعنى بدراسة المناطق المتأثرة بالنزاعات والحروب بشتى أصنافها؛ وتأثيراتها على حالة الإستقرار للدول، وكيفية التدخل لبناء السلام وتوفير بيئة آمنة تضمن إستقرار الأوضاع داخليا وخارجيا، يكون هذا التدخل متعدد الأطراف؛ إما من طرف دول جوار أو المنظمات الدولية أو حكومات الدول المتضررة، أو كل الفواعل مجتمعة في إطار تعاوني.

- **المجال المكاني:**

يمثل المجال المكاني الإطار الجغرافي الذي تنتمي له الدراسة، وبالنسبة لموضوع دراستنا فهو ينتمي لدراسات الشرق الأوسط، وبالتحديد الدراسات المرتبطة بالعراق كمنطقة إستراتيجية ذات مقومات جغرافية وطبيعية منحتها القوة والريادة إقليميا ودوليا، وجعلت منها محط أطماع العديد من الدول، ناهيك عن حالة التوتر التي تعاني منها الدولة جراء تفاقم تهديد الجماعات الإرهابية، والتي إنتشرت للتأثير على مختلف دول الجوار ودول العالم عموما، وبالتالي فالعراق شكلت منطقة جيو-إستراتيجية من ناحية ومنطقة تهديد من ناحية أخرى.

- **المجال الزمني:**

يمثل هذا العنصر الفترة الزمنية المشمولة بالدراسة، وفي دراستنا هذه فقد إقتصرنا على الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2016، حيث كانت البداية من 2003 بإعتباره تاريخ معلمي لدى الدولة العراقية، ويمثل بداية الإحتلال من طرف قوات التحالف بقيادة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، الذي خلَّف حالة فوضى وعدم إستقرار في الدولة؛ تطور وخلق نوعا من النزاعات الداخلية، وبالتالي كانت البداية من هنا إستنادا إلى الآثار التي خلفها هذا الإحتلال، وصولا إلى 2016 بإعتباره تاريخ نهاية الدراسة وثبات

في ممارسات الهيئة الأممية داخل العراق، ناهيك عن محاولة اِستشراف للمستقبل العراقي لعشريتين قادمتين اِنطلاقا من مؤتمر الكويت الذي عقد في فيفري 2018.

إشكالية الدراسة:

شهد العالم ومازال يشهد العديد من التوترات والنزاعات والحروب المؤثرة على اِستقرار المجتمع الدولي، وبالتالي المؤثرة على عنصر التكامل والتعاون، هذه الأوضاع المتضمنة للاّ أمن واللاّ اِستقرار حفزت مختلف فواعل المجتمع الدولي للبحث وبجدية عن حلول لتفادي هذه الآثار السلبية قبل حدوثها؛ أو التقليل منها أثناء حدوثها؛ أو معالجتها بعد حدوثها، ونجد هنا أن هيئة الأمم المتحدة وباِعتبارها المنظمة الأم قد سعت منذ إنشائها لبناء السلام والأمن الدوليين في العديد من المناطق، كما نرصد لها تدخلات واضحة في العراق بعد الإحتلال الأمريكي- البريطاني في 2003، فمن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية المركزية التالي:

هل ساهمت اِستراتيجية الأمم المتحدة لبناء السلام في تخطي الأوضاع غير الآمنة وبناء السلام في العراق بعد 2003، في ظل عدم الاستقرار؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

1- ما هي الأطر المفهومية والنظرية المفسرة لبناء السلام والتي تسمح بتمييز بناء السلام عن المفاهيم السلامية الأخرى؟
2- هل تدخل هيئة الأمم المتحدة لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع يضم جانب محدد فقط؟ أم يشمل مختلف المجالات المتضررة؟
3- ما هي البرامج والمساعدات المقدمة من طرف هيئة الأمم المتحدة لتعزيز بناء السلام في العراق من 2003 إلى 2016؟ وهل طبقت واقعيا؟
4-ما هي المعيقات التي واجهات المبادرات الأممية لبناء السلام في العراق؟

5-هل يمكن اِستشراف مستقبل للعراق على ضوء ما قُدم لها سابقا وما يقدم لها حاليا؟

الفرضيات:

- نجاح الإِستراتيجية الموجهة نحو دعم عمليات بناء السلام وبناء الدولة في مناطق ما بعد النزاع مرتبط بمدى تلاؤمها مع البيئة الداخلية للمجتمع وجدية تنفيذها.
- فشل اِستراتجية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع نِتَاج لعدم توحيد البرامج الأساسية والممارسات الميدانية.

مناهج الدراسة:

لإتمام هذه الدراسة تم اِستخدام مقاربة منهجية، شملت مجموعة من المناهج للإحاطة بالموضوع، تمثلت هذه المناهج في:

- **المنهج التاريخي:**

هو ذلك المنهج الذي يسعى من خلاله الباحث لجمع المعطيات السابقة حول قضية أو ظاهرة معينة، ويستخدمها في تفسير الأحداث السابقة والأحداث الحالية واِستشراف الأحداث المستقبلية، وفي هذا الموضوع فقد اِستخدمنا المنهج التاريخي بالرجوع إلى حيثيات الفوضى وبوادر حالة اللاّ اِستقرار التي عاشتها العراق بعد الإحتلال الأمريكي – البريطاني فيها عام 2003، والتركيز على الآثار التي خلفها، لتكون بذلك قاعدة لتفسير طبيعة المساعدات المقدمة من طرف الهيئة الأممية، واِستشراف مستقبل العراق.

- **منهج تحليل المضمون:**

هو المنهج المستخدم في تحليل الخطابات ومختلف الوثائق، بهدف الخروج بنتائج تساعد في دعم موضوع البحث، وقد اِستخدمنا هذا المنهج في تحليل مضمون مختلف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وكذا قرارات الأمين العام للأمم المتحدة.

- **منهج دراسة الحالة:**

هو المنهج المعتمد في حصر الدراسة في نموذج واحد وحالة واحدة؛ بهدف التركيز عليها وحصر المعلومات والفرضيات، ونظرا لعدم القدرة على الإلمام بمظاهر بناء السلام في العالم ومختلف ممارسات هيئة الأمم المتحدة في ذلك، فقد اِعتمدنا على هذا المنهج من خلال اِختيار نموذج العراق بعد 2003 لتسليط الضوء على مختلف الممارسات والآليات المطبقة.

الإطار النظري للدراسة:

تم الاِعتماد على إطار تحليلي تكاملي ضم العديد من وحدات التحليل تنوعت بين الفرد والدولة من ناحية، ومختلف الفواعل ما فوق دولاتية–منظمات دولية– من ناحية أخرى، وبالتالي تم التركيز في هذه الدراسة على **النظرية الليبرالية** التي تقر بأدوار الفواعل الأخرى فوق دولاتية في تشكيل تعاونات، وبالتالي تطبيقها على آليات الأمم المتحدة في بناء السلام في العراق، ناهيك عن اِستخدام **النظرية النسوية** التي تقر بأهمية المساواة بين الجنسين واِضطلاع المرأة بأدوار مهمة، مع ضرورة التوجه نحو مجتمع يقوم على اِحترام حقوق الأفراد وتوظيف مختلف إمكانياته وطاقاته، وبالتالي المطالبة بتوفير مكانة للمرأة في ظل الحرية والديمقراطية، وتم الاِعتماد على هذه النظرية من خلال الحديث عن جهود هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة العراقية من أداء أدوار مهمة في إطار بناء السلام، باِعتبارها تمتلك إمكانات تساهم بشكل أو بأخر في دفع عجلة التنمية العراقية، إضافة إلى تكريس التوجه الديمقراطي الفعلي للدولة عبر القضاء على آفة التهميش.

كما تم الإِعتماد على مجموعة من المقتربات في إطار تكاملي مع النظريات:

- **مقترب الدور**: على إِعتبار أن موضوع الدراسة يتطرق إلى دور الأمم المتحدة في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، فقد كان من الضروري الإِعتماد على مقترب الدور في تحليل هذه الأدوار وربطها بالواقع والممارسات الفعلية والضرورية، ناهيك عن فعالية هذا الدور في ظل مختلف المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية.
- **المقترب القانوني**: تم الاعتماد على هذا المقترب عبر الاعتماد على مختلف القرارات والتقارير الأممية في مجال بناء السلام والاعمار.
- **المقترب المؤسسي**: تم الإِعتماد على هذا المقترب من خلال التطرق لهيكلة الأمم المتحدة الخاصة ببناء السلام من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، ناهيك عن مختلف الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة والمساهمة في مجال بناء السلام، كل هذا وفقا لإطار قانوني يضمنه القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، وتكفله القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.
- استخدام أداة السيناريو من خلال استشراف لمستقبل العراق على مدى عشريتين وفقا لمؤتمر الكويت المنعقد في فيفري 2018.

الإطار الإِيتيمولوجي

تنطلق الدراسة من تفسير مجموعة من المفاهيم والمصطلحات المتمثلة في:

- **السلام**: يقصد به الحالة التي يغيب فيها النزاع والحرب والصراع وقد اتسع هذا المفهوم ليشمل إيجاد العدل الاجتماعي والقضاء على الاستغلال والفساد[1].

[1]– دعوة الى السلام– **عن ثقافة السلام والاعنف والتسامح ومفاهيم اخرى**(مركز هردو لدعم التعبير الرقمي: القاهرة، 2017)، ص6.

- **الإحتلال:** هو وضع تحتل فيه جيوش دولة أو عدة دول إقليم دولة أخرى، والاحتلال العسكري هو وضع قانوني معترف به في إحدى اتفاقيات لاهاي لعام 1907، يؤدي إلى ممارسة اختصاصات محدودة وليس حلا محل السيادة الإقليمية، وبالتالي فالاحتلال هو احد أنواع الاستعمار أو ما يطلق عليه بالاستعمار الإحتلالي القائم على غزو أراضي أجنبية وطرد أو إبادة سكانها الأصليين[1].
- **الأمم المتحدة:** منظمة دولية حكومية تضم في عضويتها كل الدول المستقلة تقريبا، تأسست في 1945 وتهدف لحفظ السلام والأمن الدوليين إعتمادا على أجهزتها المختلفة ووفقا لمبادئ القانون الدولي وميثاقها، وتضم في هيكلها كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية[2].
- **برامج بناء السلام:** هي البرامج الموجهة لبناء السلام في المناطق الخارجة من النزاع، وتكون هذه البرامج ذات مصدرين إما داخلية من الهيئات الوطنية والحكومة بالتعاون مع المجتمع والقطاع الخاص، أو خارجية في إطار التنسيق الدولي من طرف الهيئة الأممية ومختلف المنظمات الأخرى إضافة إلى دول الجوار، وتشمل هذه البرامج مختلف المجالات التي من شأنها النهوض بالمجتمع، سواء كانت اقتصادية لدعم الاقتصاد الوطني، أو سياسية لبناء النظام السياسي وأجهزة الأمن المحافظة على الأمن والاستقرار داخل المجتمع، والمجال الاجتماعي عير توفير البنى التحتية لتلبية متطلبات الشعب

أدبيات الدراسة:

[1]– أحمد سعيفان، "**قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**"(مكتبة لبنان ناشرون: لبنان، ط1، 2004)، ص19،32.

[2]– موقع هيئة الأمم المتحدة، **التعريف بالمنظمة**، على الرابط: www.un.org/ar/about-un، 2018/01/20، 12:06

1- Claire Duncanson, "Forces for Good, Military Masculinities and peacebuilding in Afghanistan and Irak"(palgrave Macmilan UK, 27 Juin 2013).

حاولت هذه الدراسة البحث في مختلف الأدوار المنوطة بالجنود وكيفية فهمها إضافة إلى الأدوار ذات البعد السلامي للجنود في كل من أفغانستان والعراق، وقد ركزت هذه الدراسة على تحويل الجانب العسكري إلى بعده المدني السلامي، إلا أن التطرق لأدوار المنظمات الدولية وبالتحديد الهيئة الأممية كان غائبا عن التحليل.

2-جعفر ضياء جعفر،" برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال"(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، حاولت هذه الدراسة إستشراف مستقبل للأوضاع في العراق بعد حالة الفوضى التي سادت عقب 2003، وتوصلت إلى أن إمكانية تحقيق تناغم وتوافق في المجتمع ممكنة في حال وجود إرادة جدية في ذلك، إلا أن البحث في المعيقات الداخلية والخارجية المرتبطة بالهيئات والمؤسسات المسؤولة عن بناء السلام والتحول الديمقراطي كان غائبا عن التحليل.

3- Wendy lambourne, "**post-conflit peacebuilding :meeting human needs for justice and reconciliation**(" peace, conflit and development-issue four, April 2004)

هذه الدراسة تحدثت عن مناطق ما بعد النزاع ومحاولة بناء السلام فيها، والتركيز على ضرورة توفير الإحتياجات الإنسانية، وفق العدالة وتكريس المصالحة الوطنية، بإعتبارها العناصر الأساسية التي من شأنها التأثير إيجابيا على مسار بناء السلام، وبذلك فإن الباحث قد إقتصر في تحليله على جانب معين يتمثل في الإحتياجات الإنسانية مع إهمال العناصر الأخرى الواجب توفرها في إطار تكاملي حتى لا تكون هناك ثغرات تجعل من عملية بناء السلام عملية مجوفة داخليا.

وقد جاءت دراستنا لتحديد الأطر النظرية المفسرة لبناء السلام والتي من خلالها يمكن التفريق بين مختلف المفاهيم السلامية، ناهيك عن إبراز الخطوات المنهجية المتبعة من طرف الأمم المتحدة في إطار مباشرتها لعمليات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، مع

التركيز على حالة العراق والتعمق فيها لإبراز طبيعة التدخل والمساعدات بالنسبة للدول والمجتمعات التي تعاني من تعدد اثني كبير؛ قد يؤثر على مسار التحول الديمقراطي السليم فيها وبالتالي التأثير على بناء السلام.

صعوبات الدراسة:

كغيرها من الدراسات فقد صادف البحث في هذا الموضوع مجموعة من المعيقات والصعوبات، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- قلة المراجع المتعلقة بالموضوع باللغة العربية، ما جعلنا نأخذ وقتا في البحث عن المراجع المحكَّمة وترجمة المراجع الأجنبية.
- طبيعة الموضوع تفترض إجراء دراسة اِستطلاعية ومقابلات مع ممثلين ومسؤولين عراقيين أو حتى مديري منظمات المجتمع المدني، لم نغفل عن هذه الآليات المنهجية إلا أن صعوبة الوصل إليهم وعدم إفصاحهم عن المعلومات اللازمة كان عائقا كبيرا أمام الاِستفادة من معلوماتهم، ناهيك عن تخوفاتهم من إجراء تصريحات موثقة كتابيا أو صوتيا.

تفصيل الدراسة:

جاءت هذه الدراسة مقسمة على أربعة فصول تضمن كل فصل مجموعة من الحقائق والمعلومات المرتبطة بالعنوان الأساسي:

- **الفصل الأول:** ركز الفصل الأول من الدراسة على تحديد المفهوم الضيق لبناء السلام والذي يتماشى وطبيعة الموضوع، بهدف التفريق بينه وبين مختلف المفاهيم التي قد تتداخل مع بناء السلام؛ وتتشارك معه في نقاط معينة، وقد تُسبب في مرحلة ما خلطا للدارسين، ناهيك عن تحديد أبرز النظريات المفسرة لبناء السلام، والتي تم تقسيمها حسب طبيعتها وأسسها النظرية، وقد كان هذا الفصل بمثابة مدخل للإلمام بالجانب المفهومي النظري لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.

- **الفصل الثاني:** تطرق الفصل الثاني إلى الأمم المتحدة بِاعتبارها فاعل دولي لصون السلام والأمن الدوليين، وهذا ما يُخول لها التدخل في حالة وجود أي تهديد أو إنتهاكات، وهنا تم تحديد الهيكلة المعنية ببناء السلام، ناهيك عن مختلف الوكالات التابعة للهيئة الأممية والعاملة في نفس المجال؛ على إعتبار أن عملها يكون ذو بعد تعاوني مع مختلف الفواعل المعنية بذلك، إضافة إلى تحديد مختلف الخطوات المطبقة من طرف الهيئة الأممية في إطار قيامها بمهام بناء السلام وهذا من خلال التطرق إلى بعض المجتمعات التي تدخلت فيها وساهمت في بناء السلام فيها، وبذلك فإن الفصل الثاني جاء للإحاطة بالأدوار الأممية لبناء السلام من خلال تحديد الأجهزة المتخصصة والخطوات المعتمد عليها في بناء السلام في العالم.
- **الفصل الثالث:** خصصنا هذا الفصل لدراسة حالة العراق، ومختلف البرامج التي جاءت بها الهيئة الأممية في إطار بنا السلام وإعادة إعمار المجتمع، والتي تنوعت بين ذات المنشأ الأممي وذات المنشأ العراقي، كما تطرقنا إلى مختلف المجالات التي مستها هذه الأنشطة، وبالتالي فهي لم تكن حكرا على مجال محدد ولم تقتصر على برنامج معين، كما ساهمت في وضع الأطر التشاركية محل تطبيق واقعي أمام مجتمع سادت فيه الإنغلاقية سابقا، وبالتالي فإن هذا الفصل قد ركز على دراسة حالة العراق من زاوية التدخل الأممي لبناء السلام في محاولة لتحديد أبرز الانجازات والإخفاقات التي أثرت على بناء السلام في العراق.
- **الفصل الرابع:** كان هذا الفصل بمثابة فصل تقييمي لبرامج الأمم المتحدة لبناء السلام في العراق، وقياس مدى نجاحها وتحقيقها للأهداف المنشودة، وتحديد أوجه القصور التي ثبطت من التوجه الأممي لبناء السلام في العراق، واقتراح خطة يمكن من خلالها المضي في مسار التحول الديمقراطي وإعمار العراق، ناهيك عن تحديد رؤى إستراتيجية مستقبلية لإستشراف وتوقع ما يمكن أن يؤول إليه الوضع في العراق بعد ما يقارب العشريتين.

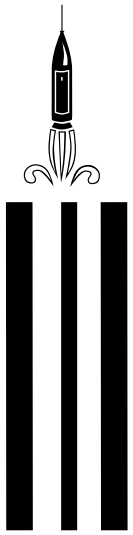

الفصل الأول

مقاربة مفهومية نظرية لبناء السلام

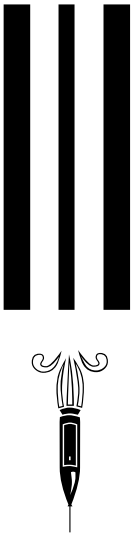

يعتبر انتشار اللاّ أمن وسيادة قانون المصلحة في المجتمع الدولي يعزز من التوجه نحو الحرب، إلا أن فواعل المجتمع الدولي يقرون بأن لا فائدة مرجوة من استمرارية النزاعات مهما كانت أسبابها، وهذا راجع للخراب والدمار والخسائر الناتجة عنها، وبالتالي تم التوجه لإيجاد سبل جديدة لإعادة الأوضاع تدرجيا كما كانت سابقا؛ وكان هذا دافعا لظهور عدة مفاهيم سلامية من بينها بناء السلام الذي واكب فترة ما بعد الحرب الباردة.

إحتل مفهوم بناء السلام مجال اهتمام واسع نظرا لتركيزه على بعث الحيوية بعد حالات النزاع، وتعددت بذلك التعاريف المقدمة للمصطلح ناهيك عن التوجهات النظرية المختلفة المفسرة للتوجه السلامي، إضافة إلى التداخلات المفاهيمية مع العديد من المفاهيم السلامية كحفظ السلام وصنع السلام وغيرها.

وفي هذا الفصل سنحاول التطرق لمختلف التوجهات والتعريفات المقدمة لبناء السلام كأحد المفاهيم السلامية؛ ومختلف الأطر النظرية المفسرة للتوجه السلامي، إضافة إلى مختلف الفواعل المساهمة في عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.

المبحث الأول:الإطار المفهومي لبناء السلام

إن محاولة تقديم تعريف لبناء السلام مرتبط بمختلف التصورات والتوجهات الموجودة؛ التي شكلت منهلا للاختلاف، إستقى منها مختلف الباحثين والهيئات ذات الاختصاص تعريفات تتماشى وطبيعة التوجهات. وللإحاطة بمفهوم بناء السلام سنحاول التطرق إلى مختلف التعريفات المقدمة له، وإبراز أوجه الاختلاف بينه وبين مختلف المفاهيم السلامية الأخرى، وكذا نطاق عمل المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام Peace Building

يعبر السلام عن تلك الوضعية التي تغيب فيها الحرب والقتال، وأي نوع من اللاّ إستقرار بين الأفراد والدول، وتضم في طياتها القبول المتبادل بين الأطراف بوقف القتال[1]، وتعبر من ناحية أخرى على الفترة التي يسود فيها اتفاق بين حكومات الدول، يعبر عنها بميثاق الإتفاق الذي من خلاله يمكن وقف القتال بين الأطراف التي كانت في حرب أو حالة عداوة[2].

يعود الإستخدام الأول لمفهوم بناء السلام إلى جوهان قالتنغ **Johan Galtung***؛ الذي ميّز بين السلام السلبي مثل نتائج الجهود لوقف العنف الجسدي أو النفسي(وهو العنف المباشر)؛ والسلام الإيجابي كهدف لجهود إنهاء العنف البنيوي والثقافي(العنف غير المباشر)، وهو الأمر الذي يؤثر على رفاه المجتمعات في مختلف المجالات

[1]– Miranda Steel, **Oxford Wordpower Dictionary**(university press,2002), p487.

[2]- Frederck C.Mish, **Merriam-webster's Collegiate Dictionary**, Eleventh Edition(USA : Springfield Massachusetts, 2003),p 911.

* أستاذ علوم سياسية نرويجي، والمعروف بمؤسس علم السلام (Irénologie) من مواليد أكتوبر 1930 بمدينة اوزلو النرويجية، نبذ العنف الهيكلي الناتج عن الدولة وقام بتأسيس شبكة تحويل النزاع بالوسائل السلمية، وصاحب نموذج النزاع المثلث؛ وهو نموذج مفسر للنزاعات يضم كل النزاعات المتماثلة وغير المتمايلة.

المتضمنة للجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والهوية الخاصة بالأفراد والمجموعات[1].

كما نجد أن المبادئ الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ولسون* قد تطرقت لهذا المفهوم؛ حيث اعتبرت دعامة لاستمرارية السلام بعد الحرب العالمية الأولى؛ وهذا من خلال التوجه لفكرة السلام التوفيقي، عبر إقامة مؤسسة دولية ضامنة وهي عصبة الأمم المتحدة[2]، بعدها تبلور المفهوم مؤسسيا مع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي" **Boutros boutros-ghali**" عام 1992؛ والذي كان بعنوان خطة للسلام والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام **Peace plan and preventive diplomacy and peacemaking and peacekeeping**؛ حيث ربطها بثلاثية الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلام[3].

إن عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع هي من أصعب المهام التي تقوم بها الفواعل الدولية؛ بسبب حجم الدمار الذي تتسبب فيه النزاعات المسلحة على المستويين المادي والمعنوي، فتدمير البُنى التحتية من مؤسسات خدماتية وأمنية يؤثر بشكل مباشر وسلبي على الفرد والمجتمع، ويؤدي لانعدام الخدمات والانفلات الأمني وشيوع الفوضى وعمليات القتل والتشريد، وبالتالي التوجه مستقبلا ًنحو الثأر والانتقام والشعور بعدم الثقة ما بين أفراد المجتمع، كل هذا في ظل غياب القانون وضعف السلطة الحكومية الشرعية، هذه المظاهر تمثل العناصر البارزة لمخلفات النزاعات المسلحة

---

[1]– Wendy lambourne, **"post-conflict peace-building :meeting human needs for justice and reconciliation,"** peace, conflict and development-issue four (April 2004,p 3.

[2]– جمال منصر، "**بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات**،"مجلة دفاتر السياسة والقانون13(2015):ص 380.

[3]– الأمم المتحدة(تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الوثيقة رقمS/24111–A/47/277،1992)، ص7.

والحروب الأهلية[1]، وبالتالي فهي تتطلب زيادة الدعم الدولي للجهود الوطنية؛ عبر تسريح وإعادة دمج المسلحين، وتقديم المساعدات من أجل عودة اللاجئين والمشردين، كما تشمل أيضا مراقبة الانتخابات ودعم العدالة وإصلاح قطاع الأمن؛ وتعزيز حقوق الإنسان والمصالحة[2]. وقد ترافق تبلور مفهوم بناء السلام في عمل الأمم المتحدة مع مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في:

- **توسع نطاق التهديدات التي تعترض تحقيق السلام والأمن الدوليين:** يقوم ميثاق الأمم المتحدة أساسا على حفظ السلام والأمن الدوليين؛ اللذان يواجهان تهديد اللجوء إلى القوة المسلحة، لذلك فقد كان التركيز في بداية الأمر على قضايا الأمن التقليدي ذو البعد العسكري، إلا أن ضرورات الإستقرار في المجتمع الدولي تتطلب بعد نظر يتخطى جانب معالجة المخاطر الناجمة عن النزاعات المسلحة؛ إلى الإهتمام أكثر بالجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وهو الأمر الذي جعل مفهوم بناء السلام منسجم مع التوجه الجديد للسلام والأمن الدوليين.
- **تزايد المخاطر المنبثقة عن النزاعات المسلحة غير الدولية:** أدى تصاعد وتيرة النزاعات التي أصبحت تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين إلى بروز مفهوم بناء السلام، الذي جاء لمعالجة مرحلة حساسة عقب النزاعات المسلحة باختلاف أنواعها[3]، فميثاق الأمم المتحدة في فصله السادس المادة 34 ينص على إمكانية فحص أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي من قبل مجلس الأمن، إضافة إلى تقرير ما إذا

---

[1]– الطاهر قحطان حسين، "**إعادة السلام**،" اطلع عليه بتاريخ 20 مارس، 2016، http://www.aldiwan.org/6559483.html

[2] -Marietta Protopapa, "Peace-building and post-conflict recovery," 20 mars(2016), http://www.un.org/en/development/desa/oesc/peacebuilding.shtml

[3]– خولة محي الدين يوسف، "**دور الأمم المتحدة في بناء السلام**،" مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية3، المجلد 27(2011)،ص ص491–492.

كان هذا الموقف أو النزاع من شأنه تعريض السلام والأمن الدوليين للخطر[1]. إن بناء السلام يحدد مختلف البنى التي تدعم تمتين السلام وترسيخه بهدف تفادي العودة للصراع مجددا. فكما تسعى الدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب نزاع معين، فإن عملية بناء السلام تبدأ أثناء هذا النزاع لتحويل مساره وتفادي تكراره، وهذا من خلال العمل التعاوني الدائم في إطار حل المشكلات الإنسانية؛ والثقافية؛ والإجتماعية؛ والإتصادية، التي تهدف لدعم ديمومة مسار السلام وثبات أسسه. هذه العملية هي قضية تُعنى بها كل الدول، أما بالنسبة للدول التي كانت تعاني من حالة نزاع فإن بناء السلام يمنحها فرصة لإعادة إنشاء مؤسسات إجتماعية وسياسية وقضائية، تشكل قوة دافعة نحو ضمان الاستقرار وتحقيق التطور[2].

رغم هذا فإن مفهوم بناء السلام يفتقد لعنصر الإجماع حول تعريف واحد، فهو تعبير عن التوجه نحو الحد من خطر العودة إلى النزاع؛ عبر تعزيز القدرات الوطنية في مختلف المستويات، هو ليس عملية آنية وإنما يمثل عملية طويلة ومعقدة لتهيئة الظروف المناسبة لإحلال السلام الدائم[3]، عبر تشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي، ويُعرّف بناء السلام أيضا بأنه مفهوم يضم العمليات التي تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حُطمت في الحروب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات، وتهدف هذه العملية لإقامة مختلف المؤسسات إذا لم تكن موجودة بشكل يمنع نشوب

---

[1]– الأمم المتحدة، **ميثاق الأمم المتحدة–الفصل السادس–**، المادة 34،ص 16.

[2]– مارتين غريفيش وتيري اوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج الأبحاث، 2008)، ص 105.

[3]– "**عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام**،" اطلع عليه بتاريخ: 20 مارس 2016، http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/peace.shtml.

الحرب مرة أخرى[1]. هذا التعريف يركز على عملية إعادة بناء المؤسسات والبنى التحتية كخطوة أولى في عملية بناء السلام؛ لما لها من أهمية في منح هذه العملية الطابع المؤسساتي.

في حين هناك من يعرّفه بأنه مجموعة التدخلات الخارجية التي تحول دون قيام ثورات أو الرجوع إلى النزاع المسلح[2]. هذا التعريف يركز على التدخلات الخارجية المساعدة على ضمان اِستقرار الأوضاع؛ أي ضرورة وجود طرف ثالث محايد يعمل على تهدئة الأوضاع، من خلال منع نشوب ثورات أو قيام نزاعات مسلحة من جديد.

في عام 2000م صدر تعريف في تقرير الأخضر الإبراهيمي **Lakhdar Brahimi**[*] " وبمقتضاه تم تعريف بناء السلام بأنه تلك الأنشطة المراد بها الجانب الآخر من النزاع لإعادة تجميع أسس السلام؛ وتوفير أدوات للبناء على هذه الأسس، هو شيء أكبر من مجرد غياب الحرب[3]. إن هذا التعريف يركز على ما بعد الحرب، ذلك أن إنهاء الحرب وغيابها ليس هو الهدف الأسمى وإنما هو خطوة نحو النهوض بالدولة في مسار بناء السلام.

ونجد أيضا من يقدم وصف لبناء السلام باعتباره يتضمن مجموعة إجراءات وتدابير؛ تستهدف الحد من مخاطر الانتكاس أو العودة إلى النزاع، من خلال تعزيز القدرات الوطنية على كل المستويات لإدارة النزاع ووضع الأسس للسلام المستدام[4]. يركز

---

[1] – طاهر قحطان حسين، نفس المرجع.

[2]– Michael Barnet and authers, "**peacebuilding: what is in name?,"** global governance13(2007),p 36.

[*] سياسي ودبلوماسي جزائري، ووزير خارجية جزائري سابق، كان مبعوث للأمم المتحدة في العراق عام 2004، و مبعوث مشترك للجامعة العربية والأمم المتحدة الى سوريا عام 2012، تم إصدار تقريره من طرف هيئة الأمم المتحدة عام 2000 تحت عنوان فريق الأمم المتحدة لعمليات السلام.

[3]–United nation, **report UN peacebuilding**: an Orientation, peacebuilding support office , (september2010), p5.

[4] -UN Peacebuilding, ibid, p5.

هذا التعريف على مختلف الإجراءات والتدابير الواجب القيام بها، والتي تشكل أساس إدارة النزاع للوصول إلى مرحلة السلام الدائم.

في حين يركز آخرون على جانب العدل الإجتماعي للسلام؛ عبر تلطيف تأثيرات الحرب على السكان والدولة ككل؛ دعم المنظمات الرئيسة على الصعيد اللوجيستي؛ دعم الأنظمة في مختلف المجالات من صحة ونظافة ومساعدات غذائية[1]، وبالتالي فإن إستراتيجية بناء السلام يجب أن تكون متماسكة ومصممة للمتطلبات المرتبطة بدولة المعنية؛ قائمة على أساس الملكية الوطنية، ويجب أن تضمن الأولويات بعناية وتسلسل أي مجموعة ضيقة نسبيا من الأنشطة لتحقيق الأهداف[2]، هذه الأهداف المتمثلة في إنشاء هيكل للسلام قائم على العدالة؛ المساواة؛ والتعاون، من خلال معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف والنزاع بحيث يقل احتمال حدوثهما مستقبلا[3].

كما يعرف أيضا بإعتباره محاولة التغلب على التناقضات الثقافية السائدة بين علاقات الجماعات وبنيات المجتمع، والتي تشكل جذور النزاع، وتهدف بذلك لدعم إطلاق عملية صنع السلام والحفاظ عليه[4]. وفقا لهذا التعريف نلمس إشارة واضحة للتوجه نحو نوع من إدارة التعدد الثقافي؛ من خلال التغلب على التنوعات والتناقضات الثقافية باعتبارها المحرك الأساسي لقيام النزاعات، وبالتالي التوجه أكثر نحو التعاون في إطار رسم مسار سلامي واضح.

---

[1]– نايف شعبان، "**بناء السلام**،" في كتاب المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، اطلع عليه بتاريخ: 30 مارس 2016، http://naifsh.weebly.com .

[2] –UN Peacebuilding, ibid, p5.

[3] - Michelle I.Gawerc ,"**peace-building : theoretical and concrete perspsctives**," peace & change, volume 31, Issue4(2006,p 439.

[4]– محمد أحمد عبد الغفار، **فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية–دراسة نقدية تحليلية–**، ج1(الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2003)، ص51.

إن انتشار ثقافة السلام داخل الدولة تهدف لترسيخ حقوق الإنسان وتكريس قيم المواطنة والمساواة، ويكون هذا من خلال استمرارية تنفيذ سياسات وبرامج التنمية المستدامة، وتسعى من خلاله الدولة لتحقيق تقدم ايجابي ملموس فيما يتعلق برفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع، وبالتالي فهي تعبر عن حالة سلام إجتماعي يساعد على إستقرار الدولة وتقدمها[1]، لذلك فإن الإطار السياسي لعملية بناء السلام لا يرتبط فقط بما هو ميداني من طرف الحكومات، ذلك أن السلام من خلال السياسة يَحشد كذلك القيم والمفاهيم، وفق براديم سياسي يركز على كيفية التعايش السلمي معا[2*]، ويعتبر مجال بناء السلام من بين المجالات الشرعية التي أولتها الأمم المتحدة أهمية كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفقا لما ينطوي عليه العمل الجماعي الدولي من منظور تعاوني لتجاوز حالة النزاع والصراع السائدة في دول التي تعاني من عدم إستقرار، وبذلك فهي تتعدى الجانب العسكري وصولا إلى الأمن وإعادة الإعمار الماديين[3]، كما تضم في طياتها مجموعة قيم ومفاهيم تبسط الإجراءات لصانعي القرار وفق مقتضيات تلبية الاحتياجات الضرورية لمجتمعات ما بعد النزاع، ذلك أن تداخل المجالات يجعل من تطبيق عمليات بناء السلام صعبة التنسيق والاتزان، وبذلك كان من الضروري العمل على تعديل وتطوير القوانين وتهيئة القيم لتقبل متغيرات ما بعد حالة النزاع[4].

---

[1]– أحمد فخر، **السلام...بناء السلام وإنهاء النزاعات**، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، جانفي2005)، ص 7.

[2]- Chebalou Yamilé, " **Les sciences de la paix : quelles possibles fonctions dans une école supérieure de sciences politiques ?,"** the Algerian journal of political studies6(2016), p1.

[*] Le champ politique de l'action de paix ne se limite pas a une action de terrain, par les gouvernement. La paix par la politique mobilise également des valeurs et des concepts. Le paradigme politique est ici utilisé pour ce qui pourrait désigner la gestion du vivre-ensemble.

[3]– ناظم عبد الواحد جسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**(لبنان: دار النهضة العربية،2011)، ص165.

[4]– خضر دوملي، **كتابات في بناء السلام والتعايش**، ط1(العراق: مطبعة خاني، 2014)، ص ص 13–14.

لضمان فاعلية عملية بناء السلام يجب أن تتوفر مجموعة من المقومات والمتمثلة في:

- توجيه الطاقة الناتجة عن النزاع المتعلقة بالدمار والعنف في اتجاهات بّناءة مسالمة، وبالتالي فهي لا ترمي لإلغاء النزاع وإنما إنتاج تغيير إيجابي.
- على اعتبار أن عملية بناء السلام تضم في أغلب الأحيان مجموعة من صانعي القرار السياسيين؛ المواطنين؛ وكالات المساعدات والتنمية؛ المنظمات الدينية؛ الحركات الإجتماعية، فهي بذلك تعتمد على دفاع يتسم بالتميز والتدخل السياسي وتستعين بالماضي من خلال النظر في تحولات النزاع باعتباره مشكلة سياسية يجب أن تشمل العديد من الأبعاد بما فيها البعد الإقتصادي والإجتماعي لتحقيق تغيير بنيوي دائم.
- إمكانية الاعتماد على عملية بناء السلام في أي مرحلة من مراحل تصاعد النزاع، فبقاء المشكلات من دون تقويم بسبب عدم فاعلية الدبلوماسية الوقائية؛ تجعل من عمليات التحول تأخذ شكل إنذار مبكر، مما يستلزم أخذ تدابير وقائية مناسبة، هذه العمليات(عمليات التحول) قد تأخذ لاحقا شكل المصالحة؛ الوساطة؛ المفاوضات؛ التحكيم، في إطار تعزيز الخطوات المشتركة لحل المشكل[1].

مفهوم بناء السلام إذا هو من بين المفاهيم السلامية، التي تتوجه إليها الدول في إطار إعادة إصلاح ما تم تخريبه جراء النزاعات، فهو يعبر عن تلك العملية التي تضم كل الإجراءات والأطر التشريعية العاملة على خلق بيئة جديدة مدعمة لإعادة بعث الديناميكية ضمن الأقاليم التي عانت من نزاعات، ضمانا لعدم دخولها في نزاعات جديدة، حيث تهدف للمحافظة على الاستقرار النسبي للدول، وتفسر وفقا لأطر نظرية ومنظورات الدولية.

[1]– مارتن غريفيتش وتيري اوكالاهان، نفس المرجع، ص6.

المطلب الثاني: التداخل المفاهيمي بين بناء السلام والمفاهيم الأخرى

يتداخل مفهوم بناء السلام مع العديد من المفاهيم السلامية الأخرى، نظرا لكونها تدعم التوجه نحو تحقيق السلام والأمن الدوليين في بيئة دولية غير مستقرة، وفي هذا المطلب سنحاول التفصيل في مضامين الفروقات بين مختلف المصطلحات.

الفرع الأول: حفظ السلام: peace keeping

يمثل حفظ السلام تلك الأنشطة الهادفة لمنع الحرب أو العنف، باستخدام قوات مسلحة حيادية ولا تكون موالية لأي طرف بهدف منع القتال في منطقة معينة[1]، وقد كانت بدايات إنشاء هذه القوات بعد الحرب العالمية الثانية؛ وبالتحديد في الأزمة الكورية عام 1950، حيث لم يكن منصوص عليها في الميثاق، إلا أن الظروف أدت لتكوينها بهدف الاضطلاع بمختلف المهام للحفاظ على السلام العالمي[2]. وبالتالي فإن حفظ السلام يتعلق بوضع أفراد من الأمم المتحدة في الميدان؛ إما عسكريين أو أفراد شرطة أو إشراك موظفين مدنيين تابعين للأمم المتحدة، وهذا بموافقة جميع الأطراف المعنية[3]. إن عمليات حفظ السلام هي إحدى أساليب إدارة النزاع، والمتعلقة بتطبيق آليات تدعم التعامل بشكل غير عنيف، ولكن ليس بالضرورة حل أو إصلاح النزاع[4]، تهدف لتوسيع إمكانيات منع نشوب النزاعات وصنع السلام على حد سواء[5]، ويجب الوضع بعين الاعتبار أن نشر هذه

---

[1]- Patricka Gillard, **Cambridge Advanced Learner's Dictionary**,(Cambridge university press, 2003),p 913.

[2]– يحيى القهالي حمير، "**الوضع القانوني لرجال الشرطة الدوليين التابعين للأمم المتحدة في عمليات بناء السلام**"(مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2013)،ص 26.

[3]– الأمم المتحدة، "**برنامج للسلم**،"(تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وثيقة رقم A/47/277، S/24111، 1992)،ص 7.

[4]– زياد الصامدي، "**حل النزاعات**،" برنامج دراسات السلام الدولي(جامعة السلام التابعة لأمم المتحدة، 2010)، ص49.

[5]– الأمم المتحدة، "**برنامج للسلم**،" تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، نفس المرجع،ص 7.

القوات لا يعني الدفاع عن النفس **Self defense** ولكنه يدخل ضمن إجراءات الأمم المتحدة للأمن التعاوني الدولي، حيث أن القوات الناشطة في حفظ السلام يجب أن تكون دون سلاح أو مزودة بأسلحة خفيفة، أما عن دورها الرئيسي فيتمثل في مراقبة أي أعمال غير سليمة سبق الاتفاق عليها؛ أو العمل في مجال التحقق من وقف إطلاق النار والتأكد من تطبيقه، كما تباشر إجراءات الإنسحاب العسكري المتفق عليه أو بناء مناطق عازلة بين الأطراف المتصارعة **Buffer Zone**، ومن بين الأمثلة نجد قوات حفظ السلام في كشمير؛ أو تلك التي تم نشرها في قبرص1964؛ أو القوات المتعددة الجنسيات في سيناء بين مصر وإسرائيل1956-1967 وأيضا في منطقة الجولان السورية طبقا لاتفاق الفصل بين القوات السورية والإسرائلية لعام 1974[1].

وعليه فإننا نجد العديد من الجهود من قبل المفكرين والدارسين المتخصصين في إطار تقديم تعريف لعمليات حفظ السلام؛ وهذا حسب الاختلاف في طبيعتها، فنجد أن موريس فلوري **Maurice Flory** يرى بأنها كل العمليات المتضمنة للجانب العسكري وشبه العسكري المنظمة في حالة الضرورة؛ بسبب عدم القدرة على تنفيذ الآليات المنصوص عليها في المادة 43 من ميثاق الأمم المتحدة أو عدم القدرة على تفعيل قرارات مجلس الأمن[2]. في هذا التعريف يتم التركيز على تلك التدخلات العسكرية وشبه العسكرية الهادفة لتنفيذ مختلف الآليات الواردة في الميثاق في ظل عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات بسبب إستعمال حق النقد.

[1]- ناصري سميرة، "**آليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**،"(مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2010)،ص 48.

[2]- عبد السلام زروال، "**عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**،"(مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2010)، ص 39.

أما الأستاذ **رمزي نسيم حسونة** فيعرفها بأنها قوات يضطلع بتشكيلها كل من مجلس الأمن أو الجمعية وفقا للتدابير السلمية لحفظ السلام والأمن الدوليين المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة، ويتم تزويدهم بأسلحة دفاعية لإرسالها إلى المناطق غير المستقرة بسبب النزاعات؛ مع ضرورة توفر عنصر الموافقة المسبقة من طرف الدولة المضيفة[1]. يركز هذا التعريف على قوات حفظ السلام، ويعرف عملية حفظ السلام وفقا للأدوار التي تقوم بها القوات المتخصصة في مناطق ما بعد النزاع.

أما فرست سوفي" **Feraset Sufi**" فيرى بأنها تعبر عن تلك الشراكة الخاصة القائمة بين كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمانة العامة والمساهمين بقوات وأفراد شرطة والحكومات المضيفة، حيث يهدفون من خلالها لتحقيق هدف مشترك مرتبط بصون السلام والأمن الدوليين، وتستمد تلك العمليات شرعيتها من ميثاق الأمم المتحدة[2].

ومن جانب آخر فإن الأستاذ شارل شومو" **Charles Chaumant**" يرى أن عمليات حفظ السلام هي عمليات تضم مختلف الآليات السلمية لتسوية النزاعات، واستخدامها يكون من خلال إعمال المادتين 14 و36* من ميثاق الأمم المتحدة، والذي

---

[1]– محمد جبار جدوع، "**دور عمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات الدولية الداخلية**،" مجلة مركز دراسات الكوفة38(2015)، ص124.

[2]– نفس المرجع،ص ص38–39.

* المادة 14 من ميثاق الأمم المتحدة: "مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أي موقف مهما يكن منشؤه، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم، ويدخل في ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها".

– المادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة: 1– لمجلس الأمن في أية مرحلة من مراحل النزاع من النوع المشار إليه في المادة 33 أو موقف شبيه به أن يوصي بما يراه ملائما من الإجراءات وطرق التسوية 2– على مجلس الأمن أن يراعي ما اتخذه المتنازعون من إجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم 3– على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعي أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع بصفة عامة أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحام النظام الأساسي لهذه المحكمة.

يحدد كيفية العمل وطرق التنفيذ[1]. فهذا التعريف يربط عمليات حفظ السلام بالآليات السلمية دون اللجوء للآليات العسكرية وفقا لما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة.

ويعرفها الدكتور **تميم خلاف** في تعرف له بأنها:

"...العمليات المنظمة من طرف الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية الأخرى، تعتمد على أفراد عسكريين وضباط شرطة؛ يهدفون إلى صيانة أو استعادة السلام في مناطق النزاع؛ دون أن تكون لهم صلاحيات قتالية، فهي بذلك عمليات مؤقتة تعمل على منع تصاعد وتفاقم النزاعات فقط، ولا يمتد دورها إلى حل الخلافات السياسية التي أدت إلى اندلاعها، وإنما العمل على توفير مناخ ووقت لازمين لحل الخلاف عبر التفاوض بين الأطراف المعنية"[2].

من خلال هذا التعريف نلاحظ التركيز على عنصر تهدئة الأوضاع في إطار ديمومة مسار اللاّ عنف؛ دون استخدام القوات المسلحة، ودون التدخل في إيجاد حلول للمشكل المطروح.

ونجد الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي يعرفه بأنه: تواجد وانتشار للأمم المتحدة في المنطقة مع ضرورة قبول الأطراف المعنية[3].وكذا الأستاذ الفرنسي فيرالي" **Virally** " الذي يرى أن عمليات حفظ السلام هي عمليات تحفظية وليست قمعية، تقوم بها الأمم المتحدة بموافقة الأطراف المعنية[4]، نلمس في التعريفين

---

[1]–عبد السلام زروال، نفس المرجع،ص 39.

[2]–أحمد قلي، "**قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية**،(أطروحة دكتوراه، جامعة تيزي وزو، 2013)،ص ص 56–57.

[3]–Davis Brown, **the role of united nations in peacekeeping and truce –monitoring**(Bruxelles :bruylant, 1994),p 561.

[4]– عبد السلام زروال، نفس المرجع،ص 39.

السابقين ضرورة وجود عنصر القبول بالنسبة للأطراف المعنية بالنزاع، حتى لا تشكل القوات الأممية طرف ثالث في النزاع.

وبهذا فإن حفظ السلام يشير إلى مختلف الجهود المبذولة أثناء النزاع، في إطار تثبيت تفاعلات النزاع على درجة من اللاّ عنف، والتي يمكن من خلالها الوصول لحل أو إصلاح للنزاع لا يهدف لحل النزاع وإنما الوصول لحالة اللاّ عنف[1]، وحتى تكون عمليات حفظ السلام ناجحة فعلا يجب أن تضم جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي تميل لتعزيز السلام، كما قد تضم نزع سلاح الأطراف المتنازعة واستعادة الإِستقرار، مع إمكانية تدمير الأسلحة، وإعادة توطين اللاجئين، وتوفير الدعم الاستشاري والتدريب لأمن الأفراد، ومراقبة الإِنتخابات، وتقديم جهود لحماية حقوق الإنسان، وإصلاح وتقوية مؤسسات الحكومة، وتعزيز العملية الرسمية وغير الرسمية للمشاركة السياسية[2].

إن عمليات حفظ السلام تقوم على مجموعة من المبادئ، والتي تم وضعها في سنة 1956 بهدف هيكلة ممارسات عمليات حفظ السلام:

1-**موافقة الأطراف:** نظرا لوجود مبدأ احترام السيادة وما ينجر عنه من احترام لسلامة الأراضي، فإنه من الضروري أخذ موافقة أطراف النزاع قبل نشر قوات حفظ السلام، للتأكد من إمكانية نجاح المهمة وضمان تعاون الأطراف المعنية، ونجد العديد من الأمثلة على نشر قوات حفظ السلام، منها تدخل القوات الأممية لحفظ السلام في ليوبولد فيل" **Léopoldville**" بجمهورية الكونغو، الذي كان بطلب من السلطات الحكومية بعد تدخل القوات البلجيكية في الكونغو في جويلية 1960، وإنشاء القوات

[1]- زياد الصامدي، نفس المرجع، ص48.

[2] -Olara A Otunnu, Michael W Doyle, **peacemaking and peacekeeping for the new centry**(united states of America: Rowman§ littlefield publishers,INC, 1998),p 6.

الأممية في لبنان كان بموجب قرار مجلس الأمن لعام 1978، استجابة لطلب الحكومة اللبنانية على إثر الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان[1].

2- **عدم التحيز:** ذلك أن التزام مبدأ الحياد ضروري لضمان الموافقة وتعاون أطراف النزاع، حيث أن شاشي ثارور" **Shashi Tharoor**" يعتبره أوكسجين حفظ السلام، وبالتالي فقد كان إلزاميا على قوات حفظ السلام البقاء في موقف متحيز والظهور كطرف خارجي لتهدئة أوضاع النزاع.

3- **عدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس:** على اِعتبار أن العمليات التي تقوم بها قوات حفظ السلام تستند إلى رضا الأطراف المتنازعة، فإنها بذلك لا تملك القدرة على استخدام القوة العسكرية، إلا أنه يتم تزويد أفراد قوات حفظ السلام بأسلحة دفاعية خفيفة، ولا يسمح باستخدامها إلا في حالة الدفاع الشرعي بهدف ضمان عدم تعرضها للخطر أو تحويلها لطرف في النزاع، وفي هذا الصدد فقد أوضح الأمين العام السابق للأمم المتحدة داغ همرشولد"**Dag Hamershold"** أن استخدام القوة للدفاع عن النفس لا يكون إلا بعد استفاء كل الأساليب السلمية، هذا بالنسبة للمفهوم التقليدي لحفظ السلام في الأمم المتحدة، أما بالنسبة للجيل الثاني من عمليات حفظ السلام والتي كانت بعد الحرب الباردة، فقد تم التوجه لتقديم المساعدات الإنسانية المرتكزة على تطوير حق الدفاع عن النفس ليشمل استخدام مختلف الأسلحة الثقيلة كالدبابات والصواريخ والأسلحة الفردية[2].

[1]- عبد السلام زروال، نفس المرجع،ص 49.

[2]- نفس المرجع، ص ص53- 54.

الفرع الثاني: صنع السلام Peace Making

تتعلق فترة صنع السلام بتلك المرحلة التي تتوسط كل من السعي لمنع وقوع النزاع؛ ومهمة حفظ السلام، وتتمثل في التوفيق بين الأطراف المتخاصمة بالوسائل السلمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة؛ والموجود في مختلف إعلانات الجمعية العامة وكمثال؛ الإعلان المتعلق بمنع وإزالة النزاعات والحالات التي قد تهدد السلام والأمن الدوليين؛ وبدور الأمم المتحدة في هذا الميدان 1988، كما نجدها أيضا في العديد من القرارات من بينها القرار 44/21 المؤرخ في نوفمبر 1989؛ بشأن تعزيز السلام الدولي والأمن والتعاون الدولي بجميع جوانبه وفقا لميثاق الأمم المتحدة[1]، فهو بذلك يمثل مختلف الإجراءات والترتيبات الهادفة لتحقيق التوافق بين الأطراف المتنازعة باستخدام الوسائل السلمية[2]، المتضمنة لكل من أنشطة الوساطة والتوفيق والتسوية القضائية، وهذه العناصر هي جزء من القاعدة المفاهيمية في أجندة السلام للأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي[3].اجتهدت العديد من الهيئات الدولية في تقديم تعريفات لعمليات صنع السلام، فنجد بذلك هيئة الأمم المتحدة تعرّفه بأنه جذب الأطراف المعادية للاتفاق باستخدام الوسائل السلمية[4].

تعرّفه أكاديمية السلام الدولية " **internationel Peace Academy** " بأنه تلك الجهود المبذولة الهادفة لتسوية النزاع عبر طرق سلمية تتمثل في الوساطة والمفاوضات؛

---

[1]– الأمم المتحدة، "**برنامج للسلم**،" تقرير الأمين العام، نفس المرجع، ص 12.

[2]– معمر فيصل خولي، **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د.س.ن)، ص145.

[3] –Gabriela Monica Lucuta," **Peacemaking, peacekeeping, peacebuilding and peace enforcement in the 21st century,"**(2014), 31 Mars2016, http://www.insightonconflict.org.

[4] –Anita L Wenden, **Educating for a culture of social and ecological peace**(Albany: state university of new yourk, 2004),p 175.

أو الأشكال الأخرى للتسوية السلمية[1]، وتتمثل هذه الوسائل السلمية في المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو اللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها الاختيار[2]؛ وتكون إما عبر استخدام سياسة الضغط من أجل صالح السلام، أو حتى الوصول إلى التهديدات المعلنة اتجاه الأطراف المتنازعة. تتضمن عملية صنع السلام مرحلتين أساسيتين:

1- المرحلة الأولى يكون فيها استخدام الجهود السلمية السابقة الذكر لإيقاف الصدام، أو توجيهه بهدف ضمان الإستقرار.

2- المرحلة الثانية فيتم فيها تجاوز عنصر إيقاف الصدمات وتحقيق الإستقرار في الأوضاع، إلى الوصول لحل سلمي سياسي ينهي النزاع أو الصراع[3].

كما يعرّف أيضا باعتباره عملية تشمل اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة النزاعات الجارية، وعادة ما تضم في طياتها العمل الدبلوماسي، وبالتالي فقد يكون صناع السلام مبعوثين؛ أو حكومات؛ أو مجموعة من الدول؛ أو منظمات إقليمية؛ أو الأمم المتحدة، كما يمكن أن تضم مجموعات غير رسمية وغير حكومية أو شخصيات بارزة[4].

صنع السلام هو عملية صياغة تسوية عبر المفاوضات المباشرة مع الأطراف المتنازعة، وغالبا ما يتدخل طرف ثالث وسيط يساعد الأطراف المتنازعة على العمل

---

[1]- سامي بخوش، "**دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا –أنموذج منظمة الايكواس في ليبيريا كوت ايفوار**،"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012)،ص 29.

[2]- الأمم المتحدة، **ميثاق الأمم المتحدة –الفصل السادس–**، المادة 33، ص16.

[3]- ناصري سميرة، "**آليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010)، ص47.

[4]- موقع الأمم المتحدة، "**السلام والأمن**،" اطلع عليه بتاريخ: 19 جوان 2016، http://www.un.org/ar/peacekeeping/operations/peace.shtml.

بفاعلية أكثر لصياغة اتفاق سلام عملي[1]، وبالتالي فإن عملية صنع السلام تكون مفعّلة وتأخذ مكانها عندما يكون هناك اعتراف شرعي قائم على الموافقة بين الأطراف المعنية[2]، وهي ليست الخطوة النهائية في عملية السلام الكلية، إنما تحتاج لأكثر من اتفاق سلام لجذب السلام للمنطقة، واتفاق السلام هو فقط بداية يجب أن تتبعها على المدى البعيد لبناء السلام[3]، فمبادرة صنع السلام يجب أن تسعى لإقناع الأطراف للوصول إلى التسوية السلمية لاختلافاتهم[4]، كما أن تقنيات بناء السلام مختلفة كثيرا وتتجاوز نطاق الموارد التمويلية، والتقنيات الأساسية تشمل استخدام التفاوض والوساطة الرسمية وغير الرسمية ودبلوماسية المسار الثاني[5].

الفرع الثالث: فرض السلام peace enforcement

إن مصطلح فرض السلام كثيرا ما يُساء فهمه؛ وهو يشير إلى قيام الجنود بإجراءات الفرض والإنفاذ تحت تفويض من مجلس الأمن[6]، ويدل على استخدام الممتلكات والقوة العسكرية في مقابل إرادة الأطراف المتنازعة في وضع معين كوضع فشل وقف إطلاق النار، ففرض السلام يتجاوز في الكثير من الأحيان قدرة قوات حفظ السلام، وهي أفضل منفذ يتم الاعتماد فيه وبشكل كبير على القوات المسلحة[7]. في حين يتوجه آخرون إلى تعريف فرض السلام باعتباره النشاط الذي يستلزم استخدام القوات المسلحة لفصل الأطراف المتنازعة ووقف إطلاق النار، وهنا فإن استخدام القوة يكون أيضا لأغراض سلمية مثل توفير ملاذات آمنة لضحايا القتال، كما أن الأمانة العامة للأمم

---

[1] -OTPIC Officially Retired,"**peacemaking,"** (2005), 31 Mars 2016, http://www.colorado.edu.

[2] -Gabriela Monica Lucuta, Ibid.

[3] -peacemaking, Ibid .

[4] -Olara A Otunnu and Michael W Doyle, Ibid**,p** 3.

[5] -peacemaking, Ibid.

[6] –George F. Oliver**, "The Other Side of Peacekeeping, Peace Enforcement and Who Should Do It**?," journal of international peacekeeping, volume8, issue1,2004),p 101

[7]-Richard Caplan, "**peacekeeping/peace enforcement**," 14 Janvier 2016, https://pesd.princeton.edu .

المتحدة تستخدم المصطلح للدلالة على الإجراءات القوية للحفاظ على وقف إطلاق النار من الانتهاك أو لتعزيز قرار وقف إطلاق النار الفاشل[1].

إن قوة الإنفاذ تحتاج إلى الإنتشار؛ من خلال الاعتماد على القوات العسكرية الكافية لتحقيق الأهداف المنشودة الموضوعة من قبل السلطات السياسية، وعلى عكس حفظ السلام فإن فرض السلام يتطلب مجموعة كاملة من القدرات العسكرية، والهدف منها هو ردع الأطراف المتنازعة والعدول عن المزيد من النزاعات، لذلك فإن القوات المنتشرة لهذه العمليات ينبغي أن تعمل وفق إطار تخطيطي لاستخدام القوة التي قد تصبح ضرورية لاستعادة السلام. وعلى عكس الحرب فإن عمليات فرض السلام أكثر تقييدا بفعل العوامل السياسية وتهدف لجذب الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات[2].

إن فرض السلام عادة ما يكون متعدد الأطراف، يسعى لفرض النظام العام بشتى الطرق حتى باستخدام القوة إذا تطلب الأمر؛ سواءاً وافقت حكومات الدول أو لم توافق[3]، فهو ضروري في حال فشل الوسائل السلمية، ويتم عبر الاعتماد على مختلف الإجراءات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة؛ باعتباره التدخل العسكري المرخص به في نفس الفصل من الميثاق؛ ناهيك عن استخدام القوة المسلحة لحفظ السلام والأمن الدوليين، أو لإعادتهما لنصابهما، وفقا لما يقرره مجلس الأمن فيما يتعلق بالإخلال بالأمن والسلام الدوليين[4].

---

[1] -"peace enforcement," 1 Avril 2016, http://www.globalsecurity.org.

[2]-"peace enforcement,", Ibid,p42

[3] - Michael W. Doyle, Nicholas Sambanis, "**International Peacebuilding, A Theoretical and Quantitative Analysis**," the American political science review, vol 94, N4,(2000),p6.

[4]– الأمم المتحدة، "**إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام**،" كتيب الأمم المتحدة لحفظ السلام لذوي الرتب الصغيرة،المسودة الثالثة(نيويورك، 1997)، ص12.

الفرع الرابع: إعادة الإعمار Reconstruction

في إطار إعادة ترميم ما تم هدمه جراء النزاعات؛ ظهر مفهوم إعادة الإعمار، وهو مفهوم متعدد المجالات يضم المجال السياسي، الإجتماعي، الأنثروبولوجي، علم النفس؛ ودراسات السلام والنزاع، وبهذا الصدد فقد تعددت التعريفات المقدمة له، حيث يعرفه الملحق التابع للأمم المتحدة بأجندة السلام الدولية لإعادة الإعمار؛ باعتباره تلك العملية التي تهدف لبذل جهود شاملة لتحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز السلام؛ وزيادة الشعور بالثقة لتحقيق رفاهية الأفراد، ويتم هذا من خلال اتفاقيات إنهاء الحروب التي قد تشمل: نزع سلاح الأطراف المتنازعة سابقا؛ استعادة النظام وإعادة اللاجئين والخدمة الاستشارية والدعم بالنسبة لموظفي الأمن ومراقبة الإنتخابات وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية؛ والمشاركة في العملية السياسية من طرف كل الفواعل سواءاً كانت رسمية أو غير رسمية[1].

وهناك من يعرفه باعتباره مجموعة العمليات والسياسات الموضوعة لمواجهة وترميم الآثار الناتجة عن النزاع، سواء كان هذا على المستوى القصير أو طويل مدى، وتضم أربعة مبادئ أساسية وهي:

1-**وقائية:** أي لا تكتفي بوضع خطط لمعالجة الآثار، وإنما تتجاوزها لوضع خطط تجنب حصول أزمات أخرى. إذا فهي ذات بعد استباقي تنبئي لمواجهة مختلف الأزمات التي من المحتمل حصولها.

[1]- أمينة زغيب، "**إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب-نموذج إقليم كوسوفو-**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012)، ص27.

2-**الشمولية:** أي تعالج جميع الآثار على مختلف المستويات والمجالات، فهي لا ترتبط بمجال معين أو مستوى محدد، بل تتسع لتشمل مختلف الأصعدة، على اعتبار أن المجالات متكاملة فلا يمكن إغفال أحدها، أو تفضل مجال عن بقية المجالات.

3-**تندمج ضمن خطط التطوير:** أي أن تكون ضمن خطط التنمية والتطوير الحضري، حتى تكون لها أهداف واقعية ملموسة.

4-**الاستدامة:** وهذا من خلال قدرتها على إعادة إدارة عجلة الحياة، وضمان اِستمراريتها بذاتها وتقوية المجتمعات، فعنصر الاستدامة يضمن التطوير الدائم المستمر للمجتمع مع وجود تغيرات للأحسن.

5-**المرونة:** قابلة للتعديل والتكيف السريع مع المستجدات والمتغيرات على أرض الواقع، لأن الثبات وعدم التكيف سيثبط العملية[1].

كما تم تعريفها في تقرير سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات الصادر عن الاتحاد الأوروبي بأنه:

" مجموعة شاملة من الإجراءات الساعية لتلبية احتياجات الدول الخارجة من النزاعات، بما في ذلك احتياجات السكان المتضررين والحيلولة دون تصاعد النزاعات وتفادي الانتكاس إلى العنف ومعالجة الأسباب الجذرية وتدعيم السلام المستدام. " [2]

[1]- معاذ محمد بشير مدحت الطاهر، "**استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين**"(مذكرة ماجستير في هندسة العمارة، جامعة فلسطين، 2011)، ص ص17-18.

[2]- المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي،"**تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات**،" الدورة العادية التاسعة(بانجول : غامبيا، 2006)،ص 6.

ويعرفه البنك الدولي على أنه تقديم الدعم بمختلف أنواعه لعملية التحول من حالة الصراع إلى حالة السلام، من خلال العمل على إعادة بناء البلد في شتى المجالات الإجتماعية منها والإقتصادية[1].

إن عملية إعادة الإعمار تفهم من النظرة الأولى على أنها تقتصر على بناء الهياكل العمرانية، لكن هي في الحقيقة تأخذ في الحسبان كل ما يتعلق بالنية الفيزيائية والنسيج الحضري ومختلف الانعكاسات الثقافية والإجتماعية والإقتصادية، وبالتالي فعملية إعادة الإعمار وفق إطار تشاركي يضم كل من المستوى الوطني متمثلا في الحكومة؛ المجتمع والقطاع الخاص؛ السلطات المحلية؛ المجتمع المدني؛ والمستوى الدولي الذي يضم كل الفواعل الدولية[2].

تتضمن سياسة إعادة الإعمار مجموعة من العناصر، والتي تمثل الركائز الأساسية التى تقوم عليها جهود إعادة الإعمار، وتتمثل هذه العناصر في:

1-الأمن:

هو توفير بيئة آمنة مستقرة لإعادة الإعمار عبر إعادة تنظيم هياكل الدولة، ذلك أن جميع أنشطة المجموعة الأمنية تقوم على أساس مفهوم الأمن البشري، وبالتالي فإن الدول الخارجة من النزاع يجب عليها تحقيق الأهداف التالية: تثبيت إستقرار الدولة عبر سد الفجوة بين الطوارئ والتنمية، صياغة سياسات متصلة بالأمن، إعادة إنشاء وتعزيز

[1]- أمينة زغيب، نفس المرجع،ص 28.

[2]- ثائر شاكر محمود، "**تقويم الاستراتيجيات التخطيطية لإعمار المدن المدمرة باستخدام أسلوب التحليل الهرمي مدينة الرمادي نموذجا**،" المجلة العراقية للهندسة المدنية، المجلد 11، العدد 1،(2017)، ص ص3-8.

قدرة المؤسسات الأمنية بما في ذلك الدفاع والشرطة والأجهزة التهذيبية ونقاط مراقبة الحدود والجمارك، بناء قدرة الموارد البشرية للقطاع الأمني[1].

2-المساعدات الإنسانية الطارئة:

وهي مجموعة الإجراءات المتكاملة المنسقة من أجل حماية حياة الفرد واستمرارها والحفاظ على الكرامة الإنسانية؛ وضمان حماية المدنيين؛ وإنعاش النشاط الإجتماعي والإقتصادي؛ دمج وإعادة تأهيل اللاجئين[2]، ويعرفها معهد القانون الدولي للمساعدات الإنسانية باعتبارها تلك الأفعال والنشاطات والموارد البشرية والمادية اللازمة لتقديم سلع وخدمات ذات طابع إنساني والضرورية لسد الاحتياجات الإنسانية لضحايا النزاعات، في حين نجد أن الأمم المتحدة قد تطرقت لمفهوم المساعدات الإنسانية من خلال اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في 2003، من خلال وصفها للمساعدات بأنها تلك المعونة المقدمة للسكان المتضررين، تهدف بالدرجة الأولى لإنقاذ الأفراد والتخفيف من معاناتهم، وتكون وفقا للمبادئ الإنسانية ومبدأ الحياد والنزاهة[3].

3-الحكم السياسي والتحول:

ويضم نقل ممارسة السلطة من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي وتعزيز الحكم الديمقراطي؛ وضمان تطبيق الحكم الراشد بمختلف معاييره*، حيث أن نجاح عملية إعادة الإعمار تتوقف على وجود حكم سياسي راشد؛ يضم القيادة الرشيدة التي تعتبر قوة

---

[1]- المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، نفس المرجع،ص ص 10-11.

[2]- نفس المرجع،ص12.

[3]- حيدر كاظم عبد علي، "**قسيم ماضي حمزة، المساعدات الإنسانية دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني**،" مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية3(2016)، ص ص 363-364.

* حسب تقارير الهيئة الأممية فإن معايير الحكم الراشد هي: المشاركة؛ الشفافية؛ المساءلة؛ سيادة القانون؛ الاستجابة؛ الكفاءة والفعالية؛ العدالة والمساواة؛ الرؤية الإستراتيجية، أنظر: نبيل البابلي، الحكم الراشد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات، على الرابط: https://eipss-eg.org

دافعة حيوية لتوطيد السلام وتسهيل الانتقال من حالة الطوارئ إلى حالة التنمية وإعادة الإعمار بالنسبة للمجتمعات الخارجة من النزاعات[1]، ففي هذا الصدد نجد أخيم شتاينر"**Achim Steiner** " وهو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة2006-2016 قد صرح في بيان صحفي له بأن فهم وتفسير العلاقة بين متغيري الحكم والموارد الطبيعية هو أمر ذو أهمية بالغة، فهو يشير إلى أن توفر الموارد الطبيعة فقط لا تدعم توفير فرص للنماء، بل يجب توفر قاعدة مؤسساتية خاضعة للمساءلة، تستغل الموارد بشفافية ومسؤولية[2]، كما نجد أن هذا العنصر يتضمن أيضا وضع السياسة المرتبط بإقرار سياسات وتشريعات لمواجهة الفساد على كل المستويات، إضافة إلى ضمان مجال مدني خال من التأثيرات السلبية؛ ناهيك عن الإسراع ببناء القدرة على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، ما يساعد على تسهيل التحول المجتمعي على نحو يعكس الاهتمام بمختلف الفئات ويمس كل الاحتياجات[3].

4-ضمان حقوق الإنسان والمصالحة:

تتضمن إعادة الإعمار عنصر الاحترام لحقوق الإنسان وتحقيق العدالة من حيث التطبيق المنصف للقانون، والمصالحة باعتبارها علاج للمجتمعات التي تعاني من التقسيمات على شتى الأصعدة؛ الفردية والمجتمعية والقومية[4]. وبالتالي فإنه من الضروري العمل على توفير أطر لحماية حقوق الأفراد على حد سواء، وهو ما يعزز من مسار المصالحة، هذه العوامل تدعم نشر الإستقرار المدعم لعملية الإعمار .

---

[1]- المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، نفس المرجع، ص18.

[2]- مركز أنباء الأمم المتحدة، "**دراسة مدعومة من الأمم المتحدة: إدارة الحكم الراشد للموارد الطبيعية حيوية للانتعاش في حالات ما بعد الصراع**،" اطلع عليه بتاريخ: 27 مرس 2017، http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=26037#.WNlgxPk97IU .

[3]- المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، نفس المرجع، ص 19.

[4]- نفس المرجع، ص20.

الفرع الخامس: الدبلوماسية الوقائية Preventive diplomacy

إن المخلفات السليبة للنزاعات التي طالت مختلف المجالات المجتمعية، دفعت الباحثين للتفكير في إيجاد حل يخفف ويمنع تكرار النزاعات، وبذلك فقد شهد حقل دراسات النزاع والسلام ظهور ما يطلق عليه بـ:" المنع الوقائي للنزاع" أو " الدبلوماسية الوقائية"، والمرتبطة أساسا بإيجاد آليات وأنظمة لإحداث عملية وقائية؛ إما ذات بعد آني مرتبط بمنع تصعيد النزاع أو منع تكراره، أو بعد مستقبلي مرتبط بمنع حدوث نزاع مستقبلا، وهذا وفقا لجهود وآراء باحثين ومؤسسات متخصصة[1].

إرتبط ظهور الدبلوماسية الوقائية في العلاقات الدولية بداج هامرشولد" **Dag Hammarskjold***"، الذي كان يسعى لإدخال مفاهيم جديدة من شأنها دعم تمكين الأمم المتحدة، ويقصد بها المعالجة السلمية عبر عمليات التفاوض لتسوية نزاع قائم، أو مختلف الجهود الرامية لمنع نشوب نزاع؛ والحيلولة دون تصعيد النزاعات وتحولها لصراعات[2]. إن النهج الوقائي للنزاعات يكتسي طابع المحورية في فض النزاعات وهذا منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي، حيث حضي باهتمام العديد من الباحثين والمتخصصين أمثال كينيث بولدينغ " **Kenneth Boulding**" وكينيسي رايت"**QuincyWright**[3]"، ما جعلها الآلية المدعمة للإجراءات الوقائية في فض النزاعات، وقد قدمت لها العديد من التعريفات على غرار التعريف الذي قدمه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي"**Boutros Boutros-Ghali**" في تقريره عن أعمال المنظمة بعنوان خطة للسلام، حيث عرفها على أنها مجموعة الإجراءات الهادفة للحد من ظهور ونشوء نزاعات

---

[1]– سامي إبراهيم الخزندار، "**إدارة الصراعات وفض المنازعات–إطار نظري**–"(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014)، ص80.

*السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة (1953–1961).

[2]– سميرة ناصري، نفس المرجع، ص122.

[3]– محمد أحمد عبد الغفار، نفس المرجع، ص249.

بين الأطراف، ومنع تصعيد وتفاقم النزاعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار وتتطور هذه الصراعات عند وقوعها[1].

أما معهد كارنيجي للسلام **Carnegie Institute of Peace** فقد عرفها في أحد تقاريره بأنها هدف لإجراءات وقائية أو وسيلة وقائية، تسعى للحد من ظهور وانتشار النزاعات العنيفة ومنع إعادة ظهورها[2]، وبالتالي فإن الدبلوماسية الوقائية تعمل على تحديد أطراف النزاعات بهدف مواجهتها ومنع تفاقمها والحد من انتشارها وتحولها لأعمال عنف، فهي تتيح فرصة لتفادي الأضرار الناجمة عن النزاع وعدم تصعيده[3].

كما تعرف أيضا بأنها مجموع الأفعال البناءة الهادفة لتجنب أي ضرر ناتج عن استخدام القوة المسلحة من قبل الأطراف المتنازعة، فهي تمثل مجموع الإجراءات المنظمة في إطار خطط وبرامج مربوطة بزمن معين، تكون من طرف الحكومات والمجتمع المدني في مستويات مختلفة، وبعبارة أخرى:

" هي تلك العملية الإجرائية ذات إطار مرحلي أو زمني، وبالتالي فإن منع الصراع هو عمل استباقي، أو إستراتيجية بنيوية متوسطة وطويلة المدى، يقوم بها عدد متنوع من الفاعلين، بهدف تحديد وتهيئة الظروف المناسبة لبناء بيئة أمنية دولية مستقرة وقابلة للتوقع."[4]

إن مضمون الدبلوماسية الوقائية يقودنا إلى فكرة منع النزاع قبل حدوثه؛ وتخفيف آثاره في حال حدوثه؛ ومنع تكراره بعد حدوثه، أي أنه يحاول معالجة النزاع على ثلاث

---

[1]– الأمم المتحدة،"**برنامج للسلم**،" تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، نفس المرجع،ص7.

[2]– حفناوي مدلل، "**الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين**"(مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، جامعة بسكرة، 2012)،ص 89.

[3]– مارتين غريفيتش، تيري اوكالاهان، نفس المرجع، ص206.

[4]– حفناوي مدلل، نفس المرجع، ص90.

درجات قبلية وآنية وبعدية[1]، وهو يختلف عن بناء السلام في كون هذا الأخير يسعى لترميم ما تم تهديمه مع إعادة إعمار الأقاليم، في حين أن الدبلوماسية الوقائية تقوم بدورها استنادا إلى صفة الوقائية الواردة في المفهوم أي الوقاية من أثار النزاعات.

يمثل الجدول التالي أبرز الأفكار التي يقوم عليها كل مصطلح سلامي والتي من خلالها يمكن التفريق بينها:

جدول رقم1: **الفروقات بين المفاهيم السلامية**

المصطلح	مضمونه
حفظ السلام	- يسعى للتأكد من تحقيق الالتزامات وعدم الإخلال بها كوقف إطلاق النار. - هدفه ليس حل النزاع بل تحقيق اللا عنف، عبر تهدئة أوضاع النزاع. - ضرورة موافقة الحكومات محل النزاع على تواجد قوات حفظ السلام في منطقة النزاع.
صنع السلام	- مرحلة وسطية بين وقوع النزاع وحفظ السلام. - العمل على التوفيق بين الأطراف محل النزاع سلميا.
فرض السلام	- استخدام القوة العسكرية للحفاظ على وقف إطلاق النار.

[1]- سليم حميداني، "**الدبلوماسية الوقائية كألية أممية في التعامل مع نزاعات ما بعد الحرب الباردة**،"(2013)، اطلع عليه بتاريخ: 20 جوان 2016، http://guelma.moontada.net/t1341-topic

	- يهدف لردع الأطراف المتنازعة وعدولهم عن النزاع. - لا يحتاج لموافقة حكومة الدول محل النزاع فهو يمثل التدخل العسكري المرخص به أمميا
إعادة الإعمار	- تمثل عملية إعادة البناء الشاملة لمختلف المجالات، منها ما تعلق بالبنى التحتية والهياكل المؤسسية والخدماتية؛ ومنها وما يتعلق ببناء ثقة الفرد والمجتمع في الدولة ومؤسساتها.
الدبلوماسية الوقائية	- تقوم على أساس الوقاية من حدوث النزاعات، وفي حال حدوثها فهي تلجأ للمفاوضات كوسيلة لحلها وتجنب آثارها أو تفاقمها لأوضاع أخرى قد لا يمكن لصانع القرار التحكم فيها
بناء السلام	- عملية شاملة متكاملة لا ترتبط فقط بغياب العنف وإنما معالجة مسببات النزاع وتوفير بيئة آمنة للبدأ في عمليا الترميم البنيوية والهيكلية والمؤسساتية وتنفيذ المشاريع التنموية

المصدر: جدول من إنجاز الباحثة استنادا إلى التعاريف الواردة سابقا

المبحث الثاني: فواعل بناء السلام وفقا لمقاربات العلاقات الدولية ومقاربات بناء السلام

كأي مفهوم فإن بناء السلام هو الأخر يضم مجموعة من المقاربات المفاهيمية المفسرة والمهيكلة له؛ والمتضمنة لمختلف الأطراف المساهمة في دعم واستمرارية العملية، وسنحاول في هذا المبحث التفصيل في مجموع هذه المقاربات المفسرة لأدوار المنظمات الدولية، و كذا مختلف الأطر النظرية المفسرة لبناء السلام، بدءا بالفواعل المساهمة في عمليات بناء السلام وصولا إلى المقاربات النظرية المفسرة لعملية بناء السلام.

المطلب الأول: فواعل بناء السلام والمقاربات المفسرة لدور المنظمات الدولية

نظرا للمتغيرات البيئية غير الثابتة التي يخلفها النزاع، فإن إمكانية النهوض من جديد تبقى صعبة، وتحتاج إلى جهد تنسيقي عبر التعاون بين مختلف الفواعل، وبالتالي فإن عمليات بناء السلام هي عمليات لا تقتصر فقط على فاعل وحيد، وإنما تضم مجموعة من الفواعل في إطار تكاملي تعاوني، تفسرها مجموعة من البراديمات، من خلال هذا المطلب سنحاول التطرق لمختلف الفواعل المساهمة في عملية بناء السلام، وكذا البراديمات المفسرة لأدوار المنظمات الدولية باعتبارها إحدى الفواعل.

الفرع الأول: فواعل بناء السلام

أولا: الفواعل الوطنية

تتنوع الفواعل الوطنية المساهمة في عملية بناء السلام؛ بين الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية، كل منها يقوم بأداء وظائف محددة تكّمل بعضها البعض، وتقسم الفواعل الوطنية إلى:

1-الحكومة:

تضم الدولة في إطارها العام الحكومة التي تمثل الجانب التشريعي القانوني المتعلق بمختلف النصوص القانونية المنظمة لسير الأمور في مختلف الأنشطة بشتى المجالات، كما تسهر على الحفاظ على حقوق مواطنيها وتهيئة الظروف المساعدة في تطور المشاريع التنموية؛ وكذا العمل على تمكين الأفراد من خلال حصولهم على فرص متساوية[1]. إن معظم تحليلات العلوم السياسية تقر باحتكار الدولة كل من العنف الجسدي والمالي والإيديولوجيات والأراضي، وهو ما يجعلها الطرف الأساسي عند نشوب النزاعات، كما يمنحها تماسك داخلي واستقلال دولي، فالاحتكار المالي للدولة مثلا والمتمثل في تحصيل الضرائب والجمارك يعتبر أداة هامة للنمو والازدهار، وعلى اعتبار أن الدولة هي صاحبة السلطة الشرعية؛ فهي تعمل على الحفاظ على هذه السلطة في مختلف مناطقها ووصولها إلى حدودها، مما يقلل من انتشار التعاملات غير الشرعية مثل العصابات أو تجارة المخدرات، وبالتالي فإن الوظيفة الأيديولوجية للدولة تتيح لها توحيد المجتمع بالكامل في إطار بث توجهاتها وإضفاء الشرعية، أما مسألة السلطة فتتعلق بتوفر جهاز أمني قوي يمنع الانفلات[2]. لذلك فإن حكومات الدول تعمل في إطار الإدارة الناجحة لعمليات الانتقال، من خلال إنشاء لجان بناء السلام ذات طابع محلي، تكون على اتصال بلجان بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، كما تعمد لتفعيل مبدأ الشراكة مع المجتمع المدني في

---

[1]- هاجر خلالفة، "**دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014)،ص34.

[2]- بيتر فالنستين، سعد فيصل السعد ومحمد محمود الدبور مترجما، **مدخل إلى فهم تسوية الصراعات –الحرب والسلام والنظام العالمي**(لندن: منشورات ساق، 2002)، ص 97.

إطار توسيع قاعدة الحوار الوطني لضمان ديمومة عملية التنمية ونجاح عملية بناء السلام[1].

إن دور الدولة يتعلق بكونها الإطار العام المهيكل لمختلف التعاملات والعمليات المدعمة لبناء السلام، بدءا بالجانب التشريعي المحدد لمختلف الالتزامات، مرورا بالجانب التنفيذي عبر القيام بمختلف الإجراءات والممارسات المدعمة لعمليات بناء السلام؛ وتحقيق التنمية والنهوض بالمنطقة بعد الدمار الحاصل فيها جراء النزاع، وصولا إلى الجانب الرقابي التقييمي، عبر متابعة تنفيذ مختلف البرامج والأنشطة التي تم صياغتها في إطار تعزيز مسار بناء السلام. وبالتالي فإن دورها لا يقتصر فقط على وضع التشريعات وتطبيق البرامج، وإنما تخطت ذلك من خلال تكريس مبدأ التشاركية في مختلف الممارسات، حيث تراجع دور الدولة في مقابل الهيئات غير الرسمية الأخرى ودخل بذلك كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص، باعتبارهما يمثلان القاعدة الشعبية، هذا المبدأ سمح بتوفير فرص للحوار وفتح مجال للتكامل والاستفادة من كل الأطراف الفاعلة في إطار صياغة وتنفيذ ومتابعة مختلف البرامج التنموية الهادفة لبناء السلام في الدولة.

2-المجتمع المدني:

إن بدايات فصل المجتمع المدني عن الدولة بعد أن كان جزء لا يتجزأ منها في ظل العقد الإجتماعي كان مع مساهمة أدم فرغسون **Adam Ferguson**، حيث يرى أن المجتمع المدني هو مجتمع يضم تشكيلة من السلطة حسب الترتيب الإجتماعي، خاضع لمعيار القيم والأخلاق وهو مستقل عن الدولة مع أسبقيته عنها[2]، فالمجتمع المدني

[1]- هاجر خلالفة، نفس المرجع، ص36.

[2]- نفس المرجع، ص37.

يعبر عن العلاقة القائمة بين الأفراد من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، في إطار يضم تبادل المصالح والمنافع، مُجَسدا في شكل مؤسسات طوعية في شتى المجالات[1]. فهذا التعريف يركز على العلاقة التعاونية التي جاء من أجلها تأسيس المجتمع المدني، والمتمثلة في الشراكة مع الدولة في إطار تحقيق المنافع في مختلف المجالات، لضمان ديمومة العملية التنموية وفاعلية عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.

وبذلك فقد ساهم إشراك المجتمع المدني كفاعل من الفواعل المدعمة والمكملة للأدوار التنموية، والمعبر عن توجهات أفراد المجتمع في طرح المشروعات والبدائل الأكثر نفعا، والاعتماد على طاقم من الخبراء والمتخصصين، والمساهمة في تنفيذ ومتابعة خطط التنمية الهادفة لدعم عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع[2].

إن دخول عصر العولمة ساهم في تطوير المجتمع المدني وفتح فضاء عالمي لعب فيه دورا محوريا من خلال المشاركة في حلقات النقاش حول الديمقراطية والحكم الراشد وتعزيز حقوق الإنسان؛ ودعم إشراك المواطن في العملية التنموية[3]، إضافة إلى دعم مختلف الأنشطة في شتى المجالات، ونورد منها:

- تدعيم الخدمات الصحية.
- دعم المشاريع الإنتاجية المصغرة لدفع عجلة التنمية.
- متابعة إستراتيجيات مكافحة الفقر.

---

[1]- هديات خديجة بن طيب، لطيفة بن يوب، "**دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**"(ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 7-8 أفريل 2008)، ص2.

[2]- هديات خديجة بن طيب، لطيفة بن يوب، نفس المرجع، ص13.

[3]- هاجر خلالفة، نفس المرجع، ص38.

- الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية [1].

إن دور المجتمع المدني يتلخص من خلال فتح المجال أمام مبدأ التشاركية، وهو ما يتيح تمكينه والاستفادة من خبراته، باعتباره الهيئة المدنية المعبرة عن تطلعات الأفراد، إضافة إلى تكريس المسؤولية الإجتماعية* التي تدعم التوجه الرشيد لتنفيذ مختلف البرامج التنموية.

3-القطاع الخاص:

قُدم للقطاع الخاص عدة تعريفات، منها تعريف سلوى الشعراوي جمعة في مؤلفها " إدارة شؤون الدولة والمجتمع"، حيث تعرفه بأنه :

"مجموعة المنظمات أو الجمعيات التي يؤسسها رجال الأعمال وتستعمل أساليب مختلفة ومتنوعة لحماية مصالحها الخاصة وتتنوع مؤسسات هذا القطاع بحسب النشاط الذي تمارسه." [2]

إن بروز القطاع الخاص في البلدان النامية كان مواكبا لبداية التحول نحو الإقتصاد الرأسمالي، وقد ساهمت عدة متغيرات في بلورة نشوء القطاع الخاص وتتمثل في:

---

[1]- محمود قرزيز، مريم يحياوي، "**دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر- بين الثبات والتغير-** "، اطلع عليه بتاريخ: 24 جوان 2016، ص11،
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf،

* هي شكل من أشكال التنظيم الذاتي للمنظمة، وهي نشاط يهدف لتبني المسؤولية عن الأعمال وتشجيع التوجه الايجابي على الفرد والمجتمع وجمهور المستفيدين.

[2]- ياسمين نوري، "**مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني- 1962-2012-**"(مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2015)، ص23.

- **التطورات المحلية والعالمية:**

لقد ساهمت العديد من المتغيرات في بلورة مفهوم القطاع الخاص داخل المجتمعات؛ وعلى رأسها التغيرات في أوضاع السلطة وأنظمة الحكم؛ وكذا التحولات الجذرية في التوجه الإقتصادي والإجتماعي، إضافة إلى التراكم المالي المحقق من طرف القيادات الإدارية والسياسية بشتى الطرق، كل هذه التغيرات أدت لنشوء فئات إجتماعية ذات طابع جديد، تسعى لتوفير حرية الاستغلال الرأسمالي، إلا أن فترة السبعينات قد شهدت اتساعا كبيرا في قاعدة الملكية الخاصة، إضافة إلى صعوبة الاعتماد على وسائل للرقابة من طرف الدولة، وهو ما دعم تشجيع نظام الحوافز عبر توسيع نطاق النشاط الخاص والحد من تدخل الدولة[1].

- **سياسة الانفتاح الإقتصادي:**

تتعلق بتلك السياسات المعنية بإزالة القيود أمام رؤوس الأموال، وتشمل هذه السياسة تقليل دور الدولة؛ وإفساح المجال للقطاع الخاص؛ وإصلاح المناخ السياسي والإجتماعي بشكل يضمن مشاركة جميع الأطراف في صياغة وتنفيذ جميع القوانين المرتبطة بعملية التحرير الإقتصادي[2].

- **الإصلاحات الإقتصادية:**

هي تلك البرامج والإجراءات المتخذة من طرف السلطات المعنية بهدف تحسين النشاط الإقتصادي وفقا لقواعد تم اختيارها مسبقا[3]، وبالتالي فهي تشمل كل برامج

[1]– عبد الرزاق مولاي لخضر، "**متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية– دراسة حالة الجزائر–**" (أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010)، ص64.

[2]– نفس المرجع، ص64.

[3]– حمزة بن حافظ، "**دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**"(مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011)، ص8.

الإصلاح الهيكلي التي كانت تسعى لتعظيم دور القطاع الخاص وإدخاله في كل التخصصات، بهدف إرساء مبدأ الكفاءة[1]، حيث لا يخفى أن نشاطات القطاع الخاص تتميز بقدر معتبر من الكفاءة مقارنة بالقطاع العام، وبالتالي فإن اضطلاعه بمجموعة من النشاطات في إطار شراكة مع القطاع العام، سيدعم المشاركة الفعالة المساعدة في تطور المجتمعات.

- **السياسات المحفزة للاستثمار:**

إضافة إلى مختلف الإصلاحات الإقتصادية المدعمة لدور القطاع الخاص، سنت الدول مجموعة من القوانين والتشريعات تضم التوجه الجديد لإقتصاديات هذه الدول، وأصبح الاعتماد كبيرا على مبادئ حرية الاستثمار والتجارة والمبادرات الفردية[2].

وفق لما سبق فإن القطاع الخاص يتربع على أهمية بالغة في عملية بناء السلام، من خلال اضطلاعه بإقامة مشاريع تدعم النهوض الإقتصادي للدولة، كما يساهم في توفير فرص عمل للأفراد، وكذا المساهمة في الجانب الأمني عبر الشركات الأمنية الخاصة التي تتعاقد في أغلب الأحيان مع هيئة الأمم المتحدة، وتعمل على تقديم خدمات متنوعة من دعم لوجيستي وتقييم للمخاطر، ودعم لمختلف الأنشطة الإنسانية، والتدريب الأمني وتقديم الخدمات الاستشارية[3].

ثانيا: الفواعل الدولية

لا ترتبط عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع بالدولة فقط، ذلك أنها لا تعيش بمعزل عن مجتمع دولي يضم العديد من الفواعل من دول ومنظمات دولية،

[1]– عبد الرزاق مولاي لخضر، نفس المرجع، ص64.

[2]– نفس المرجع، ص64.

[3]– هاجر خلالفة، نفس المرجع، ص36.

وبالتالي فإن خروج أي دولة من نزاع يجعلها غير قادرة على تحمل أعباء إعادة البناء والنهوض من جديد، وهو ما يستلزم تضافر جهود دولية تدعم الجهود الوطنية سواءًا في مجال صياغة البرامج التنموية؛ أو تقديم الدعم اللوجستي، وعلى النطاق الدولي فإننا نجد أدوار لمختلف الفواعل الدولية على غرار المنظمات الدولية، وكذا دول الجوار.

1-المنظمات الدولية:

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة زيادة في فاعلية أدوار مختلف فواعل المجتمع الدولي في إطار التعاملات الدولية، من بينها المنظمات الدولية باختلاف تصنيفاتها سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وقد اضطلعت بالعديد من الوظائف الدولية على غرار حماية حقوق الإنسان؛ توفير الرعاية الصحية؛ مواجهة مخاطر الكوارث؛ وبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، هذه الأخيرة التي برزت فيها مساهمات مختلف لمنظمات ووكالات متخصصة باختلاف أنماطها ومجال نشاطها، بهدف تحقيق التنمية والنهوض بالأقاليم التي تعاني من مخلفات النزاع.

أ- مجموعة البنك الدولي:

تضم خمس مؤسسات وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية **IBDR**؛ المؤسسة الدولية للتنمية **IDA**؛ مؤسسة التمويل الدولية **IFC**؛ وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الأطراف؛ المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار **ICSIDK**؛ وقد شهد نشاط البنك فيما يتعلق بتقديم المعونة بعد النزاع في الفترة ما بين 1980 و1998 إقراضا للبلدان الخارجة من النزاعات، بلغت قيمته 16 % من قيمة قروض البنك، كما قام البنك بتقديم

مساعدات ومنح بغرض إعادة البناء الإجتماعي والمادي لمختلف البلدان المتأثرة بالنزاعات حيث بلغت عام 2003 فقط حوالي 13 مليون دولار[1].

ب- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والإغاثة OCHA:

هو مكتب يساعد الحكومات للوصول إلى الأدوات والخدمات التي توفر الإغاثة لإنقاذ حياتهم، يعمل على نشر فرق للإغاثة السريعة، كما يعمل ضمن إطار شراكة لتقييم الاحتياجات واتخاذ الإجراءات وتوفير التمويل اللازم؛ وإصدار التقارير؛ وتسهيل التنسيق المدني-العسكري[2]، ويضطلع بالمهام التالية:

- وضع إستراتيجية مشتركة للمساعدات الإنسانية.
- تعبئة الموارد اللازمة المحددة لأولويات التمويل وفاعليتها.
- العمل على مواجهة ومعالجة المشاكل في ظل الأزمة.

كما تستخدم **OCHA** منهجية تعتمد فيها على مؤشرات تحذيرية في وقت مبكر، بهدف تحديد الأزمات المحتملة لتجدد النزاع أو اضمحلاله[3].

ت- هيئة الأمم المتحدة:

عملت الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها ووكالاتها المتخصصة على مساندة ودعم الدول الخارجة من النزاع لإعادة بناء ذاتها وتحقيق التنمية، وهو ما نجده مكرس من خلال مختلف الممارسات التي تقوم بها الوكالات التابعة لها كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وبرنامج الألفية الإنمائي.

---

[1]- أمينة زغيب، نفس المرجع، ص42.

[2]- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "**هذه هي أوتشا**،" **اطلع عليه بتاريخ: 26 جوان2016**، https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/TiOCHA_Brochure_AR_VF.pdf،

[3]- أمينة زغبيب، نفس المرجع، ص48.

ث- منظمة التنمية الاقتصادية والتعاون OECD:

لعبت دورا بارزا في دعم بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، ومن بين مبادئها: تنمية المجتمع والعمل على إشراك كل الفواعل في عملية بناء السلام؛ وصنع السياسات والعمل على تعزيز القدرات المحلية، بما يحقق نقلة نوعية في التأثير على الجماهير لدعم المسار التنموي[1].

ج- المنظمات غير الحكومية:

فقد برزت أدوار عدة للمنظمات غير الحكومية في إطار إعادة الإعمار وبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وتعددت بذلك الأساليب المستخدمة من طرفها فهي تعتمد على أسلوب الإنذار المبكر؛ وكذا الدبلوماسية الوقائية؛ والوساطة وبناء القدرات، وتهدف بذلك لبناء ثقافة الأمن الإنساني، وحماية حقوق المرأة والطفل وإعادة إدماج اللاجئين؛ والعمل على تعزيز المسار التنموي ونشر الوعي البيئي، وفي هذا الإطار فإننا نجد العديد من المنظمات غير الحكومية على غرار منظمة أوكسفام **Oxfam** التي ساهمت في بناء السلام في العديد من الأقاليم كسيريلانكا[2].

2-دول الجوار:

لا يخفى ما لدول الجوار من أدوار مهمة في إطار بناء السلام وإعادة إعمار مناطق ما بعد النزاع، وقد شهدت المنظومة الدولية عدة تدخلات لدول كانت مجاورة لدول منهكة من ويلات النزاع، إما عبر تقديم المساعدات والمنح من قبل الحكومة في حد ذاتها؛ وكذا السماح بمرور مختلف الإعانات عبر محيطها الجوي أو البحري أو البري،

[1]- نفس المرجع، ص52.

[2]- نصيرة صالحي، "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام – دراسة حالة منظمة أوكسفام-** "(مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2014)، ص67.

وإما بالاعتماد على مختلف الوكالات. في هذا الإطار فإننا نجد العديد من الوكالات المتخصصة التابعة لدول معينة، منها الوكالة الأمريكية للتنمية **USAID**؛ الوكالة السويدية للتعاون الدولي للتنمية**SIDA**، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي**JICA.**

إن عملية بناء السلام كما سبق وتم التطرق لها هي ليست حكرا على فاعل معين، وإنما هي عملية تكاملية تقع على عاتق مختلف الفواعل سواء وطنيين أو دوليين، وبالتالي فإن تكاتف الجهود الوطنية من دولة ومجتمع مدني وقطاع خاص، وجهود دولية من دول الجوار ومنظمات دولية باختلاف أنوعها، يضمن ديمومة وفاعلية عملية بناء السلام.

الفرع الثاني: تيبولوجيا بناء السلام

إن الحديث عن تيبولوجيا بناء السلام يقودنا إلى البحث في تصنيف الأنشطة المرتبطة بها، فالبعض يعمل على ربط بناء السلام بإعادة البناء سواءًا المؤسساتية أو الهيكلية أو التشريعية، وإعادة الإدماج...الخ، بينما يتوجه آخرون لربطها مباشرة بالمسار التنموي، حيث يقول كل من جون دافيد والي"**J.David Whaley**" وباربارا بيازا جيورجي "**Barbara piazza-Georgi**" أن بناء السلام ليس مرادفا للتنمية، بل هو الممارسة المستمرة التي يمكن التعرف عليها من خلال التنمية*، وبالتالي فبناء السلام يمثل تلك العملية القائمة على مجموعة من الأنشطة التي يمكن تصنيفها كالتالي[1]:

[1]– سامية بن حجاز، "**الدبلوماسية متعددة المسارات كمقاربة لحوكمة عمليات بناء السلام–دراسة حالة تيمور الشرقية**–"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2016)، ص44

- **الدعوة للتغيير Advocating For Change:**

وتتم هذه العملية وفقا لخطوات كسب التأييد من أجل التغيير، الذي يستلزم زيادة الإمكانات لمعالجة المسائل المهمة في المجتمع، مع تهيئة الظروف المناسبة لتحويل العلاقات بشكل يتناسب مع حالة المجتمع وإمكانياتها وتوجهاته المستقبلية[1].

- **الحد من العنف المباشرReducing Direct Violence:**

ذلك أن عملية السلام تسعى من خلال مختلف أنشطتها للتقليل من العنف المباشر ومعاقبة المتسببين فيه، ووضع حد لتكرار مثل هذه الممارسات التي تهدد أمن الأفراد، ناهيك عن توفير بيئة آمنة مستقرة تدعم معالجة الأسباب الجذرية للعنف.

- **تحويل العلاقات Transforming Relationships:**

تسعى عملية بناء السلام إلى تحويل العلاقات المُدمِّرة القائمة في المجتمع المتنازع بين مختلف الأطراف إلى عمليات سلمية تعالج الجذور المسببة للنزاع وتحويلها إلى المنحى الذي يمكن من خلاله الاستفادة منه في بناء المجتمع، وبالتالي فإن هذه العمليات من شأنها توفير فرص عديدة لإيجاد حلول مبتكرة مستديمة لتلبية الاحتياجات السكانية.

- **بناء القدرات Capacity Building:**

تعتبر عملية بناء السلام العملية المدعمة لبناء قدرات المجتمعات في العديد من المجالات، والتي تضم المجال الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وحتى البيئي، وبهذا ستدعم عودة المجتمع إلى ما كان عليه قبل حالة النزاع والفوضى التي أدت إلى تدميره[2].

[1]– نفس المرجع، ص45.

[2]– سامية بن حجاز، نفس المرجع، ص45.

شكل رقم 1: أنشطة بناء السلام

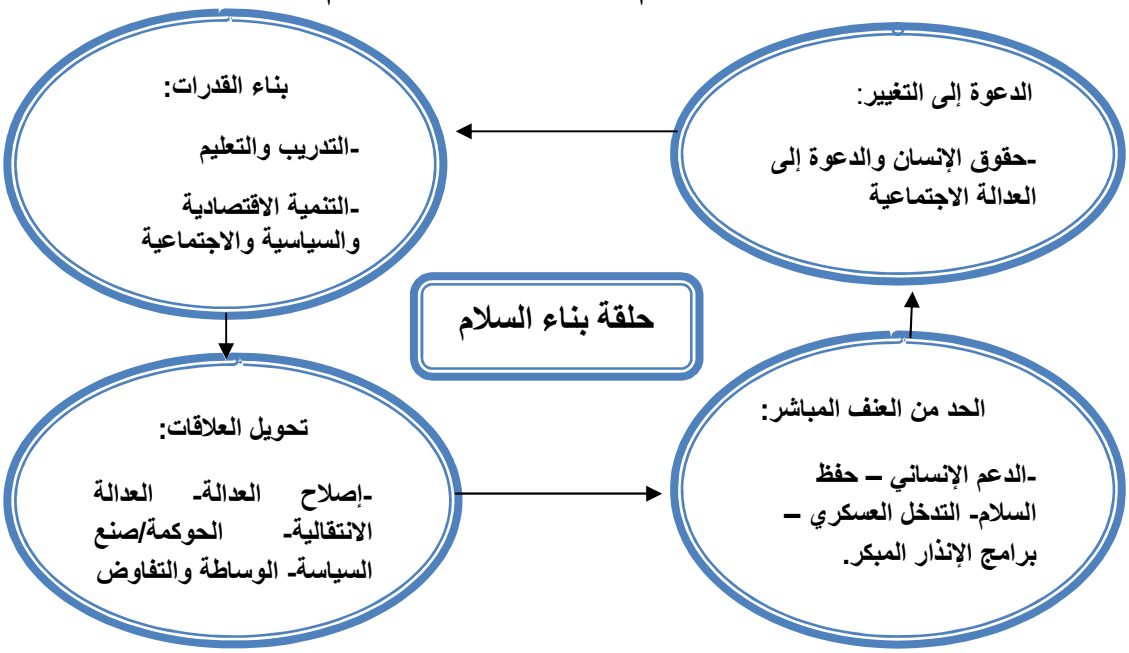

المصدر: سامية بن حجاز، "**الدبلوماسية متعددة المسارات كمقاربة لحوكمة عمليات بناء السلام–دراسة حالة تيمور الشرقية**–"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2016)، 45.

الفرع الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية(منظمات دولية حكومية)

تتعدد نظريات العلاقات الدولية المفسرة لأدوار المنظمات الدولية، منها النيوواقعية؛ نيوليبيرالية، نيوماركسية؛ البنائية الإجتماعية، ونظريات أخرى يمكن تصنيفها في إحدى البراديمات الثلاث: البراديم العقلاني؛ البراديم الإجتماعي؛ والبراديم التأملي، وتعتبر هذه البراديمات بمثابة أطر عامة لتحليل أدوار المنظمات الدولية، وفيما يلي تفسير لكل براديم على حدا.

أولا:المقاربة العقلانية

تنقسم هذه المقاربة إلى العقلانية الواقعية والعقلانية المؤسساتية، والمقاربة العقلانية الواقعية تضم كل من كينيث وولتز"**Kenneth Waltz**"؛ جون ميرشايمر"**John Mearsheimer**"؛ جوزيف قريكو "**Grieco Joseph**" ويتبنى العقلانية الجوهرية، في

حين المدخل العقلاني المؤسسي يتبنى العقلانية الإجرائية، ويمكن التفصيل فيها كما يلي:

1-العقلانية الواقعية (الجوهرية العقلانية):

تفترض أن الفاعل يسعى لتعظيم القيم ذاتها على الدوام والمتمثلة في القوة أو الثروة، ويعبر عنها بالمصالح وهي معطى ثابت متفق عليها على اختلاف السياق الزمني والمكاني، ونظرا لعدم صلاحيتها في بعض الحالات، فقد جاءت العقلانية الإجرائية للتنقيح من خلال افتراضها إمكانية إعادة النظر في محتوى المصالح حسب الظروف، وكذا العملية التي من خلالها يقوم الفاعل بتعظيم المصالح وليس الحصول عليها فقط[1]. وفي هذا الإطار فإن ميرشايمر "**Mearsheimer**" يعرف المنظمات أو المؤسسات الدولية على أنها مجموعة القواعد المحددة لمجموعة الطرق المفترض أن تتعاون فيها الدول أو تتنافس، ووفقا لهذا التعريف فإن الواقعيين ينظرون للمنظمات الدولية من زاوية ذرائعية، بمعنى أنها مجرد ترتيبات تتعاون وفقها الدول. أنصار هذا البراديم لا يعيرون أهمية لفاعلية المنظمات الدولية، على اعتبار مركزية دور الدولة في الإطار التحليلي، وبالتالي فهم ينظرون للمنظمات الدولية على أساس أنها قنوات لتطوير مصالح الدول، وتزول بزوال وظيفتها، إلا أن هذا الرفض للمنظمات الدولية وعدم الثقة فيها يتناقض مع ضرورات الواقع الذي شهد تطور ملحوظ وتوسع في مجال عمل المنظمات الدولية، لذلك

[1]- "المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية،" اطلع عليه بتاريخ: 7 جويلية 2016، http://www.ingdz.net/vb/showthread.php?t=62473.

فقد عمد الواقعيون الليبيراليون لاستحداث نظرية "الاستقرار بالهيمنة"* بهدف الربط بين توزيع القوة وإنشاء وإستقرار المنظمات الدولية[1].

2-الواقعية المؤسسية:

من أنصارها روبرت كيوهان "**Robert Keohane**"؛ جوزيف ناي "**Joseph Nye**"؛ دونكان سنيدال "**Duncan Sinidal**"، ويشير روبرت كيوهان إلى الإجابة عن السؤال المتعلق بجدوى إنشاء المنظمات الدولية، وهو مضمون الانتقاد الموجه للعقلانية الواقعية، وبالتالي فهو يرى بأهمية المنظمات الدولية لأنها تساعد الدول على:

- **التغلب على المشكلات التي تعرقل العمل الجماعي:**

إن الإِعتماد المتبادل الذي ركز عليه كل من كيوهان وناي أدى إلى ظهور تحديات إنسانية مشتركة في عدة مجالات، ففي مجال الأمن مثلا تضم منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووقوعها في أيدي الجماعات المتطرفة، أما المجال التجاري فيتعلق بتحرير الأسواق وتسوية الخلافات التجارية، في حين يشمل المجال البيئي مكافحة التلوث، وكذا المجال الصحي الذي يشمل محاصرة الأوبئة العابرة للحدود، كل هذه التحديات وأخرى من المستحيل أن تواجهها الدولة بصورة منفردة، وبالتالي ظهرت الحاجة لإيجاد إطار تنسيقي يساهم في تذليل العقبات أمام العمل الجماعي، وكانت بذلك المنظمات الدولية أفضل الحلول[2].

- **خفض تكاليف إبرام الصفقات:**

* مؤسسها تشارلز كنيدي **Charles Kennedy** تطورت في حقل الاقتصاد السياسي الدولي، ومفادها أن النظام الدولي لا يستقر إلا باستقرار النظام الاقتصادي والمالي الدولي، والذي لا يتحقق إلا بوجود قوة مهيمنة تضمن قيامه بوظيفته بشكل جيد.

[1]- نصر الدين لبال، "**محاضرات غير منشورة في مقياس المنظمات الدولية**"(ملقاة على طلبة الماستر، 2013).

[2]- المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية، نفس المرجع.

تقصد بالصفقات تلك الاتفاقيات التي يتم إبرامها بين الدول، والاتفاقيات في النهاية تعبر عن صفقة تتضمن مزايا وإلتزامات، وبالتالي فإن مواجهة الدول لتحديات ذات بعد دولي يقودها لعقد اتفاقيات ومفاوضات ثنائية في إطار التنسيق المحدود، المتسم بالتكاليف المادية المرتفعة ناهيك عن عامل الوقت، وهنا تبرز أهمية وجود المنظمات الدولية التي تعمل على خفض تلك التكاليف في إطار العمل المتعدد الأطراف، كما أنها تتوفر على آليات رقابية علمية تتيح للدول إمكانية التحقق من مدى الإلتزام ببنود الصفقة من قبل بقية الدول المتعاقدة[1].

- **معالجة الخلل القائم في مستويات النفاذ للمعلومات:**

يعتبر الحصول على المعلومات في الوقت المناسب أمرا مهما بالنسبة لمسعى الدول في تحقيق مصالحها، وبالتالي فهي سند أساسي للمضي في عملية المأسسة بالنسبة للمنظمات الدولية، إلا أن النفاذ للمعلومة ليس متاح بنفس القدر لكل الدول، وبالتالي فإن المنظمات الدولية تعمل على توفير إطار من الشفافية، ذلك أن توفر المعلومة يجعل من عملية التحقق من قيام الشركاء بالتزاماتهم أمرا ممكنا، مما يرفع من مستوى الشفافية ويعزز الثقة بين الدول، كما أن الشفافية تجبر الأطراف على الاهتمام بسمعتهم التفاوضية وهو ما يدفعهم لعدم التملص من التزاماتهم التفاوضية[2].

ثانيا:المقاربة البنائية الإجتماعية

من أنصار هذا الإتجاه الكسندر وونت "**Alexander Wint**"؛ وفريديريك كاتشوفيل "**Frederic Kacheval**"، وعلى عكس أنصار المدخل المؤسساتي الذين يرون أن إنشاء المنظمات الدولية يعود إلى معالجة إخفاقات السوق، أي مساعدة المؤسسات الدولية على

[1]– نفس المرجع.

[2]– نفس المرجع.

عقد الصفقات والإشراف على الالتزام بمضمونها، وهو ما يمنح أهمية كبرى للمتغير الإقتصادي في التحليل، فإن البنائيين يقرون بأهمية المتغير السوسيولوجي الذي يمنح القدرة على الفهم الأفضل لديناميكيات العلاقات الدولية، وتعتبر المدرسة الإنجليزية حسب ليزا مارتن"**Lisa Martin**" السباقة لتبني المنظور السوسيولوجي، حيث تعرف المنظمات الدولية بأنها مجموعة من القواعد والاتفاقيات والتوظيفات والممارسات الإجتماعية، فهي تعبر عن تلك الافتراضات الاتفاقية المهيمنة على الوسط الدولي، والتي تزود الأعضاء بإطار مساعد على تحديد ما يجب القيام به؛ وما يجب تجنبه في ظروف معينة، وبالتالي فإن البنائيين يعتبرون أن فهم المؤسسات الرسمية كالأمم المتحدة مثلا؛ يستلزم الرجوع للمؤسسات غير الرسمية التي تضمها، كالضوابط والمبادئ التي يقوم عليها النظام الإقتصادي والسياسي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما يعتقدون أن الفهم البيذاتاني لمبادئ هذه المؤسسات الدولية يؤدي إلى تصميم منظمة دولية بهوية معينة، إلا أن هذه المنظمة وبعد تشكيلها تعمل على تقييد سلوك الفاعلين الذين وضعوا أسسها في المقام الأول، كما أن التفاعل البيني داخلها قد يؤدي إلى إسنادها مهام جديدة، وهو ما يعمل على إعادة تشكيل هوية الدول المؤسسة، لذلك فإن علاقة الدول والمنظمات الدولية وفقا للبراديم البنائي هي علاقة التشكيل المتبادل[1].

ينفي البنائيون وجود معطى مسبق أو محدد سلفا لاعتبار أن :

1-الفاعلين ليسوا معطى ثابت.

2-المصالح التي تحرك هؤلاء الفاعلين لإنشاء المنظمات الدولية ليست معطى ثابت.

3-تفسير وتأويل القواعد التي تقيد سلوك الفاعلين لا تتسم بالثبات.

[1]- نصر الدين لبال، نفس المرجع.

وبالتالي فإن كل المتغيرات الداخلة في إنشاء المنظمات الدولية تشكل ويعاد تشكيلها وفقا لتحول النظرة لتصور الهوية، فتحول هوية دول أوروبا الشرقية أدى لفتح مجال العضوية أمامها للإتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى فإن المصلحة تحددها الهوية، فمن حيث البعد الإسلامي للإنتماء الحضاري للجزائر، جعلها تمنح الأولوية لصالح دعم القضية الفلسطينية على حساب المصالح المادية التي قد تحصل عليها من خلال تطبيع العلاقات مع إسرائيل، أما ما تعلق بتفسير القواعد فتتمثل في القواعد المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، والتي توفر أرضية للتدخل الإنساني، وتم وفقا لذلك الحصول على شبه تزكية للتدخل في كوسوفو 1999، إلا أنه وعقب إعلان الإدارة الأمريكية لمخططها عن الحرب الإستباقية وفقا للتقرير الأمني القومي لعام 2000 تراجعت مستويات تفسير القواعد المجيزة للتدخل الإنساني[1].

ثالثا: المقاربة التأملية

في هذه المقاربة نجد كل من دوبركس "**Debrix**" وأشلي"**Ashle**"، وميشيل فوكولت" **Michel Foucault**" ، هذا الأخير الذي تحدث عن فكرة الخطاب المهيمن، الهادف لضمان استمرارية البنية الإجتماعية، ولشرح هذه الفكرة قام فوكولت بكتابة مؤلف كامل عن تطور النظام العقابي في البنى الإجتماعية الحديثة، وقد تم الاعتماد على تحليل فوكولت في العلاقات الدولية في العديد من القضايا، ومن بينها تفسير استمرارية العمل ببرامج التنمية رغم فشلها في تحقيق الأهداف المرسومة، وهنا تم توظيف فكرة الاستمرارية التي تسمح بتمييز دول معينة وفق احتياجها للتنمية والمساعدة، هذه الاستمرارية ستنتج قناعة بديمومة الحاجة للمساعدة بالنسبة للدول النامية؛ وقبول تدخل

[1]– المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية، نفس المرجع.

الدول الغنية، وبالتالي يقودنا هذا التحليل إلى فكرة أن برامج التنمية الفاشلة تهدف لشرعنة التدخل ضمانا لاستمرارية النهج الذي يخدم دول دون أخرى[1].

أشارت إيدكينز جيني"**Edikins Jenny**" إلى القوة المتواجدة ضمن نطاق علاقات القوة، وبالتالي عدم الحديث عنها كمعطى لتنصيف الدول حسب مقدرتها، ذلك أنه لا وجود للقوة في ظل غياب مقومات لها، ولا وجود لعلاقات القوة خارج صدام الخطابات المصاغة حول حقيقة معينة، هذه الأنساق تعمل على تمكين الأفراد من مختلف الآليات المساعدة على تحديد الحقائق، وبالمثل فإن المنظمات الدولية تقتضي الحصول على تكوين معرفي يحدد الخطاب المهيمن[2].

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع

لقد عرف مفهوم بناء السلام العديد من المقاربات النظرية المفسرة لظهوره وتطوره، وهذا اعتمادا على مختلف الافتراضات، وقد تنوعت الافتراضات واختلفت باختلاف السياق الذي جاءت فيه الهادف لوصف النزاع وحالة السلام، وسنحاول في هذا المطلب التطرق لمختلف المقاربات النظرية، بدءا بمقاربات السلام التي تتضمن كل من السلام الديمقراطي والسلام الإيجابي والسلبي، ومقاربات تحقيق الرضا المتضمنة للاحتياجات الأساسية والنوع والحرمان النسبي؛ ومقاربات السلطة المتعلقة بتقاسم السلطة وسيادة الدولة؛ ومقاربات النزاعات المتضمنة لإدارة النزاع وحل النزاع وتحويل النزاع.

الفرع الأول: مقاربات السلام

تركز مقاربات السلام على فكرة السلام باعتبارها الركن الأساسي الذي تهدف لتحقيقه من خلال الاعتماد عليه، فهو بذلك غاية ووسيلة في نفس الوقت، وبتصفح

[1]– المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية، نفس المرجع.

[2]– نفس المرجع.

المقاربات النظرية للسلام نجد كل من السلام الديمقراطي والسلام الإيجابي اللذان سنحاول التطرق لهما بشيء من التفصيل.

أولا:السلام الديمقراطي

1-مضمون المقاربة:

شهد عصر التنوير مع حلول القرن الثامن عشر مناقشات تتعلق بمشروع السلام في أوروبا، على اعتبار سيادة فكرتين في هذه الفترة وهما: الالتزام بتقدم الإنسان؛ ورسوخ فكرة الكمال الأخلاقي للبشر، حيث كانتا أساس الفكر الفلسفي التطوري، وفي المقابل فقد شكلت الحرب أبرز عائق في إطار إقامة عالم أفضل، هذا ما أدى لبروز اهتمام مختلف المفكرين والكُتَاب أمثال إيمانويل كانط "**Emmanuel Kant**" باعتباره أبرز مفكري عصر التنوير، حيث تناول فكرة السلام الدائم وضرورة إصلاح فوضى النظام الدولي، ووفقا لطرح كانط فإن الحرب هي مصدر للفساد الأخلاقي والشر وتعبر عن وضع البشرية الطبيعي، وبالتالي يجب إيجاد طريقة تساهم في التعايش والانسجام، من خلال التعاون بين الأفراد والدول على حد سواء باتجاه تحقيق سلام دائم[1]، كما لفت كانط نظر الباحثين في السلام إلى مسألة ضرورة نزع السلاح والتخلص من الآلة العسكرية لأنها إحدى المسببات للنشاط الحربي، ويقول في هذا الصدد أن المنافسة وفقا للمستوى المسلح تؤدي إلى إثقال عبئ الحفاظ على السلام[2]. وقد نص كانط في كتابه مشروع السلام الدائم على مجموعة من المواد التي تشكل الشروط السلبية للسلام وهي أشبه بالنواهي؛ وتتمثل في:

[1]– مارتن غريفيثس، تيري اوكالاهان، نفس المرجع، ص248.

[2]– أبو قاسم قور، **مقدمة في دراسات السلام والنزاعات**(السعودية: مكتبة الابتكار، 2010)، ص19.

- إن أي معاهدة من معاهدات السلام لا يمكن وصفها بأنها معاهدة إذا ضمت نية عاقديها أمر من شأنه إثارة الحرب من جديد، ذلك أن مثل هذه النية تجعل من المعاهدة مجرد هدنة؛ في حين أن السلام الحقيقي يقضي على كل احتمال لوقوع الحرب.
- لا يجوز امتلاك أي دولة سواء كانت صغيرة أو كبيرة من قبل دولة أخرى، ذلك أن الدولة كالشخص الطبيعي الذي يملك وحده حق التصرف في نفسه.
- ضرورة إلغاء الجيوش الدائمة على مر الزمان، ذلك أنها تهدد السلام العام، ناهيك على أن دفع الأجر لجندي لقتل الغير مع استهدافه هو الأخر من قبل آخرين يقودنا إلى فكرة المعاملة كالآلة وليس كإنسان.
- عدم عقد قروض وطنية من أجل النزاعات الخارجية للدولة، لأن هذه القروض ستدعم قيام الحروب ناهيك عن التوجه نحو الإفلاس.
- منع تدخل أي دولة في شؤون دولة أخرى أو في حكومتها بالقوة.
- منع ارتكاب الأعمال العدوانية من طرف الدول في الحروب، حيث تقضي على الثقة المتبادلة بين الدولتين في حال عودة السلام[1].
- رفض أفكار الواقعية الفَضَّة "**Vulger Realism**" باعتبارها تنادي لفكرة حرب ضد الكل، مع ضرورة إشراك المعايير الداخلية والمؤسسات في تحليل وفهم ديناميكيات العلاقات الدولية[2].

أما الشروط الإيجابية للسلام فتتمثل في:

[1]– ايمانويل كانط، **مشروع للسلام الدائم**، تر: عثمان أمين،(مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 1952)، ص13–15.

[2]– عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية**(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص363.

- أن يكون الدستور المدني لكل دولة دستورا جمهوريا، أي أن تكون السلطة التشريعية المقررة للحرب صادرة عن إرادة الشعب، مع ضرورة فصلها عن السلطة التنفيذية، وهذه الأنظمة هي الأنسب للعدل والمساواة و استتباب السلام.
- ضرورة قيام قانون الشعب على مبدأ التحالف بين الدول الحرة.
- حق النزيل الأجنبي في التشريع العالمي متعلق بإكرام مثواه دون تدخل دولة في شؤون دولة أخرى[1].

فالسلام الديمقراطية يقصد به بناء السلام المجتمعي في البيئة المحلية للمجتمعات، وتحويل المكونات المجتمعية إلى فواعل سلمية تتعايش مع بعضها وفقا لسلسلة من المفاوضات ذات الاهتمام المشترك[2].

كانت هذه جذور تاريخية تطورت لتشكل في النهاية مقاربة السلام الديمقراطي، ومفادها أن الدول الديمقراطية لا تشن حروب ضد بعضها البعض، وقد شهدت هذه المقاربة تطورا ملحوظا، حيث ركزت في فترة التسعينات على ثلاث عناصر وهي:

- هل هناك علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والسلام؟
- إذا صح الأمر؛ فما الذي يفسر هذه العلاقة؟
- كيف تؤثر هذه العلاقة على النظام العالمي؟[3].

أما فترة القرن العشرين فقد شهدت اهتماما بديمقراطية نظام الحكم، والمتميز ب:

- إجراء الانتخابات بانتظام لشغل المناصب العليا في الحكومة.
- وجود عنصر تنافسية الأحزاب السياسية.

---

[1]– عامر مصباح، **معجم العلوم السياسية**، نفس المرجع، ص16-17.

[2]– عامر مصباح، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014)، ص389.

[3]– مارتين غريفيثس، تيري اوكالاهان، نفس المرجع، ص251.

- ضمان الحق الدستوري شبه الكلي.
- الاقتراع السري.
- احترام الحريات المدنية والحقوق السياسية[1].

إذا تم الإقرار بوجود رابط سببي بين الديمقراطية والسلام، فإننا نجد مجموعة من العوامل المفسرة لها:

- من الممكن أن يكون رؤساء الدول الديمقراطية مقَيَدين بمقاومة شعوبهم لتكاليف الحرب وضحاياها، وإذا صح هذا الافتراض فإن الدول الديمقراطية تكون باعثة للسلام مع كل الدول.
- إن تنوع المؤسسات والعلاقات في الدول الديمقراطية وفيما بينها يولد عوامل وتوازنات وضغوط متعارضة، الأمر الذي يمنع قيام حروب فيما بينها.
- وجود ثقافة التفاوض والتصالح الديمقراطي، تعني أن المسؤولين الديمقراطيين هم بالأساس قادرين على اتخاذ مواقف إيجابية في حوارهم مع الدول الديمقراطية الأخرى، فعلى اعتبار مشاركتهم للقيم نفسها فإنهم يفضلون التفاوض على الحرب ويتم حل الخلافات من خلال التسوية، كما تقوم بتبادل الأدوار في محاولة منها للوصول إلى تسوية وتحقيق سلام فيما بينها، فهي لا تثق بالدول غير الديمقراطية وتعاملها بعدائية لأنها لا تخضع لمعايير التسويات[2].

إن الإِفتراض الأخير هو الأقرب للتطبيق ويؤثر على العلاقة في النظام الدولي، وهنا تنقسم الآراء إلى متفائلين ومتشائمين، فالمتفائلون يرون أن الديمقراطية ستنتشر حول العالم، وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبة السلام، أما المتشائمون فيشيرون إلى عدائية الدول

[1]– مارتين غريفيثس، تيري اوكالاهان، نفس المرجع، ص252.

[2]– نفس المرجع، ص ص252– 253.

الديمقراطية تجاه الدول غير الديمقراطية، لذلك فإن عدم تشجيع الدول الديمقراطية الحالية لعملية الدمقرطة سيحد من السلام في النظام العالمي؛ في ظل وجود نسبية تمتع الدول الديمقراطية بالسلام فيما بينها، لأن منطق الحرب سيسود في باقي العالم[1]، وبالتالي فإن السلام الديمقراطي يركز بالدرجة الأولى على التعاون الإقتصادي وتحقيق الرفاه الإجتماعي والسعي لتعديل الأفكار والمضامين الثقافية القائمة على أساس التحريض على الكراهية والميل نحو الحرب والقضاء على الأخر[2].

2-الانتقادات الموجهة لمقاربة السلام الديمقراطي:

رغم تفسيرها للسلام في النظام الدولي، إلا أن هذه المقاربة تواجه مجموعة من الانتقادات والمتمثلة في:

- أشار كل من شنايدر"**Schneider**" وإدوارد مانسفيلد "**Mansfield Edward**" إلى أن الدول قد تكون أكثر ميلا للحرب عندما تمر بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، مما يعني أن التوجه الحالي لتصدير الديمقراطية، قد يجعل الأمور أسوأ مما هي عليه.
- أشار كل من دافيد سبيرو" **David Spiro**" وجوان قوا"**John Gua**" إلى أن الغياب الظاهري للحروب بين الدول الديمقراطية يعود إلى الطريقة التي تم بواسطتها تعريف الديمقراطية؛ والعدد القليل نسبيا للدول الديمقراطية خاصة قبل 1945، وفي نفس السياق فإن كريستوفر لين "**Christopher Lan**"؛ يرى أن تمسك الدول بخيار السلام في ظل ورود احتمال الحرب لا يعود بالضرورة إلى تقاسم نفس القيم[3].

---

[1]- مارتين غريفيثس، تيري اوكالاهان، نفس المرجع، ص253.

[2]- عامر مصباح، **الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة**(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015)، ص198.

[3]- ستيفن وولت، نفس المرجع، ص6.

- قدمت لنا فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثالا واضحا عن عدم دخول الديمقراطيات في حروب ضد بعضها البعض، ويعود هذا حسب جوان قوا إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفييتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية[1]، وهو ما أثبته كل من بروس روسيت"**RUST Bruce"** وجون أونيل"**JOHN O Neill**" من خلال قاعدة تثليث السلام وفقا لي: الديمقراطية؛ الاعتماد المتبادل؛ والمنظمات الدولية[2].
- الدول الديمقراطية غالبا ما تحارب كغيرها من الدول، في حين ميولاتها السلمية تكون موجهة فقط للدول الديمقراطية، والقانون الذي يقر بأن الديمقراطيات لا تحارب بعضها البعض يبقى نسبيا، لأنه من الواضح أن الدول الديمقراطية قد تورطت في عدد من الحروب تضاهي في العدد تلك المتعلقة بالدول غير الديمقراطية.
- الدول الديمقراطية ليست متناغمة كليا بل منقسمة بين وكالات عدة، بعضها يعمل في السر ويُكَون أنظمة فرعية استبدادية مرتبط بأعلى الهرم الديمقراطي، وأفضل مثال على ذلك الأجهزة العسكرية خصوصا أثناء الحرب؛ والمؤسسات السرية كوكالة الاستخبارات المركزية **CIA**[3].

ثانيا:مقاربة السلام السلبي والايجابي

1-مضمون المقاربة:

[1]- ستيفن وولت، نفس المرجع، ص7.

[2]- توني سميث، حلفاء **مع الشيطان-سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي**، تر.هشام عبد الله، ط1(الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2010)، ص164.

[3]- مارتين غريفيثس وتيري اوكالاهان، نفس المرجع، ص252.

يعود الفضل لجوهان غالتنغ" **Johan Galtung** " باعتباره أب الدراسات السلامية في ظهور وتطور هذه المقاربة، والتي تقوم على أساس التمييز بين كل من السلام الإيجابي والسلبي، كما ترى أن السلام لا يعني الغياب المطلق للحرب، وإنما يعني غياب العنف بكل أشكاله؛ والكشف عن النزاع بطريقة بناءة، وبالتالي فالسلام يكون موجود في ظل التفاعل غير العنيف بين الأفراد، حيث يقومون بتسيير نزاعاتهم بطريقة إيجابية، مع ضرورة احترام مشروعية الاحتياجات؛ وتحقيق مصلحة كل الأطراف المعنية[1]. ويمكن تحديد الفروقات بين السلام الإيجابي والسلبي في الجدول أدناه:

جدول رقم 2: **مضامين الفروقات بين السلام الايجابي والسلام السلبي**

السلام الإيجابي	السلام السلبي
يتعلق بوجود:	**يتعلق بغياب:**
– الراحة.	– الحرب.
– الإنسجام.	– النزاع.
– تعزيز سندات الإنسان.	– العنف.
– الإشتراك في القيم الإنسانية.	– القمع.
– الإشتراك في الشعور بالإنسانية.	– الشر والعدوان

Source : association Graines de paix Peace reflex, http://www.graines-de-paix.org/il/layout/set/print/nos_idees/notre_vision/paix_positive_paix_negative,1/07/2016, 22:49.

وبالتالي فإن وجود نوعين من السلام (الإيجابي والسلبي) بالتلازم يقودنا لتحقيق السلام المستتب، في حين أن غيابهما من شأنه أن يؤثر على المسار السلامي عبر تعزيز العنف، إن السلام السلبي غالبا ما يفسر الإستقرار الدولي الذي يحدث تبعا

[1] – Claske Dijkema, Saint Martin,"**Negative versus Positive Peace**"(2007), 1 Janvier 2016, http://www.irenees.net/bdf_fiche-notions-186_fr.html.

لاتفاقيات الردع المدعمة بالقوة العسكرية، وهو الأمر الذي يتماشى والنزاعات بين الدول، في حين أن السلام الإيجابي يتماشى مع الأوضاع الداخلية من خلال تحقيق التنمية الإجتماعية ومعالجة الفقر والتقليل من التوترات، وبالتالي فإن السلام الإيجابي هو مرادف لبناء السلام أو السلام المستدام الذي يدعم عملية التنمية بشتى مجالاتها[1].

2-الانتقادات الموجهة لمقاربة السلام الإيجابي والسلبي:

من خلال التطرق لهذه المقاربة النظرية بالوصف والتحليل يمكن الخروج بمجموعة الانتقادات التالية:

- إن تقسيم السلام إلى نمطين سلام إيجابي وسلام سلبي من شأنه تشتيت المفهوم، في حين أن كلاهما مرتبط ببعض، فلا يمكن الحديث عن سلام داخلي في ظل فوضى وحروب دولية، ولا يمكن الحديث عن سلام دولي في ظل نشوب حروب داخلية داخل الدول، وهذا لارتباط فواعل المجتمع الدولي ببعضها البعض.
- التركيز على غياب العنف بكل أشكاله في حين أن بناء السلام لا يقتصر فقط على غياب العنف، وإنما معالجة مختلف المظاهر التي من شأنها إشعال فتيل العنف؛ كالأوضاع الإجتماعية غير المناسبة، وبالتالي كان من الضروري التطرق لغياب مسببات العنف كضامن لعدم نشوب أعمال عدوانية.

[1]- هاجر خلالفة، نفس المرجع، ص ص43-44.

الفرع الثاني: مقاربات تحقيق الرضا

بعد التطرق للصنف الأول من المقاربات التي ركزت على جانب السلام والديمقراطية في إطار تحليليها للأوضاع، فإننا سنتطرق في هذا العنصر إلى نمط آخر من المقاربات المتعلق بتحقيق الرضا لدى الأفراد أو الجماعات أو الدول، ومدى تأثير ذلك على تحقيق السلام المستدام، حيث تتدرج تحت هذه الصنف ثلاث أنماط من المقاربات؛ وهي:

أولا: مقاربة الاحتياجات الأساسية

1-مضمون المقاربة:

تقوم هذه المقاربة على فكرة أساسية مفادها أن جميع البشر يمتلكون احتياجات أساسية ويسعون لإشباعها، وأن النزاعات تحدث بسبب شعور الأفراد أن هذه الاحتياجات الأساسية لا يمكن إشباعها؛ أو يوجد ما يعيق عملية الإشباع، وفي هذا الإطار فإن دعاة هذه المقاربة أمثال جون قالتنغ وجون بورتن" **John Burton**" يفرقون بين الاحتياجات والمتطلبات، حيث أن غياب الأولى هو الذي يؤدي لقيام نزاعات، فالاحتياجات الأساسية لا بديل عنها وتضم كل من الاحتياجات المادية والمعنوية، في حين المتطلبات لها بدائل[1]. وبالتالي فإن هذه المقاربة تلغي فكرة أن النزاع يقوم على أساس الإكراه والقوة وبدلا من ذلك تم اقتراح أن الأفراد يرغبون في تحقيق متطلبات استمرار الحياة في ظل وجود احتياجات مرتبطة بالاعتماد على الذات والبقاء على قيد الحياة، كما أنها تنكر الترتيبات المؤسساتية المنكرة للاحتياجات الأساسية، لذلك فإن الوقاية من النزاع يكون عبر إرضاء وتوفير الإدراك والارتياح لهذه الاحتياجات[2].

[1]- زياد الصامدي، نفس المرجع، ص13.

[2]- هاجر خلالفة، نفس المرجع، ص ص44-45.

تضم هذه المقاربة استخدامات متعددة، ففي حين يعتبرها البعض مجرد أداة وقائية فإن الممارسين أمثال مارشال ريزامبورغ"**Rosenberg Marshall**" يستخدمونها في الوساطة في النزاعات العنيفة وجهود المصالحة، كما يتم الاعتماد عليها في إطار تجديد هياكل العدالة في العديد من الدول[1]، إلا أنها ترفض المسلمة القائلة بأن العنف موجود في لا وعي الأفراد، وتتجه لفكرة وجود احتياجات إنسانية مشتركة، وهو ما دفعها لاقتراح قواسم مشتركة في إطار تسهيل عمل فواعل بناء السلام، وتضم هذه الاحتياجات مشاكل الأمن المادي؛ التحفيز الفكري؛ التعرف على الهوية، لذلك فإن الوقاية من النزاع وتفادي الانتكاس والرجوع نحوه؛ يكون من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية في ظل مجتمع متناغم[2].

2-الانتقادات الموجهة لمقاربة الاحتياجات الأساسية:

رغم الاستخدامات المتعددة لهذه المقاربة إلا أنها تعاني من أوجه قصور، تتمثل في:

- إن تعريف الاحتياجات الإنسانية غير مضبوط وغير محدد، فنظرا لاختلاف طبيعة المجتمعات فإنه ما يكون حاجة ضرورية في مجتمع قد يكون مطلب غير ضروري في آخر.
- إن ترتيب تلك الاحتياجات والأولويات لا يرتبط بمعايير محددة وثابتة، وبالتالي لا يمكن الحكم على نموذج واحد بأنه النموذج الترتيبي الصالح للتطبيق على كل الأطراف.

[1] – Pedro Valenzuela, **Meeting Human Needs, Preventing Violence: Applying Human Needs Theory to the Conflict in Sri Lanka**(Buenos Aires: Universidad del Salvador, septembre 2005), p6.

[2] – هاجر خلالفة، نفس المرجع، ص45.

- إن ضيق الوقت أثناء وجود صراع معين يعيق مناقشة احتياجات كل طرف من الأطراف المتنازعة، وبالتالي فإنها إما تأخذ وقت طويل يجعل من النزاع يتفاقم ويتطور أو يتم إهمالها[1].

ثانيا:مقاربة النوع

1-مضمون هذه المقاربة:

تفترض هذه المقاربة ومختلف المقاربات النسائية الأخرى في نفس الصدد؛ أن الحركة الإنسانية قد شهدت ظلما موجها نحو المرأة، حيث تذهب هذه المقاربة للتفريق بين فكرة الجنس البيولوجي **SEX** وفكرة النوع **GENDER**، وبالتالي فإن التفريق بين الرجل والمرأة يكون على أساس الجنس البيولوجي، إلا أن الاختلاف من حيث النوع هو اختلاف فرضته التركيبة الإجتماعية، وأدى هذا لتفوق الرجل على المرأة وإقصائها من المجال العام، وهو الأمر المؤثر على الجانب النفسي وكذا المردودية من خلال حرمان المجتمع من أدوار ومجهودات إحدى مكوناته التي تشكل قرابة النصف. ترى هذه المقاربة أن استمرارية الإقصاء ستؤدي إلى ظهور واستمرارية النزاعات الإجتماعية والدولية بسبب عدم إشباع حقوق المرأة بعدل وكرامة[2].

حسب أنصار هذه النظرية فإن المرأة تلعب دورا مهما في عملية بناء السلام، وبالتالي فإن تهميشها الذي قد يمتد لفترة طويلة سيؤدي بوضع اهتماماتها خارج جدول الأعمال، وبالتالي سيكون له آثار سلبية على المجتمعات الخارجة من النزاع، كما يعيق مسار السلام الدائم والأمن والمصالحة، وفي هذا الصدد فإن ورقة الأمم المتحدة للمرأة والمعنونة بـ : "**مشاركة المرأة في مفاوضات السلام:اتصالات بين الوجود والنفوذ**"؛ تقر

[1] – Pedro Valenzuela, Ibid,p 7.

[2] – زياد الصامدي، نفس المرجع، ص13.

أن غياب العنصر النسوي في المفاوضات لا يرجع لافتقارها للخبرة، وإنما لغياب الإرادة والجهد المطلوب لدمجها في العملية الرسمية[1].

إن أصحاب هذا التوجه يقرون بقدرة المرأة على صنع السلام أفضل من الرجل وهناك أمثلة دولية في هذا الإطار، وبالتالي فإن إقصائها من هذا المجال سيحرم المجتمع من قدرتها وإمكانياتها في صنع وبناء السلام[2].

2-الانتقادات الموجهة لمقاربة النوع:

إن هذه المقاربة وفي إطار معالجتها لفكرة الجندر قد واجهت مجموعة من الانتقادات والمتمثلة في:

- إن اعتبار المرأة ذات ميولات سلمية أكثر من الرجل، راجع لفكرة الخضوع والاستئناس برضا الرجل منذ قرون طويلة، فلو أن المرأة طبق عليها نفس تعامل الرجل لأبدت نفس التوجه السلامي أو عدمه[3].
- تركز مقاربة الجندر على بناء المجتمع من مختلف الجوانب سواء كانت مادية أو معنوية، وفق أساس المساواة بين الرجل والمرأة، وهذا الأمر أشبه بالطرح المثالي؛ حيث لا يمكن تجاوز الواقع والتاريخ الذي يثبت الإختلاف والتمييز.
- تحدثت الباحثة هند مصطفى عن خطر مقاربة قضايا المرأة من بوابة الصراع بينها وبين الرجال، فربما تكون نتائج هذا الصراع انعزالية وتؤدي لخلق مجتمعات قاصرة

[1]- برناديت جيميل، "**المرأة والسلام والأمن**"(2014)، اطلع عليه بتاريخ: 2 جويلية 2016، http://gnrd.net/ar/seemore.php?id=631.

[2]- زياد الصامدي، نفس المرجع، ص14.

[3]- نفس المرجع، ص14.

على النساء بغية التخلص من القهر الذكوري، وهو الأمر الذي تدعو إليه بعض أوساط الفكر النسوي الراديكالي[1].

ثالثا:مقاربة الحرمان النسبي

1-مضمون المقاربة:

من بين روادها تاد غار" **Ted Gurr** "، حيث يهدف من خلال هذه المقاربة لفهم الدوافع والأسباب المؤدية للتمرد الإجتماعي، تطرق **Ted** في كتابه "**why men rebel**"، إلى نوعين من الآليات الموجودة في المجتمع والمؤثرة على حالة الرضا والإحساس بالحرمان، فالأولى تتعلق بالتوقعات والتطلعات **Value expectations** والثانية بالإمكانيات**capabilities Value**، كما أن المجتمعات تمر بمراحل إما يكون فيها مستوى التطلعات والتوقعات مرتفعا كالانتصار في حرب أو تغير إجتماعي أو سياسي، وإما تنخفض فيها مستويات التوقع كالمرور بهزيمة أو كارثة طبيعية، وفي كل الحالات فإن كل مجتمع يمتلك إمكانيات لتحقيق تطلعاته تتفاوت وفقا لعوامل عديدة ومراحل كثيرة[2]. فالحرمان النسبي يعبر عن الفجوة الفاصلة بين ما يحصل عليه الأفراد وما يتوقعون ويطمحون للحصول عليه، وفقا لتوجهات الماضي والمقارنة مع الأخر[3]. ويضم الحرمان النسبي مكونين أحدهما معرفي أي إدراك الحرمان والأخر انفعالي- دافعي؛ أي انفعالات الإستياء التي تحفز التوجه لسلوك معين، وتؤكد هذه النظرية أن الاستياء وعدم الرضا لا ينشآن نتيجة للحرمان الموضوعي ولكن وفقا للشعور الذاتي للشخص، حيث أن شعور

---

[1]- محمد الطاهر عديلة، "**المقاربة النسوية للعلاقات الدولية**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون12(2015)، 212.

[2]- زياد الصامدي، نفس المرجع، ص14.

[3]- أميمة إبراهيم عزت وأشراف علي الدين هلال، "**عرض فصل عن الحركات الاجتماعية**،" برنامج دكتوراه للعام الجامعي 2012/2011، مادة نظرية السياسة المقارنة، قسم العلوم السياسية، اطلع عليه بتاريخ: 2 جويلية 2016، https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr-2012/syl/presentations/socialmovements .

الأفراد بحرمان نسبي بالمقارنة بأعضاء جماعة أخرى سيدفعهم للاستياء في شكل خصومة جماعية[1]، وهو الأمر الذي يشكل تهديدا لعملية بناء السلام خاصة بالنسبة للمجتمعات الخارجة من النزاع، فلا يمكن لأي مجتمع المضي في المسار السلامي في ظل وجود الفوارق التي تؤدي لإشعال فتيل النزاع الداخلي من جديد.

2-الانتقادات الموجهة لمقاربة الحرمان النسبي:

تعالج هذه المقاربة فكرة الحرمان وتأثيره على التوجه السلامي للمجتمعات الخارجة من النزاع، إلا أنها واجهت مجموعة من الانتقادات تمثلت في:

- إن أسبقية التوقعات والتطلعات وفقا لمعايير وظروف غير ثابتة يقودنا لفكرة النسبية، كما أن الإمكانيات تختلف من مجتمع لآخر، وبالتالي فإن منطق الحرمان النسبي يحكمه سوء التوزيع.
- إن منطق الحرمان النسبي لا يفسر بصورة مطلقة منطق النزاع، ذلك أن المجتمعات الخارجة من النزاعات تعمل على إعادة بناء مؤسساتها.

الفرع الثالث: مقاربات السلطة

يضم هذا النوع من المقاربات كل ما يتعلق بتأثير السلطة والسيادة على عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وفيما يلي سيتم عرض مجموعة افتراضات لكل من مقاربة تقاسم السلطة ومقاربة السيادة الدولية.

أولا: مقاربة تقاسم السلطة: Harmonic theory

[1]- بشرى عناد مبارك، "**التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل**"، مجلة الفتح53(2013)، ص79.

1-مضمون المقاربة:

تقر هذه المقاربة بضرورة إشراك كل الممثلين لمختلف الفصائل والراغبين في تكوين السلام، وتضم هذه الفصائل مختلف النخب السياسية الممثلة للشعب، ذلك أن تصميم مؤسسات سياسية فعالة يتطلب تضمينها لمختلف الفئات العرقية والدينية، حيث أن السبب الرئيسي لانهيار إستراتيجيات السلام بعد النزاع هي الانقسامات الإثنية، وبالتالي فإن المجتمعات الأقل تنظيما تكون أقل اكتفاء من تلك العاملة في ظل تنسيق داخلي، فأنصار هذه المقاربة يقرون بقدرة الهياكل المؤسسية على طرد كل ضغط زائد عن العملية السلامية من شأنه التأثير على ميزان القوى لصالح أي طرف على حساب الطرف الأخر[1].

إن التركيز هنا على فواعل عملية السلام لا ينفي الأطراف الخارجية، لكن مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كل من السيادة؛ عدم التدخل في رسم السياسات داخل الدولة الخارجة من النزاع. إن تدخل الأطراف الخارجية يكون في إطار التوصيات الدولية، إلا أنها لا تخرج عن دائرة المخاطرة المفرطة في الرقابة الدولية، وهو ما يؤدي في الكثير من الأحيان للتدخل المباشر للسلطات المباشرة، وبعد التأكد من قدرة الهيئات المحلية على مواجهة مختلف التحديات ذاتيا؛ يتم ترك زمام الأمور لها[2].

تشير هذه المقاربة بضرورة التشارك والتشبيك، في إطار تقاسم المسؤولية والسلطة لدعم المسار السلامي خاصة، والتقاسم هنا يشمل المجال الداخلي عبر تمكين مختلف الأطياف المعبرة عن الشعب إلى جانب السلطة الرسمية، وكذا الجانب الدولي الذي يضم مختلف الفواعل الدوليين الذين يدعمون هذا المسار في ظل احترام قواعد القانون.

[1]- أمينة زغيب، نفس المرجع، ص62.

[2]- نفس المرجع، ص63.

2-الانتقادات الموجهة لمقاربة تقاسم السلطة:

وجهت لهذه المقاربة مجموعة من الانتقادات مفادها:

- إن فكرة إشراك الأطراف الخارجية تقودنا إلى تصدير نماذج معينة قد لا تتماشى وطبيعة المجتمع الذي عانى من ويلات النزاع، فالتدخل الأجنبي يكون وفقا لمعايير ثابتة بالنسبة لكل الدول، وبالتالي المساهمة في بناء السلام وبناء مؤسسات رسمية متأثرة بطبيعة التدخل، وهو ما يقودنا لفكرة التدخل في الشؤون الداخلية والتبعية.
- إن فكرة إشراك كل الفواعل الوطنية في عملية بناء السلام يشوبها بعض الغموض، ففي ظل دولة خارجة من النزاع منهكة من غير مؤسسات رسمية، ليست مستعدة للتشاور مع مؤسسات غير رسمية قد تكون لم تتشكل بعد في ظل أوضاع كارثية، وهنا تكون ضرورة التصرف بسرعة لتفادي الانتكاس والدخول في نزاعات أخرى.

ثانيا: مقاربة السيادة الدولية

1-مضمون المقاربة:

هذه المقاربة جاء بها جون راولز **John Rawls** وتقوم على فكرة وجود علاقات متبادلة يحكمها القانون ومبدأ إلغاء الحرب، وبالتالي فإن تحمل مسؤولية إقامة نظام سياسي تفرض تحمل مسؤولية تكوين مجتمع حر يضم المساواة بين أفراده. إن راولز يركز في هذه المقاربة على المساواة والاستقلال السياسي وتقرير المصير ذاتيا، بهدف دفع الدول الخارجة من النزاع لتأسيس أطر سياسة ليبيرالية، متعلقة بالمُثُل العليا والمبادئ الأساسية لكل الشعوب المسالمة[1].

[1]- أمينة زغيب، نفس المرجع، ص63.

إن المبادئ التقليدية ونظرية العقد الإجتماعي تسمح لنا بتصور حاجات المجتمعات الممزقة جراء النزاعات؛ وتكوين نظرة واضحة تسمح لنا بالتعامل مع المجتمع، وكمثال فإن مختلف المتغيرات داخل المجتمع من عدد السكان وحجم القوة الممتلكة، تسمح بالاقتراب أكثر من منطقة ما بعد النزاع، ما يساعد على العمل بسلاسة في إطار إنعاش الأوضاع وإعادة بناء البيئة المناسبة، كل هذا في ظل قواعد الإستقرار والمتمثلة في السيادة؛ الحق في الدفاع عن النفس ضد العدوان؛ ومختلف المبادئ التي تم إقرارها في معاهدة وستفاليا، وكذا السعي لإدراج المخاوف المعيارية الحديثة والممثلة في حماية حقوق الإنسان الأساسية؛ فرض قيود محددة على إدارة الحرب؛ والنص بالرعاية الإجتماعية[1].

2-الانتقادات الموجهة لمقاربة السيادة الدولية

تتجلى الانتقادات المقدمة لهذه المقاربة في:

- التركيز على الاستقلال السياسي والسيادة بالنسبة للدول الخارجة من النزاعات لا يتيح فرصة الاستفادة من التجارب الدولية الأخرى والنماذج الناجحة.
- التدخلات الخارجية قد تتنافى ومبدأ السيادة، وبالتالي فإن عدم تحديد أطر وحدود للسيادة قد يعيق الاعتماد على هذه المقاربة في عملية بناء السلام وإشراك الفواعل الوطنية.
- إن عملية الإنطواء على الذات من أجل إعادة بناء المجتمع والمؤسسات غالبا ما لا تتوج بالنجاح لأن الإنعزال عن العالم الخارجي بحجة السيادة قد يؤثر على فعالية برامج التنمية وبناء السلام.

الفرع الرابع : مقاربات النزاع

[1]- نفس المرجع، ص64.

في ظل هذا النوع من المقاربات سيتم التحدث عن مختلف طرق مواجهة النزاعات بدءا بالإدارة ثم الحل ثم التحويل، وقبل التفصيل في أنماط المقاربات تجدر الإشارة إلى تعريف النزاع باعتباره يمثل حالة التنازع حول منفعة معينة أو موارد نادرة أو سلطة، وتسعى من خلاله الأطراف المتنازعة لتحقيق أهدافها وأكبر المنافع[1]، كما نجد أن نيكولاس سوانستروم "**Niklas Swanstrom**" يربط النزاع بتعارض مصادر الإهتمام وانحراف وتشعب الأهداف، إضافة إلى التأثر بوجود إحباط عند أحد أطراف النزاع، وبالتالي فهو يتعلق بالاختلاف في وجهات النظر بالنسبة لأطراف النزاع، غير محدد في مجال واحد وإنما يشمل العديد من المجالات، القانونية منها والسياسية حسب طبيعة الخلاف[2].

أولا:مدرسة إدارة النزاع

إدارة النزاع هو علم معاصر تطور بشكل سريع منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وتعتبر أزمة كوبا 1962 انطلاقة لهذا التوجه حيث منحته أهمية في البعد السياسي[3]، وتعدد بذلك التعارف المقدمة للمصطلح حيث حدد كل من باركوفيتش" **Bercovitch** " وراقان" **Regan**" تعريفا لإدارة النزاع باعتباره يمثل المساعي التي تقوم بها الأطراف المعنية بالنزاع، بمساعدة طرف ثالث خارج دائرة النزاع، تهدف من خلاله الى تقليص مستوى العدوان ورسم إطار للعلاقات بين المتنازعين، ووفقا لهذا فإن نجاح إدارة النزاع تتعلق بالوصول الى حل نهائي للقضية محل التنازل. في حين نجد فريد تاينر

[1]– كمال حماد، **النزاعات الدولية –دراسة قانونية دولية في علم النزاع**–(لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998)، ص11.

[2]– خيرة لكمين، "**التدخل الأممي لبناء السلام: آلية إعمار أم دمار**"(ورقة مقدمة لملتقى وطني حول المنظمات الدولية في الواقع العالمي– دراسة في المأسسة والأداء، جامعة قالمة، هيليوبوليس، 10افريل 2017)، ص3.

[3]– محمد أحمد عبد القادر، إبراهيم أحمد، **إدارة المفاوضات والنزاعات الدولية**(الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2012)، ص189.

"**Fred Tanner**" يعتبر أن إدارة النزاع تتضمن إحدى العناصر الثلاث التالية: إما الحد من النزاع وايقافه؛ أو تخفيفه والتقليل منه؛ أو احتوائه، وهذا لا يتضمن بالضرورة حله[1]، وبذلك فإن الحديث عن إدارة النزاع يقودنا إلى تلك الإدارة التي تتطلب الوعي والإدراك والتحكم في المعطيات المتوفرة حول الأزمة أو مؤشرات النزاع، ومن ثم التحكم فيها وتوجيهها وفقا للأهداف، ناهيك عن ضرورة توفر نظام اتصال داخلي وخارجي فعال[2].

1-طروحات المدرسة:

إن الهدف من هذه المدرسة هو الاعتماد على استراتيجيات لتحقيق اتفاقات معينة، تسعى من خلالها لإنهاء النزاع العنيف دون معالجة الأسباب الكامنة خلفها، وفي غالب الأحيان تأخذ شكل الدبلوماسية الحكومية، تعمل هذه المدرسة على إضفاء طابع القانون الدولي على بناء السلام، وبالتالي فإن بناة السلام وفق هذه المدرسة هم الدبلوماسيين الخارجيين في المنظمات، تعتمد على أسلوب جلب قادة النزاع إلى طاولة المفاوضات لإدارة النزاع على المدى القصير، ومن بين الأمثلة على هذا النمط اتفاق كامب ديفيد 1978 واتفاق السلام في السودان[3]. وهناك ثلاث أساليب لمعالجة النزاعات وفقا لهذه المدرسة، تتمثل في:

- **الأسلوب القهري:** الذي يعتمد بالأساس على استخدام القوة المسلحة من أجل الإكراه.
- **الأسلوب التساومي:** يعتمد هذا الأسلوب على التفاوض، فهو متعلق أساسا بالقدرة على التنازل عن بعض المواقف المبدئية، وبالتالي فهي تعبر عن الحل التوافقي.

---

[1]- ناصري سميرة، "**الآليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010)، ص44.

[2]- محمد أحمد عبد القادر، إبراهيم أحمد، نفس المرجع، ص190.

[3]- خالد عطاب حسون لعبيدي وسالم أنور أحمد لعبيدي، "**المفهوم المعاصر لبناء السلام في إطار القانون الدولي الإنساني**،" مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد4، العدد 15(السنة 4)، ص44.

- **الأسلوب التنازلي:** ويتعلق بالقبول المباشر لكل متطلبات الخصم والرضوخ لها، ويتم اللجوء لهذا الأسلوب في حالة عجز الدولة عن المواجهة.

وقد أشار في هذا الإطار كورال بيل" **Coral Bell**" إلى أحد الأساليب الناجحة في إدارة النزاعات الدولية، وتتمثل في تحويل ما يسمى بأزمة الخصومة إلى أزمة تنافسية محصورة، فأنصار هذه المدرسة ينظرون للنزاع على أساس حالة طارئة غير مرغوب فيها تستلزم سرعة المواجهة، وأفضل حل هو إدارتها في إطار التنافس[1].

2-الانتقادات الموجهة لمدرسة إدارة النزاع:

وجهت لهذا المدرسة مجموعة من الانتقادات والمتمثلة في:

- التركيز فقط على الأطراف العليا للنزاع من قبل الوسطاء، وبالتالي إغفال الأطراف الثانوية التي قد يكون لها تأثير كبير، إضافة إلى أن إهمالها قد يولد أزمة ونزاع فرعي يقود لتوجيه الأنظار والاهتمام عن النقاط الرئيسة.

- تدخل الطرف الثالث غالبا ما يشوبه نوع من الانحياز، وبالتالي صعوبة ضمان الحياد في النزاعات[2]، ناهيك على إمكانية إحداث تشويش على صانع القرار عند تدخل قوى عديدة وفقا لتكوين اتصالات وتحالفات داخلية وخارجية[3].
- إهمال الأسباب الحقيقية الكامنة وراء النزاع، والتي ستؤدي لتعميق الفجوة وتعقد النزاع في حال عدم معالجتها؛ وهو ما يحول دون استمرارية اتفاق السلام[4].

---

[1]- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "**إدارة الصراعات والأزمات الدولية**،" اطلع عليه بتاريخ: 5 جويلية 2016، ص ص88-90، http://boulemkahel.yolasite.com .

[2]- خالد عطاب حسون لعبيدي، سالم أنور احمد لعبيدي، نفس المرجع، ص45.

[3]- محمد أحمد عبد القادر، إبراهيم أحمد، نفس المرجع، ص196.

[4]- خالد عطاب حسون لعبيدي، سالم أنور احمد لعبيدي، نفس المرجع، ص45.

- التلاعب بالمفاهيم، ذلك أن تحديد الدول للنزاعات والأزمات يحدد القناعات الفلسفية السائدة، إلى جانب تحديد قدرة الدولة على تحريك المفاهيم باتجاه معين، قصد التشويش أو التأكيد على منطلقات محددة أو تبرير عمل غير قانوني، وهنا تبرز أهمية التحكم في المصطلحات، فقد يُوظَّف مفهوم الأزمة للإشارة إلى وجود توتر؛ بينما يتم تصوره على أساس موقف دولي مفاجئ وخطير يهدد الأمن والسلام إقليميا ودوليا[1].

ثانيا: مدرسة حل النزاع

تستخدم عبارة حل النزاع للتعبير عن مختلف الجهود المشتركة، والمحاولات المعتمدة الهادفة للتقليل من خطر الحرب؛ والتخفيف من الخصومات؛ وتوسيع إمكانية الصداقة والسلام وبناء الثقة، فهي عملية تخاطب الأسباب الجذرية للنزاع بهدف حلها وإنهاء العنف المرتبط بها، دون العودة إلى حالة النزاع[2]، وبالتالي فحل النزاع يمثل تحولا من طريقة الإرغام أو القوة لفرض توجه معين، إلى طريقة أكثر شمولية وسلمية مبنية على المصلحة المشتركة المتبادلة[3].

1-طروحات المدرسة:

إن تأسيس هذه المدرسة لبناء السلام كان في إطار البحث العلمي في فترة سبعينيات القرن العشرين، متضمنة المؤسسات الأكاديمية الغربية من خلال تنفيذ ورشات

---

[1]- محمد أحمد عبد القادر، إبراهيم أحمد، نفس المرجع، ص197.

[2]- د. مؤلف، "**حل النزاع**،" **اطلع عليه بتاريخ: 27 مارس 2017** http://thesis.univ-biskra.dz/958/3/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%20%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9.pdf .

[3]- فادي أبي علام، "**حل النزاعات أداة لبناء السلام وتحقيق الديمقراطية**،" ورشة تدريبية في مجال كيفية التعامل مع النزاعات وحقوق الإنسان موجهة لطلبة الجامعات وأعضاء الأندية الشبابية-مشروع الحوار الشبابي اللبناني الفلسطيني لحل النزاعات،(لبنان: فندق ماري لاند -باكفيا/النعص، 5-8 ماي 2006)، ص1.

عمل لحل النزاعات، هذه الورشات تتيح فرص اللقاء بين طرفي النزاع وبالتالي التأثير على قياداتهم وبناء العلاقات بين ممثلي أطراف النزاع، ومع تطور هذا النهج دخلت أطراف إضافية مثل المنظمات غير الحكومية الدولية إضافة إلى الأفراد والمجتمعات[1]، وعلى عكس المدرسة الأولى، فإن مدرسة حل النزاع تسعى في البحث عن الأسباب الكامنة وراء النزاع ومعالجتها، وبالتالي فهي موجهة لبناء السلام على نطاق واسع، وتضم مجموعة من البرامج الجذرية المساعدة على حل النزاع بهدف الحد من المواجهات العنيفة، ومن أبرز الأمثلة نجد برامج السلام واستراتيجيات الأمم المتحدة؛ وغيرها من المنظمات الدولية العاملة على إيجاد حلول[2]. يهدف هذا الأسلوب لمساعدة الأطراف الداخلة في نزاع على فهم مختلف الحاجات، وكذا مصادر وموضوعات النزاع، والسعي لإيجاد حلول له، ومن أمثلتها مساعدة الأفراد المتنازعين على مناقشة احتياجاتهم مثل الحاجة للإقرار بالهوية العرقية أو الموارد، كما قد تتضمن القرارات إعطاء الحكم الذاتي السياسي لمجموعة عرقية معينة أو زيادة الخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل للمجموعات المهمشة[3].

وفقا لهذه المدرسة فإن العلاقات تحتاج إلى إعادة البناء المتعددة الأطرف؛ لا تتعلق فقط بممثلي قيادات أطراف النزاع، وإنما تتغلغل داخل المجتمع ككل[4]، وبتالي الفكرة هنا مطابقة للبناء والهدم، فكما تعتبر عملية بناء أساس صلب وقوي عملية بطيئة وتحتاج

[1]– فادي أبي علام، نفس المرجع، ص46.

[2]– خالد عطاب حسون لعبيدي، سالم أنور أحمد لعبيدي، نفس المرجع، ص46.

[3]– زياد الصامدي، نفس المرجع، ص27.

[4]– خالد عطاب حسون لعبيدي وسالم أنور أحمد لعبيدي، نفس المرجع، ص46.

إلى وقت، فإن الهدم عملية سريعة، وبذلك تكون عملية البناء أشبه بالإصلاح الذي يتطلب قدرا من الجهد والوقت للوصول إلى النتائج المرغوبة[1].

2-الانتقادات الموجهة لمدرسة حل النزاع:

وجهت لهذه المدرسة مجموعة من الانتقادات خاصة بالنسبة لأنصارها، وتتمثل في:

- الإِعتماد على هذه الطريقة في حل النزاع تأخذ وقتا طويلا، في حين أن حل النزاعات تحتاج توجه سريع وحلول سريعة.
- تحسين الإتصالات وبناء العلاقات بين أطراف النزاع لا يؤدي بالضرورة إلى اتفاق إنهاء الحرب.
- إعادة بناء العلاقات بين الجماعات لا يحتاج أن تشمل مختلف المجموعات الأخرى أو قيادات النزاع[2].

ثالثا: مدرسة تحويل النزاع

يدل مصطلح تحويل النزاع إلى تغيير معادلة النزاع من رابح – خاسر إلى رابح – رابح، وفقا لمجموعة من المهارات والتقنيات التي يمكن تنميتها وتطويرها[3].

1-طروحات المدرسة:

إن فكرة تحويل النزاع هي فكرة موجودة منذ منتصف التسعينات دعا إليها جون بيرتون" **John Burton**"، يهدف من خلالها لنقل التفكير من حل النزاع إلى عملية يمكن من خلالها تفادي النزاع في المستقبل، وفي نهاية التسعينات طورها كل من هم هيو ميل" **Ham Hyo-mil**"؛ وأوليفر رامبوثام "**Oliver Rambutan**"؛ وتوم وودهاوس" **Tom**

[1]-عامر زياد السبايلة، **الإدارة الأمريكية العامة**، ط1(الأردن: اربد عالم الكتب الحديث، 2010)، ص56.

[2]- خالد عطاب حسون لعبيدي، سالم أنور أحمد لعبيدي، نفس المرجع، ص47.

[3]- د. مؤلف، "**حل النزاع**،" نفس المرجع، ص1.

Woodhouse" ، وقد جاءت هذه المدرسة على إثر الانتقادات التي وجهت للمدرسة السابقة، وتنطلق من فكرة أساسية مفادها أن تعقد المشكلات المسببة للنزاع يدفعنا للسعي للتأثير على محيط النزاع، وتحويل الطاقة السلبية المتعلقة بالحرب إلى نمط إيجابي إجتماعي وسياسي، وعلى سبيل المثال فإن تحويل النزاع يشير إلى ضرورة العمل على تغيير الإيديولوجيات والأفكار؛ أو ما يعرف بتدريس السلام في المناهج التعليمية، التي تضم مجموعة الاستراتيجيات المدعمة لتحويل النزاع[1]. وتكون أنشطة تحويل النزاعات وبناء السلام موجهة للقاعدة الشعبية، مما يشجع التفاهم بين المجتمعات المتنازعة سابقا، حيث تنطوي هذه النشاطات على زيادة الوعي والتمكين لتلك المجتمعات، كما تشمل مجال التنمية والمساعدات الإنسانية وإعادة التأهيل بعد النزاع، إن عملية بناء السلام وباعتبارها عملية مستدامة فهي تتطلب عدة نشاطات شاملة لمختلف المجالات في وقت واحد[2]، ونشهد حالة تحويل للنزاع في حرب العراق من خلال سعيها لخفض العنف الداخلي ومحاربة العنف الذي يأخذ شكل الإرهاب[3]. ومن بين الأمثلة للمؤسسات الداعمة لهذه المدرسة نجد مؤسسة بيرغهوف" **Berghov**"، وهي منظمة غير حكومية تدعم الأطراف الفاعلة في النزاع؛ الرامية لتحويل النزاع وبناء السلام سعيا لتحقيق السلام المستدام، رؤيتها تتضمن تحويل النزاعات العنيفة ودعم امتدادها إلى تعاون مستدام وفقا لبرنامج متنوع يتضمن:

- **البرامج الإقليمية:** تتعلق بدراسة دور ممثلي المجتمع المدني في بناء السلام والمصالحة بعد النزاع، وكذا توفير الدعم للحوارات الوطنية، والمساهمة في بناء قدرات منظمات الشعوب الأصلية للتعامل البَنَّاء مع النزاعات.

---

[1]– أحمد جميل عزم، "تحويل الصراع،" اطلع عليه بتاريخ: 7 جويلية2016، http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2769.aspx.

[2]– خالد عطاب حسون لعبيدي وسالم أنور أحمد لعبيدي، نفس المرجع، ص48.

[3]– أحمد جميل عزم، نفس المرجع.

- **البرامج المواضعية:** تتعلق بالجهات الفاعلة من غير الدول في النزاعات، حيث تتوجه للقيام بأبحاث عن الانتقالات من المقاومة المسلحة إلى المقاومة اللا عنيفة، أما فيما يتعلق بالحوار والوساطة وبنى بناء السلام، فتكون عبر استخدام توجهات جديدة حول الحوار والوساطة ودعم المفاوضات.
- **دعم التحويل المستدام:** وهذا من خلال تفكيك العنف الإجتماعي والسياسي على البنى، كما ترتبط بطرق التفكير والمواقف والسلوكيات المتغيرة لضمان الدعم الفعال.
- **الحث على التعلم المرتكز على التفكير:** ذلك أن تحويل النزاعات مبني على التعلم بالممارسة، فهو يمكن الأطراف الفاعلة في النزاع من إعادة تقييم أدوارهم وسياساتهم بشكل انتقادي[1]

[1]– مؤسسة بيرغهوف، "**توفير المجال لتحويل النزاعات**،"، اطلع عليه بتاريخ7جويلية2016، http://www.berghof-foundation.org.

خلاصة الفصل الأول:

إن التطرق للمقاربة المفاهيمية والنظرية لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، يسمح لنا باستخلاص مجموعة نتائج:

- إن الحديث عن مفهوم بناء السلام يقودنا لمختلف المجالات التي يشملها، فهو لا يرتبط فقط بإيجاد عنصر الأمن داخل المنطقة التي تجاوزت مرحلة النزاع، وإنما يتعداها إلى إعادة البناء في كل من المجال الإقتصادي والإجتماعي والمؤسساتي.
- التعامل مع مصطلح بناء السلام يتطلب التمييز بينه وبين مختلف المصطلحات السلامية من حفظ السلام؛ صنع السلام؛ وفرض السلام، فكلها عمليات يمكن الاعتماد عليها في إطار إرجاع السلام إلى نصابه، إلا أن بناء السلام يركز على الجانب الهيكلي المؤسساتي التشريعي العامل على خلق بيئة ديناميكية محفزة على إعادة إعمار الدولة، فهو بذلك عملية بعدية بعد القيام بإجراءات حفظ السلام وصنع السلام وفرض السلام.
- إن عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع هي عملية تعاونية متكاملة، لا ترتبط بهيئة واحدة، وإنما تعمل في إطار تشاركي بين مختلف الهيئات الوطنية؛ التي تضم الجانب الرسمي وغير الرسمي، وكذا الهيئات الدولية الخارجية؛ والتي تضم مختلف المنظمات الدولية بأنواعها؛ ناهيك عن دول الجوار.
- إن دراسة مفهوم بناء السلام مرتبط بالإحاطة بمختلف النظريات والمقاربات المفسرة له، فهي تعمل على تفسير بناء السلام وفق زاوية معينة، ومجموع هذه المقاربات يسمح لنا بتكوين إحاطة كاملة عن المفهوم.

الفصل الثاني

الأمم المتحدة كفاعل في بناء السلام في العالم

تعتبر عملية بناء السلام من العمليات التي تتطلب مجهودات تعاونية لضمان أكثر فعالية في تنفيذ البرامج، وتتعدد الفواعل المساهمة في دعم هذه العملية من فواعل وطنية تضم كل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية؛ وفواعل خارجية تضم مختلف المنظمات الدولية بشتى أنواعها ومن بينها الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دولية حكومية ذات مسؤولية دولية، تضطلع بأدوار مهمة في مجال بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، من خلال تقديم الدعم اللازم للمشاريع الوطنية أو اقتراح مشاريع وبرامج تساهم في خروج الدول من دوامة النزاع.

وقد شهدت الممارسات الدولية العديد من التدخلات لهيئة الأمم المتحدة في إطار بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، بالاعتماد على مختلف هيئاتها ووكالاتها المتخصصة، وفقا لمبدأ التنسيق والشراكة والتعاون المستمر، بهدف تهدئة الأوضاع وإرجاعها إلى نصابها؛ ومنع الانتكاس والرجوع لحالة النزاع، لهذا سنحاول في هذا الفصل التطرق لمختلف هيئات ووكالات الأمم المتحدة المدعمة لعمليات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وكذا بعض التجارب السابقة للأمم المتحدة في مجال بناء السلام وإعادة إعمار المناطق المنهكة من النزاعات للوقوف على خطوات الأمم المتحدة في بناء السلام.

المبحث الأول: هيئات وبرامج الأمم المتحدة المدعمة لبناء السلام

إن اِضطلاع هيئة الأمم المتحدة بأدوار بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع يفرض عليها تشكيل هيئات متخصصة يمكن من خلالها تحقيق أهدافها السلامية، إضافة إلى الاِعتماد على مجموعة من البرامج والآليات المدعمة للتوجه السلامي، وفي هذا المبحث سنتطرق بالتفصيل لهيكل الأمم المتحدة وأجهزتها العاملة في بناء السلام ومختلف الآليات التى تعتمد عليها في إطار تنفيذ برامجها واِستراتيجياتها لبناء السلام المستدام.

المطلب الأول: أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة في بناء السلام

تضم هيئة الأمم المتحدة مجموعة من الهياكل التي تضطلع بدور مركزي في بناء السلام، وتتمثل في لجنة بناء السلام؛ مكتب دعم لجنة بناء السلام؛ وكذا صندوق بناء السلام، وفيما يلي عرض تفصيلي لكل هيكل.

الفرع الأول: لجنة بناء السلام

بسبب القصور في الآليات المؤسسية للأمم المتحدة، وغياب جهة تتولى مساعدة البلدان في عملية الاِنتقال من الحرب نحو الاِستقرار، اِقترح الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان على الدول الأعضاء إنشاء لجنة دولية لبناء السلام[1]، تعمل كهيئة اِستشارية حكومية دولية بهدف تدعيم الجهود السلامية المبذولة في مناطق ما بعد النزاع، وقد تم إنشاؤها بقرارين متلازمين لكل من مجلس الأمن(القرار رقم 1645) والجمعية العامة (القرار رقم A/RES/60/180) الصادرين في 2005، تهدف لاِقتراح اِستراتيجيات متكاملة في إطار

[1]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "**في جو من الحرية افسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع**"(الوثيقة رقم : A/59/2005، 21 مارس 2005)، ص44.

بناء السلام ودعم الإنعاش بعد فترة النزاع، وكذا حشد مختلف الموارد وِاستغلالها[1]، وبذلك فإن لجنة بناء السلام تمثل فرصة جديدة سمحت بتكوين قناة إتصال نشطة لتمتين وبناء السلام، تحت قيادة مختلف الفواعل المعنية، ومع ذلك فإن الهندسة المؤسسة لن تكون لوحدها بديلا عن اِستراتيجية متكاملة ومنسقة، لذلك فقد واكب إنشاء اللجنة الوقت الذي توفر فيه نوع من التوافق في الآراء حول المكونات الرئيسية، والتي من خلالها يمكن تشكيل اِستراتيجية شاملة، كما أن اللجنة لم تجد نموذج موحد يمكن تطبيقه في كل الدول الخارجة من حالة النزاع، إلا أن الجهود المبذولة من طرف فريق العمل الخاص بالدروس المستفادة، سمحت بوضع مجموعة مكونة من اثنتا عشرة مبدءًا رئيسيا للاِستراتيجية الشاملة لبناء السلام، وتتمثل هذه المبادئ* في:

1- **خصوصية بناء السلام:** إن اِستراتيجية بناء السلام يجب أن تستند إلى تحليل دقيق وعميق للواقع المحلي، وهذا من أجل الأخذ بعين الاِعتبار أسباب النزاع المتعلقة بكل سياق على حدًا.

2- **الملكية الوطنية:** ذلك أن مسؤولية وأولوية بناء السلام تعود بالدرجة الأولى إلى حكومة وشعب البلدان المضيفة والمتأثرة بالنزاعات، على اِعتبار أنها الأدرى بضرورات النهوض بالإقليم.

3- **بناء القدرات الوطنية:** من خلال توجه الشركاء الدوليين للتصرف بشكل سريع وفعال إزاء معالجة آثار النزاع، مع التركيز على عدم المساس بالجهود الوطنية في بناء القدرات.

---

[1]- الأمم المتحدة، "**ممارسات مجلس الأمن**،" اطلع عليه بتاريخ: 30 جويلية 2016،

. http://www.un.org/ar/sc/repertoire/subsidiary_organs/peace_commission.shtml

* Spécificité de la consolidation de la paix, Appropriation nationale.

4-نهج متكامل*: ذلك أن التدخل بعد حالة النزاع لِإستتباب السلام يتطلب نهج متكامل يضم كل من الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، مع ضرورة الإِعتراف بالتفاعل بين مختلف الفواعل المعنية.

5-دعم التوطيد والبناء السياسي: يعتبر البناء السياسي هو الآخر أحد المبادئ الأساسية الواجب التركيز عليها في عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، لذلك فقد أولى فريق العمل أهمية بالغة له من خلال العمل على المعالجة السياسية ثم السهر على البناء والتوطيد السياسي، المدعم لقيام نظام سياسي كفء.

6-المساءلة المتبادلة: إن المضي في عملية بناء السلام تتطلب توفر قدر من الشراكة القوية بين مختلف الفواعل المعنية، مع وجود الاحترام والمسؤولية بين الحكومة وشعب الدولة المتأثرة بالنزاع؛ وكذا الفواعل الدوليين المعنيين، فلا يمكن الوصول إلى نتائج ملموسة لبناء السلام في ظل غياب التنسيق بين مختلف أدوار الفواعل وكذا عدم وجود مساءلة تسمح بمراجعة الخطوات السابقة وتدارك الأخطاء مستقبلا[1].

7-الالتزام الدائم والمستمر: إن بناء السلام هو إجراء طويل المدى لا يقتصر على فترة محددة، وبالتالي فهو يتطلب التزاما دائما يسمح بالتنبؤ من خلاله بجميع أوجه القصور من طرف كل الجهات الفاعلة والمعنية.

8-التنسيق الفعال: إن تعدد الفواعل المساهمة في عملية بناء السلام وتنوع طبيعتها بين الوطنية والدولية، قد يخلق نوعا من الإِزدواجية في الأداء والعمل، وبذلك كان من الضروري العمل على تجاوز هذه الثغرات في الأنشطة من خلال التنسيق بين مختلف الأدوار لضمان التكامل في الوظائف بين الفواعل المحلية والوطنية والدولية.

* Renforcement des capacités nationale, Approche holistique, Soutien pour la consolidation politique, Responsabilité mutuelle, Engagement durable, Coordination effective.

[1]- Vincent Chetail**, "Lexique de la consolidation de la paix"** (Bruxelles : Bruylant, 2009),p 64.

9- **الفوائد الملموسة للسلام والنجاح السريع***: على الرغم من أن عملية بناء السلام هي عملية طويلة نسبيا ومستمرة، إلا أن النجاح فيها والفوائد الواقعية يمكن ملاحظتها من خلال تحقق الأهداف القصيرة المدى، والتي من خلالها يمكن بناء ثقة وتوليد دعم لمواصلة مشاريع بناء السلام في المنطقة المتضررة.

10- **دمج المنظور الجنساني:** تتعدد التأثيرات والنتائج المترتبة عن النزاعات والتي تمس مختلف الفئات سواءًا رجال؛ نساء؛ أطفال، وبالتالي كان من الضروري مراعاة هذه الاختلافات في استراتيجيات بناء السلام، وكذا معاقبة المتسببين في العنف الجنسي والجسدي، وهذا بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم المشاركة الفعالة والكاملة للمرأة في بناء السلام والتنمية.

11- **دعم النهج الإقليمي:** إن وجود إستراتيجية فعالة لبناء السلام تتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الإقليمية للنزاع، مع إقامة حل إقليمي أو دولي، عبر إجراء تشاورات مع الحكومة والجهات غير الحكومية المعنية[1].

12- **الأولويات وجدول الأعمال والمواعيد النهائية:** في المجتمعات المتضررة من النزاعات العنيفة، كل المجالات تكون لها الأولوية في المعالجة والتكفل ولا توجد مفاضلات، ومع ذلك ومن أجل الاستخدام الأمثل للموارد التي غالبا ما تكون محدودة، توجب على حكومات الدول المستضيفة وكذلك الفواعل الدوليين المساهمين في بناء السلام، الإتفاق على الأولويات الرئيسية وتحديد جدول أعمال لتنفيذها والسهر على مراقبة عملية التنفيذ[2].

يتكون الهيكل التنظيمي للجنة بناء السلام من:

أولا:اللجنة التنظيمية:

* Dividendes de la paix, intégrer une perspective basée sur la guerre, Encourager une approche régionale, Priorités ;agenda de mise en œuvre et délais.

[1]- Vincent Chetail, Ibid, p65.

[2] - Vincent Chetail, Ibid,p 65.

وهي لجنة دائمة مسؤولة عن وضع النظام الداخلي وتحديد أساليب العمل، تتكون من سبعة (7) أعضاء من مجلس الأمن، منهم الدائمين، يتم اختيارهم وفقا للقواعد والإجراءات التي يقررها المجلس، وسبعة (7) أعضاء من المجلس الإقتصادي والإجتماعي يُنتخبون من المجموعات الإقليمية وفقا للقواعد والإجراءات المقررة من طرف المجلس، مع الأخذ بعين الاعتبار أولوية البلدان التي مرت بتجربة تجاوز النزاع، وخمسة (5) أعضاء من كبار المساهمين بالأنصبة المقررة في ميزانيات الأمم المتحدة، وخمسة (5) أعضاء من كبار المساهمين بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المدنية في بعثات الأمم المتحدة، وسبعة(7)أعضاء إضافيين يتم اختيارهم وفقا للقواعد والإجراءات المقررة من قبل الجمعية العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار تمثيل كافة المجموعات الإقليمية المتعلقة بالبلدان التي مرت بتجربة التعافي من حالة النزاع، يعمل أعضاء اللجنة التنظيمية لمدة سنتين قابلتين للتجديد حسب الضرورة[1].

ثانيا: التشكيلات القطرية المتخصصة:

هي التي تنظر بشكل محدد في موضوع أو قضية محددة، ذات إهتمام من طرف دول معينة، ويكون هذا من خلال الإتصال بمجموعة من المشاركين لإقامة جلسات مع شركاء في الميدان، وفقا لسلسلة من الإجتماعات ذات طابع رسمي أو غير رسمي، تتضمن التشكيلات القطرية مجموعة أطراف وهي: البلد قيد النظر والمتأثر بالنزاع؛ ممثلي البلدان المشاركة في جهود الإغاثة أو الحوار السياسي والمنتمية للمنطقة؛ المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المساهمة ماليا وبقوات الشرطة المدنية؛ كبير ممثلي الأمم المتحدة في هذا البلد أو ممثلين معينين من الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والدولية

[1]– الأمم المتحدة(**لجنة بناء السلام**، قرار الجمعية العامة رقم: A/RES/60180، الدورة60، ديسمبر 2005)، ص3–4.

والإقليمية المعنية[1]، وبالتالي فإن التشكيلات القطرية تعمل على خلق بيئة تعاونية تضم مختلف الأطراف الفاعلة وذات الإهتمام والإختصاص، وخاصة منها ذات الارتباط إقليميا بالدولة المتأثرة والتي تعاني من حالة عدم الاستقرار، هذا الارتباط الإقليمي سيخلق نوعا من المسؤولية الإقليمية في مساعدة هذه المجتمعات على تخطي حالة اللا استقرار وبناء السلام المستدام برعاية أممية، لذلك فإن هذه التشكيلات تساهم في إشراك الأطراف الأكثر مسؤولية والأكثر دراية بواقع الدولة وتأثيراتها القريبة.

ثالثا: الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة:

تم إنشاء هذا الفريق من قبل لجنة بناء السلام بهدف اِستشفاف العبرة من التجارب الوطنية والدولية السابقة؛ والمتعلقة بعمليات ما بعد النزاع، كما أن اجتماعات هذا الفريق توفر فرصة لتطوير أفكار اِستشرافية وتوصيات بنفس الشكل لِإستراتيجيات ما بعد النزاع وكيفية تنفيذها[2].

تضطلع لجنة بناء السلام بمهمة العمل في الفترة الموالية مباشرة لحالة النزاع أو الحرب من أجل تحسين خطط الأمم المتحدة للإنعاش، ويكون هذا من خلال التركيز على الجهود المبكرة لإقامة المؤسسات الضرورية؛ وكذا المساعدة على كفالة تمويل قابل للتنبؤ بأنشطة الإنعاش السريع، إضافة إلى إتاحة منتدى يسمح بتبادل المعلومات المتعلقة بِإستراتيجيات الإنعاش بعد إنتهاء النزاع، يضم هذا المنتدى كل من الأمم المتحدة ومختلف الجهات المانحة والبلدان المساهمة بالقوات والمنظمات الإقليمية ذات الصلة؛ والحكومة

[1]– "**تشكيلات قطرية متخصصة**،" اطلع عليه بتاريخ: 30 جويلية 2016،
http://www.un.org/ar/peacebuilding/countryconfig.shtml .

[2]– "**الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة**،" اطلع عليه بتاريخ: 30 جويلية 2016،
http://www.un.org/ar/peacebuilding/sm_lessonslearned.shtml .

الوطنية أو الإنتقالية للبلد المعني، ويسعى لتحقيق المزيد من التماسك واستعراض التقدم المحرز في إطار أهداف الإنعاش[1].

وقد حدد مجلس الأمن في قراره رقم 1645 الصادر في 20 ديسمبر 2005 مجموعة الغايات التي تهدف لجنة بناء السلام لتحقيقها، والمتمثلة في:

- الجمع بين مختلف الأطراف الفاعلة ذات الصلة بهدف حشد الموارد والاستفادة من المشورة والاقتراحات بشأن اِستراتيجية متكاملة لبناء السلام، وضمان تحقيق الانتعاش في منطقة ما بعد النزاع.
- تركيز الإهتمام على جهود التعمير وبناء المؤسسات الضرورية، وهذا بهدف التعافي من آثار النزاع، إضافة إلى دعم وضع استراتيجيات متكاملة لإرساء أسس التنمية المستدامة.
- تقديم التوصيات والمعلومات الهادفة لتحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها، وكذا السعي لتحديد أفضل الممارسات والمساعدة على كفالة تمويل يمكن التنبؤ به من أجل الأنشطة المبكرة الرامية لتحقيق الانتعاش، وتمديد فترة الإهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للتعافي من آثار النزاع[2].

وحسب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان فإن هذه اللجنة تجمع بين الفعالية والمشروعية؛ في ظل التقارير التي يتم رفعها من قبلها لمجلس الأمن والمجلس الإقتصادي والإجتماعي بصورة دورية وفقا للمرحلة التي بلغها النزاع[3]، مع ضرورة الدخول في حوارات وتشاور مع كل من المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بما فيها المنظمات النسائية ومؤسسات القطاع الخاص، وهذا في إطار تعزيز أنشطة بناء السلام

[1]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "**في جو من الحرية افسح**،" نفس المرجع، ص45.

[2]– الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1645، الجلسة رقم: 5335، ديسمبر2005)، ص2–3.

[3]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**في جو من الحرية افسح**،" نفس المرجع، ص45.

حسب ما تمليه ضرورات الوضع[1]، وتنتهي مهمة اللجنة بالنظر في قضية بلد معين عند ارساءها لدعائم السلام والتنمية المستدامتين، أو بناءًا على طلب السلطات الوطنية في ذلك البلد[2].

في إطار تحقيق التعاون مع لجنة بناء السلام واقعيا يتم عقد إتفاقية مع البلد محل النزاع وتحديد مجموعة من المبادئ التي من خلاله يمكن للجنة التدخل، وفي أغلبية الدول تتضمن المبادئ التالية:

- **السيطرة الوطنية:** أي أن المسؤولية الأولية عن توطيد السلام وتحقيق التنمية والإزدهار والديمقراطية تكون لصالح الحكومة وشعبها.
- **المساءلة المتبادلة:** حيث أن بناء السلام المستدام يتطلب شراكة قوية وفقا للإحترام والمساءلة المتبادلين بين الحكومة والشعب والشركاء الدوليين.
- **المشاركة المتواصلة:** على اعتبار أن عملية بناء السلام هي عملية طويلة فهي تتطلب مشاركة دائمة ومتواصلة وقابلة للتنبؤ بها من قبل كل الأطراف ذات المصلحة[3].

إن لجنة بناء السلام هي آلية متخصصة تعمل في إطار مزدوج بين جانب الإغاثة وجانب التنمية؛ وهذا من خلال ربط الدول المنهكة من ويلات النزاع بمجموعة من الفاعلين والمساهمين الدوليين، بهدف وضع ومناقشة الاستراتيجيات المنتهجة لإنعاش الإقليم، إضافة إلى توفير الدعم والتمويل المالي اللازم لتغطية تكاليف التنفيذ.

الفرع الثاني: مكتب دعم لجنة بناء السلام

[1]– هيئة الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم القرار S/RES/1645)، نفس المرجع، ص6.

[2]– الأمم المتحدة(قرار الجمعية العامة، رقم القرار: A/RES/60180)، نفس المرجع، ص6.

[3]– الأمم المتحدة(**إطار سيراليون للتعاون في بناء السلام**، لجنة بناء السلام، PBC/2/SLE/1 الدورة2، ديسمبر 2007)، ص3–4.

في إطار دعم جهود لجنة بناء السلام أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان على إنشاء مكتب لدعم بناء السلام؛ داخل الأمانة العامة من الموارد المتاحة، يضم في عضويته مجموعة من الخبراء والمؤهلين هدفهم مساعدة لجنة بناء السلام ودعمها من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالموارد المالية وتحليلها؛ والقيام بأنشطة التخطيط ذات الصلة التي تضطلع بها الأمم المتحدة داخل بلد معين، وتحديد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعافي من آثار النزاع على الصعيدين القصير والمتوسط[1]، كما يعمل هذا المكتب على مساعدة الأمين العام في تحديد قدرات منظومة الأمم المتحدة على وضع الإستراتيجيات الكاملة لبناء السلام لضمان التنسيق على مستوى وضع السياسات برئاسة مساعد للأمين العام[2]. إن مكتب دعم بناء السلام لا يهتم بتنفيذ مبادرات بناء السلام بصورة مباشرة، وإنما يركز على جانب دعم الأطراف والجهات المعنية بذلك، كما يمكنه تقديم نصائح وتوجيهات بشأن الدورات التدريبية المتاحة والمتعلقة ببناء السلام[3].

الفرع الثالث: صندوق بناء السلام

تم إنشاء صندوق بناء السلام في أكتوبر 2006، وفقا لقرار الجمعية العامة 60/180 وقرار مجلس الأمن 1645 الصادرين في 2005، بهدف تقديم تقرير عن مختلف الترتيبات المتعلقة بإنشاء صندوق بناء السلام[4]، حيث يعتبر عنصر أساسي في تعزيز

---

[1]– الأمم المتحدة(قرار الجمعية العامة، رقم القرار: A/RES/60180)، نفس المرجع، ص6.

[2]– الأمم المتحدة، "**لجنة بناء السلام**،" اطلع عليه بتاريخ: 6 أوت 2016،
http://www.un.org/ar/peacebuilding/faqs.shtml .

[3] – UN Peacebuilding: anorientation, ibid, p43.

[4]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**ترتيبات إنشاء صندوق بناء السلام**"(الوثيقة رقم: A/60/984، الدورة60،2006)، ص1.

بنية الأمم المتحدة السلامية[1]، من خلال تقديم قيمة مضافة لعملية بناء السلام تتمثل في الإستجابة بسرعة ومرونة لإحتياجات بناء السلام الحرجة في المجالات التي تعاني من ثغرات مالية في مختلف مناطق ما بعد النزاع والبيئات الهشة، إضافة إلى تشجيع الملكية الوطنية لإستراتيجيات وبرامج بناء السلام، من خلال المشاركة في رئاسة اللجنة التوجيهية القطرية المشتركة؛ وتشجيع الأطر المبتكرة المستجيبة لتحليلات النزاع، وتحقيق نتائج محفزة عبر الدعم المبكر للعمليات السلامية[2].

إن صندوق بناء السلام هو صندوق عالمي مخصص لدعم الحالات القطرية، وبالتالي فهو يجمع بين خاصية العالمية والقطرية المحددة مثل الصندوق الإستئماني المتعدد المانحين، يقوم هيكله الأساسي بصنع قرارات وفقا لركيزتين، تتعلق الأولى بتخصيص الموارد على مستوى مركزي للبلدان المؤهلة لتلقي الدعم من طرف الصندوق، أما الثانية فهي ذات بعد قطري من خلال الإستعراض المشترك الذي تجريه الحكومة وكبير ممثل الأمم المتحدة لتوزيع الموارد المالية بناءًا على البرامج والأنشطة المسطرة والمتفق عليها[3]، ويعمل صندوق بناء السلام في أربع مجالات تتمثل في:

[1]– **"United Nations Peacebuilding Fund Preventing a Relapse into Violent Conflict,"** 4 Out 2016, http://www.unpbf.org .

[2]– "**لمحة عن صندوق بناء السلام**،" اطلع عليه بتاريخ: 5 أوت 2016، http://www.unpbf.org/wp-content/uploads/PBF-Brochure-2014-FINAL-PDF-in-Arabic.pdf .

[3]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام(الوثيقة رقم: A/60/489)، نفس المرجع، ص4.

1-تقديم الدعم لتنفيذ إتفاقيات السلام:

ذلك أن إستخدام صندوق بناء السلام يكون في الفترة الموالية للنزاع عندما تكون هناك بوادر لإنتكاسة خطيرة تؤدي إلى وقوع نزاع عنيف، وبالتالي فإن ثلث موارد الصندوق تكون موجهة للدعم على الصعيد القطري لتنفيذ إتفاقيات السلام؛ وفقا للأولويات الفورية والمتمثلة في تعزيز الأمن وسيادة القانون، كما يمكنه تقديم دعم للحوار السياسي الرامي لإستمرارية التقدم المحرز في الإتفاقيات، ناهيك عن المُدخلات الأولية المتعلقة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الشاملة للمساعدة على إعادة إدماج المقاتلين السابقين بطريقة فعالة[1].

2-تعزيز التعايش وحل النزاعات بالوسائل السلمية:

إن الحيلولة دون العودة إلى إندلاع النزاع من جديد يتطلب أن يتطرق تصميم برنامج بناء السلام إلى أسباب إندلاع النزاع، إضافة إلى مختلف التغيرات الطارئة على علاقة القوة بعد فترة النزاع مباشرة، فهو بذلك يدعم المشاريع التي تساهم في بناء القدرات الوطنية والمحلية، بهدف تحسين فهم الأسباب الجذرية ومختلف الدوافع التي أدت لوقوع النزاع، كما يعمل على تحديد السبل المناسبة لتعزيز التعايش السلمي، وفي هذا الإطار فإننا نجد الصندوق قد وضع مشروع رائد للمصالحة في مقاطعة نيمبا **Nimba** المضطربة في ليبيريا، في الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة وهي 2009، وقد نجح هذا المشروع في وضع نموذج لتسوية النزاع وتعزيز المصالحة وإعادة الإدماج[2].

---

[1]- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**صندوق بناء السلام**"(الوثيقة رقم:A/64/217-S/2009/419 ، الدورة64، 2009)، ص15.

[2]- نفس المرجع، ص16.

3-الانتعاش الإقتصادي المبكر والفوائد الفورية الناجمة عن السلام:

يعتبر عدم وجود فرص إقتصادية من بين الأخطار الرئيسية التي تواجه الإِستقرار، بإِعتبارها تؤدي إلى إِنتشار البطالة بشكل كبير، وتكون فئة الشباب أكثر الفئات تضررا، وعلى إِعتبار أن الشباب هم الرصيد الأكثر قيمة المدعم لمستقبل المجتمع، فإن الصندوق توجه لوضع مشاريع لتمكين الشباب وتوفير فرص العمل لهم، كما قام بدعم مشاريع إعادة إدماج العائدين والمشردين داخليا واللاجئين، فضلا عن دعم الإنتاج الزراعي وتوفير الخدمات الأساسية بإِعتبارها ذات تأثير على العملية السلامية ككل[1].

4-إنشاء أو إعادة إنشاء الخدمات الإدارية الأساسية وبناء القدرات:

هذا من خلال دعم المشاريع المرتبطة بإِستعادة الخدمات الإدارية وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية ذات العلاقة بسرعة تقديم الخدمات، وتشمل كل من تحسين البنية التحتية؛ وإنشاء الثكنات ومراكز إعادة التأهيل؛ التي تعمل من ناحية على توفير فرص عمل في المناطق الريفية؛ ومن ناحية أخرى تقريب السكان المحليين من القضاء[2].

وقد شهد نشاط الصندوق تطورا كبيرا في الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2010، بدءًا بتوسيع قاعدة الجهات المانحة البالغة 48 دولة، وهو الأمر الذي ساعد الصندوق في المحافظة على مكانته؛ بإِعتباره صندوق عالمي يتمتع بأوسع قاعدة للجهات المانحة، كما عمل الصندوق في هذه الفترة على تقديم مساعدات لما يقارب 10* بلدان ضمت كل من مجال إصلاح قطاع الأمن؛ المصالحة الوطنية؛ الحوكمة الرشيدة؛ سيادة القانون؛ توظيف

---

[1]- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**صندوق بناء السلام**"(الوثيقة رقم:A/64/217-S/2009/4)، نفس المرجع، ص17.

[2]- نفس المرجع، ص18.

* هذه البلدان هي: بوروندي؛ سيراليون؛ جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ليبيريا؛ كوت ديفوار؛ نيبال؛ جزر القمر؛ جمهورية الكونغو؛ أوغندا؛ الصومال.

الشباب، وقد اِستفادت العديد من المناطق من دعم صندوق بناء السلام على غرار سيريلانكا **Sri Lanka** التي اِستغلت الدعم بعد خروجها من الحرب في ماي 2009 لعملية إعادة التوطين المستدام، والعمل على إزالة الألغام، كما اِستفادت هايتي **Haïti** أيضا من دعم قدره 3 ملايين دولار وهذا قبل وقوع زلزال 2010، وقد وُجهت لتعزيز السبل المستدامة لكسب العيش، وبعد الزلزال تم تكييف الأنشطة حسب مقتضيات كسب العيش وخلق فرص عمل داخلية، كما أن مساعدات الصندوق قد تشمل جانب الإِنتخابات؛ وهو ما لاحظناه في الدعم المقدم لغينيا من طرف مرفق الإِستجابة الفوري والمقدر ب 1.8 مليون دولار عام 2010، ناهيك عن دعم عملية التسيير السياسي التي أقرتها الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا[1]، أما اليمن وعقب ثورة 2011 فقد تحصلت على مساهمة أولية قدرت ب 5.5 مليون دولار أمريكي، بهدف تسريع الحوار الوطني وحشد دعم دولي إضافي للاِنتقال السياسي، في حين حصلت سيراليون على مبلغ 48 مليون دولار أمريكي في الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2013، وقد وُجه هذا الدعم لبناء قدرات الأحزاب السياسية والقيادات الدينية والشباب والنساء بهدف الدعوة لِإنتهاج طرق سلمية في المنافسة الديمقراطية[2].

[1]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "**عن صندوق بناء السلام**"(الوثيقة رقم A/65/353، سبتمبر 2010)، ص17.

[2]– "**لمحة عن صندوق بناء السلام**،" نفس المرجع.

المطلب الثاني: الإطار التعاوني الأممي لبناء السلام

إضافة إلى الأجهزة السابقة الذكر من لجنة بناء السلام؛ ومكتب دعم لجنة بناء السلام؛ وصندوق بناء السلام، والتي تعتبر دعائم إرساء السلام وبنائه في مناطق ما بعد النزاع، نجد مجموعة من الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة والمساندة لبناء السلام، والتي تعمل ضمن إطار متناسق ومتكامل بِاعتبارها ضمن مجال عمل منظمة واحدة، وفيما يلي عرض لهذه الوكالات والبرامج بشيء من التفصيل.

الفرع الأول: برامج الأمم المتحدة

تتعدد البرامج المساهمة في عملية بناء السلام، كلٌ حسب طبيعة التخصص وطريقة تقديم المساعدة، وفيما يلي عرض تفصيلي لكل منها:

أولا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي The United Nations development programme(UNDP)

يمثل تلك الشبكة الإنمائية العالمية للأمم المتحدة، الداعية للتنمية المستدامة والنمو الإقتصادي الشامل، تعمل على مساعدة البلدان على بناء وتبادل الحلول المتعلقة بالتحديات الإنمائية، ويركز على المجالات التالية: التنمية المستدامة، الحكم الديمقراطي، بناء السلام، بناء القدرة على مواجهة المناخ والكوارث[1]، كما يركز على إقامة شراكة مع معظم الهيئات الوطنية والبلدان المانحة ومختلف المنظمات، وقد أُنشأ هذا البرنامج بأرضية قدرت ب 2.6 مليون دولار بهدف دعم وتعزيز عمل منظمات المجتمع المدني، وزيادة الجهود المبذولة في إطار إعادة بناء المجتمعات الخارجة من النزاع[2].

---

[1]– "**برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية**،" اطلع عليه بتاريخ: 26 جوان 2016، http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html .

[2]– أمينة زغبيب، نفس المرجع، ص49.

ثانيا: برنامج الألفية الإنمائي: The Millennium development program

في سبتمبر سنة 2000 إجتمعت 189 دولة من ضمن الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، وفي إطار المناقشات خرجت بمجموعة من الإلتزامات ضمن إعلان الأمم المتحدة للألفية المتضمنة للأهداف الإنمائية التالية:

- القضاء على الفقر والجوع.
- ضمان التعليم الإبتدائي الشامل.
- تشجيع المساواة بين الجنسين.
- تخفيض معدلات الوفيات عند الأطفال.
- تحسين صحة الأمهات.
- مكافحة الفيروسات والأمراض الخطيرة.
- ضمان الإستدامة البيئية.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية[1].

ثالثا: برنامج الأغذية العالمي:(WFP)The world food program

برنامج تعمل عليه منظمة لإغاثة الإنسانية التي تم إنشاؤها من طرف هيئة الأمم المتحدة عام 1962 بهدف مكافحة الجوع في جميع أنحاء العالم، تتمثل رؤيتها في الحصول على الغذاء اللازم لضمان حياة نشطة وصحية وهذا بالتعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة، ويعمل البرنامج على تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية والمتمثلة في:

- إنقاذ الأرواح وتوفير سبل العيش الكريم في حالات الطوارئ.

[1]– "**الأهداف الإنمائية للألفية**،" اطلع عليها بتاريخ: 26 جوان 2016،
. http://data.albankaldawli.org/about/millennium-development-goals

- الحماية من الجوع الحاد والإستثمار في تدابير الإستعداد للكوارث والتخفيف من آثارها.
- إستعادة الحياة الطبيعية وسبل العيش في الفترات الموالية للنزاعات والمراحل الإنتقالية.
- تعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك استراتيجيات تسلم المشروعات والشراء المحلي[1].

يضم البرنامج في هيكله التنظيمي مجلس تنفيذي مكون من 36 دولة يديره مدير تنفيذي يعين من طرف الأمين العام للأمم المتحدة، ويستمد تمويله من التبرعات الطوعية[2]، ويعمل البرنامج في إطار تعاوني مع كل من حكومات الدول التي تعمل فيها بهدف تنسيق المشاريع التنموية، وكذلك مختلف المنظمات غير الحكومية وهذا من خلال التنسيق مع أكثر من 2800 منظمة، ناهيك عن الشراكة مع مختلف الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة في نفس المجال كمنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وأيضا التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجالات النقل والأغذية والتكنولوجيا والإتصالات والمعلومات والدعم اللوجيستي، وهذا بهدف الإستفادة من تمويل إضافي ومن الخبرات[3].

يمكن القول أن برنامج الأغذية العالمي يضمن تقديم المساعدات للدول الخارجة من حالات النزاع، والتي تواجه في بداية طريقها لإحلال السلام الدائم مشكل توفير الأمن الغذائي لأفرادها، وهنا تعمل على توفير الغذاء لهذه المجتمعات، كما أنها لا تعمل بصورة

---

[1]– موقع برامج الأغذية العالمي، "**نظرة عامة: مكافحة الجوع في مختلف أنحاء العالم**،" اطلع عليه بتاريخ: 10 أوت 2016، http://ar.wfp.org/overview.

[2]– "**برنامج الغذاء العالمي**،" اطلع عليه بتاريخ: 10 أوت 2016، http://www.aljazeera.net.

[3]– برنامج الأغذية العالمي، "**نظرة عامة، الشركاء**،" اطلع عليه بتاريخ: 10 أوت 2016، http://ar.wfp.org.

منفردة في هذا المجال، وإنما تعتمد على خطة تشاركية مع مختلف المنظمات والوكالات العاملة في نفس المجال.

الفرع الثاني: وكالات الأمم المتحدة

يضم الإطار المؤسسي للأمم المتحدة مجموعة من الوكالات العاملة على أساس دعم بناء السلام حسب طبيعتها ونشاطها، وتتمثل في:

أولا: هيئة الأمم المتحدة للمرأة: United Nations women (UNW)

هي هيئة معنية بالمساواة بين الجنسين والعمل على تمكين المرأة، وقد أُنشئت بموجب قرار الجمعية العامة A/RES/64/289 الصادر في جويلية 2010، وقد جاء إنشاءها كجزء من جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة للإصلاح من أجل دعم قضايا المرأة، وللقيام بمهامها على أكمل وجه فقد تم إيكال المهام لأربعة وكالات سابقة تتمثل في: مكتب المستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة؛ شعبة النهوض بالمرأة في الأمانة العامة؛ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة؛ كما تم إنشاء مجلس تنفيذي يعتبر بمثابة مجلس للإدارة الذي يقدم الدعم الحكومي الدولي للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها الهيئة، والتي يتمحور نشاطها حول[1]:

- دعم الهيئات الحكومية الدولية مثل لجنة وضع المرأة، وهذا في إطار صياغة السياسات والمعايير والقواعد العالمية.

[1]- الأمم المتحدة، "**هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**،" اطلع عليه بتاريخ: 9 أوت 2016، http://www.un.org/ar/aboutun/structure/unwomen .

- مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ المعايير التي تم الإتفاق عليها، وكذا الإِستعداد لتقديم الدعم التقني والمالي للبلدان المحتاجة لذلك، والسعي لإقامة شراكة فعالة مع المجتمع المدني.
- مساءلة منظومة الأمم المتحدة بشأن إِلتزاماتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، والسعي للرصد المنظم للتقدم المحرز على نطاق المنظومة[1].

تعمل هذه الهيئة بإِعتبارها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في دعم قضايا المرأة خاصة في المناطق الخارجة من النزاع، والتي تعاني من التهميش وعدم الإهتمام، ونظرا لكونها عنصر مهم في المجتمع؛ فإن هذه المنظمة تسعى لضمان المساواة وتمكينها والإِستفادة من خبراتها في إطار بناء برامج تنموية تضم إحتياجات كل أطياف المجتمع.

ثانيا: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة:

The United Nations food and Agriculture Organization (FAO)

هي وكالة متخصصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة أنشئت عام 1945، تعمل في مجال الغذاء في أشمل صوره والمتضمن للزراعة؛ الغابات؛ مصائد الأسماك والصناعات المرتبطة بالتغذية، فهي بذلك تلعب أدوار مهمة في مجال مكافحة الجوع، وهي أيضا مصدر للحصول على المعلومات، كما تعمل على مساعدة الدول السائرة في طريق النمو وكذا الدول التي تمر بمرحلة إنتقالية على تحديث وتحسين الممارسات الزراعية، وضمان التغذية الجيدة للجميع، فمنذ إنشاءها أولت أهمية بالغة لتنمية المناطق الريفية والمنعزلة[2]، ناهيك عن مساعدة الدول الخارجة من دوامة النزاعات والصراعات؛ ومع إزدياد عدد

[1]- الأمم المتحدة، "**هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**،" نفس المرجع.

[2] - **"Food and Agriculture Organisation (FAO)",** 10 Out 2016, http://www.actu-environnement.com/ae/dictionnaire_environnement/definition/food_and_agriculture_organisation_fao.php4 .

السكان أصبح تقديم المساعدات الغذائية أمرا شاقا وصعبا للوكالة لذلك فهي تقوم بتعليم الأفراد والشعوب كيفية الإستفادة الزراعية من الأراضي بشكل ذاتي[1]، وبالتالي تسعى لتحقيق مجموعة أهداف إستراتيجية تتمثل في:

1-المساهمة في إستئصال الجوع وإنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية:

رغم الإنتاج العالمي للغذاء الذي من المفروض أن يغطي كل الأفراد، إلا أن العقدين الأخيرين شهدا تزايدا في نسبة الجوع المزمن، وهو الأمر الذي إستلزم ترجمة مختلف التعهدات واللقاءات إلى سياسات وبرامج تنفذ، وبالتالي السعي لإيجاد إلتزام سياسي ومساءلة وتحسين القدرات وتعبئة الموارد بهدف إستئصال الجوع وكل أشكال سوء التغذية، ناهيك عن التوجه نحو حوكمة فعالة وتكريس مختلف مبادئها من شفافية ومشاركة وغيرها لتحقيق الأمن الغذائي من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي على المستوى الدولي؛ وتصميم سياسات وبرامج قطاعية على المستوى الإقليمي والوطني[2].

2- زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات:

وتصنف التهديدات التي تواجه الأمن الغذائي إلى: إما الكوارث الطبيعية؛ أو الأزمات الإجتماعية ولإقتصادية التي تمس بأسعار الغذاء العالمية؛ أو تلك النزاعات العنيفة سواءًا الأهلية أو بين الدول، وبالتالي فإن المنظمة تعمل على بناء القدرة على الصمود وهذا من خلال تنمية سبل المعيشة المستدامة وحمايتها وإستعادتها، وفقا لنهج مزدوج المسار يتضمن إتخاذ خطوات فورية لحماية ودعم الزراعة والتغذية، وكذلك المعالجة الطويلة المدى للعوامل الكامنة المسببة للمخاطر والكوارث والأزمات، كما تعمل على خلق إدارة سياسية قائمة على الإبتكار والتعاون وتقاسم المسؤولية بين الدول

[1]- كلارك ايشلبرغر، **الأمم المتحدة في ربع قرن**(بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة، د.س.ن)، ص98.

[2]- موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، اطلع عليه بتاريخ: 11 أوت 2016،

. http://www.fao.org/about/ar

والسلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي من خلال العمل على:

- **تمكين البيئة:** وتتعلق بحوكمة المخاطر من خلال الوقاية والتأهب والحد من الآثار والإِستجابة والإِنتعاش والتعمير.
- **من المراقبة إلى الوقاية:** عبر تحسين النظم المتعددة المخاطر في الزراعة والأغذية والتغذية لإدارة المعلومات والإنذار المبكر وتحليل المخاطر.
- **الإِستعداد والرد:** وهذا من خلال الردود الفعالة والعاجلة على مختلف الأصعدة المحلية منها والوطنية والدولية، والعمل على تقديم المساعدات الإنسانية المتضمنة لأشكال الحماية الإجتماعية، وتحقيق المرونة التي تتطلب قدرا من الترابط والتكامل بين التدخلات الإنسانية والإنمائية والإستثمارية الهادفة لدعم المؤسسات والمجتمعات[1].

3-الحد من الفقر في الريف:

يتعلق هذا الهدف الاستراتيجي بتعزيز المؤسسات الريفية وتشجيع الإِستخدام المستدام للموارد، وكذا ضمان المساواة في فرص الحصول على الموارد الإنتاجية؛ ناهيك عن تنفيذ برامج وسياسات توفير فرص العمل في المجال الزراعي، وتصميم برامج للحماية الإجتماعية التي تعمل على توفير الأمن الغذائي[2].

4-تمكين نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة:

يتعلق الأمر بإعطاء الأولوية للشمولية عبر ربط صغار المنتجين بمشروعات الأعمال الزراعية وسلاسل العرض، بهدف المشاركة بصورة فعالة ومستدامة في الأسواق العالمية والإقليمية والوطنية، ناهيك عن إِعتماد مبدأ المشاركة مع القطاع الخاص وإعطاءه

[1]- موقع منظمة الأغذية والزراعة، نفس المرجع.

[2]- نفس المرجع.

أدوار أساسية في تشكيل الأسواق الدولية، والعمل على تعميم مبادئ ممارسات وآليات المسؤولية الإجتماعية، كما تسعى في هذا الإطار لتيسير الحوار بين الحكومات والقطاع الخاص، عبر تشجيع المعايير الطوعية، وضمان المشاركة الفعالة في منظومة الأمم المتحدة[1].

إن أدوار هذه المنظمة في مجال بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع تتلخص في توجهها نحو دعم الزراعة المستدامة، والعمل في ظل خطة متكاملة بالتعاون مع الأطراف المحلية لخلق برامج تضمن النهوض بالجانب الزراعي وتوفير فرص العمل والحد من الجوع والفقر.

ثالثا: صندوق الأمم المتحدة للطفولة:

The United Nations Children's Fund (UNICEF)

هو صندوق الأمم المتحدة للطفولة أنشئ في 11 ديسمبر سنة 1946 مقره في نيويورك، يقوم على أساس تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية طويلة المدى لصالح الأطفال والأمهات، وهذا من خلال توفير الغذاء والرعاية الصحية في حالات الطوارئ والنزاعات[2]، وقد إستمدت الأمم المتحدة فكرة إنشائه من البرنامج الذي كانت تقدمه بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، والمتضمن للإغاثة قصيرة الأجل بالنسبة للأطفال[3]، وقد أصبحت هذه المنظمة جزءا من منظومة الأمم المتحدة بدءا من سنة 1953، وتم

---

[1]– نفس المرجع.

[2]– إحسان العقلة، "**منظمة اليونيسيف**"**(2015)**، اطلع عليه بتاريخ: 14 أوت 2016،
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%81.

[3]– إيمان الحياري، "مقر منظمة اليونيسيف"(2015)، اطلع عليه بتاريخ: 14 أوت 2016،
http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D9%8A%D9%82%D8%B9_%D9%85%D9%82%D8%B1_%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%81 ،

إختصار اسمها فيUNICEF، كما تعتمد في تمويلها على حكومات الدول الأعضاء المساهمة بمقدار ثلثي الموارد إضافة إلى المتبرعين والمانحين من القطاع الخاص، وتوجه حوالي 91.8% من إيراداتها للبرامج الهادفة لتطوير الخدمات على المستوى المحلي لتعزيز صحة ورفاه الأطفال[1].

نظرا لمختلف الأزمات الإنسانية التي تعرض الأطفال والنساء للخطر، فإن منظمة اليونيسيف تستجيب لمختف حالات الطوارئ، وفقا لتكييف وتبسيط إجراءاتها المتعلقة بالإستجابة، من خلال الإستفادة من خبراتها السابقة ناهيك عن العمل على التحسين المستمر لإصلاح الفجوات المعرقلة للعمل الإنساني وتحقيق التنمية[2]، ذلك أنها تهتم بمجموعة من الأولويات على غرار:

- التدخل في مجال حفظ حياة الأطفال والتغذية والبيئة، وهذا عبر تقديم الدعم والرعاية بالتعاون مع مختلف الهيئات سواءا كانت وطنية أو دولية للأطفال في كل مراحل حياتهم.
- الدعوة للسياسات وتكوين الشراكة من أجل حقوق الطفل، من خلال إخضاع السياسات الوطنية والدولية لإتفاقيات حقوق الطفل والقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة، ناهيك عن تحديد القضايا التي من شأنها التأثير على رفاه الأطفال والنساء كالفقر وغياب الحماية القانونية، والعمل على معالجتها من خلال تطوير إجراءات تحسن المجال الإقتصادي والإجتماعية والديمقراطية الرشيدة.

[1]– إحسان العقلة، منظمة اليونيسيف، نفس المرجع.

[2]– "**دور اليونسكو في العمل الإنساني**،" اطلع عليه بتاريخ، 17 أوت 2016، http://www.unicef.org/arabic/emerg/25419.html.

- حماية الأطفال من العنف والإيذاء والإستغلال، ذلك أن الأطفال يعانون من كل أشكال العنف والإستغلال بما فيها العنف المسلح وعمالة الأطفال[1]، وبالنسبة للمناطق الخارجة من نزاعات قد تنتشر فيها هذه المعاملات خاصة أنها بيئة لا تزال مهددة بقيام نزاعات أخرى، وتعمل هنا اليونيسيف على توفير البيئة والجو الملائم لضمان حياة كريمة للأطفال والنساء بإعتبارهم الفئة الأكثر تأثُرا والمستهدفة بالعنف.
- التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين، فالتعليم هو حق أساسي وذو أهمية لتنمية الأفراد وبالتالي ضرورة من ضرورات تحقيق التنمية المستدامة، ومن هنا جاءت ضرورة تلقين المعارف اللازمة لإنتهاج نمط حياة صحي؛ ولعب دور فعال في مجال إتخاذ القرارات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وبالتالي فهي تعمل على توفير التعليم الجيد للجميع[2].

إن فئة الأطفال والنساء هي الفئة المتضررة من جراء أعمال العنف والإضطهاد التي قد تلحق بهم، لذلك تعمل منظمة اليونيسيف على توفير الدعم اللازم لهذه الفئة وحمايتها خاصة في مرحلة ما بعد النزاع التي تواجه توترا قد يؤدي لأعمال عنف تؤثر على هذه الفئة، سواءا من الجانب الصحي؛ أو النفسي؛ أو تلك المتعلقة بالعنف الجسدي.

رابعا: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون للاجئين:

The United Nations High Commissioner for refugees (UNHCR)

بعد إنتهاء نشاط المنظمة الدولية لحماية اللاجئين؛ ونظرا لتزايد قضايا اللاجئين، قامت هيئة الأمم المتحدة بإنشاء المفوضية السامية من طرف الجمعية العامة بموجب اللائحة رقم 319 (د-4) في ديسمبر سنة 1949، وتم إعتماد نظامها الأساسي وفقا للائحة

[1]- "مجالات عمل اليونسكو،" اطلع عليه بتاريخ: 14 أوت 2016،
http://www.unicef.org/arabic/whatwedo.

[2]- مجالات عمل اليونسكو، نفس المرجع.

رقم428(د-5)، ونظرا لكون إنشاء المفوضية لم يتم النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة؛ بل تم النص فقط على إنشاء الفروع الضرورية من طرف الجمعية العامة، فإنها تمارس إختصاصات لا تدخل في مجال الجمعية العامة لكنها أيضا لا تخرج عن نطاق عمل هيئة الأمم المتحدة[1]، فالمفوضية السامية للأمم المتحدة مكلفة بتوفير الحماية الدولية للاجئين الشاملة للسلامة البدنية وإستعادة الكرامة الإنسانية؛ ودعم المجتمعات المحلية لإعادة بناء التركيبة الإجتماعية؛ وتمكين الأفراد من الحصول على حقوقهم بقدر من المساواة وفقا للقوانين الدولية المعمول بها[2]، كما تعمل في إطار حماية اللاجئين على تنمية ودعم الأنظمة والإجراءات التي من شأنها تمكين الدول من التعرف على اللاجئين وحصولهم على الحماية اللازمة، وبالتالي السعي لبناء نشاطات حسب القدرة الوطنية التي تأخذ بعين الإعتبار كل من الأطر المنهجية الإقليمية والفرعية لضمان التوازن، كما تعمد المفوضية في إطار إتخاذ التدابير الضرورية إلى تفعيل مبدأ الشراكة مع مختلف الجهات الدولية سواءا كانت حكومية أو غير حكومية بهدف تعزيز الطاقات والكفاءات، لذلك فإن المفوضية هي عضو فاعل في مجموعة الهجرة الدولية الهادفة لتوحيد جهود المنظمات التي تُعنى بقضايا الهجرة[3]، وفي إطار عملها قامت المفوضية بإطلاق سلسلة من المبادرات الهادفة لدعم ما جاء في إتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باللجوء لسنة 1951، وقد وضعت مجموعة من الأهداف والتي أطلق عليها جدول أعمال بشأن الحماية، حيث

---

[1]- زهرة مرابط،"**الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة**"(مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو، 2011)، ص26-27.

[2]- عبد المالك عبود مترجما، المفضية السامية للأمم المتحدة للاجئين،"**النهج مجتمعي المنحي في العمليات التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين**"(اليمن: مكتب المفوضية، 2009)، ص11.

[3]- د. مؤلف،"**حماية اللاجئين والحلول الدائمة في إطار الهجرة الدولية**"(الأردن: الترجمة بمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين،JC/PDES، 2007)، 13، 15، اطلع عليه بتاريخ: 15 أوت 2016، http://www.unhcr.org/4753dfd22.pdf .

يعتبر مرشد للحكومات والمنظمات الإنسانية في جهودها لتعزيز حماية اللاجئين والمساعدة على ضمان اِستقرارهم وعودتهم لديارهم[1].

إن دور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يقتصر فقط في فترة النزاعات التي تؤدي إلى هجرة الأفراد، وإنما تتجاوزها حتى بعد إنتهاء النزاع، فهي تعمل على عودة الأفراد إلى ديارهم وحصولهم على كل متطلبات العيش الكريم، وفقا لأولوية الغذاء والصحة والتعليم، وهو الأمر الذي يدعم الاستراتيجية المتبعة من طرف الدولة الخارجة من النزاع في إطار بناء السلام المستدام في المنطقة، حيث أن عودة اللاجئين إلى بلدانهم مع توفير الإحتياجات اللازمة يضمن تهدئة الأوضاع على الأقل من ناحية المطالب الشعبية الإجتماعية، كما يساهم في رفع اليد العاملة في ظل الإِستراتيجيات الإقتصادية التي تنتهجها الدولة بالشراكة مع مختلف الفواعل الدولية.

وعموما فإن حل النزاعات والبدء في عمليات بناء السلام تكون وفقا لتحديد مجموعة من الفرضيات والمبادئ الأساسية، التي تكون وفقا لإطار مشترك مع مختلف الفواعل وصناع القرار المعنيين ببناء السلام، والمتمثلة في:

- **النزاع كمصدر للتغيير:** تعتبر هذه الفرضية مهمة في إطار حل النزاعات وبناء السلام، وتؤكد على أن النزاعات ليست بالضرورة ذات أبعاد سلبية، حيث أن صناع السلام ينظرون إلى النزاعات بإِعتبارها قوة خلاقة تساهم في خلق فرص وخيارات جديدة مساعدة على حل المشاكل، فالنزاع في طبيعته يسلك مسلكين في النتائج، إما

[1]– المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،"**حماية اللاجئين ودور المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**"(قسم شؤون الإعلام والعلاقات العامة، 2009)، ص20–21.

أن تكون إيجابية بناءة أو سلبية مدمرة، ويكون هذا وفقا للطريقة المتبعة التي تتعامل بها الأطراف مع النزاع[1].

- **السيادة الأخلاقية والواقعية لمبدأ اللاّ عنف:** من المفروض أن اِستخدام الوسائل اللا عنفية لحل النزاعات هي الأكثر فعالية والأكثر مردودية في إخماد فتيل النزاع من اِستخدام وسائل العنف، ذلك أن مقاربات العنف تكون أكثر تكلفة وأكثر ضررا على الأطراف المتنازعة، في حين أن الوسائل اللا عنفية تساعد على بناء وتنمية العلاقات والروابط الأكثر إنتاجية.
- **التعاون من أجل حل الإِختلافات:** وفقا لهذا العنصر فإن الاِختلافات في القيم والمصالح يمكن الاِستفادة منها عبر توليد علاقات تعاونية، إلا أن العمل بالتعاون مرتبط بالفهم الجيد من قبل الأطراف للقضايا المتنازع حولها؛ ورغبة في الوصول إلى التطورات المرجوة من الطرف الأخر، وبالتالي فالهدف هنا هو الاِبتعاد عن منظور العداوة والكراهية والتحول في المقابل إلى الثقة والتعاون.
- **الإتصال كوسيلة لتغيير المنظور:** رغم الجدل الموجود حول توزيع الموارد والاِختلاف في التوجهات، إلا أن الإتصال يبقى محورا مهما لحل النزاعات والعمل وفق أطر واقعية على بناء السلام، فعملية الإتصال من شأنها تغيير وجهات نظر الأطراف المتنازعة[2].
- **بناء علاقات مستدامة:** لا يمكن بناء هذا النوع من العلاقات إلا في ظل إدراك الخلافات والعمل على المصالحة السابقة ووضع إتفاق لرؤية مستقبلية، هذا ما يضمن عدم تصعيد أي خلافات مستقبلا ووصولها إلى درجة النزاع المسلح[3].

---

[1]- سانثيا سامبسون وآخرون، فؤاد سروجي مترجما،**المقاربات الايجابية لبناء السلام**(الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007)، ص38.

[2]– سانثيا سامبسون وآخرون، نفس المرجع، ص ص39–41.

[3]– سانثيا سامبسون وآخرون، نفس المرجع، **ص**41.

- **التحرك والتنمية:** إن الهدف من التغيير المنهجي الأساسي المتكامل هو اِكتساب إدراك أكبر في حقل بناء السلام، خاصة ما تعلق منها بالتنمية الدولية، ذلك أن حل النزاعات وفق أطر تنموية تضمن عملية تغيير أكبر في مختلف المجالات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية[1].

ووفقا لهذه الوكالات والهيئات فإن الأمم المتحدة تسعى لبناء السلام وفق خطة منهجية قائمة على مجموعة من المراحل، تشمل مختلف المجالات وتمس مختلف العناصر المؤثرة على حالة الأمن والمساهمة في استقرار المجتمع.

المبحث الثاني: نماذج لعمليات بناء السلام للأمم المتحدة

شهدت العديد من مناطق العالم بِاختلاف الإِنتماءات القارية، العديد من النزاعات والحروب التي تعددت أسبابها ونتائجها، وقد كان لمنظمة الأمم المتحدة دور في عملية بناء السلام في هذه المناطق، اِعتمادا على آلياتها وفقا لدرجة النزاع، وفيما يلي تفصيل لعمليات الأمم المتحدة في بناء السلام في العديد من القارات، لتحديد كيفية التدخل ومدى فعاليته وأسباب الفشل.

المطلب الأول: عمليات بناء السلام في قارة إفريقيا

شهدت دول القارة الإفريقية مجموعة من النزاعات التي أثرت على ديمومة أمنها وسلامها الداخلي، ومن بين هذه الدول نجد كل من مالي والسودان اللتان عانتا من نزاعات داخلية شهدت تدخلات الهيئة الأممية في إطار إعادة السلام الدائم في كل من الدولتين وفقا لأطر وآليات معينة اِختلفت فيها النتائج وفقا للمتغيرات البيئية والمؤثرات الداخلية .

[1]– نفس المرجع، ص42 .

الفرع الأول: بناء السلام في مالي

تشهد دول شمال إفريقيا اِنتشارا لفئة التوارق والموجودة في كل من مالي والنيجر والجزائر وليبيا، إلا أن تركزها الأكبر كان في مالي والنيجر، وقد خلقت هذه الفئة نوعا من اللاّ اِستقرار الداخلي للدولة أثر على دول الجوار وحالة الأمن للمنطقة.

أولا: نزاع التوارق في مالي

تعود جذور نزاع التوارق إلى فترة الاِستقلال سنة 1960 لكل من النيجر ومالي، حيث واجهت فئة التوارق ضغوطا من طرف السلطة العسكرية تمثلت في التمييز العرقي، وهو الأمر الذي أدى إلى تهمشيهم إقتصاديا؛ ثقافيا وإجتماعيا، كما لاقوا القمع من طرف الرئيس المالي في ذلك الوقت موديبو كايتا"**Modibo Keita**"[1]، وكان هذا دافعا لظهور حركات التمرد والعصيان منذ سنة 1964 إحتجاجا على معاناة الشعب وتردي الأوضاع، وقد توالت عمليات العصيان وشاعت حالة اللا أمن التي تسببت فيها الجماعات المتمردة، وكثرت بذلك العمليات الهجومية منها الهجوم على مركز للشرطة في يونيو سنة 1990؛ وكذلك عمليات التمرد ومهاجمة القواعد العسكرية في سنة 2006[2]؛ وفي نفس العام تم الوصول إلى إتفاق صلح بين الحكومة المالية وتوارق مالي تحت رعاية الجزائر، حقق من خلاله بعض مطالب التوارق، اِستمر الوضع على حاله إلى غاية جانفي سنة 2012 أين شنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد* أعمال عنف بشكل مفاجئ، مطالبة بتحرير بعض المناطق الموجودة على الحدود النيجيرية–الجزائرية من هيمنة حكومة مالي، وقد أدى اِنتشار واِستمرارية أعمال العنف في شمال مالي إلى اِنقلاب عسكري على الرئيس توماني

---

[1]– أحمد ايدابير،"**التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**"(مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2012)، ص123.

[2]– مادي إبراهيم كانتي، "**الأزمة السياسية في مالي**،" أفاق افريقية36، المجلد العاشر(2012)، ص ص111–112.

* هي حركة عسكرية سياسية أسسها التوارق في إقليم أزواد شمال مالي، وتسعى لإقامة دولة أزواد المستقلة.

توري"**Toumani Touri**" قام به الجيش المالي بقيادة النقيب أمادو سانوجو" **Amadou Sanju**"، مبررين عملهم بسوء إدارة توري للبلاد ومختلف أعمال العدوان المنتشرة، ناهيك عن عدم تسليح الجيش، وقد رُفض هذا الإنقلاب من طرف المجتمع الدولي مع تهديد الإنقلابيين بخطورة نتائج الإنقلاب ما لم يعد الحكم المدني، حيث تسبب هذا الإنقلاب بنتائج كارثية على المستويين الداخلي والدولي، فعلى المستوى الداخلي سيطرت فئة التوارق على مدن الشمال ما إستدعى تدخل الجهات الدولية من منظمات ودول لإرجاع الأوضاع إلى نصابها، وعلى المستوى الدولي تهديد أمن دول الجوار الجزائر؛ ليبيا؛ النيجر، وأصبحت بذلك مدن الشمال المالي بؤر للإرهاب والتطرف الديني[1].

ويمكن تلخيص أسباب ظهور أزمة التوارق في مالي في:

- التهميش الذي تعاني منه فئة التوارق، حيث تم إقصائهم في كل من المستوى الإداري والسياسي.
- النظم السياسية المتعاقبة على مالي والأوضاع غير المستقرة التي أدت لعملية الإنقلاب على الرئيس موديبو كايتا"**Modibo Keita**"ومختلف الثورات التي تلتها بصورة غير منظمة، ما جعل التوارق يهاجرون على إعتبار أن منطقتهم أصبحت منطقة متمردة.
- سياسة التجويع والقمع التي كانت معتمدة من طرف الحكومة من خلال تسميم الآبار وتعذيب وقتل النساء والأطفال.
- غياب برامج التنمية في المناطق الشمالية.

[1]– الحافظ النويني،"**أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي**،" المستقبل العربي، ص ص66–67، على الرابط:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_422_alhafaz_alnwiny.pdf

- العامل الإقتصادي الذي أثر على مسار حياة التوارق في مالي ما دفع بهم للهجرة نحو جنوب الجزائر، حيث عملت على إرجاع المهاجرين إلى بلدانهم أين واجهوا الإثنيات الأخرى والسلطة السياسية، كما أن الدولة قامت بإنتزاع الأراضي ومنع وصول مختلف المساعدات الخارجية الموجهة للتوارق من ثروة حيوانية وغيرها، ما عزز التهميش وزاد من فتيل النزاع.

- طمس الهوية التارقية وإستبدالها بهوية أجنبية؛ وهو الأمر المرفوض من طرف التوارق الذين حافظوا على ثقافتهم لأجيال[1].

ثانيا: دور الأمم المتحدة في دعم عملية بناء السلام في مالي:

نظرا للتهديد الأمني الذي يشكله النزاع في مالي سواءاً على المستوى الداخلي للدولة أو بالنسبة للمستوى الخارجي المتعلق بدول الجوار، فقد كان من الضروري سعي مختلف أطراف وفواعل المجتمع الدولي للحد من تأثيرات هذا النزاع، وبالتالي فقد توجهت مختلف الدول والمنظمات الدولية للمساهمة في عملية بناء السلام وتحقيق الإستقرار في دولة مالي، وكان للأمم المتحدة هي الأخرى دور فعال في دعم عملية مالي لبناء السلام.

وبسبب الأوضاع غير المستقرة في مالي فقد توجهت الحكومة المالية بطلب المساعدة الأممية بهدف بناء قدرات السلطة الإنتقالية لكل من التفاوض السياسي؛ إصلاح قطاع الأمن المساعدات الإنسانية، وإستجابة لذلك تم إرسال بعثة تقييم أولية في أكتوبر 2012، مع إستمرارية الجهود التعاونية في إطار عقد مؤتمر للتخطيط المشترك في الفترة الممتدة من 29 أكتوبر إلى غاية 5 نوفمبر[2]. ومع حلول سنة 2013؛ قامت هيئة الأمم المتحدة بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد بموجب قرار مجلس الأمن

[1]– أحمد ايدابير، نفس المرجع، ص ص124–125.

[2]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، "**الحالة في مالي**"(الوثيقة رقم: S/2012/894، 28 نوفمبر 2012)، ص16.

رقم 1200 الصادر في أفريل سنة 2013، وتهدف لتحقيق الإستقرار في مالي ودعم العملية السياسية مع التركيز على المراكز السكانية وحماية المدنيين؛ وتوفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والتحضير لإنتخابات شاملة وسليمة، وفي هذا الإطار فقد عرض سعيد جينيت" **Said Djinnit"** الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب إفريقيا على السلطات في دولة مالي تقديم دعم من طرف الأمم المتحدة، وتمت الموافقة على الإقتراح في إطار المساهمة في بناء قدرات السلطات الإنتقالية في مجال التفاوض السياسي والإنتخابات والحوكمة وإصلاح قطاع الأمن والمساعدات الإنسانية[1].

كما كان هناك توجه من طرف ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة لدعم بناء السلام في مالي، فقد دعا ايرفيه لادسوس "**Herve Ladsous**"وكيل الأمين العام لعمليات السلام إلى تسريع تنفيذ إتفاق السلام، كما أشار من ناحية أخرى بيرت كوندرز " **Bert Koenders**"* إلى ضرورة مواصلة تقديم المساندة الدولية لدعم التوجه السلامي وضمان عدم الإرتداد نحو أزمات أخرى، كما أكد بيرت بإعتباره رئيس البعثة في مالي على إستمرارية قيام البعثة بمهامها في إطار تحقيق الإستقرار الشامل للبلاد ما يدعم السلام المستدام مع التأكيد على وضع عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج[2]، كما تم الإعتماد على خطة طريق خلال الثلاثي الأول من سنة 2013 للمرحلة الإنتقالية

---

[1]– الأمم المتحدة،"**بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي: معلومات أساسية،**" اطلع عليه بتاريخ: 3 أكتوبر 2016،
http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minusma/background.shtml.

*– سياسي وديبلوماسي هولندي شغل العديد من المناصب على غرار الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج 2011–2013، الممثل الخاص ورئيس بعثة تحقيق الاستقرار المتعددة الأبعاد في مالي 2013–2014.

[2]– مركز أنباء الأمم المتحدة، "**الحالة في مالي،**" اطلع عليه بتاريخ: 12 أكتوبر 2016،
http://www.un.org/arabic/news/focus/mali.asp?focusID=32 .

والموافقة عليها من طرف البرلمان، تضمنت مهمتين للحكومة الإنتقالية، هما إستعادة الأمن السلام إقليميا وتنظيم إنتخابات حرة ونزيهة[1].

إن الحديث عن دعم الأمم المتحدة لبناء السلام في مالي يقودنا لفكرة جوهرية حول طبيعة تلك المساعدات ومدى تحقيقها للغرض المطلوب، وبالنظر إلى مختلف التقارير الصادرة عن الأمين العام وكذا تقارير مجلس الأمن المتعلقة بالوضع في مالي، فإن وجود قيود على عمل المنظمة يجعل من الصعب وصول المساعدات الإنسانية بصورة مباشرة، وبالتالي فإن عمل هيئة الأمم المتحدة أصبح ثانويا يعتمد بالأساس على منظمات المجتمع المدني[2]، يبرر ذلك بعدم القدرة على التوغل في المنطقة والتهديدات الأمنية في مالي، وبالتالي فإنه رغم الجهود الدولية والإقليمية المبذولة في إطار تحسين الأوضاع في مالي وإستعادة الأمن والسلام، إلا أن الأوضاع تأرجحت بين الاستقرار وتأجج الهجمات؛ ما حال دون ديمومة السلام والأمن في مالي بسبب عدم توفير البيئة المناسبة لديمومة عملية بناء السلام، فلا يكفي تطبيق الخطوات نفسها لبناء السلام دائما.

الفرع الثاني: بناء السلام في دارفور

إقليم دارفور هو إقليم تابع للسودان قبل التقسيم، عانى من عدة أزمات هددت أمنه وإستقراره، تعددت أسباب النزاع فيه وتنوعت آثاره ما أدى إلى ضرورة التدخل الدولي لإرجاع الأوضاع إلى نصابها.

أولا: أسباب النزاع في دارفور

يعتبر إقليم دارفور من بين الأقاليم المتعددة الأقليات، حيث يضم كل من أقلية الزغاوة؛ المساليت؛ الرويقات؛ الفور؛ وأقليات أخرى، وقد بدأت قضية النزاع في الإقليم في

[1]– الأمم المتحدة،"**بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي**،" نفس المرجع.

[2]– الأمم المحدة، تقرير الأمين العام، "**الحالة في مالي**"(الوثيقة رقم: S/2012/894)، نفس المرجع، ص6.

سنة 2003؛ ضم الطرف الأول القوات الحكومية في حين ضم الطرف الثاني الحركات المتمردة في الإقليم، وبالتالي فإن النزاع هو ذو طبيعة عرقية قبلية أخذت بعدا سياسيا من خلال التمرد المسلح ضد السلطة المركزية، التي قامت بتسليح المليشيات التابعة لها (الجنجويد)، وهو ما كان له صدى دولي فتح المجال للتدخل الأجنبي بحجة حالة اللاّ أمن واللاّ إستقرار التي تعيشها المنطقة، ناهيك عن عمليات الإبادة الجماعية التي إتُهمت بها ميليشيات السلطة المركزية[1].

وقد تنوعت الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة في دارفور، فهي ليست بالأزمة الآنية وإنما نتجت وفقا لتراكمات شملت العديد من الأسباب ضمت مجالات عدة منها الإثنية – الإجتماعية؛ والسياسية – الإقتصادية؛ والأمنية.

1-العلاقات الإثنية الإجتماعية

يمثل هذا النوع من العلاقات الدراسة الأفقية وضمنها نجد سببين رئيسين ساهما في إشعال فتيل النزاع في دارفور، تعلق الأول بالتنقلات بالنسبة للبدو على حساب فئة المزارعين؛ في حين الثاني تعلق بنظام الحواكير والإدارة.

- **حركة المراحيل:**

تعتبر منطقة إقليم دارفور من بين المناطق المعروفة بالتنوع العرقي كما ذكرنا سابقا، وبالتالي فإن عنصر الإختلاف قد غذى النزاعات العرقية، ناهيك على النزاعات ذات البعد العلائقي بين أطياف المجتمع السوداني، ذلك أن إقليم دارفور ينقسم إلى قبائل زراعية وأخرى رعوية تبني علاقتها وفقا للمتغيرات البيئية، وقد تأثرت هذه العلاقة بسبب إنتشار الأحوال البيئية غير المساعدة للقبائل الرعوية في مناطقها الأصلية، حيث قامت

[1]- عبد السلام قريقة،"**التدخل الإنساني كآلية لسيطرة على إفريقيا-دراسة حالة دارفور**-" مجلة دفاتر السياسة والقانون9(جوان 2013)، ص54.

بالإنتقال إلى المناطق الزراعية دون تتبع لحركة المراحيل* من طرف السلطات المركزية، هذا الإنتقال غير الممنهج وفقا لأطر سلطوية مركزية أدى لإحداث خلل بيئي وإجتماعي[1]، حيث أن دخول أعداد هائلة من القبائل الرعوية إلى القبائل الزراعية عزز من الأنماط السلوكية غير المألوفة لدى هذه الأخيرة، وأدى إلى قيام نزاعات قبلية، ومن بين القبائل التي قامت بينها نزاعات على الموارد الطبيعية ومناطق الرعي: قبائل الفور وهي قبائل زراعية؛ وقبائل الرزيقات وهي قبائل رعوية، وفحوى هذا النزاع أن قبائل الفور يرون بضرورة دفع الضرائب من طرف قبائل الرزيقات على إعتبار أنهم إستوطنوا في أراضيهم وينتهكون مزارعهم، إلا أن القبائل الرعوية كانت تتهرب من دفع الضرائب وهو مع عزز حالة النفور بين الطرفين وأدى إلى تراكم أفكار التهميش والإقصاء بالنسبة للقبائل المتنقلة الرعوية، وشعور الأفراد فيها بأنهم غير مرغوب فيهم، ووصل بهم الحد للشك في وجود خطة مدبرة لإستئصالهم[2].

- **نظام الحواكير والإدارة:**

إن الإعتماد على نظام الحواكير* قد ساهم بشكل أو بآخر في إفقاد هبة وقوة وسلطان الدولة ومؤسساتها الحكومية في عملية إقرار حالة الأمن والإستقرار بين المواطنين، وعلى إثر ذلك نشب نزاع بين كل من قبيلة الرزيقات والزغاوة عام 1996، من خلال إصدار قرار مكتوب من طرف قبيلة الرزيقات موجه لحكومة محافظة الضعين ومختلف أجهزتها الأمنية والقضائية والتنفيذية، يتضمن طرد خمسة من مواطني الزغاوة

* المسالك الخاصة بالمواشي في إطار تنقلاتها.

[1]- يحيا محمد لمين مستاك،"**قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية 2003-2015**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013)، ص ص40-41.

[2]- يحيا محمد لمين مستاك، نفس المرجع، **ص**42.

* اصطلاحا: هي الأرض سواء كانت زراعية أو سكنية أو رعوية، التي يهبها السلطان لشخص أو جماعة قبلية معينة وفقا لمرسوم سلطاني، وعند القبائل الرعوية تسمى الحاورة بالدار.

من المحافظة من بينهم قاضي محكمة شعبية وموظف عام يتمتع بحصانة قانونية، وهذا بحجة عدم الرغبة فيهم لتحريضهم على القتال، وبذلك كانت حكومة المحافظة مجبرة على الإمتثال لهذا القرار من خلال إعلام المواطنين المقصودين بهذا القرار ومطالبتهم بالمغادرة الفورية أو الإحتماء بمراكز الشرطة[1].

إن طبيعة العلاقات الإثنية – الإجتماعية بين مختلف القبائل تعمل على تأجيج حالة اللاّ إستقرار والتهميش، فمجموعة القبائل غير المتوافقة تكون ضمن نظام إداري واحد تعاني من ديمومة المواجهة والنزاع المستمر مما يؤدي دائما إلى حالة اللاّ أمن.

2-علاقة نظام الحكم بالشعب(دراسة عمودية):

هذه العلاقة تبين لنا نمط أخر من العلاقات ذات البعد العمودي الرابطة بين السلطة الحاكمة والشعب، والتي تتعلق بمدى إستجابة الهيئات الحكومية للمطالب الشعبية، وبالنسبة لحالة دارفور فإن الحكومة قد إستهانت بالوضع وإعتبرته عملا خارجا عن القانون يقوم به قطاع طرق، وبذلك فهي لم تدرك الأزمة بالشكل الصحيح سواءًا سياسيا أو إعلاميا، ولم تشرك الأطراف المعنية بالمشكلة في إيجاد حل، ناهيك عن نتائج مفاوضات "نيفاشا"* التي كانت لصالح الجنوب؛ حيث ولّدت فكرة الدخول في مفاوضات لدى حركات دارفور بهدف الحصول على نفس الإمتيازات ومنح قضيتهم صدى عالمي[2]. وضمن علاقة نظام الحكم بالشعب يمكننا التصنيف حسب المجال، منها ما كان سياسي ومنها ما كان إقتصادي:

---

[1]- مختار موسى عبده، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009)، ص87.

*- هي اتفاقية السلام الدائم أبرمت في 2005 بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان، وكان الغرض منها إنهاء الهرب الأهلية السودانية وتطوير نظام حوكمة ديمقراطي في الدولة

[2]- يحيا محمد لمين مستاك، نفس المرجع، ص47.

- **بالنسبة للعوامل السياسية:**

يمكن القول أن التهميش والإقصاء من المناصب القيادية بالنسبة لسكان دارفور كان واضحا من خلال ممارسات الحكومة منذ سنة 1980، فعلى خلاف جل المناطق التي حصلت على ولاتها وقادتها من أبناء المنطقة، فإن سكان دارفور عُين لهم والي من خارج المنطقة، حيث إتُهم فيما بعد بالعنصرية والتمييز لأبناء عشيرته على حساب سكان دارفور، وبذلك رد سكان دارفور بتكوين "**حركة التجمع العربي**" للضغط على رئيس الوزراء الصادق المهدي وتحقيق مطالبهم، وقد جاء في خطابهم ما يلي:

"إقليم دارفور الذي يضم أربعا وثمانين قبيلة هو واحد من أقاليم السودان التي يتطلع أبناؤها إلى المشاركة في حكم إقليمهم بقدر ما يتوفر لكل قبيلة من أبناء يصلحون للقيادة، إذا كان ذلك هو مفهوم الحكم الإقليمي..فإننا كعرب نحس أننا سلبنا حق التمثيل في قيادة هذا الإقليم والمشاركة في اتخاذ القرارات فأصبحنا أغلبية دون وزن..." [1]

حصلت حركة التجمع العربي على مطالبها من خلال تعيين البعض منهم كوزراء وولاة ومحافظين، ومن هنا نشأت مجموعات ضغط بسبب النزاعات القبلية، حيث سعت كل جماعة لتحقيق أهدافها على حساب تماسك النسيج الإجتماعي في دارفور[2]، إلا أن مختلف النقاشات لتحقيق المصالحة بين الجماعات المتمردة في دارفور والحكومة المركزية مُنيت بالفشل مما دفع بالحكومة في مارس 2003 لِاعتماد منحى القوة في حل النزاع، وقد أجج هذا الإتجاه من حالة النزاع، من خلال رد فعل الجماعات المتمردة والذي شمل الهجوم على مطار "**فاشر**" في غرب السودان بمدينة فاشر، وقد خلف هذا الهجوم

[1]– مختار موسى عبده، نفس المرجع، ص95.

[2]– نفس المرجع، ص96.

خسائر جسيمة في الجيش. ظلت الأوضاع متوترة بين الحكومة والحركات المتمردة في دارفور بين الفعل ورد الفعل مع اِعتماد الحكومة المركزية على الميليشيات البدوية المعروفة بالجنجويد، إلا أن هجمات هذه الأخيرة لم تكن موجهة نحو الجماعات المتطرفة بقدر ما كانت موجهة نحو المدنيين؛ ما خلق اِنتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وقد أوضح الكتاب الأسود* مراكز السلطة السياسية والإقتصادية، مبرزا أن ثلاث قبائل صغيرة تعيش على ضفاف النيل وتمثل نسبة 5.4% هي المسيطرة على مناصب التمثيل الحكومي، كما أن نسبة التمثيل بالنسبة لإقليم دارفور تكون قليلة إن لم نقل معدومة في العديد من المناصب:

- رئيس الدولة ونوابه ومساعديه (27% من الشمال و 0% من دارفور)
- وزارة الداخلية ووزارة رئاسة الدولة(100% من الشمال و0% من دارفور)
- مستشارو الرئيس (50% من الشمال و 10% من دارفور)[1].

- **العوامل الإقتصادية:**

تمثلت العوامل الإقتصادية المرتبطة بعلاقة الشعب بالحكومة المركزية في نقص البرامج التنموية في إقليم دارفور وكذلك سوء توزيع الموارد، ودائما ما كان التذكير بتخلف الإقليم النسبي من بين أولى المشاكل التي كانوا يطالبون بمعالجتها من خلال تسريع النشاط التنموي[2]، ونظرا لكون إقليم دارفور قائم على الأساس الزراعي الرعوي فإن إقتصاده يتأثر بوجود أي خلل يمس الجانب الزراعي أو الرعوي، وهو ما حدث فعلا بسبب أزمة شح مصادر المياه، كما أن جهود الحكومة في تطوير المرافق المائية ليست

* كتاب تم تأليفه من طرف مجموعة تطلق على نفسها اسم"طالبي الحقيقة والعدالة".

[1]– يحيا محمد لمين مستاك، نفس المرجع، ص ص50–51.

[2]– أمين المشاقبة وأبكر الطيب ميرغني،**دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل**(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص143.

بالمستوى المطلوب، غير أنها عملت على حفر بعض الآبار الارتوازية* وتشييد بعض الخزانات والسدود التي عادت بالسلب على الغطاء النباتي، ذلك أن هذه الحملة التوسعية في مصادر المياه لم تعتمد على دراسة جدوى لطاقة الأرض الإستيعابية، وبالتالي زاد من حدة التنافس القبلي على الموارد الطبيعية المائية منها والنباتية[1]، ناهيك عن زيادة التعداد السكاني في الإقليم، وقلة الإمكانيات المادية التي توفر مستوى معيشي مقبول لكل هؤلاء السكان، وبالتالي فإن تهميش الحكومة للإقليم من الجانب الإقتصادي من خلال إعتماد نمط التنمية غير المتوازنة في السودان جعل من دارفور نموذجا للإقليم المتخلف[2].

- **الجانب الأمني**

وهو جانب عابر للحدود وبالنظر إلى الموقع الجغرافي لإقليم دارفور فإننا نلاحظ أنه إقليم مجاور لثلاث دول إفريقية هي ليبيا؛ إفريقيا الوسطى؛ والتشاد، وبالتالي فالإقليم هو منطقة مفتوحة على ثلاث دول ما يقودنا لفكرة الجوار السيئ **Bad neighboring**، وهي نظرية جاء بها ميشال براون "**Michael E.Brown**" ، وتمثل إحدى النظريات الأساسية المساهمة في تفسير التوترات والنزاعات القبلية، وبالتالي يمكن الإعتماد عليها في تفسير النزاع في دارفور من زاوية دول الجوار[3].

*– أبار تقوم برفع المياه الجوفية نحو السطح دون الاعتماد على مضخات من خلال توفير قدر مناسب من الضغط.

[1]– مختار موسى عبده، نفس المرجع، ص89.

[2]– يحيا محمد لمين مستاك، نفس المرجع، ص53.

[3]– نفس المرجع، ص54.

عموما فإن جون غارانغ دي مابيرو* **John Garang di Papiero** أشار في تصريح له عن وجود نوع من عدم التوافق والنزاع الداخلي في السودان، ويبرز هذا من خلال تصريحه:

"...إن السودان يبحث عن روحه، عن هويته الحقيقية، وعندما لم يعثر عليه-لأنهم لا يبحثون داخل السودان بل يبحثون خارجه-لجأ بعضهم إلى العروبة، وعندما فشلوا، لجأ والى الإسلام كعامل موحد، أُحبط آخرون عندما لم يكتشفوا كيف يصبحون عُربَا، فيما خلقهم الله غير ذلك، فلجأوا إلى الانفصال." [1]

الجانب الإنساني لأزمة دارفور:

شهد إقليم دارفور منذ بداية النزاع فيه حملة من الإتهامات حول خرق حقوق الإنسان، وهو ما تم تأكيده عبر مختلف التقارير التي كانت ترصد الممارسات في الإقليم، وقد أصدرت المنظمة الأمريكية غير الحكومية لحقوق الإنسان **Human Rights Watch** في 7 ماي سنة 2004 تقريرا بعنوان" دارفور قد دمرت: التطهير العرقي من قبل قوات الحكومة والمليشيات في غربي السودان"، حيث كانت هذه المنظمة شاهدا على مختلف الإنتهاكات التي لحقت بحقوق الإنسان في الإقليم، من خلال مكوثها ما يقارب 25 يوم في غربي دارفور والمناطق المجاورة، كما أن منظمة العفو الدولية **Amnesty International** قد أصدرت تقريرا بعنوان:"دارفور: الاغتصاب كسلاح في الحرب"، وقد

* زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان والنائب الأول السابق لرئيس الجمهورية في السودان قبل الانفصال ورئيس حركة جنوب السودان.

[1]- محمد ممداني، **دارفور منقذون وناجون-السياسة والحرب على الإرهاب-**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص250.

ركزت المحكمة في هذا التقرير على العنف الجسدي الممارس من طرف ميليشيات الجنجويد وبعض الجنود الحكوميين السودانيين[1].

إن تأثير دول الجوار على حالة الأمن والإستقرار أو حالة النزاع هو أمر محتمل نظرا للعلاقات الحدودية الجوارية بين الدول، فوجود دولة ضمن نطاق نزاعات سيخلق لها حتما نزاع.

ثانيا: التدخل الأممي في دارفور:

إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية ما يحدث في إقليم دارفور من إبادة جماعية وتطهير عرقي تهديدا للأمن والسلام الدوليين، وبذلك فقد سعت لتحويل ملف دارفور إلى مجلس الأمن بحجة فشل الهيئات الإفريقية في معالجة النزاع، وبدأ النزاع يأخذ بعدا دوليا من خلال زيارة العديد من القادة للإقليم؛ بما فيهم الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان*، وبعدها أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات التي بموجبها شهد النزاع في دارفور إستنفارا إقليميا ودوليا، إعلاميا وسياسيا[2]، ومن بين القرارات التي تم إقرارها من طرف مجلس الأمن:

1-القرار رقم 1547 الصادر في 11 جوان سنة 2004: والذي بموجبه تم إستحداث بعثة سياسية خاصة في السودان بهدف تسهيل الإتصالات مع الأطراف المعنية والإعداد

---

[1]- صداح أحمد الحباشنة ومخلد عبيد المبيضين،"**الموقف الأمريكي من أزمة دارفور**،" مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية1، المجلد36،(2009)، ص131.

* تجنب الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان الدخول فيما يسميه بالجدل العقيم، واكتفى فقط باعتبار ما يحدث في الإقليم إبادة جماعية،"إن الموقف في إقليم دارفور: هي الأزمة الإنسانية الأكثر خطورة التي يمر بها العالم"، أنظر: صداح أحمد الحباشنة، مخلد عبيد المبيضين،"**الموقف الأمريكي من أزمة دارفور**،" مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية1، المجلد36، ص132.

[2]- مختار موسى عبده، نفس المرجع، ص197.

لبدأ عملية دعم السلام بعد توقيع إتفاق شامل للسلام مع ضرورة وقف إطلاق النار في إقليم دارفور[1].

2-القرار رقم 1564 الصادر في 18 سبتمبر سنة 2004: والذي بموجبه تم إقرار دعم المساعدات والإغاثة الإنسانية ودعم الجهود المبذولة من طرف الإتحاد الإفريقي، ناهيك عن إنشاء لجنة تحقيق دولية بهدف التحقيق في مجموعة الإنتهاكات التي مست القانون الدولي الإنساني وكذا قانون حقوق الإنسان، إضافة إلى زيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان في دارفور بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان[2].

3- القرار رقم 1591 الصادر في 29 مارس سنة 2005: والذي بموجبه تم إقرار إنشاء لجنة تابعة لمجلس الأمن؛ وتضم جميع أعضاء المجلس، تسهر هذه اللجنة على تقديم تقارير لمجلس الأمن ووضع المبادئ التنفيذية لتطبيق التدابير المفروضة، إضافة إلى تعيين فريق للخبراء وفقا للتشاور بين الأمين العام واللجنة التابعة لمجلس الأمن لمدة ستة أشهر، يعمل هذا الفريق على مساعدة اللجنة وتنسيق مختلف الأنشطة، ناهيك عن تحديد الأفراد المعيقين لعملية السلام والمرتكبين لمختلف الإنتهاكات والمهددين للأمن والسلام في إقليم دارفور[3].

4- القرار رقم 1593 الصادر بتاريخ 31 مارس سنة 2005، والذي بموجبه تقرر إحالة الوضع القائم في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، بإعتبار أن الوضع يشكل تهديدا كبيرا للسلام والأمن الدوليين، مع التأكيد على إلزامية التعاون من جميع الأطراف[4].

---

[1]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم:S/RES/1547،الجلسة 4988، جوان 2004)، ص ص2-3.

[2]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES/1564، الجلسة: 5040، 18 سبتمبر 2004)، ص4.

[3]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم : S/RES/1591، الجلسة: 5153، مارس 2005)، ص5.

[4]- الأمم المتحدة،"**مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم:(S/RES/1593(2005، الجلسة رقم 5158، مارس 2005)، ص1.

5- القرار 1706 الصدر بتاريخ 31 أوت سنة 2006، والذي بموجبه تم منح الولاية الأممية للبعثة في دارفور وقد اِقتصرت فقط على جنوب السودان، مع توسيع المهام المنوطة بها لتشمل كل من إعادة هيكلة مرفق الشرطة وإقامة جهاز قضائي مستقل[1]، والتأكيد على أهمية بدأ التنفيذ المبكر والفعال لإتفاق دارفور للسلام[2].

6- القرار رقم 1769 الصادر في 31 يوليو سنة 2007: والذي من خلاله تم الفصل في قضية التفويض الممنوحة للقوات الأممية في دارفور، حيث تم تغيير الطبيعة الأممية لقوات التدخل وجعلها هجينة بين الأمم المتحدة والاِتحاد الإفريقي، كما يحصر مهام البعثة وفقا لمقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والمرتبطة أساسا بحماية الأفراد المدنيين والمنشآت وتقديم التسهيلات، كما يربط عمل البعثة بحالة الاِستقرار، أي أن أي تحسن ملحوظ في الوضع القائم ينهي عملية البعثة المختلطة في دارفور[3].

رغم الأهمية الفعلية لهذه القرارات إلا أن دورها في الحد من الاِنتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وكذا توجهاتها السلامي كانت مقيدة نوعا ما بدءًا بالقرار رقم 1593، وهذا راجع للاِنتقائية وتدخل الاِعتبارات السياسية، وهو ما يبرز أيضا من خلال ما ورد في فقرته السادسة حول إعفاء المسؤولين والموظفين فضلا عن أفراد القرارات الأممية من المتابعة أمام المحكمة، وهو ما يخلف فجوة في الممارسات السلامية[4]، كما أن القرار 1769 عانى من سوء تفسير بشأن طبيعة المهام التي تقوم بها البعثة المختلطة، حيث أن الحكومة السودانية هي صاحبة المسؤولية المطلقة في الحماية؛ في حين أن الأطراف

---

[1]- أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، نفس المرجع، ص ص310-311.

[2]- الأمم المتحدة،"**مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم:(S/RES/1706(2006، الجلسة رقم 5519، أوت 2006)، ص3.

[3]- أمين المشاقبة، نفس المرجع.

[4]- وفاء دريدي، "**المحكمة الجنائية الدولية ودورها في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني**"(مذكرة ماجستيرفي القانون الدولي الإنساني، جامعة باتنة، 2009)، ص190.

الغربية تقر بدور حماية المدنيين دون الحاجة إلى موافقة الحكومة، والإشكال يكمن في أن كل طرف يملك السند في القرار[1]، وما زاد من حدة الوضع هو غياب القرار الداخلي السوداني لوقف النزاع والقتال وبسط السيطرة على الدولة ككل، ناهيك عن غياب المساعدات المالية لتنمية الإقليم وتطويره، وبذلك مهد هذا لتغييب أسباب الطمأنينة والسلام وزاد من حدة التدخل الدولي الذي عمق من فجوة الاختلاف[2].

لم تلقى هذه القرارات الأممية صدا كبيرا في تنفيذها والمحافظة على وضع الإستقرار ووحدة الدولة وفقا لأطر بناء السلام، وهو بارز في إشتداد الوضع الأمني وإنقسام السودان، فحتى في ظل تعدد إتفاقيات السلام والرعاية الأممية لها إلا أنها لم تساهم في خلق فضاء سلمي خاصة بعد إغتيال زعيم حركة العدل والمساواة خليل إبراهيم في 2011، ما جعل الأوضاع في إشتداد بين الحكومة وأعضاء الحركة، ناهيك عن التفسيرات المتعددة والمتناقضة للقرار الواحد ما يجعل كل طرف يتصرف حسب تفسيره ووجهة نظره، وبذلك كان الإنقسام هو المآل الوحيد لفض كل الإختلافات.

[1]– أمين المشاقبة، ميرغني أبكر الطيب، نفس المرجع، ص312.

[2]– فوزي صلوخ، **مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية**، ط1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006)، ص36.

المطلب الثاني: عمليات بناء السلام في قارة أوروبا

لم يقتصر تدخل الأمم المتحدة على مناطق محددة أو قارات معينة وإنما إمتدت عملياتها إلى مختلف أرجاء العالم، فنجدها تدعم السلام وتحقيق الأمن والإِستقرار في مختلف المناطق، بما فيها القارة الأوروبية التي شهدت هي الأخرى مجموعة من النزاعات، تدخلت فيها الأمم المتحدة بشتى الطرق، وفيما يلي عرض لبعض نماذج النزاعات الأوروبية وكيفية تدخل الأمم المتحدة فيها.

الفرع الأول: بناء السلام في كوسوفو:

إن الحديث عن التدخل الأممي لبناء السلام في كوسوفو يستلزم الإحاطة بحيثيات النزاع حتى تتجلى الرؤية ونتمكن من فهم طبيعة التدخل.

أولا: خلفيات النزاع في كوسوفو:

تميز إقليم كوسوفو بتعدد الأقليات العرقية، التي تسببت في نشوب الإِختلافات والصراعات بشتى الأشكال؛ وكان آخرها مع بداية تسعينات القرن العشرين. وقد شهد عام 1996 بروز نية التطهير العرقي من قبل الحكومة الصربية، فبعد توقيع إتفاقية دايتون للسلام في نوفمبر سنة 1995؛ حاول الرئيس الكوسوفي إبراهيم روقوفا " **Ibrahim Rugova**" إدراج مسألة حل مشكل إقليم كوسوفو، لكن محاولته باءت بالفشل و لم تلقى أي إِستجابة من قبل إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون"**Bill Clinton**"، وقد كان هذا الإهمال سببا في تعميق شدة النزاع عبر تنامي عمليات المقاومة المسلحة للجيش الكوسوفي، وهو ما إِستدعى دعوة أطراف النزاع من قبل مجموعة الإتصال الدولية*؛ لإقامة حوار والعمل على بدأ مفاوضات سلام وفق مبادئ: وقف العنف؛ التوصل إلى تسوية سليمة عبر المفاوضات؛ الحفاظ على وحدة الأراضي اليوغسلافية؛ وحماية حقوق

* تتألف هذه المجوعة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، المملكة المتحدة.

الأقليات في إقليم كوسوفو[1]. وقد شهد عام 1997 بداية تطبيق سياسة التمييز ضد ألبان كوسوفو عبر سياسة التعذيب وقتل المدنيين، وقد تزامن هذا مع وصول ميلوسيفيتش "**Milosevich**" إلى حكم يوغسلافيا، وأدت الإستمرارية في التطهير العرقي ضد ألبان كوسوفو إلى تفاقم الأوضاع وزيادة حدة در الفعل، ما جعل الأوضاع تسوء أكثر وصولا إلى قيام نزاع مسلح بالإقليم، توحدت من خلاله جهود كل من الميليشيات والبوليس الصربي وبدأت عمليات التطهير في جانفي سنة 1998 في إقليم درونيكا "**Drenika**" . نتج عن هذه العمليات خسائر بشرية كبيرة بلغت 58 ألف ألباني وجرح المئات، وفي المقابل تم تغطية هذه العمليات وتكييف ما حدث في كوسوفو على أساس نزاع داخلي تحت السيطرة هادف لمحاربة الإرهاب في الإقليم[2]. ومع حلول فيفري سنة 1999 تم إجراء مفاوضات دولية خاصة بين الألبان والصرب من طرف حلف الشمال الأطلسي في رامبوييه، وخرجت هذه المفاوضات بمجموعة من الأفكار لعلى أبرزها وضع إقليم كوسوفو تحت إدارة الأمم المتحدة لفترة، لكن أفكار هذه المفاوضات لم تلقى موافقة ولا تطبيق بسبب رفض الطرف الصربي لها، ما دفع بحلف الشمال الأطلسي لشن غارة جوية بهدف إرغام القوات الصربية على الإنسحاب من كوسوفو، وقد نجح في ذلك بعد خسائر جسيمة تمثلت في:

- قتل أكثر من 12 ألف ألباني.
- تدمير وإحراق ما يقارب 128 ألف بيت.
- فقدان حوالي 3200 ألباني لم يتم التعرف على مكانهم.
- إغتصاب أكثر من 3000 امرأة.

---

[1]– جمال منصر، "**التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية–دراسة في المفهوم والظاهرة–**" (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2010)، ص179.

[2]– عبد اليزيد داودي، "**التدخل الإنساني في ضوء ميثاق الأمم المتحدة**"(مذكرة ماجستير، جامعة قالمة، 2012)، ص100.

- تعذيب عشرات الآلاف في المعسكرات[1].
- إقصاء اللغة الألبانية من كل التعاملات الرسمية، وطرد الألبان من وظائفهم سواء في القطاع العمومي أو المناصب الحساسة والجيش.
- تسميم أكثر من سبعة ألاف طفل من الألبان المسلمين، من خلال تسميم مياه خزانات المدارس، وهذا من طرف السلطات الصربية.
- إغلاق جميع المدارس والجامعات الألبانية وطرد طلابها، مع إغلاق المكتبات المركزية في كوسوفو.
- إضافة إلى مختلف المجازر التي تم اِرتكابها، من بينها تلك التي حصلت في قرية راتشاك **Racak** حيث قتل أهل القرية جميعا[2].

نظرا لحالة اللاّ أمن واللاّ ستقرار جاء تدخل الأمم المتحدة عبر مختلف القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وفقا للميثاق، الذي دعم مختلف الممارسات المتبعة من قبل الهيئة الأممية. إلا أن الفشل الذي واجه المجتمع الدولي في إطار معالجة الوضع في كوسوفو وفقا لإتفاقية دايتون للسلام ورغم محاولة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي **OSCE*** لإيجاد حل سلمي لذلك، ألزم الأمم المتحدة التدخل وفق أطرها المختلفة لإيجاد حل مستعجل للنزاع في كوسوفو[3].

---

[1]– محمد عبد العاطي، "**كوسوفو الطريق نحو تقرير المصير**"،شبة الجزيرة للبحوث والدراسات(2008)، ص4، اطلع عليه بتاريخ: 24 ماي 2016، www.aljazeera.net/mritems/streams .

[2]– "**قصة مشكلة كوسوفو**"(ديسمبر 2007)، اطلع عليه بتاريخ: 4 ماي 2016، http://islamstory.com.

* هي منظمة دولية للتعاون الأمني والإقليمي تضم في عضويتها 56 دولة، بدأت نشاطها في 1975، تهتم بالدرجة الأولى بمنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وإعادة التأهيل في مرحلة ما بعد الصراعات، فهي بذلك تغطي الجانب الإنساني والجانب السياسي العسكري والجانب الإقتصادي البيئي.

[3]– عبد اليزيد داودي، نفس المرجع، ص100.

ثانيا: التدخل لبناء السلام في كوسوفو وفقا لقرارات أجهزة الأمم المتحدة

إن فض النزاع في كوسوفو والتوجه لبناء السلام في الإقليم تطلب تدخلا أمميا لذلك، تمثل في مختلف قرارات أجهزة الهيئة:

1-الجمعية العامة:

ساهمت الجمعية العامة بإعتبارها إحدى أجهزة الهيئة الأممية بشكل كبير في قضية النزاع في كوسوفو، وهذا من خلال إصدارها للعديد من القرارات بداية بالقرار رقم 49/204 الصادر في 13 مارس 1995 والذي تؤكد فيه على ضرورة إقامة وجود دولي في كوسوفو، والتي عملت على إستقصاء حالة حقوق الإنسان والتدخل لمنع تدهور الأوضاع وزيادة حدة النزاع إلى الشكل العنيف[1]، وكذا القرار رقم 50/190 الصادر في ديسمبر سنة 1995؛ الذي أدانت من خلاله الجمعية مختلف الإنتهاكات وسياسات القمع المرتكبة في كوسوفو[2]، والقرار رقم 51/111 الصادر في ديسمبر سنة 1996، المُدين لإنتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم، مع مطالبة الحكومة اليوغسلافية بـ:

- إطلاق صراح كل السجناء السياسيين؛ مع وقف عمليات الإضطهاد المتخذة ضد أعضاء المنظمات المحلية لحقوق الإنسان.
- فتح المجال لإقامة مؤسسات ديمقراطية وفقا إرادة السكان.
- إعادة فتح المؤسسات التعليمية للألبان.
- التأكيد على أهمية إتفاق القوانين المطبقة من قبل يوغسلافيا المتعلقة بالمواطنة مع معايير عدم التمييز[3].

كما نجد القرار رقم 51/116 المؤرخ في ديسمبر سنة 1999؛ المدين لحالة الحصار والإنتهاكات في إقليم كوسوفو، وتطالب من خلاله الجمعية كل الأطراف بتنفيذ إتفاق

[1]- هيئة الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"(الوثيقة رقم: A/RES/49/204، 13 مارس 1995)، ص2

[2]- الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"(الوثيقة رقم: 50/190 ، ديسمبر 1995)، ص2.

[3]- الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"(الوثيقة رقم: 51/111 ، ديسمبر 1996)، ص3.

السلام* الذي عقد في 6 ديسمبر سنة 1996، مع السعي لدعم المؤسسات الوطنية، كما تطالب حكومة يوغسلافيا بإلغاء جميع التشريعات التمييزية ضد الأقليات والجماعات الإثنية، وضرورة فتح المجال لحرية المشاركة بالنسبة لسكان كوسوفو في مختلف المجالات[1]. وتم إصدار القرار رقم 52/139 في ديسمبر سنة 1997 المدعم للقرارين السابقين من خلال تطرقه للحد من حالات إنعدام الجنسية في كوسوفو وعدم التمييز بينهم وضمان الحماية المتساوية أمام القانون[2]، ومحاولة منح الجنسية للأفراد وفقا لما تنص عليه إتفاقية خفض حالات إنعدام الجنسية، والتي بدأ تنفيذها في 13 ديسمبر سنة 1975، أي ضرورة تماشي ما هو معمول به داخليا مع ما هو موجود من الإتفاقيات والمعاهدات الدولية السارية على كل الأقاليم والدول ذات نفس الحالة[3]، والقرار رقم 53/164 الصادر في 25 فيفري سنة 1999، إستنكرت من خلاله الجمعية العامة إنتشار الإرهاب وحالات التعذيب والإعدام وكذا المعيقات التي تمنع وصول المنظمات غير الحكومية ومختلف الإعانات الإنسانية، كما أكدت على محاكمة الأشخاص المسؤولين عن مختلف الإنتهاكات من قبل محكمة العدل منذ سنة 1991، إضافة إلى مطالبة يوغسلافيا بـ:

- إنشاء شرطة محلية في كوسوفو تحت إدارة محلية.
- القبول بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الإنتهاكات المرتكبة منذ 1991 من طرف محكمة العدل الدولية.

---

* تم توقيعه في دايتون في نوفمبر 1995 ثم التوقيع عليه في باريس ديسمبر 1995 من قبل البوسنة والهرسك، جمهورية كرواتيا، جمهورية يوغسلافيا، وتلتزم بموجبه الأطراف بجملة من الأمور من بينها احترام حقوق الإنسان.

[1]– الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"(الوثيقة رقم: 51/116، ديسمبر 1996)، ص ص4-5.

[2]– الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة: حالة حقوق الإنسان في كوسوفو**"(الوثيقة رقم: 52/139، ديسمبر 1997)، اطلع عليه بتاريخ: 5 ماي 2016، http://www.un.org/arabic/documents .

[3]– مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان،"**اتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية**،" ديسمبر 1975، اطلع عليه بتاريخ: 14 أفريل 2018،
http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Statelessness.aspx

- ضمان التطبيق الفعلي لمبدأ المساواة بين الأفراد بغض النظر عن خلفياتهم العرقية أو الدينية[1].

كانت هذه مجمل القرارات الصادرة عن الجمعية العامة فيما يخص الوضع في كوسوفو ومحاولة السيطرة على النزاع وبناء السلام فيها، إلا أن الإعتماد عليها وتطبيقها واقعيا بقي أمرا نسبيا؛ خاصة في ظل الممارسات الملحوظة من تهميش وعدم إلتزام، ولذلك كان من الضروري توفر أطر قانونية ومؤسسية أخرى مدعمة لهذه القرارات.

2-المجلس الإقتصادي والإجتماعي والأمانة العامة:

في محاولة لحل مشكل كوسوفو نرصد جهود كل من المجلس الإقتصادي والإجتماعي والأمانة العامة، حيث ساهم المجلس الإقتصادي والإجتماعي من خلال لجنة حقوق الإنسان في يوغسلافيا التي أصدرت للقرار رقم 71 في أفريل سنة 1996 وإستنكرت من خلاله مختلف الإنتهاكات؛ مع المطالبة بإيجاد صيغة توافقية بين الألبان والصرب في إطار إدارة الإقليم[2]، وبالتالي فإن الحديث عن مساهمة هذا المجلس يقودنا إلى فكرة الضآلة في المعالجة، وقلة التقارير الصادرة عنه، وهذا راجع لطبيعة تكوين المجلس الذي يسعى لتعميق الممارسات التنموية المستدامة، وبالتالي فإن التوجه نحو بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع سيشكل عائقا أمام الأهداف الموضوعة له، لذلك لم تكن قراراته ومساهماته ذات عمق وتأثير على الأوضاع في كوسوفو.

أما فيما يخص الأمانة العامة فقد أصدرت عدة تقارير أبرزها الصادر عام 1998، الذي خصص لتحسين الأوضاع المتدهورة في كوسوفو، وفي تقرير أخر للأمين العام بتاريخ 30 جانفي سنة 1999، تم الإقرار بالإنتهاكات الحاصلة والمتمثلة في عدم إلتزام الأطراف بوقف النار المتفق عليه في سنة 1998، إضافة إلى الإشارة إلى مجزرة راتشاك

[1]- الأمم المتحدة،"**قرار الجمعية العامة**"(الوثيقة رقم: 53/164، ديسمبر 1998)، ص ص4-5.

[2]- خيرة لكمين، وداد غزلاني، "**دور الأمم المتحدة في عملية بناء السلام في كوسوفو**"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية6(2016)، ص305.

Racak وإلى العدد الهائل من المشردين في كوسوفو الذي وصل إلى 190000 متشرد[1]، كما توجه الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم مجموعة من التقارير من بينها رقم S/2000/538 والذي حاول من خلاله تقديم رؤية عن الأوضاع في إقليم كوسوفو ومدى التوافق بين القوانين والقرارات الصادرة والممارسات الواقعية، حيث أكد هذا التقرير على التوجه التعدُدي الذي تسير إليه كوسوفو في ظل التنوع في الهياكل الإدارية المؤقتة وفقا لإتفاق الهيكل الإداري المؤقت المبرم في 15 ديسمبر سنة 1999، وبالموازاة تم حل مختلف الهياكل ذات الطابع التنفيذي و التشريعي و القضائي وحتى الهياكل الأمنية والإدارية مع حلول جانفي سنة 2000، وفي ظل هذا فإن هياكل الأمم المتحدة في كوسوفو لم تحرز تقدما ملحوظا يمكن من خلاله الإستدلال ببناء سلام فعلي، وهو ملاحظ من خلال غياب العديد من الممارسات على غرار التكاسل في حل مشكلة المفقودين والمحتجزين؛ وكذلك عدم معالجة مشكل نقص مشاركة الأقليات في كوسوفو[2]، وبذلك فإن محاولة خلق التوافق الإثني في كوسوفو لم يكن بالدرجة المثلى وبمستوى طموح الهيئات في ظل وجود تنافرات مصلحية.

3-مجلس الأمن

أدت حالة التأزم المنتشر في إقليم كوسوفو إلى إجتماع مجلس الأمن وإصداره لعدة قرارات من بينها: القرار رقم 1160 المؤرخ في مارس سنة 1998 المُدين لسلوكات الشرطة الصربية التي عمدت لإستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين من مسلمي كوسوفو ، وبالتالي فإنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة تم التأكيد على مجموعة عناصر:

---

[1]- عبد اليزيد داودي، نفس المرجع، ص108.

[2]- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو**"(الوثيقة رقم S/2000/538، 6جوان 2000)، ص3.

- التأكيد على أن التغلب على الإرهاب والعودة إلى حالة الأمن تتطلب عرض عملية سياسية حقيقة، وبالتالي كان من الضروري على الزعامة الألبانية في البداية إدانة جميع أعمال الإرهاب.
- ضرورة إقامة حوار بين سلطات بلغراد وكوسوفو بغية الوصول إلى حل بشأن قضايا المركز السياسي.
- التأكيد على منح كوسوفو أكبر درجة من الإِستقلال الذاتي[1].

كما أن القرار رقم 1199 المؤرخ في سبتمبر سنة 1998؛ قد جاء تكملة لما سبقه، حيث يؤكد فيه على حق اللاجئين والمشردين للعودة إلى ديارهم، ويؤيد إِستخدام الحلول السلمية لحل مشكلة كوسوفو، والمضي قدما نحو تعزيز مركزها عبر منحها درجة أكبر من الإِستقلال الذاتي، وبموجب ميثاق الأمم المتحدة يطالب جميع الأطراف بوقف إطلاق النار في إقليم كوسوفو، إضافة إلى مطالبة جمهورية يوغوسلافيا بـ:

- وقف جميع الأعمال المسلحة التي تقوم بها قوات الأمن والتي تمس المدنيين.
- العمل على تمكين بعثة المراقبة التابعة للجماعات الأوروبية؛ والجماعات الدبلوماسية المعتمدة لدى جمهورية يوغسلافيا؛ من القيام بعملية رصد دولي مستمر وفعال في إقليم كوسوفو.

- تسهيل عملية عودة اللاجئين ووصول المساعدات الإنسانية للإقليم، وفقا لإطار تعاوني والإتفاق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية[2].

[1]– الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: 1160، مارس 1998)، ص2.

[2]– الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: 1199، الجلسة رقم 3930، سبتمبر 1998)، ص3.

يليها إصدار القرار رقم 1203 في أكتوبرسنة 1998، المُدين لأعمال العنف في كوسوفو؛ مع التأكيد على التهديد الذي يمس السلام والأمن الدوليين بسبب اِستمرارية توتر الأوضاع في كوسوفو، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة فإنه:

- يصادق ويؤيد الإتفاقين الموقعين في بلغراد في أكتوبر 1998 بين يوغسلافيا ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وبين يوغسلافيا وحلف الشمال الأطلسي بشأن اِمتثال كل الأطراف لشروط القرار 1199 الصادر سنة 1998.
- مطالبة كل من يوغسلافية وكوسوفو بضرورة الدخول في حوار جاد لإيجاد حل عبر التفاوض.
- العمل على إدانة مختلف الأعمال الإرهابية مع ضرورة الاِعتماد على الوسائل السلمية للوصول إلى حلول ترضي كل الأطراف.
- ضرورة توجه سلطات يوغسلافية والقيادة الألبانية في كوسوفو نحو التعاون الدولي الرامي لتحسين الوضع الإنساني[1].

تلاها بعد ذلك القرار رقم 1239 المؤرخ في ماي سنة 1999؛ الذي دعا فيه مجلس الأمن كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الدولية الأخرى للإغاثة الإنسانية؛ لتقديم المساعدة للاجئي كوسوفو، وتأييد حقهم في العودة بسلام لأراضيهم، وهو ما تطلب تمكين موظفي الأمم المتحدة وكل أطراف العمل الإنساني؛ من الوصول إلى كوسوفو ومختلف أجزاء يوغسلافيا[2].

بعدها تم إصدار القرار رقم 1244 في جوان سنة 1999، تم من خلاله التأكيد على إدانة كل أعمال العنف المرتكبة بحق مسلمي كوسوفو، ومطالبة يوغسلافيا بإنهاء أعمال العنف والقمع ضد كوسوفو وبدأ عملية الاِنسحاب، مع إقرار الوجود المدني والعسكري في

[1]– الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: 1203 ، أكتوبر 1998)، ص3-4.

[2]– الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: 1239، ماي 1999)، ص2.

كوسوفو تحت رعاية الأمم المتحدة، عبر تعيين ممثل خاص للمراقبة والتحقق من الوجود المدني الدولي العامل على:

- المحافظة على حالة وقف إطلاق النار لضمان الحيلولة دون تجدد الأعمال العدوانية.
- نزع السلاح من الجيش الكوسوفي الألباني.
- توفير البيئة الأمنية المساعدة على عودة اللاجئين وإقامة إدارة إنتقالية.
- الإشراف على عملية إزالة الألغام كخطوة أولى لتسهيل إستلام الوجود المدني الدولي لمهامه لاحقا.
- حماية حقوق الإنسان وتعزيزها[1].

ووفقا لنفس القرار فقد تم إستحداث بعثة أممية للإدارة المؤقتة في كوسوفو وذلك عقب توقف تدخل حلف الشمال الأطلسي في كوسوفو بسبب الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الإقليم، وهذا ما سمح بوجود أمني في كوسوفو بالنسبة للدول الأعضاء، إضافة إلى السماح بإيجاد وجود مدني دولي ممثل في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو[2]، ووفقا لقرار التفويض الصادر عن مجلس الأمن فإن عدد الأفراد العسكريين* وصل إلى 4519 ضابطا و 38 من أفراد الشرطة المدنية**، ومع حلول جانفي 2002 تم إضافة 38 من المراقبين العسكريين و1178 موظف مدني دولي و 3397 موظف مدني، محلي يعملون على:

- تعزيز الإستقلال الذاتي عبر إيجاد نمط مؤقت من الإدارة، يحظى من خلاله الشعب بحكم وإستقلال ذاتي في ظل إنسحاب القوات اليوغسلافية؛ وتعليق قصف حلف

---

[1]– الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: 1244، جوان 1999)، ص4– 6.

[2]– "**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو: معلومات أساسية**"،اطلع عليه بتاريخ: 6 ماي 2016، http://www.un.org .

* بمساهمة كل من أوكرانيا، بولندا، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، رومانيا.

** بمساهمة كل من الإتحاد الروسي، ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، بلغاريا، النمسا، هنغاريا.

الشمال الأطلسي؛ مع منحها مختلف السلطات من تشريعية؛ وتنفيذية؛ وإدارة القضاء، إضافة إلى مختلف وظائف الإدارة المدنية الأساسية من قبل مجلس الأمن.

- تنظيم المؤسسات الإنتقالية للحكم الذاتي الديمقراطي الإستقلالي إلى غاية الوصول إلى تسوية سياسية، بما في ذلك إجراء الإنتخابات.
- القيام بمراقبة ودعم وترسيخ المؤسسات الإنتقالية المحلية وأنشطة بناء السلام.
- الإشراف في مرحلة نهائية على نقل مختلف المؤسسات الإنتقالية إلى مؤسسات منشأة بموجب تسوية سياسية.
- دعم إعادة بناء الهيكل الأساسي الرئيسي ومختلف صور إعادة البناء الإقتصادي[1].
- دعم معونات الإغاثة الإنسانية؛ وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإنسانية الدولية.
- حفظ القانون والنظام المدنيين بما في ذلك إنشاء قوات شرطة محلية وقضاء متعدد الأعراق .
- ضمان عودة اللاجئين إلى أراضيهم.
- حماية وتعزيز حقوق الإنسان.
- تحقيق وضمان عدالة ما بعد النزاع[2].

مسار التسع سنوات الأولى لعمل البعثة1999-2007

قامت البعثة بأولى عملياتها وفقا لأربعة ركائز تمثلت في:

- المساعدات الإنسانية بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمتضمنة لعودة اللاجئين وتوفير مأوى لهم ومختلف المتطلبات الطبية والغذائية اللازمة لاحتوائهم*.

[1]– الموقع الرسمي للأمم المتحدة، "**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، الولاية**،"اطلع عليه بتاريخ: 6 ماي 2016، http://www.un.org.

[2] –Jurgen Friedricb, **UNMIK in Kosovo**(United Nations: Max planck UNYB9, 2005),p 262.

- الإدارة المدنية في إطار الأمم المتحدة، وجاءت في إطار توفير الوجود المدني الدولي بهدف توفير نوع من الإستقلال والحكم الذاتي لدى الشعب، وتولت بذلك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة هذه المهمة[1].
- إعادة الإعمار والتنمية الإقتصادية بإدارة الإتحاد الأوروبي، وتتمثل بالدرجة الأولى في المرفق العام من خلال إعادة تشغيل وتحسين المرافق العمومية، حيث ساهم الإتحاد الأوروبي ب 20 مليون يورو لتغطية تكاليف الطاقة، ناهيك عن وضع إستراتيجية لتوفير إمدادات الكهرباء بصورة متواصلة، وبالتالي فإن إعادة الإعمار مولت بما يقارب بليوني مارك ألماني في عام 2000[2].
- التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات بقيادة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[3]، وكانت البداية بإنشاء معهد للإدارة العامة بإعتباره أحد المشاريع الأساسية لبناء المؤسسات، مع القيام بدورات تدريبية للتعريف على تقنيات الإدارة العامة والتوجه الديمقراطي المحلي وتعزيز أدوار المجتمع المدني، وفي مرحلة لاحقة تم إعداد مشروع دستور بهدف إنشاء مجلس للمنظمات غير الحكومية، وكذا التوجه نحو إنشاء لجنة مؤقتة

---

* وفي إطار عملية تشاركية بين كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ ومكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعات الأوروبية؛ ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم المساعدات في حالة الكوارث، قامت هذه الهيئات بعملية تأهيل ما يقارب 2500 مسكن، وقد حضي هذا المشروع بتمويل قدره تسعة ملايين دولار من طرف كل من فرنسا واليابان، كما شملت المساعدات الإنسانية توزيع ما يقارب 82000 طن من الأغذية، وأكثر من 55000 مجموعة لإقامة مأوى بصورة عاجلة؛ وما يقارب 26000 موقد للتدفئة؛ وحوالي 14500 طن من بذور القمح الشتوية؛ وما يقارب 500000 بطانية وفراش، ناهيك عن الملابس والمعاطف الشتوية. أنظر: تقرير الأمين العام،"**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو**"(الوثيقة رقم: S/2000/177، 3 مارس 2000) 19.

[1]– الموقع الرسمي للأمم المتحدة،"**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، معلومات أساسية**،" اطلع عليه بتاريخ: 6 ماي 2016، http://www.un.org

[2]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو**"(الوثيقة رقم: S/2000/177، 3 مارس 2000)، ص ص 26–27–37.

[3]– الموقع الرسمي للأمم المتحدة، "**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، معلومات أساسية**،" نفس المرجع.

لتنظيم وسائط الإعلام تسهر على وضع معايير وقوانين إعلامية محددة تسير وتنظم وسائل الإعلام[1].

كانت هذه الركائز تحت مسؤولية ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في كوسوفو، ومع إنتهاء حالة الطوارئ وعودة اللاجئين تم إنهاء عمل المفوضية في جوان 2000، وإستبدال الركيزة الأولى بتحقيق سيادة القانون، وتم إجراءات العديد من المحادثات والإتفاقات فيما يتعلق بمركز كوسوفو في المستقبل، من بينها مفاوضات 2006 بين المبعوث الخاص للأمين العام الرئيس الفنلندي السابق مارتي أهتساري " **Martti Ahtisaari**" مع الطرفين الألباني والصربي، وقد واجه اِقتراح التسوية الشامل الرفض من الطرف الصربي، وفي أوت 2007 تم وضع إتفاق تشكيل مجموعة ثلاثية تتكون من الإتحاد الأوروبي والإتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تعزيز مسار المفاوضات حول مركز كوسوفو المستقبلي، ولاقى هذا الإتفاق قبولا من طرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون "**Ban Ki-moon**"، وفي فيفري 2008 وضعت سلطات كوسوفو "إعلان الاِستقلال" وبدأ نفاذ الدستور الجديد في 15 جوان 2008 مع إجراء تعديلات عديدة على مهام البعثة وإعادة تشكيلها، لأن الأوضاع الأمنية في كوسوفو قد عرفت تطورات ملحوظة، ساهمت في اِنتقالها من منطقة نزاع غير آمنة إلى منطقة في طور التنمية، وإنصب بذلك الهدف الرئيسي للبعثة على تعزيز الأمن والاِستقرار[2]، وبوصفها إدارة مؤقتة فإنها لن تستطيع مواصلة مهامها بالشكل الذي أنشئت عليها في ظل إعلان الاِستقلال وبدأ نفاذ الدستور، وبذلك فقد تم إعادة تشكيل الهيكل ومركز الوجود المدني الدولي وفقا للتكيف مع المستجدات التي شملت كل من:

---

[1]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو**"(الوثيقة رقم: S/2000/177، 3 مارس 2000)، نفس المرجع، ص30.

[2]– الموقع الرسمي للأمم المتحدة،"**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، معلومات أساسية**،" اطلع عليه بتاريخ: 6 ماي 2016، http://www.un.org .

- شرطة كوسوفو العاملة في المناطق الصربية مسؤولة أمام الشرطة الدولية.
- تحديد هيكل تنظيمي يضمن توحيد كوسوفو كمنطقة جمركية واحدة، مع ضمان الوجود المستمر للضباط الجمارك الدوليين.
- إنشاء محاكم محلية وجزئية ذات خدمات للأغلبية الصربية[1].

وبالتالي فإن الوجود الأممي في كوسوفو قد ساهم جزئيا في تجاوز النزاع وتعزيز الأمن والإستقرار في المنطقة، إلا أن إستمرارية وجود البعثة الأممية يؤكد على عدم تجاوز كوسوفو للنزاع بصورة مطلقة، وهنا نكون أمام إحتمالين، إما تخوفا من ظهور أي مستجدات أمنية نظرا للمعرفة المسبقة بعدم تحقيق الأهداف الأمنية المرجوة، أو الرغبة في وضع كوسوفو تحت سيطرة وتدخل خارجي متمثل في بقاء القوات الأممية فيها.

[1]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو**"(الوثيقة رقم: S/2008/354، 12جوان 2008)، ص ص7–8.

الفرع الثاني: بناء السلام في قبرص

شهدت منطقة قبرص نزاعا خارجيا من طرف كل من تركيا واليونان، ولدراسة فعالية بناء السلام فيها كان من الضروري التطرق لمسببات النزاع وكيفية التدخل الأممي لمعالجته وتسيير مسار السلام في المنطقة.

أولا: خلفيات النزاع حول قبرص:

إن النزاع حول قبرص لم يكن وليد اللحظة وإنما كان عبارة عن أطماع ضمها إما لتركيا أو اليونان، وما زاد من حدة المشكلة هو الدخول العسكري للقوات التركية لجزيرة قبرص عام 1974 وإحتلال القسم الشمالي منها، وهو رد فعل للاِنقلاب العسكري الحاصل في نفس السنة في القسم الجنوبي والداعي لضم قبرص إلى اليونان، بعد دخول القوات التركية لقبرص أعلن القبارصة الأتراك عن قيام جمهورية شمال قبرص التابعة لتركية، إلا أنها لم تحضى بالاِعتراف الدولي وصدر بذلك قرار عن مجلس الأمن؛ يعتبر فيه الجمهورية الجديدة غير شرعية[1]، وهو ما سعى له الطرف القبرصي اليوناني عبر حشد تأييد غالبية دول العالم والكومنولث ومجلس أوروبا، في حين لم يبدي حلف الناتو أي ميول نحو أي طرف، وقد تعمق النزاع بين تركيا واليونان ليشمل عدة جوانب وقضايا.

1-السيطرة على المجال الجوي فوق بحر إيجة:

أدت سيطرت اليونان على المجال الجوي فوق بحر إيجة وفقا لإتفاقيات الطيران المدني والدولي عام 1952 وكذا صيغة التعاون التي كانت قائمة بين تركيا واليونان ضمن حلف الشمال الأطلسي، إلا أن دخول القوات العسكرية التركية إلى قبرص الشمالية دفع باليونان إلى إغلاق المجال الجوي فوق بحر إيجة، واِعتبرت تركيا هذا التصرف إساءة

[1]- خورشيد حوسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**(د.ب.ن: اتحاد الكتاب العرب،1999)، ص31.

إستخدام للحق من طرف اليونان، هذه الأخيرة التي توجهت لفتح هذا المجال مطلع عام 1980، ورغم هذا التصرف إلى أن المشكل القائم بين كل من تركيا واليونان لم يحل من جذوره.

2-رسم خطوط الجرف القاري:

بالنسبة لتركيا فإن هذا الجرف هو إمتداد طبيعي لمساحة البلدان وهو ما يستلزم الإعتراف بحق تركيا في هذا الجرف المطل على بحر إيجة الفاصل بين تركيا واليونان، وبعد إعلان اليونان عن إكتشافها للنفط والغاز في منطقة الجرف؛ وإقرارها بأحقيتها بكل ما تحتويه المنطقة من معادن، ردت تركيا بأن لها نفس الحق على إعتبار أن الجرف هو إمتداد طبيعي لأراضيها وهو ما أعطاها الحق في مباشرة عملية التنقيب عن النفط في بحر إيجة، ما دفع اليونان بالمطالبة بتحديد الجرف القاري بينهما، وقد إتهمت اليونان تركيا بتخطيها لحدود الجرف القاري اليوناني في إطار تنقيبها عن النفط وهو ما نفته تركيا، ما إستدعى عرض القضية على محكمة العدل الدولية لعدة مرات دون الخروج بحل، وبالتالي إستمر الخلاف بين البلدين حول إستغلال الثروات المعدنية للجرف القاري لبحر إيجة[1].

3-المياه الإقليمية:

إن تحديد المياه الإقليمية لكل دولة هو أمر مهم، وبالنسبة لحالة اليونان وتركيا فإن معاهدة لوزان 1923 قد حددت إمتداد المياه الإقليمية لكل منهما، وفي منتصف سنة 1945 عمدت اليونان لتوسيع مياهها الإقليمية وهو ما تم إقراره في الإتفاقية الدولية حول قانون البحر **Low Of sea International Convention on the** ، إلا أن تركيا

[1]- أحمد جاسم إبراهيم حميد،"**القضية القبرصية...والصراع التركي-اليوناني في ظل الموقف الدولي1960-1994-دراسة تاريخية-**" مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية1، المجلد 6، (د.س.ن)، ص ص86-87.

رفضت التوقيع عليها لأنها بذلك تجعل من بحر إيجة منطقة يونانية، وبالتالي التضييق من منافذ تركيا التي ستتقلص من خمسة منافذ إلى منفذين فقط، وتنحصر بذلك المياه الإقليمية التركية في مقابل إتساع المياه الإقليمية اليونانية، وبالتالي يجب التراجع عن فكرة توسيع المياه الإقليمية لأنها ستقود حتما إلى الحرب[1].

ثانيا: تدخل هيئة الأمم المتحدة لتسوية النزاع

نظرا لخطورة الوضع وتهديد أمن وإستقرار منطقة قبرص، توجهت مختلف المنظمات الدولية لتحديد أطر تضمن بها تسوية النزاع وإعادة السلام بين اليونان وتركيا لضمان إستقرار منطقة قبرص.

نجد أن تدخل الهيئة الأممية في قبرص كان وفقا لمجموعة من القرارات الصادرة عن أجهزة الأمم لمتحدة المستندة لتقارير الأمناء العامين، فقد أرسلت بعثة أممية في سنة 1964 بهدف إستعادة النظام والقانون، وبعد عمليات القتال الحاصلة بين كل من تركيا واليونان عام 1974 وسع مجلس الأمن من صلاحيات البعثة لتشمل الحفاظ على منطقة عازلة[2]، وحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة فقد تم تحديد أنشطة هذه البعثة والتي يصطلح عليها بالقوة الأممية في قبرص في:

- **الحفاظ على وقف إطلاق النار والوضع العسكري القائم:**

كان السبب وراء السعي لتحقيق هذا الهدف هو إنتهاك المنطقة العازلة وحصول العديد من عمليات إطلاق النار فيها.

- **إستعادة الأحوال الطبيعية والمهام الإنسانية:**

[1]– نفس المرجع ، ص88.

[2]– الأمم المتحدة، "**ولاية قوة الأمم المتحدة في قبرص**،" اطلع عليه بتاريخ: 21 أفريل 2017، http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unficyp/mandate.shtml.

حيث شهد عام 1998 إقامة حفل من طرف قوة الأمم المتحدة في قبرص في المنطقة العازلة، وهذا بمناسبة اليوم الدولي للأمم المتحدة شاركت فيه العديد من الأفراد من الطائفتين المتخاصمتين وكذا أفراد من البعثات الدبلوماسية، من ناحية أخرى شارك أفراد القوة الأممية في ترتيب زيارات عائلية بالنسبة لأفراد قبارصة تركيين بسبب دخولهم غير القانوني إلى الجهة الجنوبية التابعة لليونان[1].

- **الأنشطة الإجتماعية والإقتصادية:**

ساهم أفراد القوة الأممية في تسهيل إستخدام المدنيين للمنطقة العازلة بهدف تحقيق الأغراض السلمية كالعمل بالزراعة أو الصناعة أو صيانة مختلف المرافق العامة، إضافة إلى ضمان إمكانية الوصول إلى المنطقة العازلة، كما قامت بإبرام إتفاقيات مع المدنيين الذين يمتلكون أراضٍ أو مشروعات تجارية هناك، كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أشرف على برنامج لتنمية الطائفتين بدأ من أفريل سنة 1998، ويهدف لبناء الثقة بينهما وتشجيع العمل المشترك في المجالات التي تهم الطرفين منها الجانب الصحي؛ البيئي؛ حفظ التراث الثقافي؛ الموارد الطبيعية؛ التعليم، إضافة إلى الإعتماد على خطة كبرى تضم ثلاث مشاريع مرتبطة بكل من نيقوسيا وبيلا، هذه المشاريع تمثلت في: إعادة تأهيل الأحياء، العمل على ترميم جدران مدينة البندقية، تطوير قرية بيلا من ناحية الصرف الصحي، وقد تم تخصيص ما يقارب 30 مليون دولار لتنفيذ هذه المشاريع على مدار ثلاث سنوات[2].

---

[1]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**عن عملية الأمم المتحدة في قبرص**"(الوثيقة رقم: S/1998/1149، ديسمبر 1998)، ص ص1–3.

[2]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**عن عملية الأمم المتحدة في قبرص**"(الوثيقة رقم: S/1998/1149)، نفس المرجع، ص5.

- **بعثة الأمم المتحدة للمساعي الحميدة:**

بعد أحداث سنة 1974 طلب مجلس الأمن من الأمين العام القيام بمساعي حميدة مع ممثلي الطائفتين في قبرص؛ من قبارصة أتراك وقبارصة يونانيين، وتم بذل جهود مضافة بين عامي 1999 و2003، وكانت هذه المساعي بمثابة فرصة لو اِستغلت بشكل جيد لسمحت لقبرص موحدة من توقيع معاهدة الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، كما نجد أن الأمين العام للأمم المتحدة قد أجرى العديد من محادثات الوساطة وكانت بين فترتي ديسمبر سنة 1999 ونوفمبر سنة 2000، كما أشرف على محادثات مباشرة بين عامي 2002 و 2003، إلا أن كل هذه المساعي لم تجدي نفعا ولم تصل إلى إتفاق، لذلك قام الأمين العام بتقديم اِقتراح شامل للتسوية، وفقا لخطة معنونة بـ: " أسس التسوية الشاملة للمشكلة القبرصية" تم الإِستفتاء حولها في أفريل سنة 2003 تهدف لتوحيد قبرص، ومع حلول فيفري سنة 2004 تم تنفيذ الخطة من خلال دعوة كل من الزعيم القبرصي اليوناني تاسوس بابادوبلوس"**Tassos Papadopoulos"**؛ والزعيم التركي القبرصي روف دانكاتاش "**Rauf Denktash"** إلى إجراء مفاوضات، إلا أن الإتفاق المقترح في هذه التسوية لم يوضع محل التطبيق بسبب رفضه من طرف القبارصة اليونان عند إجراء الإِستفتاء بنسبة كبيرة ما يقارب 77 %، وقبوله في المقابل من طرف القبارصة الأتراك بنسبة 66 % خاصة ما تعلق منه بالجانب السياسي[1]، ذلك أن التوقيع على خطة التسوية الشاملة قد واكب مرحلتين من الزعامة؛ كانت الأولى من طرف غلافكوس كليريديس"**Glafcos Clerides"** ثم خلفه بابادوبلوس الذي أكد على عدم قابليته لفتح النقاش في ما تم الإتفاق عليه سابق إضافة إلى وجود جملة من التنازلات لتكوين إقليم مستقل مع حضر اِستيراد الأسلحة[2]، ويبدو أن الطرف اليوناني من القبارصة لم يكن موافق على مجموعة التنازلات الواردة في

[1]– الأمم المتحدة،"**معلومات أساسية حول قوة الأمم المتحدة في قبرص**،" اطلع عليه بتاريخ: 22 أفريل 2017، http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/unficyp/background.shtml .

[2]– الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام،"**حول قبرص**"(الوثيقة رقم: S/2004/302، 16 أفريل 2004)، ص ص6–7.

الخطة وكانت بذلك النتيجة هي خسارة النسخة الثالثة من الخطة المعدة من طرف الأمين العام كوفي عنان.

المطلب الثالث: خطوات الأمم المتحدة في بناء السلام

تقوم هيئة الأمم المتحدة بأدوارها السلامية وفق خطة واستراتيجية ممنهجة حسب طبيعة النزاع ودرجته ومستواه، لذلك فإن تصنيف وظائفها يكون وفقا لحالة الدولة محل النزاع، وفي هذا المطلب سنحاول التطرق لمختلف أدوار الأمم المتحدة المرتبطة بعملية بناء السلام، وفقا لدرجة النزاع التي يعاني منها البلد، من نزع السلاح وإعادة الإدماج؛ إزالة الألغام؛ إعادة اللاجئين؛ المساعدة في المجال الانتخابي؛ المساعدات الإنسانية؛ بناء أجهزة الأمن؛ تسيير أجهزة الدولة وإعادة الإعمار والتنمية.

الفرع الأول: نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج

تعتبر أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج من بين الأنشطة البالغة الأهمية في الإستقرار الأولي للمجتمعات الممزقة جراء النزاعات، وكذا في عملية التنمية طويلة المدى، وبذلك فهي مدمجة في كل عمليات السلام بدءا من مفاوضات السلام وصولا إلى عمليات حفظ السلام ومتابعة بناء السلام[1]، وقبل التفصيل في هذه الوظيفة كان من الضروري التعرف أولا على عناصر هذه الوظيفة:

1-**نزع السلاح:** حسب الأمم المتحدة فإن نزع السلاح هو عملية جمع كل الأسلحة الصغيرة بشكل عام الخفيفة والثقيلة في منطقة النزاع[2]، وتعتمد هنا الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من الآليات تتمثل في لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة،

[1]- الموقع الرسمي للأمم المتحدة،"**نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج**،" اطلع عليه بتاريخ: 29 أوت 2016، http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/ddr.shtml.

[2]- "**نزع السلاح والتسريح بإعادة الدمج**"، 2، اطلع عليه بتاريخ: 29 أوت 2016، http://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKDisarmamentARABIC.pdf

وكذلك اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومؤتمر نزع السلاح[1]، وتعتبر هذه العملية من أبرز العمليات المساعدة على استقرار الوضع الدولي وإرساء قواعد الأمن والسلام العالميين، لذلك كان على الهيئة الأممية التوجه بكل إمكانياتها لتفعيل هذه الآلية بدءا من سنة 1973 أين تم إستحداث اللجنة المتخصصة للمؤتمر العالمي لنزع السلاح[2].

2-**التسريح:** وتتمثل في تفكيك التشكيلات العسكرية، كما تشمل أيضا عملية تسريح نقل المقاتلين إلى بيوتهم أو إلى أقاليم جديدة، ويتم منحهم مساعدات صغيرة تسمح لهم بالإندماج والعيش مجددا في المجتمع[3].

3-**إعادة الدمج:** وهي تلك العملية التي يتكسب بها المحاربون السابقون الوضع المدني، ويحصلون على عمل ودخل مستدامين، وبالتالي فهي عملية متعددة الأبعاد من سياسية وإقتصادية وإجتماعية، ذات إطار زمني مفتوح تتم بصفة رئيسية في المجتمعات على الصعيد المحلي[4].

وبالتالي فإن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج هي عملية معقدة متعددة الأبعاد، تهدف للتعامل مع جذور المشاكل الأمنية بعد النزاع، وتمثل إحدى عمليات التدخل الهادفة لتثبيت الإستقرار بعد النزاع، وبالتالي فهي تتطلب التنسيق والدعم بهدف منع العودة للنزاع العنيف وضمان ديمومة السلام، وهي عملية مرنة يمكن لها التكيف مع إحتياجات وظروف كل دولة، كما أنه ليس من الضروري تطبيق جل جوانب برنامج نزع

---

[1]- اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشاملWMDC، **أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص207.

[2]- صحرة خميلي، "**الوضع القانوني لحيازة السلاح النووي**،"(مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة عنابة، 2009)، ص114.

[3]- "**نزع السلاح والتسريح بإعادة الدمج**"، 2،

http://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKDisarmamentARABIC.pdf، نفس المرجع.

[4]- الموقع الرسمي للأمم المتحدة،"**نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج**،" نفس المرجع.

السلاح والتسريح بإعادة الدمج بالترتيب نفسه في كل الدول[1]، وإنما هذا مرتبط بالأوضاع السائدة، وبالتالي فإن هيئة الأمم المتحدة تستخدم اختصار **DDR(Demobilization Displacement and Reintegration)** كتعبير يشمل كل الأنشطة المرتبطة به من إعادة تهجير وإعادة تأهيل ومصالحة، وتتضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج مجموعة من الإِستراتيجيات التي تطبق وفقا للظروف التي تمر بها كل دولة عقب فترة النزاع، وتتمثل هذه الإِستراتيجيات في:

1-إِستراتيجية نزع السلاح على المدى القصير والبعيد:

هي من بين الأوجه المتعلقة بإِستراتيجية نزع السلاح، والتي يجب أن تتم مع مجموعة أخرى من الأنشطة على المدى القصير مثل تدمير الأسلحة؛ وإعادة بناء الترسانة القانونية المتعلقة بالتحكم بحيازة الأسلحة؛ وتنظيم مصانع الأسلحة المحلية؛ وتأمين مخازن الدولة لمنع تسرب الأسلحة للمجتمعات التي تعمل على خلق فوضى داخلية ونشوب نزاعات أهلية، وفي هذا المجال يمكن الإِعتماد على الإجراءات الخارجية مثل المعاهدات.

2-تنظيم إمداد الأسلحة:

هو الخطوة الأولى نحو إيجاد برنامج فعال وشامل للتحكم في الأسلحة والتعامل مع أسباب النزاع ومعالجتها وضمان التقليل من الطلب عليها، وبذلك تم اللجوء إلى وضع معايير لعملية إمداد الأسلحة لتنظيمها وضان عدم خروجها عن السيطرة.

3-العمليات العسكرية المستهدفة:

[1]- مجموعة عمل عبر الوكالات حول نزع السلاح التسريح وإعادة الدمج،"**نزع السلاح التسريح وإعادة الدمج: مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام**،"(الأمم المتحدة:معهد تدريب عمليات السلام 2009)، ص5.

تكون من خلال الضغط المفروض من طرف القوات السلامية للأمم المتحدة على المجموعات المسلحة، وتستهدف إضعاف بنية القوات والمجموعات المسلحة، وقد يتضمن هذا إنشاء مناطق خالية من السلاح؛ أو إعلان حصار وتنفيذ عمليات بحث لمصادرة مخابئ الأسلحة[1].

4-إعادة الدمج الشاملة:

يكون هذا من خلال إنشاء أنظمة تسمح بالتعامل مع مختلف التظلمات الصادرة من الأطراف المعنية من أفراد وجماعات؛ عبر قنوات شرعية لتفادي المطالبة بالحقوق بالطرق المسلحة، إضافة إلى تشجيع التصالح طويل المدى وإعادة البناء، والعمل على التجديد السياسي الذي يتضمن إنشاء آليات كلجنة الحقائق؛ وإجراءات إصلاح رسمية؛ ووضع دستور جديد؛ وتشكيل أحزاب وتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير؛ والعمل على بناء نظام قضائي مستقل[2].

تتم هذه الإِستراتيجية اِستنادا إلى هيكل مؤسسي يضم كل من:

1-الجمعية العامة: وتعتبر المصدر الأساسي لكل المبادرات والتوصيات الدولية، وتضم هي الأخرى مجموعة من الهيئات العاملة في مجال نزع السلاح، والمتمثلة في:

- **اللجنة الأولى للجمعية العامة:** وهي التي تتألف من كل الدول الأعضاء، وتعتبر من بين اللجان الرئيسية السبع، حيث تعالج المسائل المرتبطة بنزع السلاح، وتعمل على إيجاد حلول لمختلف التحديات ضمن المجتمع الدولي.

[1]- مجموعة عمل عبر الوكالات حول نزع السلاح التسريح وإعادة الدمج، نفس المرجع، **ص ص**6، 8.

[2]- مجموعة عمل عبر الوكالات حول نزع السلاح التسريح وإعادة الدمج ، نفس المرجع، ص9.

- **هيئة نزع السلاح:** وهي مصدر فرعي يتداول حول مسائل نزع السلاح وفق تفويض من الجمعية العامة في سنة 1979، جاءت خلفا لهيئة نزع السلاح الأولى التي تم إنشاؤها في سنة 1952.
- **اللجان المخصصة التابعة للجمعية العامة:** وهي التي تُنشئها الجمعية العامة في بعض الأحيان بهدف معالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح، على غرار اللجنة المخصصة للمحيط الهندي سنة1990 .
- **المجلس الإستشاري لدراسات نزع السلاح:** أنشأته الجمعية العامة في سنة 1978 بهدف تقديم المشورة إلى الأمين العام بشأن مختلف الدراسات في ميدان نزع السلاح، ومع حلول 1982 توسع المجلس لتنفيذ الحملة العالمية لنزع السلاح[1].
- **معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح:** أنشئ في سنة 1980 يقوم بإنجاز بحوث مستقلة عن نزع السلاح وما يتصل به من قضايا الأمن في إطار تعاوني مع إدارة شؤون نزع السلاح.

2-مؤتمر نزع السلاح: هو هيئة متعددت الأطراف نشأت في سنة 1978، تعمل على التفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي، تَنْظَّم له بصورة دورية الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، يضع جدول أعماله مراعيا توصيات الجمعية العامة.

3-المراكز الإقليمية للأمم المتحدة: وهي التي تقدم الدعم الموضوعي لمبادرات ونشاطات الدول الأعضاء الرامية لتعزيز الثقة المتبادلة والأمن في منطقتها، ناهيك عن تشجيع الحد من التسلح ونزع السلاح، وكذا تنسيق النشاطات الإقليمية للسلام ونزع السلاح، ونجد منها مراكز أنشأتها الجمعية العامة وهي:

[1]- إدارة شؤون نزع السلاح، **حوليات الأمم المتحدة لنزع السلاح**، المجلد15(الولايات المتحدة الأمريكية: منشورات الأمم المتحدة، 1991)، ص ص38-40.

- المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في إفريقيا والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي في لمبا بيرو سنة 1987.
- المركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أسيا ومنطقة المحيط الهادئ في كانماندو النيبال سنة 1988[1].

يمكن القول أن إستراتيجية الأمم المتحدة في إطار نزع السلاح والتسريح هي إستراتيجية متكاملة يتم تطبيقها وفق خطة شاملة لكل الجوانب ضمن مجموعة من الإجراءات الهادفة لتحقيق الإستقرار في مناطق ما بعد النزاع، وبالتالي فهي إستراتيجية مرنة تتكيف مع أوضاع كل بلد وتطبق وفقا لمتغيراته.

الفرع الثاني: إزالة الألغام:

تعتبر إزالة الألغام من بين الخطوات المتبعة من طرف الأمم المتحدة في إطار عملية بناء السلام، ويوجد نوعان لإزالة الألغام؛ النوع العسكري وهو عملية يقوم بها الجنود بهدف فتح ممر آمن لضمان التقدم أثناء النزاع، وهذا النوع يشمل فقط إزالة الألغام التي تعترض الممرات الإستراتيجية، والتعبير العسكري المستخدم في هذه الحالة هو "الإختراق"، أما النوع الإنساني فهو مختلف تماما عن النوع الأول، حيث يهدف هذا النوع لضمان عودة المدنيين إلى ديارهم وممارستهم لأنشطتهم دون وجود تهديد لسلامتهم أو أمنهم، وبالتالي فإن هذا النوع يضمن إستعادة السلام والأمن على مستوى المجتمع المحلي[2]. تعمل الأمم المتحدة مع السلطات الوطنية وبالتشارك مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية ومختلف الجهات ذات نفس الإهتمام، من

[1]– إدارة شؤون نزع السلاح، نفس المرجع، ص ص41–43.

[2]– موقع الأمم المتحدة،"**الأمم المتحدة ومكافحة الألغام: إزالة الألغام**،" اطلع عليه بتاريخ: 30 أوت 2016، http://www.un.org/ar/peace/mine/mineclearance.shtml .

أجل التقليل من التهديدات الإنسانية التي تخلفها الألغام الناتجة عن النزاعات والحروب، ولتحقيق هذا الهدف الإِستراتيجي كان عليها العمل على تحقيق مجموعة من الغايات:

- العمل على تقليل الوفيات والإصابات، وهذا من خلال وضع علامات وإقامة أسوار ونشر الوعي بمخاطر الألغام وإنشاء نُظم رصد ملائمة لقياس التقدم المحرز في عملية خفض نسبة المتضررين من الألغام.
- دمج كل ما يتعلق بالألغام في الخطط والميزانيات الوطنية للتعمير.
- دعم إنشاء مؤسسات وطنية لمواجهة التهديدات التي تخلفها الألغام[1]

ويشمل التعاون العديد من الهيئات منها:

1-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

يعمل على تقديم مساعدات للبلدان الخارجة من النزاعات والمتأثرة بالألغام، وهذا من خلال وضع أو تعزيز البرامج الوطنية والمحلية المتعلقة بإزالة الألغام؛ عبر مختلف مكاتبها الميدانية وفريق الإجراءات المتعلقة بالألغام في مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع للبرنامج، ونظرا لكون الألغام هي من بين المعيقات التي تثبط مسيرة التنمية المستدامة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضمن أعمال تتعلق بالألغام في سياق برامجه الإنمائية.

2-صندوق الأمم المتحدة للطفولة:

يهتم بشؤون الطفل ورعايته وتقديم الدعم الإنساني، ويعمل في إطار تعاوني لمواجهة مختلف العوائق التي تحول دون توفير حياة كريمة للأطفال في البلدان غير

[1]- أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالألغام،"**إستراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام 2006-2010**،"(رقم: 36209-06، 2005)، ص10.

المستقرة، بما فيها البلدان المتأثرة بالألغام، ويكون عملها بالتنسيق مع الحكومات والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من خلال وضع وتنفيذ مشاريع للتوعية بمخاطر الألغام والعمل على نشر الوعي بضرورة عدم اِستخدامها[1].

3-مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع:

يعمل مع مختلف وكالات الأمم المتحدة في إطار الأعمال المتعلقة بالألغام، ويكمن دوره في إدارة المشاريع وتقديم الخدمات اللوجستية.

4-مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان:

تقوم بمشاريع ذات علاقة بحقوق الإنسان وضمان الحياة الكريمة له، بما فيها حماية حقوق الأشخاص الناجين من الألغام، وتعزيز المساواة وعدم التمييز بين الأفراد والأقليات خاصة في المناطق التي تضم تعددية إثنية، وبالتالي فإنها تسعى لضمان حقوق الإنسان بدءًا بالحياة الكريمة وصولا إلى التنمية والاِستقرار بعيدا عن الحرب والنزاع.

5-البنك الدولي:

يقوم بتقديم مساعدات لمواجهة مختلف التهديدات طويلة المدى المؤثرة على التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والتي تخلفها الألغام غير المتفجرة في مناطق ما بعد النزاع[2].

---

[1]- موقع الأمم المتحدة،"**الأمم المتحدة ومكافحة الألغام: الأعمال المتعلقة بالألغام التي تقوم بها الأمم المتحدة**،" اطلع عليه بتاريخ: 30 أوت 2016،

. http://www.un.org/ar/peace/mine/unaction.shtml

[2]- موقع الأمم المتحدة،"**الأمم المتحدة ومكافحة الألغام: الأعمال المتعلقة بالألغام التي تقوم بها الأمم المتحدة**،" نفس المرجع.

إن عملية مواجهة وإزالة الألغام المرتبطة بالأمم المتحدة تبقى مسؤولية تعاونية تشترك فيها كل الوكالات، كلٌ حسب طبيعة إختصاصه، ويبقى الهدف الرئيسي هو التغلب على حالة التوتر التي يعاني منها البلد وعودته لحالة الأمن والإستقرار.

الفرع الثالث: إعادة الإعمار وإعادة توطين اللاجئين لتحقيق التنمية:

تعمل هياكل الأمم المتحدة المتخصصة بشكل متناسق في إطار تقديم المساعدات الإنسانية للدول الخارجة من دوامة النزاع. وتضم المساعدات الإنسانية كل من قضايا إصلاح الشؤون الإنسانية والمستوطنات البشرية وحماية المدنيين[1]، وعلى إعتبار أن مسألة التنمية وإعادة الإعمار هي من بين العناصر الأساسية التي تركز عليها إستراتيجية الأمم المتحدة في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، فإنها تعمل على ضمان نوع من الإستقرار والأمن في الدولة والعمل على إرساء مبادئ الديمقراطية، ودعم إنشاء مؤسسات وطنية أمنية، والمساعدة على ضمان تبادل الثقة بين الأفراد والدولة وعودتهم لبلادهم، لتكون الأرضية مهيأة لدعم المسار التنموي للدولة؛ من خلال العمل مع مختلف الهيئات المسؤولة سواءا كانت وطنية أومحلية، إقليمية أودولية بهدف تنفيذ الإستراتيجية التنموية وإعادة الإعمار، وبالتالي تعمل الأمم المتحدة ومختلف وكالاتها المتخصصة في إطار دعم مسألة اللاجئين خاصة بعد إنتهاء فترة النزاع، سعيا منها لإعادة الأوضاع كما كانت وإعادة رسم خطة لبناء السلام وفق نهج تعاوني، وهنا يكون دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التي تعمل على توفير الظروف المناسبة لعودة اللاجئين لبلدانهم.

[1] – الأمم المتحدة،"**الشؤون الإنسانية**،" اطلع عليه بتاريخ: 1 سبتمبر 2016،
. http://www.un.org/ar/humanitarian

الفرع الرابع: المساعدات الإنتخابية وإعادة بناء أجهزة الأمن:

في إطار تعزيز التوجه الديمقراطي للبلدان الخارجة من النزاع، تعمل الأمم المتحدة على تقديم المساعدات للمسار الإنتخابي بهدف ضمان إنتقال سليم إلى حالة السلام المستدام، وهذا من خلال توفير الأمن لضمان حسن سير العملية الإنتخابية، وكذا تقديم المشورة التقنية والدعم اللوجستي[1]، ومن ناحية أخرى؛ ومن أجل ضمان ديمومة الأمن والسلام الوطنيين، تعمل هيئة الأمم المتحدة على إعادة بناء أجهزة الأمن الفعالة والخاضعة للمساءلة لضمان الإستقرار، ذلك أن تعزيز الثقة بين الأفراد والدولة بعد فترة النزاع عنصر مهم لضمان السلام والتنمية المستدامة، ناهيك على أن عمليات إصلاح قطاع الأمن التي تمس مختلف الجوانب تساعد على تجنب وقوع نزاعات أخرى بعد الخروج من النزاع الأول، وتقوم هيئة الأمم المتحدة بدعم أجهزة الأمن من خلال:

- تيسير الحوارات الوطنية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، كما لاحظناه في حالة قبرص من خلال تبني إستراتيجية من طرف الأمين العام للأمم المتحدة لخلق الحوار بين الطرفين المتنازعين.
- وضع إستراتيجيات وخطط الأمن والدفاع الوطني، عبر خلق تواجد عسكري ومدني يسهل التحكم في الأوضاع وإرجاعها إلى نصابها.
- تعزيز القدرات الرقابية والإدارية والتنسيقية، عبر إرسال بعثات أممية للإشراف على العمليات الإنتخابية والإنتقال الديمقراطي.
- تحديد التشريعات المتعلقة بقطاع الأمن، عبر المساهمة في وضع دساتير جديدة بالنسبة للأقاليم التي عانت من إنهيار تام للمنظومة المؤسسية، ففي كوسوفو ظلت الإدارة المدنية المؤقتة قائمة إلى حين إعلان الإستقلال وتبني دستور الدولة.

[1]– هيئة الأمم المتحدة،"**المساعدات الانتخابية**،" اطلع عليه بتاريخ: 31 أوت 2016،
.http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/electoralassistance.shtml

- تعبئة الموارد للمشاريع ذات الصلة بإصلاح قطاع الأمن، وتكون عبر توفير التمويل اللازم سواءا من الهيئة الأممية أو من المجتمع الدولي لضمان تكوين آلية رقابية على الأنشطة، وتعزيز قدرات الشرطة والجهاز الأمني في الدولة.
- تنسيق الدعم الدولي المقدم في إطار إصلاح قطاع الأمن[1].

كل هذه الخطوات تقوم بها مختلف الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة كلٌ حسب مجال إهتمامه، بشكل متناسق لضمان نجاح إِستراتيجية بناء السلام، وفيما يلي تفصيل في مختلف البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة والتي تساهم إما بشكل مباشر أو غير مباشر في ضمان الإِستقرار في مناطق ما بعد النزاع؛ وتهيئة الظروف المناسبة لنجاح إِستراتيجية بناء السلام.

[1]– الأمم المتحدة،"**إصلاح القطاع الأمني**،" اطلع عليه بتاريخ: 1 سبتمبر 2016،
. http://www.un.org/ar/peacekeeping/issues/security.shtml

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل تم التطرق إلى هيئة الأمم المتحدة بالتفصيل في إطار دعمها عمليات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وذلك بإعتبارها آلية لبناء السلام في العالم، وقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- يكتسي موضوع بناء السلام أهمية بالغة لدى هيئة الأمم المتحدة بإعتبارها راعية للسلام والأمن الدوليين، ولذلك فقد عمدت الهيئة الأممية إلى تخصيص هيكل ضمن تشكيلتها للإضطلاع بمهمة بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وتتمثل هذه الأجهزة في: لجنة بناء السلام، مكتب دعم لجنة بناء السلام، صندوق بناء السلام.
- الإعتماد على مجموعة من الوكالات والبرامج في إطار تشاركي مساعد للهيكل الأممي لضمان فاعلية بناء السلام في المجتمعات المنهكة من النزاعات، منها ما يضطلع بأمور التنمية، ومنها ما يهتم بحقوق الإنسان، وأخر حول مسألة اللاجئين، كما لم يتم إهمال جانب الطفولة والمرأة بإعتبارهما أكثر الفئات تأثرا بنتائج النزاعات، وكذلك الجانب الزراعي والإقتصادي، وبالتالي فقد شملت الوكالات والبرامج مختلف الجوانب حتى تضمن نهوض متوازن للمجتمعات المتأثرة بالنزاعات.
- التدخل الأممي لبناء السلام في العالم لم يقتصر على إقليم معين، وإنما كان منتشرا بشكل واضح في مختلف القارات الإفريقية والأوروبية وغيرها، مع وجود إختلافات في التدخل حسب طبيعة النزاع، وشدته، وأسبابه وآثاره على المجتمعات.
- عملية بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع هي عملية متعددة الجوانب تتضمن مجموعة من الخطوات المتكاملة تبدأ بتوفير نوع من الإستقرار والأمن من خلال نزع السلاح والتسريح وإزالة الألغام، بعدها تأتي عملية توطين اللاجئين وتقديم مساعدات سياسية وإعادة بناء أجهزة الأمن لضمان قيام نظام سياسي قادر على تحمل أعباء

النهوض بالمجتمع المنهك جراء حالة النزاع، وبذلك يتم توفير بيئة وجو مناسبين لإعادة الإعمار وتحقيق التنمية الشاملة.

- تتنوع العمليات والتدخلات التي قامت بها الأمم المتحدة في إطار بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، والتي كانت إما بنزاع حول منطقة معينة، أو نزاع داخلي لأقليات، فماذا لو كانت بسبب إحتلال أجنبي خلق فوضى داخلية كما هو الحال بالنسبة للعراق؟

الفصل الثالث

بناء السلام في العراق 2003-2016: دراسة في فاعلية البرامج الأممية

لطالما شكلت الحروب والنزاعات مخاوف عديدة في المجتمع الدولي؛ نظرا للإِنتهاكات والدمار الذي تخلفه، لذلك فقد عملت مختلف فواعل المجتمع الدولي من دول ومنظمات دولية على معالجة آثار النزاعات والحروب الحاصلة في العديد من الدول، وهو ما نجده في حالة العراق خاصة بعد الإحتلال الأمريكي لها عام 2003 وما خلفه من آثار سلبية وإنتهاكات بشرية ودمار في الأنظمة.

في إطار إعادة بناء السلام وضمان عملية إنتقال سليم من حالة النزاع والفوضى والدمار الحاصلة في العراق إلى حالة بناء سلام داخلي، توجهت العراق لتبني إستراتيجية متكاملة من البرامج الإنمائية، كانت في مجملها تصب في دعم الجهود الوطنية وتشجيع المساعدات الدولية وفقا لرعاية أممية، وهو الأمر الذي ساهم في فتح المجال لتقديم المساعدات بشتى أشكالها من الجانب الدولي متمثلا في هيئة الأمم المتحدة.

في هذا الفصل سنحاول تصنيف الآثار الناجمة عن الإحتلال الأمريكي للعراق، والتي مست مختلف المجالات: السياسية؛ الإقتصادية؛ الإجتماعية؛ البيئة؛ والبشرية، ناهيك عن التطرق لمختلف البرامج الوطنية والأممية المنتهجة بهدف بناء السلام، ومدى نجاح الهيئة الأممية في تحقيق ذلك في العراق خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2016.

المبحث الأول: التوجه الأممي لبناء السلام في العراق بعد الإحتلال الأمريكي في 2003

تسبب الإحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 في دمار كبير في العراق، مسّ مختلف الجوانب؛ الإجتماعية؛ الإقتصادية؛ السياسية؛ الأمنية؛ والثقافية، وبذلك فقد سعت مختلف الفواعل الدولية بما فيها هيئة الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة، سعيا منها لبناء السلام وتسهيل عملية التحول الديمقراطي، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مختلف هذه الآثار وتصنيفها حسب طبيعتها ودرجة تأثيرها في حالة السلام والأمن الداخلي وكذا التوجه الأممي لبناء السلام في العراق.

الخريطة رقم 1: خريطة العراق

المصدر: **سعيد مجيد دحدوح، "اثر المتغير الامريكي في العلاقات العراقية الايرانية 2003-2011" (أطروحة ماجستير، جامعة المستنصرية، 2013)، 72.**

المطلب الأول: تأثير الإحتلال الأمريكي في العراق على البيئة الداخلية

كان للإحتلال الأمريكي للعراق تأثيرا بالغا على الواقع الداخلي، حيث شملت حالة الدمار العديد من المجالات الحيوية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والأمنية المؤثرة على الأمن والإستقرار والتنمية في العراق.

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية للاحتلال:

إنّ النظر إلى طبيعة المجتمع العراقي يسمح لنا بمعرفة الطبيعة الفسيفسائية المتضمنة للتعدد العرقي والتنوع المذهبي والإختلاف الديني، هذا التنوع الذي غالبا ما يجعل الدولة أمام فكرة الصراع والإنقسامات الدائمة، خاصة إذا توفرت شرارة النزاع، لهذا فإن الإحتلال الأمريكي للعراق قد شكل فرصة لبروز تلك المرجعيات وزيادة تأثيرها على حالة اللاّ إستقرار في الدولة؛ في ظل إنتشار وترسيخ فكرة إستحواذ السنة على الحكم وحرمان الشيعة[1]، فكما يعتبر التنوع الثقافي والعرقي والديني أداة فعالة للإستفادة من الإبتكار والتناسق والإنسجام، فإنه يعتبر بؤرة للاّ إستقرار خاصة إذا كانت الأقليات فيها تعاني من الإضطهاد أو نكران الحقوق أو التهميش، ناهيك على أن فكرة التنوع والإختلاف في حد ذاته التي تطرح مشكل التقسيم العادل، والذي غالبا ما يكون صعب التحقق، خاصة إذا كان من دوافع خارجية لتحقيق مصالح دون أخرى، كما هو بالنسبة لإحتلال الأمريكي للعراق.

إستغلت قوات الولايات المتحدة الأمريكية الإختلاف العرقي والتنوع الموجود في العراق لخلق تهديدات متنوعة وفقا للطبيعة الفسيفسائية للمجتمع، والتي تنوعت بين

[1]- عبد الكريم باسماعيل،**الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق: من بوش إلى بوش**، ط1(الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015)، ص162.

التهديدات التفتيتية على أسس عرقية، والتهديدات التفتيتية على أسس طائفية، والتهديدات التفتيتية على أسس مناطقية، وفيما يلي تفصيل لكل تهديد:

- **التهديدات التفتيتية على أسس عرقية:** هذا النوع من التهديدات مرتبط بالجانب العرقي وتنوعه داخل الدولة، وبالنسبة للعراق فقد كان التركيز فيها على القضية الكردية بِاعتبارها الأكثر تهديدا وخطورة في تاريخ العراق، نظرا للمطالب المتكررة إزاء القضية الكردية والدعوة لخلق كيان مستقل، وشملت بذلك اللجوء إلى التحالف مع الطرف الخارجي إبان فترة الإحتلال الأمريكي في العراق، مما أدى إلى خلق كيان كردي مستقل عن وطنه، يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة وكينونته المستقلة.
- **التهديدات التفتيتية على أسس طائفية:** هذا النوع من التهديدات مرتبط بالجانب الطائفي، ويتعلق بوجه الخصوص بالأحزاب السياسية، التي تختلف في نشأتها بين تلك الداخلية النشأة المستمِدة لقوتها من الخارج، والتي غالبا ما يكون ولائها لمصدر قوتها، وتلك الناشئة في الخارج التي لا تملك ولاء للوطن بأي شكل من الأشكال، وتتعلق خطورة هذا التهديد في إمكانية قيام نزاعات أهلية طائفية مؤثرة على سلامة وأمن ووحدة الدولة العراقية، بسبب تعارض المصالح الداخلية مع الأطماع الخارجية[1].
- **التهديدات التفتيتية على أسس مناطقية:** قائمة على أساس مناطقي؛ أي التهديدات وفقا لفكرة تفتيت العراق إلى أقاليم مستقلة عن بعضها البعض، هذا التهديد من شأنه التأثير على وحدة الدولة وسيادتها، حيث تطالب كل جماعة بحق الإِستقلال وتكوين منطقة مخصصة لها وفقا لتقاليدها وممارساتها، مع إِستمرارية النزاعات الأهلية حتى

[1]- جعفر ضياء جعفر وآخرون،"**برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال**"،أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005)، ص248.

بعد الإنقسام، إما بسبب الحدود والرغبة في التوسع؛ أو الموارد لكون الدولة لا تتوفر على نفس القدر من الموارد في كل أقاليمها؛ أو غيرها من الأسباب الأخرى[1].

إن الخروج من دوامة النزاع التي شهدها العراق أثناء فترة الإحتلال كان من شأنه تحويل الطائفية الموجودة في المجتمع إلى خطر حقيقي يهدد التجانس الإجتماعي وكيان الدولة ككل، حيث تقترن هذه الطائفية بحالة ضعف الإندماج الإجتماعي، وهذا بسبب قيام جماعات ذات إنتماءات مذهبية معينة بإعلاء قيمة الهويات الفرعية، الأمر الذي يعيق إندماجها مع الوقت في الهوية الوطنية[2]، وقد أعرب هنا الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان في 19 مارس 2003 عن قلقه من الأوضاع في العراق بقوله:

"عايش العراقيون في الأعوام العشرين الأخيرة حربين كبيرتين وانتفاضات ونزاعات داخلية وأكثر من عقد من العقوبات المضنية، لقد تحطمت البنية التحتية للبلاد بحيث لم تعد تفي بأهم الاحتياجات الأساسية كالماء النظيف والصحة والتعليم"[3].

وبالتالي فقد ساهمت حالة اللاّ إستقرار والنزاع التي عاشتها العراق في تمزيق النسيج الإجتماعي وتفشي مختلف المشكلات التي عصفت بمختلف شرائح المجتمع العراقي، والتي شملت كل من:

- من ناحية الخدمات الصحية فقد شهدت نقصا كبيرا ما أدى لإنتشار الأوبئة والأمراض ناهيك عن الدمار الذي أُلحق بالأجهزة الطبية وبالتالي تقلصت قدرات الخدمات الصحية عموما، وبسبب تلف لقاحات الأطفال كان ما يقارب 210 ألف طفل حديث

---

[1]- جعفر ضياء جعفر وآخرون، نفس المرجع، ص249.

[2]- رسمية محمد هادي،"**الطائفية السياسية وعوامل صعودها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**"، نوفمبر 2014، أطلع عليه بتاريخ 17 أكتوبر 2017:
http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/21997-2014-11-20-17-54-26

[3]- جيف سيمونز، **عراق المستقبل، تر: سعيد العظم**،ط1(لبنان: دار الساقي، 2003)، ص35.

الولادة عرضة للأمراض القاتلة، ووصلت نسبة المستشفيات المدمرة إلى ما يقارب 7%، و12% تعرضت للسرقة[1].

جدول رقم 3: **عدد المؤسسات الصحية في العراق 2008/2005**

المؤسسة الصحية	2005	2006	2007	2008
مراكز رعاية صحية	1854	–	849	921
عيادات شعبية	349	358	346	334
عيادات تأمين صحي	322	327	321	319

المصدر: (أحمد عمر الراوي،"**الحقوق الصحية للفرد العراقي بين الواقع ومسؤولية الدولة**،" 5، اطلع عليه بتاريخ: 15 أفريل 2018، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9265)

يبين الجدول أعلاه عدد المؤسسات الصحية وكيفية تطورها على مدار أربعة سنوات بعد الإحتلال الأميركي، ومن الملاحظ أن كل من مراكز الرعاية الصحية وعيادات التأمين الصحي قد شهدت تناقصا كبيرا بسبب حالة اللاّ إستقرار التي أعاقت الحصول على المستلزمات الطبية اللازمة، وبذلك تم إغلاق البعض من المؤسسات الصحية، كما أن العيادات الخاصة قد عرفت هي الأخرى تناقصا واضحا لنفس الأسباب السابقة إضافة إلى إحتمالات الخسارة الكبيرة الواردة في ظل هذه البيئة غير المستقرة.

- ومن ناحية التشغيل فقد تم الإستغناء عن العديد من موظفي الدولة المدنيين منهم والعسكريين، إضافة إلى خروج المساجين أثناء الحرب وتعزيزهم لإنتشار البطالة بعد الخروج الأمريكي التي إرتفعت لتقارب 80%، ناهيك عن حالة الخوف والقلق مما هو قادم بسبب الإضطهاد والقمع الناتج عن تفكك التركيبة الإجتماعية[2].

-

[1]- خالد سعد السهلي،"**حرب الخليج الثالثة(2003) وانعكاساتها على دولة الكويت**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، ص ص60-61.

[2]- خالد سعد السهلي، نفس المرجع، ص62.

جدول رقم 4: **معدل البطالة في العراق 2003-2008**

السنة	معدل البطالة%
2003	28.1
2004	26.80
2005	17.97
2006	17.50
2007	17.5
2008	15.34

المصدر: (رجاء خضير عبودي الربيعي،"**الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية-2007-2012-**"، 124، اطلع عليه بتاريخ: 15 أفريل 2018،

(www.uobabylon.edu.iq/publications/economy.../economy8_4.doc

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نسبة البطالة كانت في أوجها مع بداية فترة الإحتلال الأمريكي في 2003، وهذا بسبب حالة الدمار التي لحقت بمختلف المنشآت ومراكز العمل، وظلت في تناقص حتى وصلت 15.34%عام 2008، ولكن رغم هذا التناقص فهي تظل مرتفعة كثيرا ومؤثرة على الإقتصاد الوطني ونموه.

- سوء التغذية والأمراض التي عانى منها الأطفال بسبب إمدادات المياه الملوثة، مع التشوهات الحاصلة بسبب مخلفات الذخائر، كما وجدت اليونيسيف بعد مرور أربعة سنوات على الإحتلال حالة تدهور تعليمي للأطفال، حيث بلغ عددهم سنة 2008 حوالي 769 ألف طفل خارج التعليم الإبتدائي، إضافة إلى حالات التهجير التي بلغت ما يقارب 25 ألف طفل في الشهر في عام 2006[1].

[1]- مايكل اوترمان وآخرون، **محو العراق خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع أخر**، ط1(لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011)، ص206.

- الإقتصاد غير الرسمي الذي توجه إليه المواطنون والذي يخلو من كل الضمانات، مما يعني أن الضمان الإجتماعي في حالة تلاشي وضياع.

هذه الهشاشة في الجوانب الإجتماعية ساهمت في ظهور مجتمع مهزوز إجتماعيا غير آمن وغير مستقر لا يمكنه القيام بواجباته كمجتمع سوي[1]. ولذلك يمكن القول أن هذا الإحتلال كان السبب في اِنهيار المجتمع العراقي، ووقوعه في حالة فوضى وتأثُّر قيمه الإجتماعية بمختلف أشكالها، ما يجعله ضعيف في بنيته ومفكك في تشكيلته لا يملك أي تنظيم يمكن من خلاله نقل المطالب للسلطة، ناهيك عن تفشي ممارسات وأفكار تؤثر على وحدة المجتمع وتماسكه:

- **فقدان الثقة بالمجتمع:** يعتبر هذا العنصر من أبرز مخلفات الإحتلال الأمريكي في العراق، والمتعلق أساسا بزعزعة ثقة الفرد العراقي بمجتمعه ككل وتغيير نظرته له، حيث يصبح المجتمع في نظره عاجزا ومفككا لا يملك أطر للتعبير عن تطلعاته، مجتمع تعم فيه بوادر الفساد.
- **اِنسلاخ المواطن عن قيم المواطنة:** تعتبر المواطنة من بين القيم الأكثر تضررا في المجتمع العراقي، وتكون بسبب تغليب العلاقات الطائفية والقومية والقبلية والفئوية في مختلف المجالات، وقد تصل حتى إلى خدمات الدولة، وبالتالي يجد الفرد العراقي أن الدولة منسلخة عن المجتمع ولا تعبر إلا عن مصالح فئوية، هذه الصورة أدت فعلا إلى ممارسات أثرت سلبا على النظام الإجتماعي، مما ساهم في بروز ظاهرة العنف والسرقة والفساد الأخلاقي، وقد وصلت إلى الإنفلات الأمني والإجتماعي، وكان هذا دافعا لهجرة البعض بحثا عن ملاذ آمن مستقر[2].

---

[1]- خالد سعد السهلي، نفس المرجع، ص62.

[2]- جمال القيسي،"**أثار الاحتلال على منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي**"، اطلع عليه بتاريخ: 15 نوفمبر 2017، https://weblight.com/i?u=https://ar.islamway.net

- **غياب الترابط الإجتماعي في المنطقة الواحدة:** معروف عن المجتمع العراقي إهتمامه بمختلف التقاليد القائمة على القيم الإجتماعية، والتي لطالما عملت على نشر التآلف والتآزر بين أفراد المجتمع، على غرار اِنتشار التكافل الإجتماعي ومساعدة بعضهم البعض؛ وإحياء مختلف المناسبات، إلا أن كل هذه القيم قد تلاشت بعد مرور سبع سنوات من الإحتلال نظرا للشرخ العميق الذي تعرض له المجتمع العراقي، بسبب الاِنقسام الطائفي المعَزَز بالأحزاب الطائفية.
- **اِضطراب القيم الأسرية في التنشئة:** عُرفت الأسرة العراقية بطابعها المحافظ والمهتمة بتخريج أجيال تعمل على خدمة المجتمع والحفاظ على قيمه، لكن الإحتلال كسر هذا الترابط من خلال فتح أبواب العولمة والفضائيات، مما أدى إلى هدم البناء الأخلاقي للأسرة وبالتالي تهديم المجتمع بإعتبارها عماد تماسكه.
- **الفساد والرشوة والغش:** أفاد ديفيد نوسوم "**David Nosom***" إلى أن مختلف التقارير تشير إلى تفاقم الفساد في العراق بصورة كبيرة، وقد إحتلت العراق مراتب متقدمة للدول الأكثر فسادا، بدءا بمستوياتها العليا وصولا إلى الشعب، ناهيك عن تفشي الغش في كل مناحي الحياة[1].
- **التأثير على التعايش السلمي في العراق:** إن وجود بيئة غير مستقرة جراء النزاع أثرت على إيجاد توافق وتعاون يمكن من خلاله وضع مشروع وطني، ناهيك عن تنامي فكرة الاِنتقام بين الجماعات وهو ما يكرس التنافر وعدم اللجوء إلى التعايش السلمي[2].

* دبلوماسي أمريكي شغل منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا من 1965 إلى غاية 1969، ومساعد وزير خارجية الولايات المتحدة للشؤون الإفريقية من 1969 إلى غاية 1974، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في اندونيسية في الفترة الممتدة من 1973–1977،

[1]–جمال القيسي، نفس المرجع.

[2]– منى حمدي حكمت،"**مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق**،"مجلة بغداد للعلوم السياسية 51(2016)، ص346.

- **التأثير على المستوى المعيشي:** أثبتت إحصائيات صادرة عن وزارة التخطيط العراقية لعام 2007 أن عدد العراقيين الذين يعيشون تحت خط الفقر قد وصل إلى 9 مليون عراقي؛ في حين بلغت نسبة البطالة حوالي 60%، وبالتالي فقد خلف الإحتلال الأمريكي للعراق حالة من الفقر والتشرد وتدني المستوى المعيشي والصحي[1].

كما نجد أيضا تأثيرات معنوية للتدخل وحالة النزاع التي عرفتها العراق بدءا من 2003، والمرتبطة أساسا بالصدمة التي تولد حالة من القلق الشديد لدى الشعب العراقي والتي تحولت فيما بعد إلى إختلال في الحالة النفسية والعقلية للأفراد بسبب الخوف من الموت وعمليات القصف أو التهديد بالموت أو الإبادة أو التعذيب أو الإيذاء بشتى أشكاله، كما أن الصدمات التي يتعرض لها الأفراد من طرف بعضهم البعض تكون أشد وأقصى من الصدمات التي تكون بفعل الكوارث الطبيعية، فمن الملاحظ أن هذا الإحتلال قد أطلق عليه تسمية "الصدمة والرعب" ذلك أن السلاح الأول فيها هو سلاح التدمير النفسي من أجل إحداث إعاقة نفسية مستديمة، تهدف هذه الأخيرة إلى دفع العراقيين للإِستسلام والخضوع، حيث أشار في هذا الصدد البروفيسور الأسترالي سيزار تشيلالا " **Cesar Chilala**" إلى أن عدد كبير من أطفال العراق قد تأثروا بنتائج الحرب وأصيبوا بما يسمى ب"صدمة إجهاد ما بعد الفوضى"، وقد شبه ماغن راوندالن* "**Magen Rundaln**" أطفال العراق بالأموات الأحياء بسبب فقدانهم لكافة المشاعر، وفي 2004 أَجرت السلطة المؤقتة إِستطلاع للرأي حول الثقة في قوات التحالف، وأجابت نسبة 80% أنهم لا يثقون فيها وسيكونون أكثر أمنا بمغادرة هذه القوات للعراق، وفي نفس السياق نشرت منظمة الصحة العالمية في 07 مارس 2009 أول دراسة مسحية في مجال الصحة النفسية في العراق،

[1]– مليكة قادري،"**مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق–دراسة حالة–** "(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2009)، ص198.

* مدير برنامج بحوث الأطفال في مركز علم نفس الأزمات التابع لجامعة بيرغن بالنرويج.

أكدت فيها أن16.5% من العراقيين يعانون من أحد الإضطرابات النفسية، إلا أن العلاج الطبي المتوفر شمل 2.2% فقط[1].

الفرع الثاني: الآثار السياسية الأمنية للاحتلال:

أدى الإحتلال الأمريكي للعراق إلى سقوط النظام السياسي للدولة وحل الجيش والشرطة وإحداث فراغ سياسي، كما سعت قوات التحالف في عمليات أخرى لنهب وإحراق الدوائر الحكومية والوزارات والمتاحف والمكتبات والجامعات ما عدا وزارة النفط، وهذا ما أدى إلى تفكيك الكيان العراقي كليا وإستنزافه ومنعه من النهوض[2]، كان هذا وفقا للقرار الصادر عن مجلس الأمن رقم 1483 في 5 مارس 2005، والذي بموجبه تم إيلاء كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المسؤولية الأخلاقية والإدارية إزاء إدارة الشؤون العراقية إلى غاية إعادة السلطة لهم، وعلى إثر ذلك تم تعيين جي كارنر "**J. Kerner***" لتولي هذه المسؤولية إلى غاية إعفائه من منصبه بعد مرور خمسة أسابيع، وحل محله بول بريمر" **Paul Bremer****" بصفته حاكم مدني على العراق، وبمجرد تسليمه المنصب سارع لإتخاذ إجراءات وقرارات مهمة، كان أولها حل المؤسسة العسكرية وتفكيك كل المؤسسات الأخرى للدولة، ناهيك عن حرمان المنتسبين العسكريين من حقوقهم ومستحقاتهم وإقصائهم من الحياة العسكرية والمدنية، هذا جعل البعض منهم يتوجه نحو

[1]- سعيدة كحال،"**حقوق الإنسان في ظل التدخل أمريكي في العراق**"(مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة قسنطينة، 2009)، ص ص134-140.

[2]-محمد أحمد،"**الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق عام 2003 بحث في الأسباب والنتائج**،"مجلة جامعة دمشق3-4، المجلد20(2004)، ص133.

* جنرال أمريكي متقاعد، تم تعيينه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لتولي الحكم المؤقت في العراق بعد التدخل في 2003.

** رئيس شركة استشارية للأزمات تابعة لشركة مارش وماكلينان، عينه الرئيس الأمريكي جورش بوش الابن رئيسا للإدارة المدنية، بهدف الإشراف على إعادة الإعمار.

المقاومة العراقية والأخر نحو الجماعات المسلحة، وهو الأمر الذي زعزعة الوضع الأمني للعراق[1]، وأدى إلى اِستفحال العنف الإجتماعي ناهيك عن حالة العجز التي عانت منها العراق في سد حاجيات الأفراد، هذه الأوضاع غير المستقرة أدت إلى شيوع عمليات القتل سواء بصورة جماعية أو فردية عبر القصف أو السيارات المفخخة، حيث تشير إحصائيات 2004 إلى أن عدد الوفيات في العراق قد ارتفع بنسبة 2.4% عن عام 2000، وقد أكدت البعثة الأممية في العراق على أن نسبة المشردين قد وصلت إلى 5% من مجموع السكان العراقيين[2]، كما أقامت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من القواعد العسكرية الثابتة في جميع أنحاء العراق وقد بلغ عدد الجنود الأمريكيين فيها حوالي 150 ألف جندي، كان الهدف منها صد الدول العربية المجاورة في حالة بروز أي بوادر للنهضة والتدخل وفق إطار العروبة والإسلام، ورغم صدور قرار من مجلس الأمن (1546) والذي يقضي بإنهاء التواجد الأمريكي للعراق في 30 جوان 2004، إلا أن هذا القرار عزز من هذا التواجد تحت تسمية أخرى مضَلِلَة للرأي العام الدولي وهي "القوات المتعددة الجنسيات"[3]. كما لا يمكن تجاوز قرار الإعدام بحق الرئيس العراقي صدام حسين"**Hussein Saddam**" حيث أكد بديع عارف عزت"**Badie Aref Ezzat***" أن المحكمة المُشَكَلة في ظل الإحتلال هي محكمة غير شرعية، حتى أن أشخاصها

---

[1]- حسن تركي عمير،"**المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق**،"دفاتر السياسية والقانون12(2015)، ص ص128-130.

[2]- فراس عباس البياتي،**الحرب والسكان-دراسة تحليلية لأبعاد الحرب-**، ط1(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014)، ص32.

[3]- جيا فخري عمر محمد علي الجاف،**الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية-العراق نموذجا**، ط1(دمشق: تموز للطباعة والنشر والتوزيع، 2012)، ص172.

* محامي طارق عزيز النائب السابق للرئيس العراقي

محسوبين على هيئة التحالف ولا يتمتعون بصفة القضاة المستقلين، وهذا إستنادا إلى شهادة المدعي العام جعفر الموساوي "**Jafar al-Mousawi**"**:

"...هذه المحكمة ينخرها الفساد الإداري والأخلاقي والقانوني والقضائي..."[1]

ناهيك على أن معظم القضاة كانوا في الأصل محامين حصلوا على دورة تكوينية لعدة شهور قبل إمتهانهم مهنة القضاء؛ وإستدعائهم لمحاكمة الرئيس صدام حسين، وبالتالي فجل قراراتها غير شرعية لأن تكوينها كان غير شرعي[2]، فما كان أساسه وفقا للباطل كانت نتائجه منافية للعدالة. وقد كانت عسكرة المجتمع العراقي هي النتيجة المحتملة بعد حالة النزاع الذي عاشته العراق بعد 2003، حيث تجلت العسكرة في مظهرين أساسيين:

- **المظهر الأول** : هو مظهر مادي تُشكل فيه الأسلحة العنصر المركزي، والتي تتنوع وتشمل الأدوات البسيطة ذات التأثير الجارح والناري، وكذا المعقدة كالأسلحة الإلكترونية والجرثومية.
- **المظهر الثاني:** هو مظهر معنوي ذو خصائص عقائدية نفسية وفكرية، تعمل على نشر فكرة الصراع وتعزيز الإيمان بقيمته بهدف البقاء، مع التأكيد على الدفاع عن أهداف وعقائد ومصالح قد تكون ذات طابع مثالي أو ذاتي.

هذان المظهران لعسكرة المجتمع العراقي ساهما في خلق فجوة سياسية أمنية في المجتمع، تبرز من خلال:

- تراجع وضعف بنى المؤسسة العراقية وتنامي القوة الشخصية الفردية.

** رئيس هيئة الادعاء العام والمدعي العام في المحكمة الجنائية العراقية العليا التي حاكمت الرئيس السابق صدام حسين في قضية إعدام بعض أعضاء حزب الدعوة، تم تعيينه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 في مجلس الحكم المؤسس من طرف بول بريمر

[1]- تصريح المحامي بديع عارف عزت،"**حرب العراق 2003**،" اطلع عليه بتاريخ: 20 أكتوبر 2017، https://www.youtube.com/watch?v=xDrTiwxbRnY

[2]- تصريح المحامي بديع عارف عزت،"**حرب العراق 2003**، نفس المرجع.

- عدم وجود إتفاق حول مرجعية محددة ولا حتى على الدستور، وقراءة نصوصه برؤى مختلفة.
- سيطرة المصالح الحزبية الضيقة على فكر وسلوك العمل السياسي، ودعمه من ناحية أخرى بأدوات عسكرية.
- تراجع ثقافة الإِنتماء وبروز ثقافة الولاء وهو ما يؤثر على وحدة العمل السياسي.
- هشاشة الثقافة الديمقراطية والثقافة السياسية المساهمة المدعمة لديمومة العملية السياسية ودمقرطة المجتمع العراقي[1].

إن النظر إلى حالة العراق يقودنا للقول أن مختلف المشاكل التي تعاني منها ما هي إلا مشاكل سياسية ذات أبعاد مجتمعية، تضمنت صراع للقوى المجتمعية حول الأحقية في تفسير وتصميم المفهوم السياسي للعدالة، ناهيك عن إِحتدام الصراع الذي طال الشرعية وتغذى بتآكل الثقة بين المكونات المجتمعية في العراق، وبذلك فالمجتمع يعاني من غياب ثقافة سياسية جمعية بالمعنى الذي يتحدث عنه جون رولز " **John Rawls**"* ، وهو الأمر الذي أدى إلى فشل في تكوين وعي مجتمعي عابر للهويات الفرعية من طرف الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 2003، كما فشلت أيضا في تبني مبدأ العدالة والإنصاف كقاعدة لإيجاد مبرر سياسي مشترك للتعاون[2]، ومع حلول 2005 كانت البداية بإجراء العمليات الإِنتخابية بالنسبة للجمعية الوطنية في جانفي 2005، والتي تضمنت كل من التيار الليبرالي والإِشتراكي والقومي، وقد شهدت هذه العملية الإِنتخابية ميلا كبيرا نحو البعد الديني والمذهبي لجملة من الأسباب:

---

[1]– حسن عبد الحميد،"**ظاهرة عسكرة المجتمع في العراق بعد 2003–دراسة وصفية–**،"مجلة العلوم السياسية والقانونية4، المجلد 1(2017)، ص ص169–170.

* هو فيلسوف أخلاقي وسياسي ومن منظري ومؤسسي الليبرالية الاجتماعية واهتم بالعدالة الاجتماعية، من مؤلفاته: نظرية العدالة؛ الليبرالية السياسية؛ قانون الجماعات البشرية؛ العدالة كإنصاف.

[2]– إيلاف راجح هادي، حسن أحمد دخيل،"**الاعتدال والعقلانية في فكر جون رولز: في إشارة للحالة العراقية بعد 2003**،"مجلة العلوم السياسية والقانونية4، مجلد 1(2017)، ص108.

- طبيعة البيئة المجتمعية للعراق المدعمة للاِستثمار السياسي وتوظيف العواطف والمشاعر الدينية كأداة لاِحتواء الواقع وصياغة هويات ذات أبعاد دينية.
- الدعم اللاّ متناهي من طرف الهيئات الدينية للقوى السياسية وهو ما عزز الصبغة الشرعية عليها.
- تحقق الإدراك الأمريكي بضرورة دعم وإسناد التيار الديني، والتركيز على قدرة هذه القوى على تعبئة وحشد الواقع العراقي واِحتوائه.
- فشل الأحزاب العلمانية في تأسيس بنية سياسية متكاملة على مستوى الوعي السياسي.
- عدم وجود ثقة من طرف الشعب في جدوى العمل الحزبي في ظل الخروج من تجربة الحزب الواحد، وهو ما خلق فجوة فكرية فيما يتعلق بقبول التعددية وقابلية التوجه إليها.
- رداءة الوضع الأمني في فترة الاِنتخابات وهو ما كرس النزعة الدينية وفي نفس الوقت الخوف من مصالح الفئات المذهبية الأخرى[1].

كانت هذه الطبيعة هي الميزة التي تميزت بها مختلف الاِنتخابات سواءاً المتعلقة بمجلس النواب في 15 ديسمبر 2005 وكذا اِنتخابات المحافظات العراقية–المحلية 2009- إضافة إلى الاِنتخابات البرلمانية التشريعية 2010، ومن خلال اِستطلاعات للرأي العام يمكن القول أن المجتمع العراقي كان في حالة فوضى غير قادر على إتخاذ قرارات سياسية تساهم في بناء دولة قوية وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الدائرة النسبية التالية:

[1]- عدي إبراهيم محمود المناوي،**التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام–دراسة حالة العراق بعد2003-**، ط1(الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص229-230.

شكل رقم 1: **استفتاء الرأي يبين نسبة القوى في العراق**

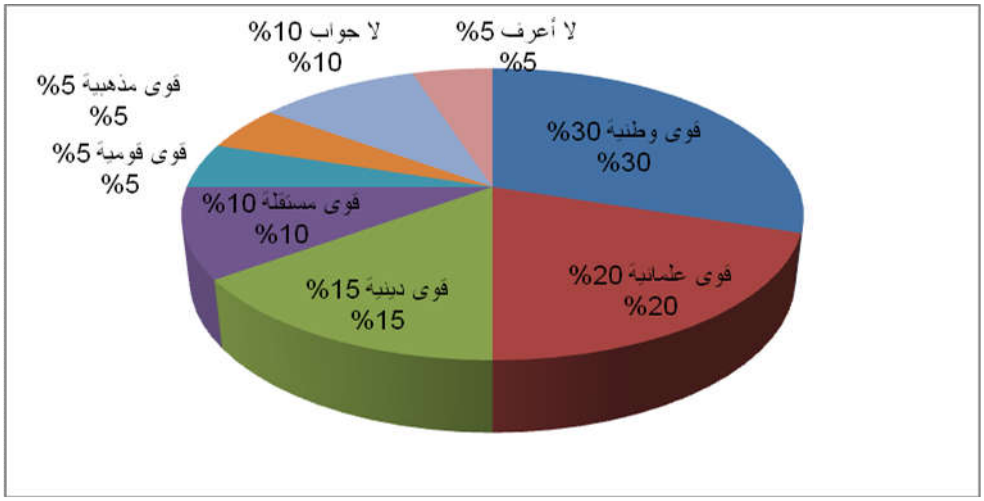

المصدر: (عبادة محمد التامر،**سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية-إيران-العراق-سوريا-لبنان أنموذجا**-(بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص308.

تبين لنا هذه الدائرة النسبية وفقا لِإستفتاء الرأي العام أن أعلى النسب للفوز في الإنتخابات قد حصلت عليها القوى الوطنية بنسبة 30%، وتلتها بعد ذلك القوى العلمانية بنسبة 20%، في حين حصلت القوى القومية والمذهبية على أدنى النسب 5%، وهذا راجع لتخوف الشعب من الدخول في إطار التمييز القومي والمذهبي في حال نجاح مثل هذه الأحزاب، لذلك فإن الحل هنا يكمن في التوجه نحو القوى الوطنية والعلمانية التي قد لا يكون فيها إنحياز وتميز بالقدر الذي يكون في إطار القوى المذهبية والقومية.

في 2 أكتوبر 2003 تم إستحداث فريق خاص تحت اسم"فريق ترسيخ الإستقرار في العراق" والعامل في مجال السياسة والحكم؛ مكافحة الإرهاب؛ الإقتصاد؛ وسائل الإعلام، هذا ما كان محددا في بنود إنشائه، إلا أن الغايات الأساسية مرتبطة بتقوية ودعم وكالات وزارة الدفاع وسلطة الإئتلاف المؤقتة **CPA**، والتنسيق بينها وفقا لمقتضيات المصلحة

الأمريكية[1]، ومع حلول 8 مارس 2004 تم وضع دستور مؤقت للعراق، وهو مفروض من طرف الإدارة الأمريكية في ظل وجود مجلس للحكم الإنتقالي؛ يسعى لتخفيف الضغط عن الإدارة الأمريكية ويحاول حصر وتقليل أعمال العنف المستمرة في العراق، وباءت هذه الإستراتيجية بالفشل مما إستدعى نقل السيادة إلى الشعب وإعلان قيام حكومة عراقية برئاسة إياد علاوي" **Iyad Allawi**"، وغازي عجيل الياور" **Ghazi Ajil Al Yawar** " كرئيس للجمهورية في 1 جوان 2004، كان هذا بالموازاة مع صدور القرار رقم 1546 عن مجلس الأمن الرامي لتوفير الغطاء الشرعي والقانوني لتحويل قوات الإحتلال إلى قوات متعددة الجنسية، وكذا الإعتراف بحكومة سيادية مؤقتة تتحمل مسؤولية البلاد، ومع وصول باراك أوباما "**Barack Obama**" للحكم إستمرت فكرة الوجود العسكري في العراق، غير أن غياب التوافق العراقي وتهديد بعض التنظيمات المسلحة بالرد عسكريا في حال الإقرار بأي نوع من التواجد العسكري، أدى إلى التراجع الأمريكي والإكتفاء فقط بالتواجد المكثف في السفارة الأمريكية في بغداد[2*]، ومع حلول 2011/12/21 إنتهى التواجد العسكري الأمريكي في العراق رسميا، بعد مرحلة من التمهيدات ورفض لقوانين تضمن الإنسحاب الكلي لقوات الإحتلال، غير أن تحكم الولايات المتحدة الأمريكية مازال قائما؛ ذلك أن البنية السياسية التي قامت عليها الدولة العراقية بعد سقوط النظام السابق لصدام حسين؛ شكلت بيئة مناسبة لإستثمارها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ويكون هذا من خلال إستخدام البنية السياسية المذهبية، وهو ملاحظ في أواخر 2013 عند لجوء الحكومة العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب تزايد الإحتجاجات ضد

---

[1]- دوغلاس ج فايث، **الحرب والقرار من داخل البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الارهاب**، ط1(لبنان: مشسسة الانتشار العربي، 2010)، ص540.

[2]- عبادة محمد التامر،**سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية- ايران-العراق-سوريا-لبنان أنموذجا-**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص ص18،175.

* حسب بعض التقارير الصحافية وصل عدد المتواجدين في السفارة الأمريكية في بغداد خمسة عشر(15) ألف موظف، ويضم هذا العدد طاقم حماية كبير وطائرات استطلاع دون طيار، لذلك تعد أكبر سفارة أمريكية في العالم.

سياسة رئيس الوزراء نوري المالكي " **Nouri al-Maliki**"، حيث طلب الدعم الأمريكي ضد ما سماه تنظيم القاعدة في العراق في 2 نوفمبر 2013، وبالتالي فإن هذا التواصل الدائم يدل على التأثير المستمر الذي ما تزال تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في العراق حتى بعد إعلان الإِنسحاب الرسمي لقواتها من الأراضي العراقية[1].

إن الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة داخل الدولة أدت إلى إِنهيار الأجهزة الأمنية جزئيا أو كليا، وأصبح المواطن هنا مسؤول عن حماية نفسه وبالتالي فقدان الدولة لأبرز إختصاصاتها تجاه مواطنيها والمرتبط بتحقيق الأمن لهم، وهذا الأمر يكرس بروز الفساد بشتى أنواعه في مختلف المجالات ناهيك عن عمليات التخريب للمنشآت وعمليات السطو والسرقة والنهب المؤثرة بشكل كبير على حياة الأفراد، فمجتمع غير مستقر يولد حالة توتر[2]، وهو ما شهدته العراق من خلال تهديد وحدة الدولة الوطنية والتي إنشقت عنها تعددية حزبية وفقا للمنظور الطائفي لا الديمقراطي، وهو ما زاد من حدة المواجهات الطائفية التي فتحت المجال أمام الإِنفلات الأمني وخلق أزمة هوياتية في الدولة[3].

[1]– عبادة محمد التامر، نفس المرجع، **ص**186.

[2]– مسعد عبد الرحمان زيدان،**تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**(مصر: دار الكتب القانونية، 2008)، ص ص121–122.

[3]– حنان رزايقية، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما 2008–2016**"(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2018)، ص252.

الفرع الثالث: الاثار الإقتصادية والثقافية للاحتلال

1-الجانب الإقتصادي:

لا يمكن إغفال التأثيرات الإقتصادية التي تتسبب فيها النزاعات والحروب، والتي تعيق مسار عجلة التنمية بسبب تناقص الإستثمارات الداخلية ومنع تدفق الإستثمارات الأجنبية، خوفا من تدمير المنشآت الإقتصادية وكذا تدمير البنية الأساسية لتطوير العملية الإقتصادية، ناهيك عن عملية إستنزاف موارد الدولة التي تأخذ شكل إنفاق عسكري[1]. وتمحورت نتائج الإحتلال الأمريكي في العراق في الجانب الإقتصادي في السيطرة على النفط وتأمين منابعه وخطوط نقله وإمداداته، وبالتالي فقد كانت فكرة الحرية والديمقراطية مجرد هدف يفتقر للممارسات الفعلية، وكان بذلك التوجه الأولي نحو الإستيلاء على مختلف آبار النفط الموجودة في البصرة وكركوك والموصل وغيرها من المناطق العراقية، وما يؤكد على الإهتمام الشديد بالنفط هو حماية وزارة النفط من مختلف عمليات السطو والنهب التي مست جل الوزارات والمنشآت الحكومية في بغداد، والى جانب هذا كانت إستراتيجية إعادة إعمار العراق وبناء المرافق المهمة فيها وإدارتها من حليف كُبريات الشركات الأمريكية، التي حققت مكاسب خيالية جراء إبرام مثل هذه العقود*، والجدول الموالي يبين أبرزت الشركات الحاصلة على العقود مع قيمة هذه العقود:

[1]- نفس المرجع، ص ص123-124.

* كانت هذه المشاريع حكرا على أثرياء الحروب وعلى رأسهم جورج بوش الذي كان مديرا لشركة نفطية سابقا والى شركات لوكهيد مارتن، وكذا نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الذي ترأس مجلس إدارة شركة هالبرتون للخدمات النفطية في 1991-2000، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس التي شغلت منصب إداري رفيع في شركة شيفرون النفطية لمدة 9 سنوات، إضافة إلى وزير الدفاع دونالد رامسفيلد الذي شغل رئيس مجلس إدارة شركة جنرال انترومنت وقبلها مجموعة شركات بكتل.

جدول رقم 5: **الشركات الأمريكية الحاصلة على أكبر العقود لإعمار العراق**

الشركة الأم	العقد بمليون دولار	الشركة الأم	العقد بمليون دولار
هاليبيرتون	10832	إنترناشيونال أمريكان برودكت	628
بارسونز كورب	5286	تيتان	402
فلور كورب	3755	هاريس	165
واشنطن غروب إنترناشيونال	3133	SAIC	159
شو غروب	3051	لوسنت تكنولوجيز وورلد سيرفيسز	75
بيريني غروب	2525	إي أودي تكنولوجي	72
كونتراك إنترناشيونال	2325	نانا باسيفيك	70
تتراك إنك	1542	ايرك تك إنك	65
يواس ايهإنفيرومونتال	1542	فينل(نورثروب غرومان)	48
سي إتش2إم هيل	1529	بارسوتز إنرجي	43
أمريكان إنترناشيونال كونترا كترز	1500	لويس بيرغروب	28
أودر بركت –أوستن	1500	AECOM	22
زباتا –إنجنيرنغ	1479	بلاكووتر سيكورتي كونسيلتينغ	21
إنفيريمونتال كاميتال كروب	1475	موتورولا	16
إكسلولسيف أوردنانس تكنولوجيز	1475	رايثيون تك سيرفيسيز	12
ستانلي بيكرهيل	1200	رونكو كونسولتينغ كروب	12

المصدر: سعيدة كحال،**حقوق الإنسان في ظل التدخل الأمريكي في العراق**(مذكرة ماجستير ، جامعة قسنطينة، 2009)، ص84.

وأصبحت بذلك العراق منطقة للتنافس حول عقود إعادة إعمار الدولة[1]، ويمكن رصد بعض الممارسات الإقتصادية كالتالي:

- الإصرار الأمريكي على رفع العقوبات الدولية والمتمثلة في الحصار الإقتصادي المفروض على العراق منذ عام 1992 من طرف الهيئة الأممية، وقد جاء في المذكرة الأمريكية أن اللجنة الإستشارية الأمريكية والبريطانية؛ هي من تتولى إدارة شؤون العراق بقيادة جاي جارنر" **Jay Garner**"، وبالتالي فإن رفع العقوبات دون وجود حكومة عراقية تمثل الشعب من شأنه فرض الوصاية الأمريكية.
- الوضوح الأمريكي والبريطاني قبل وأثناء وبعد الإحتلال حول التوجه الإقتصادي، وهو بارز في إعلان الرئيس بوش الإبن، الذي أكد من خلاله على أن العراق ستدفع ثمن الحملة العسكرية وتكلفة القتال وكذا الإعمار إعتمادا على بترولها[2].
- ظهور نوع جديد من الكارتل* الإقليمي والذي إحتكر عملية إعمار العراق مدعومة بمؤسسات مالية أمريكية وأوروبية، وهو ما يدل على الغياب التام لفكرة حرية التجارة والصناعة القائمة على أساس حرية الحكومات وفقا للتعاقد مع الأفضل والأرخص[3]، ونجد هنا شركة بيكتل باعتبارها أكبر الشركات الأمريكية للبناء حصلت على عقد بقيمة 680 مليون دولار في إطار عملية إعمار العراق[4].

---

[1]- محمد أحمد، نفس المرجع، ص ص135-136.

[2]- محمد إبراهيم بسيوني،**المؤامرة الكبرى: مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق**، ط1(القاهرة: دار الكتاب العربي، 2004)، ص125

* Cartel مصطلح لاتيني مشتق من الكلمة اللاتينية Charta وتعني الميثاق، وهي إتفاق غالبا ما يكون مكتوب، يتم بين عدد من المشاريع المنتمية إلى فرع معين من فروع الإنتاج، ويكون الهدف منها تقسيم الأسواق أو تنظيم المنافسة، مع التأكيد على بقاء شخصية كل مشروع من الناحية القانونية والإقتصادية بحيث لا تندمج مع بعضها.

[3]- محمد إبراهيم بسيوني،نفس المرجع، **ص**126.

[4]- على عبد الجليل علي، **الحرب على العراق**(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004)، ص102.

- غياب العمل الإقتصادي العربي المشترك، وعدم قيام أي شكل من أشكال التكامل الإقتصادي العربي، ما جعل النفط العربي عموما والعراقي خصوصا نفطا أمريكيا-صهيونيا[1].

وما هو ملاحظ أيضا هو الغياب المطلق لعبارة"صنع في العراق" منذ عام 2003، رغم أن الصناعات العراقية سابقا كانت تشكل نسبة 14 % من حجم الدخل القومي، وكانت تعد الأفضل مقارنة بدول الجوار، إلا أن الإحتلال الأمريكي سبب لها اِنتكاسة كبيرة جراء عمليات السلب والنهب التي تعرضت لها المصانع، فضلا عن التدمير الذي لحق بالبنية التحتية الصناعية، ناهيك عن عدم وجود تشريعات تراعي خصوصية المنتج المحلي، وبالتالي فقد أدى هذا إلى إغراق السوق المحلية ببضائع رديئة خارجية، مع تغييب دور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، حيث أشارت مختلف الإحصائيات إلى التراجع في دعم الناتج المحلي الذي وصل إلى 1.3% عام 2014 بعد أن كان 16% قبل الإحتلال، ناهيك على أن عدم تقنين الاِستيراد تسبب في أضرار كبيرة للمزارع المحلية، حيث وصلت كمية الخضر والفواكه المستوردة من الأردن إلى 58 ألف طن في أفريل 2015؛ التي تعاني في الأصل من الجفاف وشح المورد المائي[2]، وقد تأثر القطاع الصناعي هو الأخر بالإحتلال، حيث تم تدمير ما يقارب 200 منشأة صناعية؛ وتعطيل أكثر من 60 ألف مشروع صناعي، إضافة إلى تردي إنتاجية القطاع الزراعي والذي كانت مساهمته في الناتج المحلي لعام 2000 تصل إلى 14.4%، واِنخفضت بعد سنة 2003 إلى 3.5% في عام 2007، ناهيك عن الاِنخفاض في إنتاج النفط من 2.810 مليون برميل

[1]- جيا فخري عمر محمد علي الجاف، نفس المرجع، ص158.

[2]- أحمد الدباغ،"**خمس نتائج تلخص لك حصاد الغزو الأمريكي للعراق بعد مرور 14 عام**،" اطلع عليه بتاريخ 12 نوفمبر 2017،
http://amp/s/www.sasapost.com/5-results-summarize-the-harvest-of-the-us-invasion-of-iraq.

يوميا قبل سنة 2003، إلى 1.378 مليون برميل يوميا بعد سنة 2003[1]، وهنا يمكن الإشارة إلى الأدوات القانونية الإقتصادية المستخدمة في إطار العملية الإصلاحية من طرف بول بريمر؛ بإِعتبار أن الإقتصاد العراقي يمر بمرحلة اِنتقالية، وبإِعتبارها أيضا وسيلة لتحليل واقع الأمن الإقتصادي العراقي، ويمكن رصد هذه القرارات كما يلي:

- **القرار رقم 37 الصادر بتاريخ 2003/09/19:** والمتعلق بالإِستراتيجية الضريبية لسنة 2004، والذي من خلاله تم تحديد 15% كسقف للضرائب على دخل الأفراد والشركات، ناهيك عن تفعيل بعض الضرائب وإهمال أخرى، هذا ما جعل العراق سوقا لمختلف البضائع الدولية.
- **القرار رقم 39 الصادر بتاريخ2003/12/20:** هذا القرار متعلق بالإِستثمار الأجنبي والمعدل بموجب الأمر رقم 46، ووفقا لهذا القرار فقد تم المساواة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر العراقي مع عدم تحديد قيمة الأموال الأجنبية المستَثمَرة داخل العراق، كما أتاح أيضا للمستثمر الأجنبي تحويل الموارد المالية المتعلقة بالإِستثمار وتحويل الأرباح إلى الخارج بنسبة 100%، مع عدم إعادة اِستثمارها في العراق ولا خضوعها للضريبة.
- **القرار رقم 40 الصادر بتاريخ 2003/09/19:** هذا القرار متعلق بالمصارف، ومن خلاله تم السماح بتأسيس المصارف الأجنبية والعديد من الفروع التابعة لها في العراق دون أدنى قيود أو شروط، مع منحها القدرة على شراء أسهم في المؤسسات المالية العراقية بنسبة 50%[2].

---

[1]- حسين مزهر خلف، عبد الجبار أحمد عبد الله،"**الدور الإقليمي العراقي المنتظر**،"مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية 51(2016)، ص62.

[2]- يوسف أزروال،"**الاحتلال الأمريكي لدولة العراق وانعكاساته على أمن الإنسان العراقي**"(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1،2017)، ص155.

- **القرار 1483 الصادر عن مجلس الأمن في 2003/5/22:** وفقا لهذا القرار تم إيقاف مشروع النفط مقابل الغذاء، وأصبحت مسؤولية بيع النفط لصالح سلطة التحالف المكرسة في الإدارة المؤقتة، عبر اللجنة الدولية للإشراف والمراقبة، وفي المقابل تم تحويل المبالغ المالية المتبقية من مشروع النفط مقابل الغذاء إلى سلطة الإئتلاف المؤقتة، وبالتالي فإن هذا القرار يسعى لإضفاء الشرعية على الإحتلال، من خلال نقل كل موجودات برنامج النفط مقابل الغذاء إلى هذه السلطة، لذلك فإن بداية الهيمنة الأمريكية على النفط العراقي كانت من خلال قرارات مجلس الأمن (706 الصادر في ماي 1991-712 الصادر في سبتمبر 1991-986 الصادر في أفريل 1995)، ثم تحولت إلى هيمنة مباشرة بموجب القرار 1483 الصادر في 22 ماي 2003، وقد أشار في هذا الصدد رامسفيلد* إلى أن إعمار العراق لن يتم من ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية، بل سيتم من مبيعات النفط العراقي، وبذلك تكون العراق الدولة الوحيدة التي يتم إحتلالها من أجل النفط، ويدمر فيها النفط، ويعاد إعمارها بالنفط[1]، ولتنفيذ ذلك تم تسخير صندوق التنمية للعراق بتوجيه من السلطة والإدارة العراقية المؤقتة[2]؛ إضافة إلى ذلك إنهيار قيمة الدينار العراقي وإستبدال الدينار الذي يحوي صورة صدام حسين بدينار أخر جديد تتراوح قيمة 1500-2000 دينار منه ب 1 دولار

* دونالد هنري رامسفيلد سياسي ورجل أعمال أمريكي متقاعد. شغل منصب وزير الدفاع الثالث عشر في الفترة من 1975 إلى 1977 في عهد الرئيس جيرالد فورد، ثم أصبح وزير الدفاع الحادي والعشرين في الفترة من 2001 إلى 2006 في عهد الرئيس جورج دابليو بوش، وبالإضافة إلى ذلك، كان عضوا في مجلس النواب الأمريكي لثلاث سنوات عن ولاية إلينوي (1963 – 1969)، ومدير مكتب الفرص الاقتصادية (1969-1970)، ومستشار الرئيس (1969 – 1973)، والممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الناتو (1973 – 197).

[1]- يوسف أزروال، نفس المرجع، ص156.

[2]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES/1483، 22 ماي 2003)، ص5.

أمريكي، وهو ما زاد من معاناة الإقتصاد العراقي وتدهور الصناعات وزيادة الديون على العراق[1].

إن حزمة القرارات الصادرة عن بول بريمر كانت تُخفي من ورائها جعل العراق منطقة للتبادل التجاري وسوق للبضاعة الخارجية، فمن زاوية الإنفتاح وتوفير المتطلبات تم إغراق السوق العراقية بمنتجات خارجية مع إهمال العنصر الأساسي في بناء السلام وهو بناء الإقتصاد الوطني داخليا ودعم الصناعة المحلية، وهنا أصبحت العراق من هذا المنظور محط أطماع خارجية.

2-الجانب الثقافي:

فيما يخص الجانب الثقافي فقد شهدت عملية الإحتلال الأمريكي للعراق بعدا تخريبيا مس الجانب الثقافي عبر تدمير المتحف المركزي العراقي وسرقة آثاره، وتجاوزت أعمال التخريب هذا وصولا إلى إستخدام المناطق الأثرية في العراق كقواعد عسكرية للجيش الأمريكي مثل موقع بابل وموقع أور[2]، حيث جعلتها قوات الإحتلال الأمريكي مركزا لما يقارب 2500 جندي من القوات متعددة الجنسيات، وبشهادة من أوليدزكي لوكاس "**Olidzky Lucas**" وهو مهندس مقيم عينته القوات البولندية فإنه تم تدمير مجموعة كبيرة من الآثار التي تعود إلى القرن السادس أو السابع قبل الميلاد[3]، ناهيك عن

---

[1]- أحمد أحمدي إبراهيم أحمدي،"**الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق – ثورات الربيع العربي**،" دراسة بحثية منشورة ضمن المركز الديمقراطي العربي(2016)،
http://democraticac.de/?p=35606.

[2]- سليم مطر، نفس المرجع.

[3]- سلامة صالح الرهايفة، **حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة**، ط1(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص254.

حرق المكتبة الوطنية العراقية التي كانت تحتوي على مخطوطات أثرية، وبالتالي فقد تم محو السجل الوثائقي التاريخي للعراق بسبب عدم توفر الحماية اللازمة لها[1].

إن الإحتلال للعراق في سنة 2003 يعود بنا بالذاكرة إلى سقوط عاصمة العراق بغداد على يد المغول في 1258 بقيادة هولاكو الذي دمر المدينة بكاملها، وقضى على عاصمة الحضارة التي اِحتوت على مكتبة بيت الحكمة، وبذلك قام بإلقاء كتبها في نهر دجلة الذي اِصطبغ بلون الحبر لعدة أيام، وقد شهدت مرحلة الإحتلال حالة مماثلة للقضاء على التراث الثقافي العراقي، من خلال سرقة الوثائق والمخطوطات من متاحف بغداد، ناهيك عن تحطيم القطع الأثرية، وفي نفس السياق فقد تعرض المتحف القومي العراقي في بغداد لعملية سطو منظمة، ذلك أن التحف الأثرية التي كانت فيه كبيرة بشكل لا يسمح بأخذها يدويا، حيث سرق من المتحف ما يقارب 170 ألف قطعة من معروضات الآثار التي تعود إلى آلاف السنين، منها آنية زهور من المرمر يعود تاريخها إلى 3500 ق.م، وتقدر قيمة هذه الآثار ببلايين الدولارات، وقد نُهبت أيضا كل من جامعة ومتحف الموصل وجامعة البصرة وكذا مختلف المراكز الثقافية والعلمية العراقية، كل هذه الممارسات تشير إلى نية تدمير الهوية الثقافية لمنطقة ومجتمع حضاري يزيد عن خمسة ألاف سنة، وفي المقابل فإن أصابع الإتهام توجه إلى المجلس الأمريكي للسياسة الثقافية* **American Council for cultural policy (ACCP)** لتشجيعه على سرقة الإرث الثقافي العراقي[2]. كما أن عمليات النهب الثقافي قد أثرت كثيرا في الأوساط الثقافية العالمية، من خلال اِستقالة ثلاث أعضاء من اللجنة الاِستشارية للممتلكات الثقافية في البيت الأبيض الأمريكي، وعلى رأسهم رئيس اللجنة مايكل سوليفان " **Michael**

[1]- بيتر و.غالبريث، **نهاية العراق**، تر: أياد أحمد، ط1(لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص130.

* مؤسسة تضم في صفوفها مجموعة من جامعي القطع الأثرية والفنية ورجال القانون وبائعي القطع الأثرية والتحف الفنية.

[2]- محمد أحمد، نفس المرجع، ص ص137-138.

Sullivan"، وكان هذا بمثابة إحتجاج على ما حصل في العراق، وقد ذكر سوليفيان في خطاب إستقالته أن على الرئيس بوش الإلتزام الأخلاقي لمنع أعمال النهب والتدمير، وجدير بالذكر هنا أن إتفاقية لاهاي قضت بحماية التراث الإنساني لكن كل من أمريكا وبريطانيا لم توقعا عليها، مما فسح لهما المجال للعديد من التجاوزات[1]، كما أن مدير منظمة اليونسكو برتراند روزنتال "**Bertrand Rosenthal**" تحدث عن جماعات المافيا الذين خربوا الآثار العراقية، وقد عرفت اليونسكو ذلك من خلال إكتشاف محققيها لموقعين جرت فيهما عمليات حفر واسعة غير شرعية[2].

الفرع الرابع: الآثار البيئية والبشرية للاحتلال

من بين الآثار الناجمة عن الحروب والنزاعات تلك التي تمس بالجانب البيئي الإيكولوجي، وبالنظر إلى العراق بعد سنة 2003 فإننا نجدها قد عانت من سوء إدارة في مجال طمر النفايات أثناء وبعد العمليات العسكرية، ونجد هذا في بغداد من خلال الإبقاء على النفايات في الشوارع، ولعلى أخطرها تلك النفايات الإشعاعية المتسربة من موقع التويثة العسكري جنوب بغداد[3].

يتضمن الواقع البيئي علاقة ترابطية بين كل من الماء والهواء والتربة، وأي خلل في أحد الأطراف ينتج عنه خلل في دورة الحياة ككل، وبالنظر إلى حالة العراق فإننا نرصد بعض الإحصاءات المقدمة من طرف دائرة الرقابة الوطنية العراقية ووزارة الصحة وشبكة إعلام العراق، والتي أكدت على أن عدد مجمعات ترشيح المياه لغاية سنة1991 بلغ 1500 مجمع وقد غطت ما يقارب 90% من حاجة السكان في مختلف المناطق؛ الحضرية منها والريفية، وقد وصلت الطاقة الكلية للتصفية في تلك المشاريع حوالي سبعة

[1]- نفس المرجع.

[2]- يوسف أزروال، نفس المرجع، ص217.

[3]- عمر المنصوري،"**تأثير الحروب على البيئة**،" اطلع عليه بتاريخ: 30 أكتوبر 2017، www.redaw.net/newsdetails.aspx?pageid%3d

ملايين متر مكعب في اليوم، وبلغت بذلك حصة الفرد من المياه حوالي 416 لتر يوميا، ومع زيادة الحصار ودخول قوات التحالف للعراق تم تحطيم القاعدة التحتية لخدمات المواطنين عبر القصف المتكرر لمجمعات تصفية المياه، وخلال 13 سنة الموالية توقفت مشاريع مياه الشرب، وأصبحت الطاقة الإنتاجية للمشاريع المائية السابقة أقل من 1.5 مليون لتر مكعب في اليوم[1].

لقد أكدت تقارير الإتحاد العربي للشباب والبيئة* المرسلة إلى الأمم المتحدة على وجود اِنتهاكات بيئية جراء الإحتلال الأمريكي للعراق، إذ أن اِرتفاع نسبة الكاربون والنيتروجين في الجو بسبب القنابل والصواريخ قد شكل خطورة على البشر والثروة الحيوانية والنباتية، وبالتالي حسب هذه التقارير فإن الإحتلال الأمريكي كانت له آثار كارثية على البيئة، وهو ما يفسر رفض الولايات المتحدة الأمريكية لتوقيع بروتوكول كيوتيد واِتفاقية تغير المناخ، وهي أكثر الدول الملوثة للبيئة[2]. ومن ناحية أخرى فإن الهواء الملوث بسبب اِستمرارية العمليات العسكرية في المدن والقرى على حد سواء يؤثر بشكل كبير على الأفراد، من خلال اِنخفاض كفاءة الجهاز المناعي للجسم وهو ما أدى لِانتشار العديد من الأمراض عموما والسرطان خصوصا بشكل غير مسبوق، وقد تأثرت أيضا الثروة الحيوانية بدءا بالأسماك، التي وصلت نسبة المفقود منها 100% في بعض المزارع السمكية بسبب تلوث المياه بالمواد السامة، كما أكدت شبكة الإعلام العراقية في بعض تقاريرها أن اِستمرار التواجد الأمريكي وما تبعه من سياسة الأرض المحروقة للمناطق

---

[1]- سليم مطر،"**كوارث ومشاكل البيئة العراقية، موسوعة البيئة العراقية**،" مركز دراسات الأمة العراقية، اطلع عليه بتاريخ: 13 نوفمبر 2017،
http://www.mesopot.com/default/index.php?option=com_contentid .

* هو هيئة عربية تطوعية غير حكومية وغير ربحية ضمن الاتحادات الشبابية العربية التابعة لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب بجامعة الدول العربية، يعمل من أجل مشاركة الشباب في مختلف الأنشطة التطوعية في مجال حماية وتطوير وتنمية البيئة العربية.

[2]- محمد أحمد، نفس المرجع، ص ص139-140.

الزراعية والمدن أثرت على الحالة الصحية للثروة الحيوانية والنباتية، وأدت إلى اِنتشار أمراض لم تكن موجودة سابقا، وبالتالي حصل خلل في النظام الإيكولوجي ككل. ومع كل هذه التأثيرات فإن الغطاء النباتي هو الأخر لم يسلم من النتائج الكارثية التي تسبب فيها الإحتلال الأمريكي، حيث شهدت العراق موت أزيد من ثلثي أشجار النخيل وهو ما أدى إلى تراجع واِنخفاض عدد المصانع التي تعالج التمر إلى ستة مصانع بعدما كانت 150 مصنع قبل سنة 2003، ومن المعروف أن العراق قبل سنة 2003 قد ضمت أكثر من عشرين محمية تحت قانون خاص لحماية المحميات، إلا أن ترسانة القوانين التي جاء بها بول بريمر شملت إلغاء قوانين حماية المحميات الطبيعية[1]، كما وكان لعمليات حرق ونهب مختلف المصانع وكذا المفاعل النووي العراقي تأثيرا بالغا خاصة على منطقة سلمان باك، والتي عانت من حالة تلوث بالغ بسبب البراميل المستخدمة في المفاعل النووي[2]،

فيما يتعلق بالخسائر في الجانب البشري، فإن عدم اِلتزام قوات التحالف الأمريكي بالحماية الخاصة للمدنيين في العراق أدى إلى حدوث اِنتهاكات جسيمة لمختلف الفئات، والتي شملت اِنتهاكات للمرأة والأطفال والصحفيين واللاجئين، في مختلف المجالات الصحية والتعليمية وحياتية[3]، وبذلك فقد شهدت العراق بعد سنة 2003 أسوء مأساة إنسانية منذ بداية القرن 21، غاصت بعدها العراق في أهوال الخسائر البشرية والمعاناة الإنسانية، وفيما يلي عرض لبعض النسب:

[1]– سليم مطر، نفس المرجع.

[2]– زياد عبد اللطيف سعيد القريشي، **الاحتلال في القانون الدولي الحقوق والواجبات**(القاهرة: دار النهضة العربية، 2008)، ص101.

[3]– أمنة أمحمدي بوزينة،**الحماية القانونية للمدنيين في الأقاليم المحتلة–دراسة لحالة العراق**–(الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2014)، ص ص167–171.

جدول رقم 6: **عدد وفيات العراقيين من2005-2007**

الشهر / السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
2005	109	103	433	500	843	765	822	1819	880	678	777	537
2006	783	865	11211	1038	1120	88	1287	2966	3543	1541	1865	1752
2007	1802	3014	2984	1826	1987	1345	1745	2074	894	685	118	-

المصدر: ("**تقييم المأساة الإنسانية في العراق**،" اطلع عليه في 2017/12/13،
https://www.google.fr/ur/?sa=t8rct=j8q=8esrc=s8source=web8cd=8cad=rja8uact=88ved=oahukewicrcz)

من خلال الجدول رقم 6 يتبين الزيادة النسبية في عدد الضحايا العراقيين من 109 ضحية في بداية سنة 2005 إلى 678 ضحية في نهاية العام، ومن 109 ضحية في سنة 2005 إلى 1802 ضحية مع حلول سنة 2007، هذا يدل على كثرة العمليات العسكرية والدمار الحاصل في المرافق الصحية التي أصبحت غير قادرة على اِستقبال ومعالجة المتضررين.

جدول رقم 7: **عدد وفيات المدنيين في العراق من 2005-2007**

الشهر / السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
2005	-	-	257	301	573	469	518	1524	645	463	598	344
2006	594	707	930	823	970	755	1066	2733	3393	1315	1742	1629
2007	1117	2864	2769	1525	1789	1148	1511	1998	753	571	99	--

المصدر: ("**تقييم المأساة الانسانية في العراق**،" اطلع عليه في 2017/12/13،
https://www.google.fr/ur/?sa=t8rct=j8q=8esrc=s8source=web8cd=8cad=rja8uact=88ved=oahukewicrcz)

من خلال الجدول يتبن سنة 2006 شهدت خسائر بشرية كبيرة مقارنة بسنة 2005 و 2007 دليل على وجود إنتهاكات لحقوق الإنسان، كما أن العمليات العسكرية والاِغتيالات لم تكن موجهة فقط للنظام أو العسكريين وإنما لم تستثني المدنيين أيضا.

جدول رقم 8:**عدد وفيات قوات الأمن العراقية من2005-2007**

الشهر / السنة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
2005	109	103	176	199	270	296	304	295	235	215	179	--
2006	189	158	191	215	150	133	221	233	150	226	123	--
2007	91	150	215	301	198	197	237	76	96	114	19	--

المصدر: (تقييم المأساة الانسانية في العراق،" اطلع عليه في 2017/12/13،
(https://www.google.fr/ur/?sa=t8rct=j8q=8esrc=s8source=web8cd=8cad=rja8uact=88ved=oahukewicrcz

يمثل الجدول عدد الضحايا من القوات العسكرية العراقية، حيث شهدت العراق تزايدا ملحوظا في عدد الضحايا مع نهاية 2005(179 ضحية) مقارنة مع جانفي 2005(109ضحية)، وهذا يدل على تزايد العمليات العسكرية والإشتباكات بين القوات العراقية والأمريكية، في حين شهدت سنة 2006 بداية لتناقص عدد الضحايا من 189 ضحية في جانفي إلى 123 ضحية في نوفمبر، ونفس الشيء بالنسبة لعام 2007 الذي إنخفض فيه عدد الضحايا إلى 19 ضحية مع حلول شهر نوفمبر، وهذا راجع للسيطرة النسيبة على الأوضاع الأمنية وتناقص العمليات العسكرية.

إضافة إلى أن تبديد الرأسمال الإجتماعي هو إحدى القضايا البالغة الأهمية والمؤثرة على الأوضاع البشرية في العراق، فقد مهد ذلك الطريق لتدهور نوعية الحياة بشكل كبير أثقل أنشطة بناء السلام، حيث عُرِفت العراق بمستواها التعليمي والثقافي العالي في مختلف المجالات، إلا أن حالة اللاّ استقرار التي عاشتها أدت إلى تأكل الرأسمال الإجتماعي وبذلك إضطر الشعب العراقي للهجرة إلى بلدان أخرى، في حين المتبقي منهم يعمل في ظل ظروف شديدة التوتر وتهديدات عديدة، وقد تراوح عدد اللاجئين العراقيين في سوريا بين 1.4-1.5 مليون لاجئ، وفي الأردن 700000-750000 لاجئ، في كل من مصر ولبنان وإيران 175000-200000 لاجئ، وفي دول

الخليج 200000 لاجئ وهذه إحصائيات شهر ديسمبر 2007[1]، وتعتبر حالة اللاّ أمن واللاّ إستقرار من أبرز الدوافع التي أدت إلى النزوح والهجرة في ظل مختلف العمليات التي قامت بها القوات متعددة الجنسيات، ناهيك عن مختلف السياسات المنتهجة من طرف سلطة التحالف المؤقتة والحكومات العراقية المتتالية، والتي أدت إلى زيادة الشرخ الطائفي وسادت بذلك حالة من الفوضى وعدم الإستقرار بين الطوائف، وكانت بذلك حافزا لتعزيز الرغبة في الهجرة والنزوح بحثا عن الأمن والإستقرار[2].

كانت جملة هذه الآثار السلبية على المجتمع العراقي دافعا قويا للتدخل بهدف مساعدة العراق في بناء السلام وإعادة إعمارها، وظهرت بذلك الشركات الأمنية الخاصة* التي كانت لها ممارسات في فترة الإحتلال الأمريكي في العراق عبر شركة" **Black Water**"، والتي ساهمت في العديد من عملياتها في دعم المدنيين العراقيين، كما تدخلت في العديد من المعارك الميدانية بهدف دعم طرف على حساب طرف أخر، لذلك فإن هذه التدخلات للشركات الأمنية الخاصة في العراق تميزت بالسلبية وزادت من حدة العنف، لإرتباطها بالإجرام ضد المدنيين أكثر منه ضد العسكريين[3]، وبذلك فقد شكلت العراق

---

[1]- د.مؤلف،"**تقييم المأساة الإنسانية في العراق**،" 4، اطلع عليه في 2017/12/13، https://www.google.fr/ur/?sa=t8rct=j8q=8esrc=s8source=web8cd=8cad=rja8uact=88ved=oahukewicrcz.

[2]- **تقرير عن العراق استمرار تركيز الاستجابة على العودة رغم تزايد مطالب النازحين بالاندماج المحلي**، (مركز رصد النزوح الداخلي-IDMC-، أكتوبر 2011)، 4، اطلع عليه بتاريخ: 28 أكتوبر 2017، http://www.internal-displacement.org/assets/library/midel-East/Iraq

* هي منظمة تنشأ وفقا لتشريع دولة تقدم خدمات عسكرية وأمنية مأجورة من خلال أشخاص طبيعيين أو معنويين، عملها يكون وفقا لترخيص خاص ونشاطها يشمل جانبين؛ الأول مرتبط بالنشاط العسكري الذي يتضمن كل من العمليات القتالية والتخطيط الاستراتيجي والاستخبارات والدعم اللوجستي والتقني والتدريب، والثاني يضم الجانب الأمني المرتبط بالحراسة المسلحة للممتلكات والأشخاص وتفعيل إجراءات الأمن والمعلومات ومختلف أنشطة استخدام التقنيات، وتهدف بصورة عامة لحماية المصالح والحقوق المشروعة لعملائها. أنظر: محمد الصالح جمال،"**دور الشركات الأمنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان**،"مجلة العلوم السياسية والقانون6(2018)، ص340.

[3]- محمد الصالح جمال،"**دور الشركات الأمنية الخاصة في التدخل في النزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان**،"مجلة العلوم السياسية والقانون6(2018)، ص349.

مسرحا لمختلف العمليات الواسعة النطاق لشركات الأمن والشركات العسكرية الخاصة، إلا أن نطاق عملهم يمثل مساحة مشبوهة في القانون، يكون فيها نشاط هذه الشركات دون قيود ولا يخضع لآليات التحكم، ما يجعلها تشكل تهديدا على حياة الشعب العراقي وعلى وحدة وسيادة الدولة العراقية[1]، وليست هي فقط الجهود المبذولة؛ حيث نجد جهود إقليمية تسعى في إطار عملها لتعزيز التحول الديمقراطي في العراق عبر دول مجلس التعاون الخليجي، غير أن آثار الإحتلال الأمريكي قد إمتدت لها، فحالة اللاّ أمن التي عانت منها العراق جعلت من دول مجلس الخليج العربي منحازة للوجود الأمريكي في المنطقة للحفاظ على أمن الدول، خاصة الكويت التي عملت على إنشاء منطقة محظورة أمام الحركة المدنية ووضع الإمكانات العسكرية واللوجستية في خدمة القوات الأمريكية، مع تبرير ذلك من طرف بعض المسؤولين الكويتيين بأنها إجراءات تأتي ضمن احتلال العراق للكويت عام 1990، الذي دفع بالكويت لتوقيع معاهدة للدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية[2]. وبذلك فإنه وبعد مرور سنوات على الإحتلال الأمريكي للعراق تبين أنها لم تحقق أيًا من الأهداف العلنية، ولم تُخلف سوى الدمار والخراب في الدولة وتفكيك نظامها السياسي والإجتماعي وبنيتها التحتية ناهيك عن حالة القتل والتشريد، ومختلف الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من ناحية، وللقانون الدولي من ناحية ثانية[3]، وفي ظل حالة الدمار التي حلت بالعراق تباين الأراء حول مسألة التدخل للمساعدة على إعادة الإعمار وبناء السلام عبر تقديم المساعدات الدولية، وكانت هنا الأمم المتحدة حاضرة بإعتبارها المنظمة الهادفة لتحقيق السلام والأمن الدوليين، إلا أن تدخلها لم يكن بصورة

---

[1]- أسامة أبو أرشد، **عشر سنوات هزت العالم-عقد على احتلال العراق-2003-2013**(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، 259.

[2]- خالد سعد السهلي،"**حرب الخليج الثالثة (2003)وانعكاساتها على دولة الكويت**"(مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2012)، 82.

[3]- صباح نوري العجيلي، **إستراتيجية التحرر الوطني-العراق نموذجا**-(عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2012)، 239.

منفردة وإنما وفق تنسيق تشاركي مع مختلف الفواعل، لكن يبقى التساؤل مطروحا ما إن كان التدخل لبناء السلام في العراق فعليا من منطلق تحقيق السلام والأمن الدوليين أو من منطلق ميزان القوى الدولية؟.

المطلب الثاني: بناء العملية السياسية في العراق وفق قرارات مجلس الأمن

إن بداية إعمار الدولة بعد الإنتهاكات الحاصلة فيها إستلزمت وجود خطة مرحلية تعمل على تهدئة الأوضاع الداخلية وتوفير بيئة تكاملية لضمان البناء الفعلي للدولة، هذه الخطة شملت ثلاث (3) مراحل خلال السنوات الموالية للإحتلال وسقوط نظام صدام حسين.

الفرع الأول: المرحلة المؤقتة 2005/2004:

إمتدت هذه الفترة من 30 جوان2004 إلى غاية 31 جانفي 2005، وشهدت الجيش ومؤسساته المختلفة، وهو ما إستدعى تشكيل هيئة إدارية تهتم بالمساعدات الإنسانية وإعادة الإعمار، ترأّس هذه الهيئة جاي مونتغامري غارنر* " **Jay Montgomery Garner**" وخلفه فيما بعد بول بريمر "**Paul Bremer**"، وتم وضع مجموعة من الأهداف لهذه المرحلة والمتمثلة أساسا في:

- نزع أسلحة الدمار الشامل.
- الإلتزام بتقديم المساعدات الإنسانية.
- حماية النفط.
- ممارسة الحكم بصفة مؤقتة.
- توفير الأمن.
- العمل على تكوين حكومة ومؤسسات تمثيلية.

* جنرال أمريكي متقاعد، تم تعيينه من طرف الحكومة الأمريكية ليشغل منصب الحاكم المؤقت في العراق بعد التدخل.

- إدارة القطاع المالي وأعمال الإغاثة وإعادة الإعمار والتشغيل[1].
- إصلاح البنية التحتية[2].

كانت هذه الأهداف بمثابة حبر على ورق لتعزيز حكم بريمر بِاعتباره المسؤول في تلك الفترة، إلا أن ملاحظة الواقع في هذه المرحلة يدل على الإهمال المطلق لهذه الأهداف وعدم وجود حتى نية تحقيقها بدليل تفاقم الأوضاع وزيادة حالة الدمار في المراحل الموالية.

وقد طلب الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك تعيين ممثل خاص للعراق بهدف تقديم تقارير بصورة منتظمة إلى مجلس الأمن عن مختلف الأنشطة التي يقوم بها، والخاصة بتنسيق المساعدات الإنسانية، كما دعا أيضا إلى إنشاء صندوق تنمية للعراق يضم عائدات النفط ومختلف العائدات العراقية من الخارج وِاستخدامه وفق مقتضيات الإدارة العراقية المدنية بهدف تلبية الحاجيات الإنسانية، وكذا إعادة بناء الإقتصاد العراقي وإصلاح مختلف الهياكل وطلب المساعدة من المؤسسات الدولية المانحة[3]. ووفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1472 الصادر في 28 مارس سنة 2003، فإن الأمين العام للأمم المتحدة قام بسحب كل الموظفين الأمميين الدوليين المكلفين ببرنامج النفط مقابل الغذاء، لأنه تم إيقاف العمل بهذا البرنامج وتحويل عائداته إلى صندوق تنمية العراق للاِستفادة منها في إطار تنمية العراق، كما يدعو المجتمع الدولي إلى التعاون مع الأمم المتحدة في إطار تقديم المساعدات الإنسانية، ويطلب من الأمين العام ومختلف الممثلين المعينين من طرفه الاِلتزام بـ:

---

[1]- نبيل كريبش،"**دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**"(أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2008)، ص114.

[2]- نبيل كريبش، نفس المرجع، ص114.

[3]- نفس المرجع، ص115.

- العمل على إنشاء مواقع بديلة سواءا داخل العراق أو خارجه وبالتشاور مع الحكومات المعنية، بهدف تسليم الإمدادات والمعدات الإنسانية.
- الإطلاع المستعجل على مختلف العقود المبرمة من طرف الحكومة العراقية في إطار التزود باللوازم الصحية، وذلك بهدف توفير الإحتياجات الصحية[1].

كما إعترف مجلس الأمن وفقا للقرار رقم 1483 الصادر في 2003 بتأسيس صندوق تنمية العراق من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، ولضمان أكثر فاعلية للصندوق، قام مجلس الأمن بإنشاء المجلس الدولي للمشورة والمراقبة لصندوق التنمية للعراق، بإعتباره جهة التدقيق المشرفة والهادفة للتأكد من تحقيق أهداف قرارات مجلس الأمن(القرار رقم 1483 الصادر في سنة 2003 والقرار رقم 1546 الصادر في سنة 2004)، إضافة إلى التأكد من الإستخدام الجيد والرشيد لموارد صندوق تنمية العراق[2]، وبالتالي فإن إنشاء هذا الصندوق جاء في إطار توفير ميزانية إعادة إعمار العراق وتوفير متطلبات إعادة البناء، ورغم هذا لم يكن بالقدر الكافي لتنفيذ الأهداف التي وضع من أجلها، كما أن أدوات الرقابة المسؤولة عن تقصي عنصر الترشيد لم تُفَّعل في وقتها وتطلبت وقتا لدخولها حيز التنفيذ، وبذلك كان هذا الوقت فرصة لتعاظم الفساد وتفشيه.

ووفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1500 الصادر بتاريخ 14 أوت سنة 2003، فإن الأمم المتحدة وفي إطار قيامها بمهامها فقد أنشاءت المجلس الحاكم في العراق كخطوة أولى لمساعدة لشعب العراقي على تشكيل حكومة معترف بها دوليا وذلك في 12 جويلية سنة 2003، إضافة إلى إنشاء بعثة الأمم المتحدة في العراق، تعمل على مساندة الأمين العام للأمم المتحدة في أداء مهامه*[1]. وفي نفس السياق فقد دعا المجلس من خلال قراره

[1]- هيئة الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(وثيقة رقم S/RES/1472، 28 مارس 2003)، ص2.

[2]- هيئة الأمم المتحدة، صندوق تنمية العراق،"**بيانات المقبوضات والمدفوعات النقدية**"(31 ديسمبر 2008)،ص5.

* وفقا لقرار مجلس الأمن رقم 1483 فإن الأمين العام للأمم المتحدة ملزم بتعيين ممثل خاص بالعراق يقدم التقارير ويقوم بتنسيق العمل مع مختلف الوكالات الدولية المساهمة في عملية إعادة بناء العراق، وهذا من خلال:

رقم 1511 الصادر في 16 أكتوبر سنة 2003 إلى تشكيل لجنة دستورية تحضيرية، كان الهدف منها الإعداد لعقد مؤتمر دستوري يقوم بوضع دستور من أجل تجسيد طموح الشعب[2]. وقد تم تحديد مجموعة من الإجراءات التي من خلالها تتم عملية الإنتقال السياسي وتحقيق ديمقراطية الحكم، وتتمثل هذه الإجراءات في:

- العمل على تشكيل حكومة ذات سيادة للعراق تتولى كامل المسؤولية والسلطة بحلول جوان سنة 2004.
- عقد مؤتمر وطني يعكس تنوع المجتمع العراقي.
- إجراء إنتخابات ديمقراطية مباشرة في ديسمبر سنة 2004 أو في موعد لا يتجاوز 31 جانفي سنة 2005، والهدف منها تشكيل جمعية وطنية إنتقالية تتولى مجموعة من المسؤوليات، على غرار تشكيل حكومة إنتقالية للعراق وصياغة دستور دائم للعراق تمهيدا لقيام حكومة منتخبة دستوريا مع حلول ديسمبر 2005[3].

رغم تعظيم القرارين السابقين لأدوار الأمم المتحدة في العراق إلا أن ملاحظة مدى تطبيق الإجراءات واقعيا يبرز لنا فشلها، فلا هي حققت التنوع الثقافي الذي دعت إليه بدليل

- تنسيق المساعدات المقدمة للأغراض الإنسانية وأغراض بناء العراق سواء من جانب وكالات هيئة الأمم المتحدة فيما بينها، أو بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الدولية الأخرى.
- تشجيع العودة الآمنة والمنظمة والطوعية للاجئين والمشردين.
- العمل بصورة مكثفة مع السلطة والشعب ومختلف الجهات المعنية الأخرى على إنشاء مؤسسات وطنية ومحلية تدعم التمثيل الجيد والحكم الرشيد.
- إعادة بناء الاقتصاد وتهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة بالتعاون مع مختلف الجهات الدولية والوطنية.
- تعزيز الجهود الدولية المدعمة للإدارة المدنية، وإعادة بناء قدرات الشرطة المدنية، وتعزيز الإصلاح القانوني والقضائي.
- تعزيز حماية حقوق الإنسان.

[1]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم S/RES/1500،14 أوت 2003)، ص2.

[2]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم S/RES/1511، 16 أكتوبر 2003)، ص1.

[3]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم S/RES/1546، 8جوان 2004)، ص3.

التناحر الطائفي المستمر، ولا دعمت تشكيل الحكومة العراقية المكرِسة للسيادة والاستقلالية.

أما بالنسبة للممثل الأمين العام أشرف قاضي والبعثة الأممية في العراق، فإنها تقوم بدور مساعد من خلال:

- المساعدة في عقد مؤتمر خلال شهر جويلية 2004 لِإختيار مجلس اِستشاري.
- تقديم المشورة والدعم إلى اللجنة الإِنتخابية المستقلة للعراق والحكومة المؤقتة للعراق، والجمعية الوطنية الإِنتقالية، بشأن إجراء الإِنتخابات.
- تشجيع الحوار وبناء التوافق في الآراء على الصعيد الوطني بشأن صياغة دستور وطني.
- تقديم المشورة في مجال توفير الخدمات المدنية والإجتماعية الفعالة.
- المساهمة في تنسيق وإيصال المساعدات الإنسانية ومساعدات التعمير والتنمية.
- تعزيز حماية حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق.
- تقديم المساعدة والمشورة للحكومة العراقية فيما يخص التخطيط الأولي لإجراء تعداد سكاني شامل[1].

لم تكن هذه الأدوار المنوطة بممثل الأمين العام للأمم المتحدة وكذا البعثة الأممية ذات فاعلية كبيرة، حيث لم تشهد العراق في هذه المرحلة توجه واقعي للمشورة أو التخطيط الجدي لبناء السلام أو حتى التنسيق للاستفادة من المساعدات الإنسانية، وبذلك لم تتماشى الأهداف الموضوعة مع جدية التنفيذ والمساعدة.

[1]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم S/RES/1546، 8جوان 2004)، ص ص3-4.

إضافة إلى القرار رقم 1546 الصادر في 8 جوان سنة 2004، والذي أقر مرحلة جديدة بعد إتفاق العملية السياسية وإقرار قانون إدارة الدولة للمرحلة الإنتقالية، كما أكد على مبدأ السيادة ومسؤولية السلطة العائدة إلى العراق[1].

وصف أدم روبرتس "**Adem Robert** " هذه الفترة بأنها مرحلة نقل للسلطة الإدارية فقط، والتي أعقبتها مجموعة من الملامح تضمنت إستمرارية التواجد بالنسبة لقوات الإحتلال متعددة الجنسيات مع إستمرار الأعمال الحربية والتهديدات الأمنية، ناهيك عن تقييد الحكومة المؤقتة في مختلف الجوانب الرئيسية بإعتبارها حكومة تصريف أعمال*، وبالتالي فقد عرفت هذه المرحلة فشلا واضحا وفقا لما قدمه الخبير الإستراتيجي الأمريكي أنتوني كوردسمان" **Anthony Cordesman**" من أسباب للفشل:

- غياب الشرعية السياسية فيما تعلق بتكوين المؤسسات والهيئات التي تتولى تسيير الدولة والسهر على عملية بناء السلام.
- غياب الثقة وتزايد أعمال الإرهاب والمقاومة وبالتالي إنتشار حالة الفوضى.
- فشل برامج المساعدات والتنمية وإعادة الإعمار، بسبب غياب تنظيم الأولويات، حيث كان من الضروري إعطاء الأولوية للمؤسسات المحلية بدلا من التركيز على القادة العسكريين، ناهيك عن الإعتماد على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي تفتقر للوسائل اللازمة والكافية، كما أن توزيع مخصصات إعادة البناء بطريقة غير متوازنة أدى إلى تضييع الجهد والموارد وعدم تحقيق الأهداف المطلوبة لبناء السلام[2].

---

[1]- معتز فيصل العباسي،**التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل**، ط1(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص64.

* هي حكومة مؤقتة ناقصة الصلاحية، تهدف لتصريف الأمور في بعض الأوقات سواء في مرحلة انتقالية أو مرحلة انتخابات أو ظرف طارئ تسبب في حل الحكومة وتعطيل تأسيسها، وبالتالي لا يحق لهذه الحكومة البت في الأمور المصيرية والمهمة.

[2]- نبيل كريبش، نفس المرجع، ص ص117-118.

لم تشهد هذه المرحلة تقدما ملموسا فيما يتعلق ببرامج بناء السلام نظرا للحالة الأمنية وعدم الإستقرار وتحديد الأولويات، أما مختلف القرارات الأممية فقد كانت بهدف دعم شرعية البعثة بإعتبارها من بين وسائل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة، ولم تكون ذات طابع إلزامي أمري، ولكنها ذات طابع وصفي تعظم من خلالها دور التواجد الأممي دون تحقيق نتائج ملموسة.

الفرع الثاني: المرحلة الإنتقالية 2011/2005:

إمتدت هذه الفترة من جانفي سنة 2005 إلى غاية ديسمبر سنة 2011 وقد أُوكلت المسؤولية إلى الحكومة العراقية الإنتقالية* التي حلت محل الحكومة المؤقتة في ماي سنة 2005، وذلك من خلال تنظيم إنتخابات ديمقراطية** كما أقرها مجلس الأمن في بيان رئاسي أصدره في 16 فيفري سنة 2005، وإعتبرته خطوة إيجابية في الإنتقال السياسي للعراق، ولعلى ما ميز هذه المرحلة هو تشكيل الجمعية الوطنية الإنتقالية في 16 مارس سنة 2005، ثم تلتها الحكومة الإنتقالية[1]، كانت هذه الإنتخابات تلُوح في أفق ديمقراطي وفق ما تم الترويج له من خلال مختلف التقارير الصادرة عن الهيئة الأممية، إلا أن

* تتألف الحكومة العراقية الانتقالية من الجمعية الوطنية ومجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والسلطة القضائية، كما تختص الحكومة العراقية الانتقالية برسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي، وضع وتنفيذ سياسة الأمن الوطني، ورسم السياسة المالية، إدارة الثروات الطبيعية في العراق. **انظر:** قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2003، ص171.

** في هذه الانتخابات حصلت قائمة الائتلاف العراقي الموحد الشيعية على 140 مقعد من بين 275 مقعد، أي ما يعادل 48.1%، وحصلت قائمة التحالف الكردستاني الكردية على 75 مقعد أي ما يقابل 25%، وحصلت قائمة رئيس الوزراء العراقي السابق أياد علاوي على 40 مقعد أي ما يعادل 14%، في حين حصلت القائمة التابعة للرئيس العراقي السابق غازي الياور على 5 مقاعد، وجمعية تركمان العراق على 3 مقاعد، والكوادر والنخب الوطنية المستقلة حصلت على 3 مقاعد، ومنظمة العمل الإسلامي الشيعية حصلت على مقعدين ونفس الشيء بالنسبة لاتحاد الشعب الشيوعية، ولم تحصل كتلة المصالحة والتحرير والتحالف العراقي الديمقراطي المستقل وقائمة الرافدين الوطنية المسيحية إلا على مقعد لكل منها. **أنظر:** نبيل كريبش، "**دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**"(أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2008)، ص119.

[1]- نبيل كريبش، نفس المرجع، ص ص118-120.

الواقع الإنتخابي يوضح عدم التمثيل الكلي لمختلف الشرائح المجتمعية في العراق، وإهمال بعض الأقليات والتي لا تمتلك قوة للوصول للسلطة والتعبير عن نفسها، وهو ملاحظ في دعوات الحصول على الحقوق لدى العديد من الأقليات على غرار التركمان والأكراد.

وقد شهدت هذه المرحلة إصدار مجموعة من القرارات من طرف مجلس الأمن، على غرار القرار رقم 1762 الصادر في 28 جوان سنة 2008؛ والذي ينهي من خلاله ولاية كل من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش*؛ والوكالة الدولية للطاقة الذرية**، مع ضرورة تقيد حكومة العراق بجميع معاهدات نزع الأسلحة وعدم الإنتشار المطبقة ومختلف الإتفاقيات المرتبطة بها، إضافة إلى نقل مختلف الإعتمادات عبر صندوق تنمية العراق إلى الحكومة العراقية[1]، هذا الصندوق الذي تنوعت مصادر تمويله وفقا للشكل التالي:

* أنشئت هذه اللجنة بموجب قرار مجلس الأمن 1284الصادر في ديسمبر1999، وذلك بهدف أن تحل محل اللجنة الخاصة السابقة التابعة للأمم المتحدة في إطار مواصلة مهمة تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى إدارة نظام للرصد والتحقق المستمرين بهدف التأكد من امتثال العراق لمختلف الالتزامات والتي من بينها عدم اقتناء الأسلحة من جديد.

** منظمة غير حكومية تعمل تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة بغرض تشجيع الاستخدامات السليمة للطاقة النووية والحد من التسلح النووي، وللاضطلاع بهذه المهام فهي تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في مختلف الدول التي تمتلك منشآت نووية.

[1]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم S/RES/1762، 29 جوان 2008)، ص2.

شكل رقم 2: **الأموال المودعة في صندوق تنمية العراق بمجموع 20.6 مليار دولار**

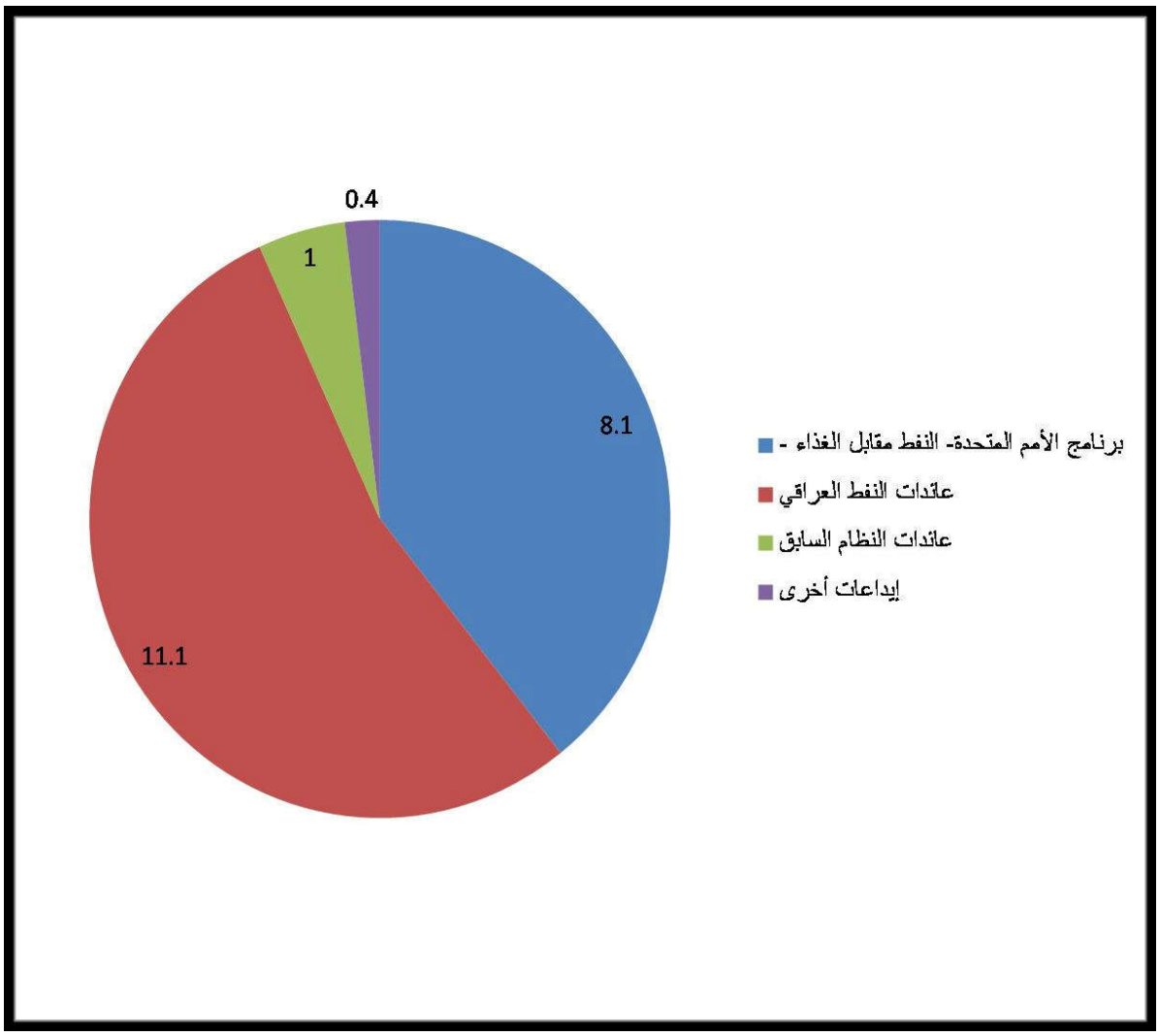

المصدر: كوردسمان أنتوني وآخرون،"**مناهضة احتلال العراق دراسات ووثائق أمريكية وعالمية**"(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص82.

كانت هذه بمثابة الخطوة الأولى لمحاولة إسترجاع الأمن بهدف وضع الأسس الأولى الممهدة لبناء السلام في بيئة آمنة. وقد تم التأكد من عدم إمتلاك العراق لأي أسلحة تهدد السلام والأمن الدوليين، لكن لم يقدم لها أي تعويض عن خسائر عملية الإحتلال من طرف الولايات المتحدة الأمريكية أو التحالفات المشاركة معها، ولا حتى إنسحاب لقوات الإحتلال وفسح المجال للحكومة العراقية لتوجيه عملية بناء السلام في الدولة وفق مقتضيات المصلحة المجتمعية.

في إطار التقدم المحرز في أنشطة بناء السلام في العراق فقد واصل كل من الممثل الخاص للأمين العام في العراق أشرف قاضي والبعثة مهمة تقديم المشورة والدعم والمساندة فيما يخص:

- المساعدة في تحقيق تقدم في الحوار السياسي والمصالحة الوطنية.
- تقديم المساعدة للحكومة العراقية والمفوضية العليا المستقلة للإنتخابات بهدف وضع الإجراءات اللازمة لإجراء الإنتخابات والإستفتاءات.
- مساعدة حكومة العراق ومجلس النواب بشأن مراجعة الدستور وتنفيذ الأحكام الدستورية، ووضع الإجراءات اللازمة التي تقبل بها الحكومة لتسوية مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها.
- مساعدة حكومة العراق بشأن تيسير الحوار الإقليمي في مختلف المجالات بما في ذلك مسائل أمن الحدود والطاقة واللاجئين.
- تنسيق المساعدات الإنسانية وإيصالها ودعم عودة اللاجئين والمشردين[1].
- تنفيذ العهد الدولي مع العراق بما في ذلك التنسيق مع المانحين والمؤسسات المالية الدولية.
- تنسيق وتنفيذ برامج تحسين قدرة العراق على تقديم الخدمات الأساسية للشعب العراقي من ناحية، والتنسيق بين المانحين الذين يدعمون البرامج المهمة المرتبطة بالتعمير والمساعدة، وهذا من خلال مرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق.
- دعم الإصلاح الإقتصادي وبناء القدرات وتهيئة ظروف التنمية المستدامة، عبر التنسيق مع المنظمات الوطنية والإقليمية وحتى المجتمع المدني عند الإقتضاء[2].

[1]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم S/RES/1770، 10 أوت 2007)، ص2.

[2]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"، الوثيقة رقم S/RES/1770، نفس المرجع، ص3.

ظلت هذه المبادرات حبيسة التقارير الأممية لم تطبق، فلم تشهد العراق تسييرا للحوار الإقليمي ولا برامج لتحسين القدرة، ذلك أن المواطن العراقي في تلك الفترة يسعى للحصول على منطقة آمنة ومستقرة ولم يكن همه تكوين المكانة الدولية أو الحوار الإقليمي.

كما شهدت هذه الفترة القيام بمجموعة من الترتيبات المرتبطة بإيداع عائدات صادرات مختلف المنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق، والهدف منها توفير التمويل اللازم لضمان التنمية الشاملة للعراق[1]، إضافة إلى دعوة العراق لوضع خطة عمل وجدول زمني قبل تاريخ 1 أفريل 2010، مع ضمان الإنتقال بفعالية وفي الوقت المناسب إلى آلية لاحقة لصندوق التنمية تراعي شروط الترتيب البديل لصندوق النقد الدولي وتشمل ترتيبات مراجعة خارجية للحسابات تُمكن العراق من الوفاء بالتزاماتها[2]، مع التأكيد على الأدوار التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة في العراق من خلال تقديم المشورة والمساعدة في إطار تعزيز المؤسسات الديمقراطية، والنهوض بالحوار السياسي والمصالحة الوطنية؛ مع تيسير الحوار الإقليمي، وضرورة دعم الفئات الضعيفة بما فيهم اللاجئين؛ وبالتالي تعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني[3]، وكان بذلك حافزا دفع العراق لتوقيع مختلف البروتوكولات والمعاهدات المرتبطة بجانب الإنتشار النووي، ومن بينها البروتوكول الإضافي لإتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2008، والإنضمام إلى إتفاقية حضر إستحداث وإنتاج وتكديس وإستعمال الأسلحة الكيميائية؛ وتدمير تلك الأسلحة فيفري سنة 2009، إضافة إلى التوقيع على مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع إنتشار القذائف التسيارية في أوت سنة 2010[4]، رغم هذا فإن الأوضاع الإنسانية في العراق كانت متدنية لذلك دعا مجلس الأمن إلى

---

[1]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم 1859، 22 ديسمبر 2008)، ص3.

[2]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم 1905، 21 ديسمبر 2009)، ص2.

[3]- الأمم المتحدة،"**تقرير مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES/1936، 5 أوت 2010)، ص2.

[4]- الأمم المتحدة،"**تقرير مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES1957، 15 ديسمبر2010)، ص ص1-2.

إعادة إحياء برنامج النفط مقابل الغذاء بهدف تلبية الإحتياجات الإنسانية للشعب العراقي التي تأثرت بالأوضاع السائدة؛ ولم تجد كفايتها لتوفير أمن إنساني[1]، إضافة إلى تشجيعه للحكومة العراقية على مواصلة تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتحسين الوضع الأمني والنظام العام ومكافحة الإرهاب والعنف الطائفي، كما يقر بوجود تحسن في الحالة الأمنية في العراق وضرورة الإهتمام بها وتحسينها عبر الحوار السياسي الهادف والوحدة الوطنية، مع ضرورة إشراك جميع الطوائف العراقية في العملية السياسية والإبتعاد عن كل الممارسات التي من شأنها زيادة التوترات، خاصة ما تعلق بتوزيع الموارد بشكل عادل[2]، لكن العراق ظلت تعاني من مخلفات الإحتلال في هذا الجانب، حيث لم تتمكن من دعم الوحدة الوطنية وتعزيز التنوع الثقافي الموجود المكرس للحوار الديمقراطي البنّاء وبذلك ظلت الأوضاع متوترة في غياب الدور الفعال للأمم المتحدة.

الفرع الثالث: المرحلة ما بعد الانتقالية 2016/2011

إمتدت هذه الفترة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016، وفي هذه الفترة أصدر مجلس الأمن مجموعة من القرارات المرتبطة بحالة العراق والتطورات الحاصلة فيها، وأكد على وجود تقدم من طرف العراق في إطار إستعادة المكانة الدولية، مع التأكيد على ضرورة مواصلة علاقات التعاون بينها وبين الكويت والتي إنتهت بزيارة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي"**Nuri al – Maliki**" إلى الكويت في 2012، وكذا الزيارة التي قام بها الأمير الشيخ صباح الأحمد إلى بغداد في إطار مؤتمر قمة جامعة الدول العربية، ناهيك عن النتائج الإيجابية التي خلصت إليها الدورة الثانية للجنة الوزارية المشتركة بين الكويت والعراق في 2012، كل هذا كان دافعا لتحسين علاقات الجوار بين كل من الكويت والعراق والرامية للتحلي بروح العمل المشترك الهادف لبناء الثقة والتعاون وتعزيز

[1]- الأمم المتحدة،"**تقرير مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES/1958، 15 ديسمبر 2010)، ص2.

[2]- الأمم المتحدة،"**تقرير مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES2001، 28 جوان 2011)، ص1.

الإستقرار الإقليمي[1]، كما أن موضوع مشاركة المرأة في العملية التنموية وبناء السلام من منظور العملية السياسية عرف إهتماما كبيرا في قرارات مجلس الأمن وفي إجراءات الهيئة الأممية، وبالتالي فقد دعا إلى ضرورة المساواة في مشاركة المرأة في إعادة تشكيل نسيج المجتمع ووضع الإستراتيجيات الوطنية ناهيك عن إحترام حقوقها وفقا لما ينص عليه القانون الدولي الإنساني[2].

بعد حالة الفوضى واللاّ أمن ومختلف الخسائر التي خلّفتها هجمات الجماعات الإرهابية أو ما يعرف بتنظيم داعش، فقد أصدر مجلس الأمن قراره رقم: 2169 في سنة 2014؛ والذي يندد وبشدة على الحالة التي آل إليها العراق جراء هذه الهجمات التي تشكل خطرا حقيقا على المستقبل الأمني والسياسي والإجتماعي والإقتصادي للعراق، مع التأكيد على أن الحل الوحيد يتمثل في إشراك كل المجتمع العراقي، مع ضرورة عمل القيادة العراقية على إتخاذ قرارات من شأنها توحيد البلد، وبالتالي تجاوز فكرة الإنقسامات والإنخراط في عملية سياسية موحدة تضمن الوحدة الوطنية وتعزز سيادة العراق وإستقلاله، مع التأكيد على ضرورة دعم المساعي الديمقراطية والأمنية في العراق من طرف المجتمع الدولي من منظمات دولية وإقليمية وكذا دول الجوار[3]، وإستمرت بذلك قرارات مجلس الأمن لدعم العراق في مجال المصالحة وإسترجاع الأمن مع التأكيد على فرض الجزاءات اللازمة على الجماعات الإرهابية وضمان حماية المتضررين من شتى الفئات خاصة منهم الأطفال والنساء والأقليات المهمشة، وتهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والنازحين بشكل طوعي وإدماجهم محليا والعمل على تشجيع الأنشطة المدعمة للإستقرار والتنمية المستدامة، كما يشير إلى التدمير الذي لحق بالتراث العراقي من طرف تنظيم داعش، الذي حاول الحصول على عائدات مالية لتمويل هجماته من خلال الإستيلاء

[1]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES/2061، 25 جويلية 2012)، ص3.

[2]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES/2110، 24 جويلية2013)، ص ص2-3.

[3]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES/2169، 3 جويلية 2014)، ص ص3-4.

على دعائم التراث العراقي[1]. ويدعو لضمان إعادة التوطين والعودة والحماية للنازحين مع التشديد على حرية التنقل، ويدعم الإعانات والمساعدات السياسية والعسكرية والمالية المقدمة من المجتمع الدولي والموجهة لدعم عمل البعثة الأممية في المجال السياسي والأمني؛ ويشجع على ديمومتها وإستمراريتها، ويشير إلى عمل بعثة الأمم المتحدة في العراق حيث أفاد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنها شرعت في تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية والمرتبطة أساسا بالنهوض بالحوار السياسي؛ تعزيز المؤسسات الديمقراطية؛ المصالحة الوطنية؛ تيسير الحوار الإقليمي، كما يعمل على تشجيعها لتنقيح المهام والأنشطة وفقا لمقتضيات الأوضاع في العراق[2]. ومن الملاحظ فإن كل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في الفترات السالفة الذكر تقر بإستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، مع التأكيد على الأدوار التي لعبتها هيئة الأمم المتحدة عموما وبعثتها في العراق خصوصا في بناء حكومة عراقية منتخبة وفق أسس ديمقراطية، وضمان ترشيد الممارسات وتحقيق الحوكمة، مؤكدين بذلك على ضرورة نبذ الإختلاف وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف ضمان إستقرار العراق بإعتباره عنصر مهم مؤثر على الأوضاع الداخلية للعراق وكذلك الأوضاع الخارجية للمجتمع الدولي عموما ودول الجوار خصوصا، إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي الداعم لتحقيق تكافؤ الفرص لمختلف الأطياف بدليل النزاعات الداخلية والتشرذم الذي عاشته وتعيشه العراق، والذي تبلور في التنظيمات الإرهابية من ناحية، وفي تهميش بعض الأقليات خاصة منها المعزولة من ناحية أخرى، وقد ركز مجلس الأمن في مختلف تقاريره على إدانة وإستنكار مختلف الممارسات الإرهابية التي أثرت على التراث العراقي، لكنه أغفل النتائج الكارثية على حقوق الإنسان وتدمير الدولة التي كانت بسبب الإحتلال الأمريكي، كما أنها لم تقر فعليا بالآليات الواجب إتباعها ولم تقدم حلولا واضحة يمكن إنتهاجها للوصول إلى ما سبق من النتائج، وإنما إكتفت فقط

[1]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES/2233، 29 جويلية 2015)، ص4.

[2]- الأمم المتحدة،"**قرار مجلس الأمن**"(الوثيقة رقم: S/RES2299، 25 جويلية 2016)، ص6.

بمنح الأطر العامة للمشاركة لمختلف الفواعل دون تقييدها بآليات فعلية تحت رقابة عليا على تنفيذ الأنشطة، وهنا فسحت المجال لكل الفواعل للمشاركة وبصورة عشوائية.

المطلب الثالث: أنشطة الهيئة الأممية في العراق لبناء السلام

إستندت هيئة الأمم المتحدة إلى مجموعة من القرارات صادرة عن مجلس الأمن لضمان الإطار القانوني لمختلف الأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في العراق، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مختلف الأدوار والبرامج التي ساهمت بها هيئة الأمم المتحدة بهدف تنمية العراق.

الفرع الأول: بعثة الأمم المتحدة في العراق

بعثة الأمم المتحدة في العراق يونامي "**Younami**" هي بعثة سياسية تأسست بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1500 لعام 2003 بناءا على طلب من الحكومة العراقية، تطورت أدوارها وتوسعت بشكل كبير عام 2007، وذلك وفقا للقرار رقم 1770 وفقا لما تقتضيه ضرورات تقديم المشورة والمساعدة إلى حكومة وشعب العراق في مختلف المجالات[1]. وتشمل هذه المجالات كل من:

1-تقديم المشورة والدعم والمساعدة لحكومة العراق بـ:

- النهوض بالحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية.
- تطوير العمليات الهادفة لتنظيم الإنتخابات والإستفتاءات.
- المراجعة الدستورية وتنفيذ أحكام الدستور إضافة إلى المساعدة في إيجاد عمليات ذات قبول لدى الحكومة العراقية لحل مسألة الحدود الداخلية المتنازع عليها.
- تسهيل الحوار الإقليمي بما في ذلك المسائل المتعلقة بأمن الحدود والطاقة واللاجئين.

[1]- الأمم المتحدة- العراق،"**الموقع الرسمي للأمم المتحدة: بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق**"، اطلع عليه بتاريخ:24 جانفي 2018،
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&layout=item&id=116&Itemid=549&lang=ar

- التخطيط لبرامج دمج أعضاء المجموعة المسلحة غير القانونية السابقين، مع ضمان تمويلها وتنفيذها.
- وضع الخطط الأولية لإجراء تعداد سكاني شامل[1].

حاولت الأمم المتحدة لعب دور سياسي في هذا المجال من خلال الإشراف على الإنتخابات والتطورات السياسية بدءا بعملية إنتخاب الجمعية الوطنية التي تطورت وأصبحت حكومة عراقية مؤقتة؛ مرورا بالتصويت على الدستور؛ وصولا إلى الإنتخابات البرلمانية سنة 2005، ناهيك على أن إجراء تعداد سكاني شامل من شأنه تحديد عدد الأفراد في كل الأقليات، وبذلك حاولت المساهمة بدرجة معينة في تحقيق نوع من التوافقات لتسهيل الحوار الوطني مع هذه الأطياف بشكل سلمي وديمقراطي خدمة لمتطلبات بناء السلام.

2-عمليات التنسيق مع حكومة العراق بـ:

- تنسيق المساعدات الإنسانية وتوصيلها وتنسيق العودة الطوعية الآمنة والمنظمة للاجئين والنازحين وفقا لما تقتضيه الضرورة.
- تنفيذ العهد الدولي مع العراق بما في ذلك التنسيق مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية المانحة.
- تنسيق وتنفيذ البرامج الهادفة لتحسين قدرات العراق في توفير الخدمات الأساسية، مع ديمومة التنسيق الفعال بين الجهات المانحة لبرامج إعادة الإعمار والمساعدات الحيوية، إعتمادا على الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق.
- الإصلاح الإقتصادي والعمل على بناء القدرات مع توفير البيئة المناسبة لإحتضان التنمية المستدامة في العراق، من خلال التنسيق مع مختلف المنظمات الإقليمية

[1]- الأمم المتحدة-العراق،"**ولاية يونامي**"، اطلع عليه بتاريخ: 24 جانفي 2018، http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&layout=item&id=110&Itemid=207&lang=ar.

والوطنية، والمنظمات المانحة وكذلك مع منظمات المجتمع المدني إذا اِقتضت الضرورة.

- العمل على تطوير الخدمات المدنية والإجتماعية الأساسية الفعالة عبر تنظيم الدورات التدريبية وعقد المؤتمرات في العراق.
- تقديم مساهمات وكالات الأمم المتحدة ومختلف صناديقها وبرامجها الرامية لتحقيق الأهداف المرسومة[1].

3-**تعزيز حماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني من أجل تعزيز سيادة القانون في العراق:** من خلال السعي لتطبيق الترسانة القانونية لحقوق الإنسان، وتجسيدها واقعيا بمساعدة مختلف المنظمات المتخصصة[2].

يترأس هذه البعثة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق ويساعده في أداء مهامه نائبان، أحدهما يشرف على الشؤون السياسية وشؤون حقوق الإنسان، والأخر يشرف على جهود الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية، مع توليه لمهام التنسيق في الشؤون الإنسانية في العراق، وتدار البعثة من طرف إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة وتدعمها إدارة عمليات حفظ السلام إضافة إلى إدارة الدعم الميداني[3*].

---

[1]- الأمم المتحدة-العراق،"**ولاية يونامي**"، نفس المرجع

[2]- الأمم المتحدة-العراق،"**ولاية يونامي**"، نفس المرجع.

[3]- الأمم المتحدة- العراق،"**الموقع الرسمي للأمم المتحدة: بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق**"، على الرابط: http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&layout=item&id=116&Itemid=549&lang=ar ، نفس المرجع.

* تقدم الدعم في المجالات المالية واللوجستيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والموارد البشرية والإدارة العامة لمساعدة البعثات في تعزيز السلام والأمن داخل المناطق الخارجة من النزاع والحرب، تضم هذه الإدارة سبعة مكاتب:مكتب الأمين العام المساعد؛ شعبة الموظفين الميدانيين، شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية؛ شعبة الدعم اللوجستي؛ شعبة تكنولوجيا الإعلام والاتصالات؛شعبة السياسات والتقييم والتدريب. **أنظر:** إدارة الدعم الميداني، هيئة الأمم المتحدةhttp://www.un.org/ar/peacekeeping/about/dfs

الفرع الثاني: نشاط بعثة الأمم المتحدة في العراق 2007-2011

بعد مرور أربعة سنوات من إرسال البعثة الأممية للعراق، تطورت أنشطتها وأعمالها بحلول عام 2007، وبالتالي فقد عملت على مشروع لحقوق الإنسان الرامي لدعم وتطوير وتعزيز نظام وطني لحماية حقوق الإنسان بقيادة عراقية، وبذلك تم تنفيذ العديد من الأنشطة بالتعاون مع القطاعين الحكومي وغير الحكومي وكذا مختلف وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة، وتوجهت لإقامة دورة تدريبية لمدة ثلاثة أيام عنوانها "نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان"، كانت هذه الدورة التدريبية في عمان خلال 15-17 جانفي سنة 2007، جاءت بهدف تعريف أعضاء الفريق التابع للأمم المتحدة على نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان، ناهيك عن توفير المشورة ومختلف الأدوات العملية المرتبطة بكيفية دعم أنظمة حماية حقوق الإنسان الوطنية عبر أعمال التنمية، وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وجماعة حقوق الأقليات الدولية ومجلس الأقليات في العراق؛ قامت البعثة الأممية بإجراء دراسة حول وضع المرأة في مجتمع الأقليات في العراق من منظور تداخل التمييز الإثني والديني والجنسي، هذه الدراسة كانت تهدف لتقديم معلومات حول مختلف الثغرات الموجودة في نظام الحماية القانونية والدستورية[1]، أما في مجال سيادة القانون فقد نظمت البعثة إجتماعا خاصا ضمّ مختلف القضاة العراقيين بهدف اِستعراض إطار العمل الاِستراتيجي المعني بسيادة القانون وحقوق الإنسان في العراق، وقد اِستمرت في عقد الندوات والمؤتمرات الهادفة لبعث النشاط الوطني وتعزيز روح المشاركة، بما فيها المؤتمر المنعقد في أربيل تحت شعار"تحويل صراعات الماضي- التوصل إلى حل لاِنتهاكات حقوق الإنسان في العراق"، وقد حضر هذا الملتقى مسؤولون سامون في الدولة؛ وخلص إلى مسودة خطة حول الخطوات الموالية

[1]- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق،"**تقرير حقوق الإنسان**"(مارس 2007)، ص ص39-40

الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف المرتبطة بالعدالة الإنتقالية*، ومختلف التوصيات المتعلقة بالنشاطات التي ستقام مستقبلا، كما كانت لها العديد من الخرجات الميدانية في إطار التحقيق في الإنتهاكات وزيارة السجون وإجراء المناقشات مع إدارتهم حول المرافق المتوفرة للمسجونين وظروف السجناء ووضعهم القانوني[1]، وتواصلت التقارير الصادرة من البعثة الأممية على مدار الأربعة سنوات، حيث حاولت من خلالها رصد مختلف الإنتهاكات والعمل على تصحيحها، وقد مست مختلف المجالات بما فيها الأطفال حيث سعت إلى تأسيس آلية رسمية للإبلاغ عن الإنتهاكات الجسيمة التي تلحق بهذه الفئة، سواء كانت جسمية أو عبر تجنيدها في الجماعات الإرهابية واستغلالهم في الهجمات المسلحة، حيث تضم هذه الفرقة أعضاء من وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والعاملة في العراق، إضافة إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية ومراقب من اللجنة الدولية للصليب الأحمر[2].

وفيما يتعلق ببرنامج التنمية الإقتصادية فقد تم وضع مشروع "**أنت قلت تجارة**" * **USAID-TIJARA** من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سنة 2009، وقد إرتبطت بالدرجة الأولى بمحافظة صلاح الدين العراقية وشملت النشاطات العديد من المجالات التي يمكن ذكرها كما يلي:

* العدالة الانتقالية هي مجموعة التدابير ذات الطابع القضائي وغير القضائي المطبقة من طرف مختلف الدول، بهدف معالجة مخلفات الانتهاكات المؤثرة على حقوق الإنسان، وتتضمن هذه التدابير كل من الملاحقات القضائية ولجان التحقيق وبرامج جبر الضرر ومختلف أشكال إصلاح المؤسسات. **أنظر**: المركز الدولي للعدالة الانتقالية، على الرابط: https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice

[1]- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق،"**تقرير حقوق الإنسان**"، نفس المرجع، ص ص41-42.

[2]- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق-يونامي-،"**تقرير حقوق الإنسان في العراق**"(جانفي 2010)، ص26.

* مشروع تطويري لتنمية القطاع الخاص العراقي يسعى لتحفيز نمو الأعمال والتشجيع على زيادة فرص الحصول على مختلف الخدمات خاصة المالية منها.

- **القطاع الزراعي:** على إعتبار أن المجال الزراعي في هذه المحافظة يساهم بشكل كبير في تنمية الإقتصاد الوطني، فقد تم التركيز على الإستثمار في المناطق الريفية وخاصة المشاريع الصغيرة بهدف تطويرها.
- **قطاع البناء:** وتتعلق بالصناعة الإنشائية في العراق، ذلك أنها تمثل أهم وأكبر القطاعات في المحافظة، والتي ساهمت بشكل كبير في إنشاء نظام للشهادات الصناعية، وتسهيل عملية التسجيل الرسمية لشركات البناء، وتقديم خدمات جديدة لهذا القطاع، مع إنشاء مراكز تدريبية وتشغيلية للعمال في هذا المجال.
- **قطاع الخدمات:** حيث يسعى البرنامج في هذا المجال إلى تطوير النشاطات الخدماتية من خلال إدخال نشاط جديد متعلق بأجهزة الهاتف النقال وهو الأمر الذي ساعد في توظيف عدد كبير من الأفراد ناهيك عن إنعاش وإضافة حركية للإقتصاد في المنطقة[1].

أما في مجال التعليم فإننا نلاحظ تدخل اليونيسيف وفقا لإستراتيجية وطنية للتعليم الصادرة عام 2008، كما تلقت العراق دعما ماليا بقدر 100 مليون دولار من طرف البنك الدولي بهدف بناء المدارس بالموازاة مع عمل اليونسكو، حيث شهدت الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2010 إعادة تأهيل وبناء 70 مدرسة وإعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي في 174 مدرسة، إضافة إلى تثبيت الفصول الدراسية المسبقة في 13 مدرسة وقد إستفاد منها أزيد من 168400 طفل عراقي، أما فيما يتعلق بعودة اللاجئين فقد ساهمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ب 180 وحدة مأوى على الأرض المخصصة من طرف الحكومة للعائدين المتأثرين بحالة اللاّ أمن واللاّ إستقرار في مناطق سكناهم أو تم تدمير مساكنهم، ووفقا لإحصائيات المفوضية فقد عاد ما يقارب 125.290 لاجئ إلى

[1]- اتجاهات البوصلة الرابعة، مجموعة لويس برجر،"**تقرير عن مشروع USAIS-TIJARA برنامج التنمية الاقتصادية في العراق: تقييم الوضع الاقتصادي في القطاع الخاص**"(2009)، ص ص29-32.

العراق بين جانفي 2010 وجانفي 2011، وقد شهد أيضا جانب الحقوق السياسية وبالتحديد عملية الإنتخاب مساهمة من طرف المفوضية العليا المستقلة للإنتخابات* عبر إنشاء 8312 مركز للإقتراع مع 49088 محطة إقتراع في مختلف أنحاء المحافظات العراقية، كما سهرت المفوضية على فتح 711 مركز للإقتراع في يوم التصويت الخاص السابق للموعد الرسمي للإنتخابات للفئات المؤهلة من الشرطة والجيش والمحتجزين والمرضى في المستشفيات، كما قامت المفوضية بالإعلان عن نتائج الإنتخابات في 26 مارس سنة 2010، وحتى بعد تقديم شكاوي وإعتراضات عن نتائج الإنتخابات، قامت المفوضية بإعادة الفرز يدويا وإثبات صحة نتائج الإنتخابات[1].

الفرع الثالث: نشاط البعثة الأممية من 2012- 2016

في هذه الفترة واصلت البعثة الأممية مشاركتها في الخطة الدستورية من خلال عقد إجتماعات مع أعضاء مجلس النواب من مختلف الكتل بهدف تشجيعهم على معالجة العمليات التشريعية، وخاصة ما تعلق بقانون النفط والغاز والمحكمة الإتحادية العليا، وخلال شهري أفريل وماي من عام 2012 قامت الرابطة المسماة" **قرار مجلس الأمن 1325**"، وهي عبارة عن رابطة لمنظمات المجتمع المدني، بعقد سلسلة من حلقات العمل في بغداد لوضع خطة وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، وقد جمعت حلقة العمل بين البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني في مجال المرأة والسلام والأمن، فضلا عن ممثلين من الأمم المتحدة والجهات المانحة، كما أكدت وزيرة الدولة

* هي هيئة مهنية حكومية مستقلة ومحايدة تخضع لرقابة مجلس النواب، تتمتع بالمسؤولية الحصرية في تنظيم وتنفيذ والإشراف على كافة أنواع الانتخابات والاستفتاءات، وقد تشكل بهذه الصورة عام 2007 لتحل محل الهيئة الانتخابية الانتقالية المسئولة عن الانتخابات وعملية الاستفتاء على الدستور عام 2005.

[1]- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق-يونامي-،"**تقرير حقوق الإنسان في العراق 2010**،" نفس المرجع، ص ص33-42.

لشؤون المرأة أن الإِستراتيجية الوطنية المقترحة للنهوض بالمرأة تدعم تنفيذ هذا القرار السابق لمجلس الأمن، من خلال إشراك المرأة في عملية بناء السلام[1].

أولا: المساعدات الإِنتخابية:

إمتد نشاط البعثة إلى المساعدة الإِنتخابية لإِختيار مجلس جديد لمفوضي المفوضية المستقلة للإِنتخابات، عبر وضع قائمة موجزة من طرف اللجنة البرلمانية للخبراء، تضم هذه القائمة أكثر المتقدمين تأهيلا مع مراعاة التنوع الجغرافي والديني، وقد تم إجراء مقابلة مع المرشحين المقبولين حول معرفتهم بشؤون الإِنتخابات والإدارة العامة والقانون الدستوري، وتم إجراء هذه المقابلة بحضور كل من ممثلي بعثة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، حيث ساهمت بعثة الأمم المتحدة في صياغة أسئلة المقابلة وتقديم المشورة بشأن الشكاوي وتوعية الجمهور المتعلق بهذه العملية، وتواصلت بذلك عمليات تقديم المساعدات إلى المفوضية المستقلة للإِنتخابات بشأن بناء القدرات من طرف فريق الأمم المتحدة الإِنتخابي المكون من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وتشمل عملية بناء القدرات كل من توعية الجمهور وإجراء إِستطلاع للرأي العام والأمن الإِنتخابي وتحديث برمجيات تسجيل الناخبين، وتم المساهمة بشكل كبير في إِنتخابات المحافظات لسنة 2013[2].

[1]– هيئة الأمم المتحدة،"**التقرير الثالث للأمين العام**"(الوثيقة رقم:S/2012/535، جوان 2012)، ص6.

[2]– نفس المرجع، 7.

ثانيا: الأطفال والصحافة:

تم الإبلاغ عن مختلف الإنتهاكات الجسيمة التي لحقت بأطفال العراق من طرف فرقة العمل القطرية، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير تم جمع حصيلة مقتل 52 طفل وتشويه 139 آخرين لأسباب متصلة بالنزاع، وبهذا الشأن فقد قامت اليونيسيف بتدريب 281 فردا على توفير المساعدات القانونية للأطفال المعتقلين، يعمل هؤلاء الأفراد ضمن وزارة حقوق الإنسان والعدل والشباب والرياضة والعمل والشؤون الإجتماعية والتربية والتعليم، كما قامت منظمة الصحة العالمية بتقديم دعم للحكومة العراقية، بهدف وضع الصيغة النهائية للإِستراتيجية الصحية الوطنية لصحة الأم والطفل والصحة الإنجابية، إمتدت هذه الإِستراتيجية من 2012 إلى غاية 2016، وتمثل الإطار الأول لخطة وطنية متعددة القطاعات[1].

ثالثا: التنمية والمساعدات الإنسانية:

إِستمرت عملية تقديم المساعدات الإنسانية وقد ساهمت فيها جاكلين بادكوك "**Jacqueline Badcock**"، من خلال تجديد فريق الأمم المتحدة القطري عبر مشروعه المقدم إلى وزارة التخطيط؛ لوضع خطة التنمية الوطنية في الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014، وبالتالي العمل على إنعاش الخطة التنموية الوطنية للفترة الممتدة من 2013-2018، عبر إدماج الأهداف الإنمائية للألفية كإطار توجيهي، كما أعلنت الحكومة العراقية في شهر ماي من عام 2012 أنه سيتم تخصيص مبلغ 30 مليون دولار من إِعتماد مخصص لتقاسم تكاليف التدخلات الإنمائية مع الشركاء الدوليين، وهذا بهدف تمويل المشاريع والأنشطة الإنمائية، كما وافقت اللجنة التوجيهية لصندوق إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في العراق على مشروع جديد للحوكمة بعنوان "تعزيز

[1]- الأمم المتحدة،"**التقرير الثالث للأمين العام**"(الوثيقة رقم:S/2012/535)، نفس المرجع، ص14.

الحوكمة التشاركية والشفافية وحقوق الإنسان"، والهدف من هذا المشروع هو معالجة قضايا الحوكمة وحقوق الإنسان في العراق، كما قدم الصندوق دعما لوزارة الشباب والرياضة العراقية بغية المشاركة في وضع الإستراتيجية الوطنية الأولى للشباب، ومع حلول شهر ماي 2012 بدأت اليونسكو في مشروعها المعنون بـ:"مكافحة البطالة بين الشباب في إقليم كردستان من خلال التعليم*"، وساهمت وزارة الصحة من ناحية أخرى في إقرار أول إستراتيجية للتغذية في العراق للفترة الممتدة من 2012-2021 والتي وضعت من طرف الحكومة العراقية بالإشتراك مع منظمة اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة، وتعمل الإستراتيجية على توفير التوجه لصانعي القرار ومديري البرامج الوطنية بشأن التدخلات ذات الصلة بالتغذية، وخلال الفترة الممتدة من 29- 30 أفريل سنة 2012 تم إقامة حلقة عمل بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة وحكومة العراق لمناقشة خارطة طريق القطاع الزراعي العراقي في الفترة 2012-2016، وعملت هذه الحلقة على البحث في مختلف التطورات الحاصلة في مجال التنمية الزراعية، وهذا من خلال إستعراض التطورات الجارية في مجال الإقتصاد والسياسية والإجتماع والنظر في المساعدات الطارئة المقدمة من طرف منظمة الأغذية والزراعة في مجال إصلاح القطاع الزراعي[1]، كما ساهمت من ناحية أخرى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تقديم مساعدات للعراق وفقا لإطار البرنامج القطري للفترة الممتدة من 2013-2017 وتُركز فيه على ثلاث مجالات ذات أولوية، وهي:

* وهو مشروع تم إطلاقه من مكتب العراق لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم -اليونسكو -، تم تمويله من طرف حكومة اليابان ، ويسعى هذا المشروع في جزء منه إلى تنمية مهارات الشباب فيما يتعلق بإدارة الأعمال وتأهيلهم لإدارة مشروعاتهم الخاصة، **أنظر** الرابط: الأمم المتحدة،"**مكافحة البطالة في صفوف الشباب من خلال التعليم**،" http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=1312:2013-10-30-08-42-25&Itemid=559&lang=ar

[1]- الأمم المتحدة،"**التقرير الثالث للأمين العام**"(الوثيقة رقم: S/2012/535)، نفس المرجع، ص14.

- وضع السياسات الخاصة بقطاع الزراعة والأمن الغذائي، مع العمل على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تكوين جملة من المشاريع الإستثمارية من أجل تطوير الزراعة العراقية.
- تقديم المساعدة التقنية والعمل المعياري مع توفير الخبرة وفقا لمقتضيات الطلب وتعزيز القدرات التقنية[1].

رابعا: التنمية المحلية:

شاركت منظمة اليونسكو في برنامج إستكشاف الفرص الإقتصادية والإحتياجات الإجتماعية لتحقيق التنمية المتوازنة في مختلف المناطق العراقية، من خلال إقتراح برنامج للتنمية المحلية، هذا البرنامج يهدف بالدرجة الأولى لتحديد طرق تحسين المعيشة والعمل على خلق فرص عمل جديدة عبر تحديد الإحتياجات ذات الأولويات بالنسبة للسكان، ويتم تنفيذ هذا البرنامج في ثلاث مناطق هي السليمانية وبابل والأهوار*، ويمكن تلخيص الدور الذي تقوم به اليونسكو فيما يلي:

- تولي مسؤولية تعزيز المهارات.
- تقييم الإحتياجات التدريبية المهنية والتعليمية.
- توفير تدريبات مهنية وفنية وعملية ومهارات حياتية للمستفيدين من بين المجموعات المعنية.
- تقديم المشورة والدعم لأصحاب الأعمال الصغيرة.
- المساعدة في إعادة تأهيل المواقع الدينية المتضررة.

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة،"**العراق ومنظمة الاغذية والزراعة**"(2016)، اطلع عليه بتاريخ: 24 فيفري 2018، http://www.fao.org/3/a-au080a.pdf .

* السليمانية تضم كل من سيد صادق وحلبجة، بابل تضم الحلة، الأهوار العراقية تضم كل من الجبايش والمدينة والميمونة.

- تعزيز قدرات مقدمي التدريب المهني[1].

ومن ناحية أخرى وافق البنك الدولي على تقديم مساعدة مالية للعراق تقدر بـ 355 مليون دولار في سنة 2013 بهدف تمويل مشروع ممرات النقل، ويهدف هذا المشروع لتحسين جودة الطرق وتشجيع مشاركة المواطنين في الحياة العامة، وتعزيز الوحدة الوطنية، وتعميق التكامل التجاري الإقليمي، وقد جاء هذا المشروع حسب إبراهيم دجاني* نتيجة للتعاون بين وزارة الإعمار والإسكان وهيئات الطرق العراقية وفريق عمل البنك الدولي وقد تحدث فريد بلحاج** عن أهمية هذا المشروع الذي يعمل على تسهيل حركة التجارة بين محافظات العراق ومع البلدان المجاورة أيضا، ذلك أنه يشمل ممرين يربطان العراق مع مختلف الدول المجاورة له في الشمال والجنوب والغرب، ناهيك عن تعزيز النمو الإقتصادي وتحسين جودة الخدمات على طول الممرات التجارية الدولية العابرة من خلالها معظم حركة السلع التجارية، كما يركز المشروع من ناحية أخرى على بناء قدرات المؤسسات الوطنية بهدف تمكين الكوادر العراقية من تخطيط مشاريع البنية التحتية وإدارتها وتنفيذها وصيانتها، وتم إنشاء قنوات جانبية لتمرير الألياف البصرية بهدف تقوية شبكة الإتصال، وبالتالي المساهمة وبشكل كبير في الحصول على معلومات آنية ودقيقة حول حالة الطريق والحركة فيها، ما يجعل التدخل في حالة وجود أزمة أو مشكل سريعا، أي تعزيز إدارة الطريق وكفاءتها، وهذا المشروع سيساهم في زيادة فرص التشغيل خاصة للنساء المعيلات للأسر في مراكز الإتصال المنشأة في هيئات الطرق[2].

---

[1]- مكتب يونسكو العراق،"**برنامج التنمية المحلية**"، اطلع عليه بتاريخ: 24 فيفري218، http://www.unesco.org/new/ar/iraq-office/education/technical-vocational-education/local-area-development-programme .

* رئيس فريق العمل المعني بالمشروع في البنك الدولي.

** المدير القطري للبنك الدولي في لبنان وسوريا والأردن وإيران والعراق.

[2]- البنك الدولي،"**تحسين جودة الطرق وسلامتها في العراق ينقذ الأرواح ويعزز التجارة الإقليمية**،" بيان صحفي، اطلع عليه بتاريخ: 16 فيفري 2018،

المبحث الثاني: البرامج الوطنية لإعادة بناء العراق

بعد حالة الدمار والخراب التي لحقت بالعراق سعت الحكومة لإعادة البناء وإعمار الإقليم، وبذلك فقد وضعت العراق مجموعة من البرامج المتكاملة الشاملة لمختلف المجالات، وفيما يلي تفصيل لمسار عملية البناء وفقا للمقاربة التشاركية لمؤسسات الحكومة العراقية والمؤسسات المدنية.

المطلب الأول: مشاريع الحكومة العراقية لبناء السلام

إضافة إلى الجهود الدولية المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة، فإن حكومة العراق المستقلة قد سعت هي الأخرى لوضع برنامج وطني يمكن من خلاله المضي قدما نحو إعادة إعمار الإقليم، ومدعم من طرف الهيئة الأممية، وفي هذا الإطار فقد تم وضع العهد الدولي بين العراق والأمم المتحدة في 6 جوان سنة 2006 **(ملحق1)**، بإعتباره مبادرة من الحكومة العراقية، بهدف تحديد معالم طريق الإستقرار والإزدهار للعراق، وصولا إلى بناء سلام مستديم، وتشمل هذه الوثيقة مختلف الأطر السياسية والأمنية والتنموية والتكامل الوطني والدولي والإستثمارات وإدارة الموارد العامة، وتضم هذه المبادرة كل من:

- تشكيل مجموعة إتصال دولي تتضمن كل المنظمات المستعدة للدخول كشريك في مساعي إعادة إعمار العراق.
- إلتزام المجتمع الدولي بتقديم كل المتطلبات التي يحتاجها العراق، أي توفير الدعم اللازم.
- وضع رؤية مشتركة بين الحكومة العراقية والمجتمع الدولي يمكن من خلاله تحسين التنسيق والإستثمار الأمثل للدعم المقدم وفق أطر قانونية.

---

http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/12/19/better-safer-roads-regional-trade-citizens-engagement .

- وضع إطار عملي لِإندماج العراق مع المحيط الإقليمي من جديد.
- تشكيل لجنة تحضيرية دولية تضم مختلف الدول والمنظمات المشاركة في إعادة إعمار العراق برئاسة الأمم المتحدة والعراق[1].

لكن لم تشهد العراق أي تطبيق لهذه الأهداف واقعيا في الفترة التي تلت الاحتلال مباشرة خاصة ما ارتبط منها بتحقيق تكامل دولي ورِؤية مشتركة وتوفير الإِحتياجات الضرورية للمجتمع العراقي، ذلك أن الأهداف السابقة الذكر تحتاج إلى آليات فعلية للتنفيذ لأن مجرد وضع الخطة لا يعني تحقيق الأهداف.

هذا البرنامج تضمن عدة مجالات في إطار تكاملي، يمكن ذكرها كما يلي:

[1]- محمد علي موسى المعموري،"**إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات**،"مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية45، المجلد 13(2007): ص40.

الفرع الأول: المشاريع في الجانب القانوني:

بعد حالة الفوضى القانونية الأمنية التي عاشتها العراق سنة 2003، كان من الضروري السعي نحو بناء دولة القانون، وبالتالي فقد كانت الخطوة الأولى هي وضع دستور للبلاد يُسيِّر ويُنظم مختلف التعاملات، وقد تم فيه تحديد مختلف الحقوق والحريات للشعب العراقي، ناهيك عن مختلف السلطات وصلاحياتها[1]، كما تم اِعتماد قانون إدارة الدولة للمرحلة الاِنتقالية في 8 مارس سنة 2004 وفقا للرغبة الأمريكية، مع التأكيد على أن العراق هي بلد تعددي لا يحكم إلا من خلال الشراكة أو ما يعرف بالديمقراطية التوافقية*، كما اِعتمد الدستور العراقي لعام 2005 مبدأ الفصل بين السلطات وفقا للمادة 47 من الدستور*، إلا أنه هذا الفصل لم يكن مكرسا واقعيا، حيث كشفت الممارسات السياسية عن وجود تداخلات في هذه السلطات، وفي نفس الوقت تم تشكيل المحكمة الإتحادية بموجب القانون رقم 30 لسنة 2005[2]، كانت هذه الإجراءات بمثابة البداية المُشَكِّلة لأرضية قانونية بهدف دعم دولة القانون وتحقيق التقدم في مشاريع إعادة الإعمار وإعطاء طابع المشروعية لمختلف البرامج، ذلك أن وضع دستور يسطر نشاطات البلاد من شأنه تعزيز قدرات الدولة عبر إستنادها لإطار قانوني شامل، إضافة إلى اِستحداث مؤسسات الدولة والسلطات الثلاثة التي تعمل مع بعضها في إطار تكاملي لِسَن وتنفيذ

---

[1]- جمهورية العراق، دستور العراق، 2005.

* ترتبط الديمقراطية التوافقية بالانقسامات القطاعية التي تتميز بها المجتمعات التعددية، وتكون وفقا للتعاون السياسي الذي يكون بين النخب القطاعية، وبالتالي فإن جرهارد ليمبروخ يعرفها بأنها إستراتيجية في إدارة النزاعات عبر التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من انتهاج التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية، **أنظر**:أرنت ليبهارت، تر: حسني زينه،**الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، ط1(العراق: الفرات للنشر والتوزيع، 2006)، ص17.

* المادة 47 من الدستور العراقي2005، الباب الثالث: السلطات الاتحادية، تنص على أن: تتكون السلطات الاتحادية من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، تمارس اختصاصاتها ومهماتها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات.

[2]- يحيا الكبيسي،**تقييم حالة العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي**(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص ص9-16.

القرارات والتقاضي بموجب القانون، لكن يبقى العنصر الأهم هو مدى وطنية جدية التنفيذ وفعلية الممارسات على أرض الواقع ومدى توفر عنصر التكامل في أداء الوظائف.

إن تعزيز العملية السياسية تطّلب من الحكومة العراقية تنظيم العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في إطار بناء دولة ديمقراطية، وذلك وفقا للدستور العراقي القائم منذ سنة 2005، وقد أكدت المادة 45 منه على ضرورة تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني وضمان إستقلاليتها بما يتوافق مع تحقيق الأهداف المشروعة لها، كما تم إنشاء لجنة مؤسسات المجتمع المدني لتعزيز دورها، وتضطلع هذه اللجنة بمهمتين أساسيتين تتمثل الأولى في إقتراح التشريعات ودعمها الكفيل بتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيله، أما الثانية فتتعلق بمتابعة معاهد ومراكز الدراسات ذات الإهتمام بتطوير آليات مؤسسات المجتمع المدني وفقا لخصوصية المجتمع العراقي، وقد سبق هذا إنشاء ما يعرف بمكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية سنة 2003، ويمثل دائرة من الدوائر التابعة لمجلس الوزراء والتي تُعنى بتسجيل المنظمات غير الحكومية، ثم تحولت إلى مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية وفقا للأمر16 سنة 2005، ثم أصبحت دائرة المنظمات غير الحكومية حسب القرار رقم 122 لعام 2008، وأصبحت بذلك هذه الأخيرة المسؤولة على المتابعة الإدارية والفنية لعمل المجتمع المدني[1]. وبالتالي تم إصدار قانون الصندوق الوطني لدعم المنظمات غير الحكومية في مشاريع التنمية سنة 2012، حيث تم تحديد مختلف الأطر التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تستفيد فيها من دعم هذا الصندوق، ويعمل وفقا للقانون رقم 12 الصادر سنة 2010[2]. كما تم وضع قانون مجالس المحافظات رقم 21 الصادر سنة 2008، والهادف لتنظيم عمل الحكومات المحلية وتنظيم

[1]– عباس فاضل محمود،"**دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراقي**،"مجلة الأستاذ203(2012)، ص ص223–224.

[2]– جمهورية العراق،"**مقترح قانون الصندوق الوطني لدعم المنظمات غير الحكومية في مشاريع التنمية**"(2012)، ص1.

الموارد المالية للمحافظات، وتحديد العلاقة الرابطة بين المجالس ورؤساء الوحدات الإدارية[1]. كما تم وضع مجموعة من القوانين في المجال الإقتصادي والهادفة لتعزيز موارد إعادة إعمار العراق، بدءا بالأمر 37 الصادر عن سلطة الإِئتلاف المؤقتة بعنوان الإِستراتيجية الضريبية لعام 2003، ففي ظل حالة الدمار والغياب التام للمؤسسات المخول لها في هذا المجال ومنها اللجنة الضريبة، ووفقا للقوانين والأعراف المعمول بها في حالة الحروب والنزعات، وكذا مختلف القوانين الصادرة عن مجلس الأمن بما فيها القرار رقم 1483 الصادر سنة 2003، توجه بول بريمر بإِعتباره المدير الإداري لسلطة الإِئتلاف المؤقتة لوضع إطار قانوني يهدف من خلاله لإيجاد الظروف المناسبة للإعمار الإقتصادي للعراق، وقد تضمن هذا الأمر مجموعة من الأقسام التي تحدثت عن تعليق الضرائب وتحديدها ومعدلها وجل ما يرتبط بها من ممارسات، لأن التحصيلات الضريبية وفقه لها فائدة للشعب العراقي خاصة في هذه المرحلة[2]، ناهيك عن الأمر رقم 38 الصادر في 2003، والمتعلق بإعادة إعمار العراق وبالتحديد ضريبة إعمار العراق على مختلف البضائع بنسبة 5%، وتستغل هذه النسبة في مساعدة الشعب العراقي على إعادة اعمار الدولة وبناء السلام، في حين يتم إِستثناء مجموعة من البضائع* من الإِقتطاع الضريبي وفقا لما ينص عليه القانون[3]، إضافة إلى مجموعة قرارات أخرى مرتبطة بالمجال الإِستثماري منها الأمر رقم 39 المتضمن للإِستثمار الأجنبي لسنة 2003، وكذلك الأمر رقم 40 بشأن قانون المصارف، والأمر رقم 43 بشأن أوراق نقد الدينار العراقي

[1]- صلاح عبد الرزاق،"**دور الحكومات المحلية في بناء الدولة ضمن الدستور**،"مجلة بغداد للعلوم السياسية 44(2012)، ص8.

[2]- سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق،"**الإستراتيجية الضريبية لعام 2003**،"(الأمر رقم 37، سبتمبر2003)، ص ص1-3.

* المواد الغذائية، الأدوية والأدوات الطبية، الملابس، الكتب، مختلف المساعدات الإنسانية والمساعدات المدعمة لإعادة إعمار العراق، البضائع المعفاة من الضريبة بموجب معاهدة فيينا1961و 1963.

[3]- سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق،"**إعادة إعمار العراق**"(الأمر رقم 38، 19 سبتمبر 2003)، ص ص1-3.

لسنة 2003، وصولا إلى القانون رقم 13 الصادر سنة 2006 والمعدل بالقانون رقم2 لسنة 2010، والقانون رقم 50 لسنة 2015 الصادر عن الحكومة العراقية المنتخبة في مجال الإستثمار الأجنبي، والهادف لتعزيز النشاط الإقتصاد وإنعاش الإستثمار في العراق[1]، حيث عرّف هذا القانون مختلف الجهات والمؤسسات المضطلعة بالعملية الإستثمارية، مع تحديد الأهداف الأساسية من هذا القانون والمتمثلة حسب المادة 2 منه في:

- تشجيع الإستثمار ونقل التقنيات الحديثة للإسهام في العملية التنموية للعراق، مع العمل على تطوير وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية وتنويعها.
- تشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي والمختلط على الإستثمار في العراق عبر توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الإستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية لمختلف المشاريع في الأسواق المحلية والأجنبية والمشمولة بهذا القانون.
- العمل على تنمية الموارد البشرية وفقا لمقتضيات السوق وتوفير فرص العمل للعراقيين.
- العمل على حماية حقوق وممتلكات المستثمرين.
- توسيع قاعدة الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق[2].
- كما تسعى الهيئة الوطنية للإستثمار لبناء ثقة في البيئة الإستثمارية، والعمل على متابعة المشاريع القائمة وإستكمال إجراءات طلبات المستثمرين.
- تقديم المشورة وتوفير المعلومات.
- وضع برنامج لترويج الإستثمار في مختلف مناطق العراق وجذب المستثمرين لها.
- تسهيل الحصول على العقارات اللازمة بهدف إقامة المشاريع وفقا لما تم تحديده.

---

[1]- سامي عبيد التميمي،"**الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات – مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006**-"،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 209، اطلع عليه بتاريخ: 20 فيفري 2018، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=62884 .

[2]- جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار، **قانون الاستثمار رقم13**(2006)، ص3.

- تشجيع إقامة مناطق اِستثمارية كبرى.
- توفير القروض ومختلف التسهيلات* المالية للمستثمرين العراقيين والأجانب، المدعمة لاِستقطاب الاِستثمارات، وهذا بالتنسيق مع وزارة المالية والمؤسسات المالية الأخرى[1]، كما تم إصدار قانون إنضمام العراق إلى الوكالة الدولية لضمان الاِستثمار **MIGA** في 23 جويلية سنة 2007، تحت تشريع برقم 29، وكان الهدف منها خلق بيئة

* تنص المادة 10 والمادة 11 و المادة 12 والمادة 15 من الفصل الثالث في قانون الاستثمار لعام 2006 على مجموعة من الامتيازات المقدمة للطرف المستثمر، وتتمثل أساسا في:

– تمليك المستثمر العراقي أو الأجنبي الأراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة والقطاع العام، كما يجوز للمستثمر العراقي أو الأجنبي شراء الأراضي العائدة للقطاع الخاص أو المختلط لإقامة مشاريع الإسكان حصرا.

– للمستثمر العراقي أو الأجنبي حق استئجار وتأجير العقارات سواء من الدولة أو من القطاعية الخاص والمختلط بهدف إقامة مشاريع استثمارية.

– إمكانية نقل ملكية المشروع الاستثماري كليا أو جزئيا إلى أي مستثمر أخر خلال فترة الإجازة.

– يمكن للمستثمر إقامة مشاريع استثمارية صناعية ومخازن خاصة بالقطاع الزراعي على الراضي الزراعية والعقود الزراعية داخل وخارج حدود التصميم الأساس.

– يمكن للمستثمر إخراج رأس المال الذي أدخله للعراق وعوائده وفق أحكام هذا القانون.

– يحق للمستثمر الأجنبي التداول في سوق العراق للأوراق المالية بالأسهم والسندات المدرجة فيه، واكتساب العضوية في الشركات المساهمة الخاصة والمختلطة.

– فتح فروع للشركات الأجنبية في العراق وفقا للقانون.

– تسجيل براءة الاختراع للمشروع الأجنبي الاستثماري وفقا للقانون.

– التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شركة تأمين وطنية أو أجنبية.

– فتح حسابات بالعملة العراقية أو الأجنبية أو كليهما في أحد مصارف العراق أو خارجها.

– إمكانية توظيف العمالة الخارجية في حالة عدم توفرها في العراق بالشكل والمؤهلات المطلوبة.

منح المستثمر الأجنبي حق الإقامة في العراق وتسهيل عملية تنقله من والى العراق.

– تقديم بعض الإعفاءات الضريبية للمشاريع الاستثمارية كرسوم التسجيل العقاري ورسوم الإفراز بالنسبة للمشروع الاستثماري السكني، وكذا الإعفاءات الإضافية من رسوم استيراد الأثاث والمفروشات بالنسبة لمشاريع الفنادق والمؤسسات السياحية والمستشفيات ومراكز التأهيل والمؤسسات التربوية، مرة كل أربع سنوات في إطار التجديد.

للتوضيح أكثر يمكن الاطلاع على قانون الاستثمار العراقي لسنة 2006.

[1]– جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار، **قانون الاستثمار رقم13**(2006):9، وفوزية خداكروم عزيز،"**الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق**،"مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية48(2014)، ص7.

إستثمارية ملائمة لجذب الإستثمارات الخارجية ودفع عجلة التنمية في العراق[1]، وعملت العراق على توقيع معاهدة حضر الألغام في 15 أوت سنة 2007 ودخلت حيز التنفيذ في 1 فيفري سنة 2008، وكانت هذه الخطوة بمثابة إنطلاقة لتمشيط العراق وإزالة كل بقايا الحرب المؤثرة على بناء السلام[2]، كما إعتمدت العراق في المقابل على برنامج حكومي لإزالة الألغام، تضم كل من دائرة شؤون الألغام والتي تعمل بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إضافة إلى المؤسسة العامة لشؤون الألغام في إقليم كرديستان، ناهيك عن وجود المنظمات غير الحكومية[3]، والخريطة الموالية تحدد المراكز الإقليمية لشؤون الألغام:

[1]- القوانين والتشريعات العراقية،"**قانون انضمام العراق إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار**،"(رقم 29، 2007)، اطلع عليه بتاريخ: 21فيفري 2018،
http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20897.html .

[2]- د. مؤلف،"**سياسة حضر الألغام**"، اطلع عليه بتاريخ: 24 فيفري 2018،
www.the-monitor.org/media/1677788/iraqarabic.doc.

[3]- جمهورية العراق،"**اتفاقية حضر واستعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام- طلب تمديد الموعد النهائي**-"(مارس 2017)، ص ص45-47.

خريطة رقم 2: **المراكز الإقليمية لشؤون الألغام**

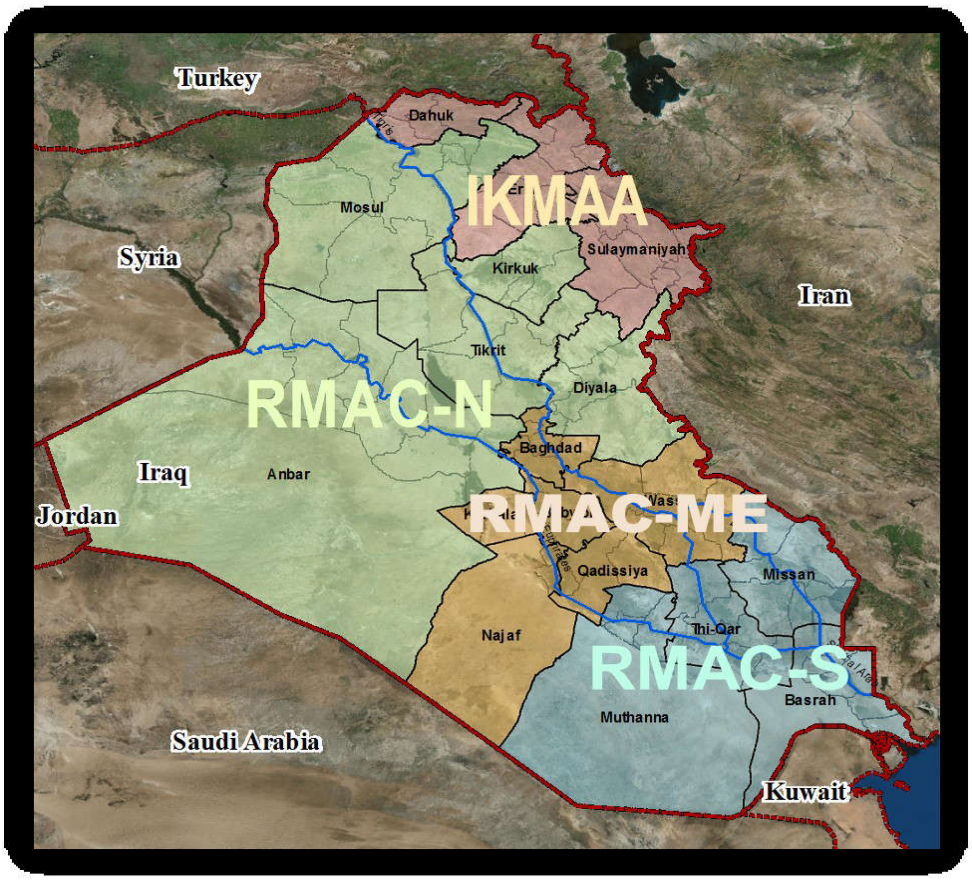

المصدر: جمهورية العراق،" **اتفاقية حضر واستعمال وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد**"(2017،)، ص49.

تبين الخريطة أربعة مراكز وهي:

المركز الإقليمي الشمالي: يضم المحافظات التالية: الأنبار؛ صلاح الدين؛ كركوك؛ ديالي؛ الموصل.

مركز الفرات الأوسط: يضم كل من: بغداد؛ بابل؛ كربلاء؛ النجف؛ القادسية؛ واسط.

المركز الإقليمي الجنوبي: يضم كل من: البصرة؛ ميسان؛ ذي قار؛ المثنى.

المؤسسة العامة لشؤون الألغام-كردستان: تضم كل من: أربيل؛ السليمانية؛ دهوك.

إضافة إلى اِستحداث قرارات وقوانين بشأن الجانب الإنتخابي، بدءا بالأمر رقم 96 الصادر في 15 جوان سنة 2004، والمنظم للعملية الإنتخابية من قبل سلطة الإئتلاف في محاولة منها لوضع الترسانة القانونية المنظمة للعملية السياسية، وهذا بالتشاور مع ممثلي الأمم المتحدة[1]، بعدها تم إجراء بعض التعديلات على قانون الإنتخاب سنة 2005 تحت رقم 16، وهذا اِستدراكا لمختلف النقائص وتماشيا مع متطلبات العملية السياسية[2]، وتوالت بذلك التعديلات المرتبطة بالإنتخابات، ومنها تعديل المادة الخامسة(5) من قانون المفوضية العليا للاِنتخابات رقم 11 في عام 2007[3]، ولم يشمل فقط الجانب القانوني مجال الإنتخابات وإنما إمتد ليشمل أيضا التصديق على الإتفاقية المالية المعقودة بين الحكومة العراقية ومؤسسة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي، وقد تم توقيعها في 2 أفريل سنة 2007، وسعت هذه الإتفاقية لتقديم قرض بهدف إعادة إعمار البنى التحتية في العراق، إضافة إلى تعزيز العلاقات المالية بين كل من العراق والبنك الدولي وتنفيذ مشروع التربية الطارئ الثالث[4]، إضافة إلى إتفاقية مشروع إعادة إعمار الكهرباء الصادر في 16افريل سنة 2007، والتي هدفت لتعزيز الإمدادات الكهربائية للعراق[5]، وفي إطار محاربة الجريمة المنظمة وتحقيقا لمبدأ الإستقرار والأمن وتعزيز التعاون ومكافحة كل مظاهر الجريمة؛ توجهت العراق للتوقيع على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة

---

[1]- سلطة الائتلاف المؤقت،"**قانون الانتخابات**"(الأمر رقم: 96، 7 جوان 2004)، ص1.

[2]- القوانين والتشريعات في العراق،"**قانون الانتخاب**"(رقم16، 2005)، اطلع عليه بتاريخ: 21 فيفري 2018، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/19502.html.

[3]- القوانين والتشريعات في العراق،"**تعديل المادة 5 من قانون المفوضية العليا للانتخابات**"(رقم 11،2007)، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20946.html .

[4]- القوانين والتشريعات،"**قانون تصديق الاتفاقية المالية**"(رقم52،2007)، اطلع عليه بتاريخ: 21 فيفري 2018، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20967.html.

[5]- القوانين والتشريعات،"**مشروع إعادة إعمار الكهرباء**"(16افريل2007)، اطلع عليه بتاريخ: 21 فيفري 2018، http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20950.html .

المنظمة عبر الوطنية في 12 جانفي سنة 2008[1]، يمكن القول أن جهود إرساء الديمقراطية وبناء السلام والمتمثلة في وضع قانون الإنتخابات ودستور للدولة تمهيدا لبدأ عملية سياسية ديمقراطية وأكثر شفافية، تخللتها بنود قانونية تمس القطاعات الأخرى، كالقطاع الإقتصادي بإعتباره محرك التنمية وبالتحديد تشجيع الإستثمارات الداخلية منها والخارجية، وضمان إستمرارية وديناميكية لإعادة إعمار الدولة وتحديث البنى التحتية وإعادة البنى المدمرة، ناهيك عن الاهتمام بالعلاقات الخارجية والدور الدولي من خلال إبرام وتوقيع العديد من الإتفاقيات مع الهيئة الأممية بهدف تدعيم الأمن والإستقرار من ناحية، وتشجيع الإستثمار في العراق من ناحية ثانية، وتشجيع العنصر التجاري وإستغلال الثروات المائية في المجال الإقتصادي، إفرغم هذه الجهود الا أن تأثيراتها الملموسة واقعيا كانت محدودة جدا وبذلك تم السع لتعديل مختلف القوانين والقرارات خدمة لمتطلبات العصر وضرورات التنمية وتماشيا مع المصلحة الوطنية للعراق في العديد من المجالات.

الفرع الثاني: المشاريع في المجال السياسي الأمني

تضمن الجانب السياسي والأمني من التوجه الوطني نحو بناء السلام كل من الإنتخابات وكذلك الإطار العام للمؤسسة العسكرية.

أولا: الإنتخابات في العراق

تضمن المجال السياسي في البداية إجراء إنتخابات ديمقراطية، حيث كانت البداية بالإنتخابات البرلمانية في 30 جانفي سنة 2005، تلاها بعد ذلك إجراء إستفتاء للدستور الذي عقبه إنتخابات برلمانية ثانية، وفي مارس سنة 2010 تم إجراء الإنتخابات البرلمانية الموالية والتي تضمنت 12 إئتلافا رئيسيا و167 كيانا سياسيا، وقد فاز فيها إئتلاف دولة

[1]- القوانين والتشريعات العراقية،"**اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**"(جانفي 2008)، اطلع عليه بتاريخ: 21 فيفري 2018،
http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/21079.html .

القانون مع إستمرار نور المالكي في تشكيلة الحكومة للعهدة الثانية، ومع حلول أفريل سنة 2014 كان الموعد مع إنتخابات عامة تنافس فيها أكثر من 277 حزبا، وتمخضت النتائج على تصدر إئتلاف دولة القانون، وفي أوت سنة 2014 تم تكليف حيدر العبادي بتشكيل الحكومة الجديدة وفقا لترشيح التحالف الوطني، وقد ساهم وجود العبادي في هذا المنصب في إسترجاع جل الأراضي التي كانت محتلة من طرف تنظيم داعش[1]، كما شهد الشعب العراقي في 12ماي سنة 2018 إنتخابات نيابية جديدة، ضمت تشكيلة متنوعة بهدف تجسيد ديمقراطية الممارسات السياسية، وفقا لرغبات الشعب العراقي، وقد شاركت فيها تشكيلات متنوعة من الأحزاب والكتل الإنتخابية[2].

يمكن القول أن توالي الإنتخابات البرلمانية وإستفتاء الدستور الجديد للعراق قد خلق إطارا عاما للدميمقراطية مع تمهيد الطريق لدعم عمليات بناء السلام، عبر إشراك الشعب وأخذ رأيه فيما يتعلق بالإستفتاء، وكذلك إحترام رأي الشعب في الإنتخابات البرلمانية التي كانت بشكل دوري ومنظم، وقد أثبتت تجربة الإنتخابات منذ 2003 إلى غاية 2014 الفوز المستمر لنفس التحالف الوطني، وهو ما قد يطرح إشكالية الديكتاتورية التي كانت سائدة سابقا قبل فترة الإحتلال، أو ما يمكن الإصطلاح عليه "الديكتاتورية المقننة".

لقد شاركت الهيئة الأممية في تنظيم العملية الإنتخابية لعام 2004 من خلال إرسال البعثة الدولية للإنتخابات العراقية، وقد ساهمت هذه الهيئة في تخطيط وعقد وتقييم الإنتخابات، وتعتمد في تقييماتها على مجموعة من المصادر الداخلية والخارجية وعلى تقارير الخبراء والمبعوثين، كما أنها تضم في تشكيلتها كل من المؤسسات المعنية بإدارة الإنتخابات متعددة الجنسيات، وقد أكدت البعثة هنا على أن الإنتخابات تمت في أجواء

[1]- د. مؤلف، "**انتخابات العراق: من الاجتياح2003 إلى التحرير 2018**"، اطلع عليه بتاريخ21 فيفري 2018، http://almasalah.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=117904.

[2]- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، **"الانتخابات النيابية العراقية2018: الخريطة العامة وأبرز القوى المنافسة**(وحدة تحليل السياسيات، 2018)، ص1.

ديمقراطية عبر منح مختلف الحريات في إطارها القانوني مع وجود تمثيل لمختلف الفئات، النساء والأقليات، وبالتالي فالبيئة العامة للإنتخابات تشجع على التنافس والنزاهة[1]، وكانت نسبة الإنتخاب هنا كبيرة إلى حد ما حيث وصلت إلى 76 % في حين لم تتجاوز 62.4 % في إنتخابات 2010، ففي الإنتخابات الأولى تم إعتبار العراق كدائرة إنتخابية واحدة، في حين الإنتخابات الثانية إعتمدت على قانون جديد قسم العراق إلى 18 دائرة[2]، مع إعتماد نظام التمثيل النسبي بالقائمة المغلقة، إضافة إلى الكوتا النسائية في محاولة منه لإشراك المرأة في العملية السياسية وتكريس الديمقراطية الفعلية، وهو ما نصت عليه المادة 49 من دستور العراق لعام 2005، بعدها تم إدخال تعديلات على النظام الإنتخابي وفقا لمقتضيات الإرادة الشعبية وبالتالي تم إحلال نظام جديد يجمع بين القائمة المفتوحة والنظام الفردي[3]، ونجد هنا أن هيئة الأمم المتحدة قد ساهمت في تنظيم وتفعيل العملية الإنتخابية منذ 2005، عبر تقديم الدعم اللوجستي وتقديم الإستشارات الفنية والعمل على بناء وتقوية المؤسسات الإنتخابية العراقية، من خلال التشارك بين فريق المساعدة الإنتخابية الدولي والإتحاد الأوروبي والبعثة الدولية للإنتخابات العراقية والتي دُعّمت من طرف هيئة الأمم المتحدة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، كما عمل فريق البعثة على وضع مجموعة تقارير أكدت في أولها على القيادة الرشيدة والتنظيم الجيد للإنتخابات العراقية من طرف المفوضية من جميع الجوانب، سواء ما تعلق بقانون

---

[1]- البعثة الدولية للانتخابات العراقية،"**التقرير الأول: التقييمات التمهيدية لعملية الانتخاب**"(30 جانفي 2005)، 1، اطلع عليه بتاريخ: 21 فيفري 2018، http://www.elections.ca/imie/preliminary_assessment_arabic.pdf ،

[2]- عبير سهام مهدي،"**الانتخابات البرلمانية في العراق بين عامي 2005و2010**"، 1-4، اطلع عليه بتاريخ: 21 فيفري 2018، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25383 .

[3]-حسين تركي عمير،"**النظام الانتخابي في العراق بعد 2003**"، اطلع عليه بتاريخ: 21 فيفري 2018، http://www.law.uodiyala.edu.iq/uploads/pdf/reseachs/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D9%85%20%D8%A7%D9% .

الإنتخاب أو التخطيط أو الإستعدادات*، في حين إرتبط التقرير الثاني بالإستفتاء الدستوري في 2005/10/15، أما الثالث فكان تحت عنوان التقييم الأولي للإنتخابات: عن إنتخابات مجلس النواب العراقي مع التركيز على نفس مجالات التقرير الأول[1]، وتوجه الإهتمام بعد ذلك إلى عقد المؤتمرات الدولية في إطار إعادة الإعمار، بدءا بمؤتمر بغداد الإقليمي في مارس سنة 2007 والذي ناقش دعم دول الجوار للعراق في شتى المجالات، وتوالت بعد ذلك المؤتمرات على غرار مؤتمر في شرم الشيخ في ماي سنة 2007[2]، وبالتالي فإن هذه البدايات تدل على الرغبة العميقة لمختلف الفواعل الدوليين لمساعدة العراق في تمويل مشاريعها التنموية وبناء السلام فيها.

ثانيا: الجيش العراقي بين حتمية الحل وإشكالية الأمن

بعد إصدار مجلس الأمن للقرار رقم 1483 في 5 ماي 2003، أصدر بول بريمر أمرا إداريا* تحت رقم 2 في 23 ماي 2003 يقضي بحل المؤسسات العراقية توافقا مع قرارات مجلس الأمن، وبعد حالة الفراغ في المؤسسة العسكرية خصوصا ومختلف

---

* تم معالجة مجموعة من المحاور في هذا التقرير وتضمنت كل من: الإطار القانوني، تسجيل الناخبين، الاستعدادات الانتخابية، إعلام الناخبين وتثقيفهم، المساواة في حق الوصول إلى وسائل الإعلام، التسجيل والانتخابات خارج العراق، إجراءات الشكاوي ما قبل الاقتراع، المصادقة على الأحزاب السياسية والائتلافات والمرشحين، الاقتراع، فرز الأصوات وتجميع النتائج، شكاوي ما بعد الانتخابات. للمزيد يمكن الاطلاع على: البعثة الدولية للانتخابات العراقية، "**التقرير الاول: التقييمات التمهيدية لعملية الانتخاب**، 30 جانفي 2005": http://www.elections.ca/imie/preliminary_assessment_arabic.pdf

[1]- علاء عبد الحسن العنزي، حسن محمد راضي،"**الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها**،"مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية3(السنة السادسة)، ص ص188-189.

[2]- صباح عبد الرزاق كبة،"**السياسة الداخلية لعراق ما بعد انتخابات 2010 دراسة في الثوابت والمتغيرات**،"مجلة بغداد للعلوم السياسية41(2010)، ص17.

* نص الأمر: " تحل بموجب هذا الأمر الكيانات العراقية المشار إليها في الملحق المرفق ومنها: وزارة الدفاع بكافة تشكيلاتها، وزارة الدولة للشؤون العسكرية، جهاز المخابرات، مكتب الأمن الوطني، مديرية الأمن العام، جهاز الأمن الخاص، الحرس الجمهوري. **أنظر**: حسن تركي عمير،"**المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق**،"مجلة دفاتر السياسة والقانون12(جانفي 2015).

مؤسسات الدولة العراقية عموما أصدر بول بريمر الأمر الإداري رقم 22 في 8 أوت 2003** يدعو فيه لإعادة تشكيل الجيش العراقي، والغرض منه المساهمة في توفير قدر من الأمن في العراق[1]. وبذلك فإن الدعوة لتشكيل المؤسسة العسكرية تهدف ظاهريا لخلق نوع الإِستقرار بين أفراد الشعب العراقي بإِعتباره يمثل الخطوة الأولى والرئيسية للدفاع عن الدولة، إلا أن تشكيلها في فترة الحكم الإِنتقالي تطرح فكرة توجيهها خدمة لمقتضيات حكم بريمر وتوفيرا لنوع من الإِستقرار خلال عهدته.

في دراسة تم إجرائها من طرف المؤسسة العسكرية العراقية تبين السعي نحو تحويلها من مؤسسة إِستهلاكية إلى مؤسسة إنتاجية يمكن من خلالها إدرار مداخيل تعود بالفائدة على القطاع، وتستخدم لتنميته وتطويره، وبالتالي تم إِقتراح توفير خدمات جوية لسلطة الطيران المدني العراقية وكذا شركة الخطوط الجوية العراقية، والعمل على إِستطلاع وتحديد الهويات ومسارات الطائرات المدنية للمسافرين والنقل، إضافة إلى العمل على تدريب منتسبي الشركات السابقة بأجور يتم الإتفاق عليها، ومن ناحية يمكن لها السماح بإشراك أفراد في قوات الأمم المتحدة السلامية التي توفر لهم إمتيازات مادية يمكن إِستخدامها في إطار تطوير القطاع، إضافة إلى الإمتيازات الأخرى التي تتضمن تحسين مستوى العمل، زيادة ثقافة المشاركة، ناهيك عن إدخال العملة الصعبة ما يساهم في

** نص الأمر: انسجاما مع قرارات مجلس الأمن الدولي بما فيها القرار رقم 1483 لسنة 2003، وبناءا على قوانين وأعراف الحرب، جاء هذا الأمر من سلطة الائتلاف المؤقتة لتشكيل جيش عراقي جديد بوصف الخطوة الأولى نحو تشكيل قدرة وطنية للدفاع عن العراق الحر، وإدراكا للحاجة إلى البدء على وجه السرعة وبدون تأخير في تشكيل قوة عسكرية للدفاع الوطني، وانطلاقا من إدراك هذه الحاجة لابد من إشراك المؤسسات الحكومية الأخرى في تحديد بنية المؤسسة العسكرية الناشئة...، وتشمل على وجه التحديد القوات البرية التي تجند وتدرب وتنظم تشكيل قوة عسكرية للدفاع عن العراق الجديد. انظر : حسن تركي عمير،"**المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق**،"مجلة دفاتر السياسة والقانون12(جانفي 2015).

[1]- حسن تركي عمير،"**المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق**،"مجلة دفاتر السياسة والقانون12(جانفي 2015)، ص ص 128-129.

تحسين إقتصاد الدولة[1]. إضافة إلى أن اِزدياد حجم المؤسسة العسكرية واِزدياد منتسبيها أدى إلى زيادة اِلتزاماتها بتحقيق الأمن والاِستقرار؛ وكان من الضروري العمل على توفير موارد كافية تغطي متطلبات القطاع كليا، وبذلك فقد توجهت المؤسسة للاِستفادة من خبراتها في الإطار المحلي عبر تقديم اِستشارات وخدمات مقابل رسوم معينة، هذا المشروع له فائدة من جانبين؛ **الأول** يكون من خلال توفير مداخيل جديدة للمؤسسة العسكرية تستخدمها وفقا لمتطلباتها وضروراتها، و**الثاني** يتعلق بالاِستفادة الداخلية وعدم اللجوء إلى مؤسسات خارجية دولية بهدف توفير الخدمات السابقة، وبالتالي العمل على تطوير الذات والمحافظة على العملة والموارد من خلال اِستخدامها وطنيا، إضافة إلى الاِستفادة من الخبرات الوطنية وتقليل تكلفة الخدمات التي من الممكن أن تصل إلى الضعف في حال طلبها من مؤسسات أو دول أخرى.

فيما يتعلق بالنشاط والممارسات الفعلية للجيش العراقي في إطار حفظ الأمن والاِستقرار الداخلي للدولة، وهذا ما لاحظناه من خلال مختلف التدخلات في مواجهة التهديدات الإرهابية والجماعات المسلحة، التي وجدت طريقها للعراق بعد اِنسحاب قوات التحالف، فإلى غاية 2015 قام الجيش العراقي بصورة متذبذبة باِسترجاع العديد من المناطق والمحافظات التي كانت تحت سيطرة الجماعات الإرهابية، وهو ما يؤكد على الدور الذي كانت تسعى للقيام به من خلال تحقيق الوحدة الوطنية وتوفير السلام الأهلي المعزز للوئام الإجتماعي وإعادة بناء عنصر الثقة بين الشعب والمؤسسة العسكرية، إضافة الى رسم خطة إعادة البناء في المجال العسكري الأمني من خلال توقيع إتفاقية الإطار الاِستراتيجي*[1]، ويمكن الاِقتصار في هذا العنصر على الجانب السياسي والأمني

[1]- حيدر خشن راعي،"**كيفية تحويل الجيش العراقي من مؤسسة استهلاكية إلى مؤسسة إنتاجية**،"مجلة بلادي57(جوان 2014)، ص ص36-37.

* هو اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وجاء لتعزيز علاقة التعاون والصداقة بين الطرفين في شتى المجالات بهدف إعادة إعمار العراق وقد تم المصادقة على هذه الاتفاقية

للإتفاقية، المتعلق بالتعاون السياسي والدبلوماسي والأمني، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حكومة العراق ووفقا لهذه الإتفاقية لتحقيق الأهداف التالية:

- دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية العراقية وبالتالي تعزيز القدرة على حماية تلك المؤسسات داخليا وخارجيا.
- دعم وتعزيز مكانة العراق دوليا حتى تتمكن من لعب دور إيجابي وبناء في الساحة الدولية.
- دعم جهود الحكومة العراقية في إقامة علاقات إيجابية وسلمية مع دول الجوار وفق مجموعة من المبادئ*، بما يساهم في ضمان أمن وإستقرار المنطقة ككل.

إضافة إلى ذلك يتم العمل وفق إتفاق إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من العراق على تعزيز الأمن والإستقرار وحفظ السلام الدولي وفق ترتيبات أمنية دفاعية مع الأخذ بعين الإعتبار مبدأ السيادة وعدم التدخل[2]. لكن هذه الطموحات لم تجسد بصورة كلية على أرض الواقع استنادا إلى سببين: الأول مرتبط بالغموض والعمومية وعدم تحديد المسار المتبع للتنفيذ والثاني مرتبط ثبات الأهداف المرجوة على مر المراحل، حيث لاحظنا سابقا أن أهداف التحول الديمقراطي وتعزيز الوجود الدولي وتحقيق التنمية وبناء السلام كانت موجودة منذ 2003 في مختلف البرامج المقترحة سواءا من طرف البعثة أو الجهات المدعمة الأخرى لكن ما يغيب عنها هو فعلية التنفيذ المستندة لواقعية الوسائل.

بموجب القانون رقم 52 لسنة 2008، ويتفق فيه الطرفان على التعاون في العديد من المجالات الاقتصادية منها والسياسية والدبلوماسية والأمنية والثقافية والصحية والبيئية والقانونية

. أنظر:"**اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية**،" http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_kanon%5C2392%5Catf_1.pdf .

[1]- عماد علو،"**الإستراتيجية العسكرية العراقية ما بعد داعش**،" اطلع عليه بتاريخ: 23 فيفري 2018، https://www.azzaman.com/?p=106527.

* هذه المبادئ هي: عدم التدخل، الحوار الايجابي بين الدول، الحل السلمي للخلافات.

[2]- جمهورية العراق،**الجريدة الرسمية لجمهورية العراق**، العدد4102(العراق: دار الشؤون الثقافية العامة، 24 ديسمبر 2008)، ص ص24-25.

الفرع الثالث: المشاريع في المجال الإقتصادي

تضَّمن المجال الإقتصادي هو الأخر توجها جديدا في إطار تطوير وإستحداث مشاريع تنموية تعود بالفائدة على المجتمع العراقي، لذلك قامت الدولة العراقية ومختلف المؤسسات ذات الصلة بعقد مؤتمر سنة 2009، بهدف البحث في أولويات التمويل وتحسين المناخ الإستثماري العراقي، وقد شارك في هذا المؤتمر* كل من الحكومة العراقية والقطاع الخاص ومختلف المؤسسات المالية الدولية ناهيك عن مختلف المنظمات المروجة للإستثمارات، وبالتالي فقد أتاح فرصة البحث وتجديد موارد النشاط الإقتصادي العراقي[1]، وشكلت بعد ذلك خطة التنمية الوطنية في العراق للفترة الممتدة من 2013 إلى غاية 2017 إنطلاقة لبدأ تحضيرات خلق بيئة إقتصادية للنهوض بالمجتمع العراقي، يمكن من خلالها التركيز على قطاع النفط، وتسعى لزيادة إنتاج النفط لدعم الموازنة العامة، وبالتالي تم تقسيم الإقتصاد العراقي إلى جانبين، جانب يضم قطاع النفط ومشروعاته، وجانب يضم مختلف القطاعات الأخرى[2]، كما نجد أن الحكومة العراقية قد توجهت لتبني أولويات إستراتيجية في خطة عمل الوزارات 2014-2018، تضمنت هذه الأولويات في المجال الإقتصادي كل من:

- تنمية التجارة والأعمال المصرفية.
- زيادة إنتاج النفط والغاز للإستدامة المالية.

---

* وتتمثل أهدافه الرئيسية في: تقديم التوصيات حول الاحتياجات الرئيسية للبنية التحتية وآليات التمويل المناسبة، – الوقوف على التحديات والعقبات التي من المحتمل أن تواجههم، – تحديد الاحتياجات ذات الأولوية في البنية التحتية حتى يتم البدء بها، – مراقبة تنفيذ المشاريع.

[1]– **تعزيز تنمية البنية التحتية في العراق**، الاجتماع الثاني لمجموعة العمل حول تمويل مشاريع البنية التحتية في العراق، تم تنظيمه من طرف: برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، (باريس: مركز المؤتمرات، القاعة 13،2010)، ص1.

[2]– كاظم علي مهدي،"**أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003**،"مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية50(2015)، ص64.

- تنمية الإقتصاد وضمان حماية المستهلك[1].

كما تم وضع خطة إستراتيجية من 2013 إلى 2030، هذه الخطة كانت تحت مسمى الحوكمة الإستراتيجية، تم من خلالها رسم البنود الأولية للسير في إطار النهوض بالقطاع، عبر تحديد الأهداف الرئيسية والمبادئ الأساسية وإقتراح الآليات التنفيذية التي من الممكن الإعتماد عليها في إطار وضع الخطة حيز التنفيذ، ثم الهيكلة المؤسسية التي تقوم عليها الإستراتيجية، والتي تقسم إلى تحديث مؤسسات موجودة سابقا* وإنشاء مؤسسات جديدة**، وفي إطار هذه الإستراتيجية تم الإعتماد على برنامجين معدان من طرف وزارة الصناعة والمعادن لسنة 2008:

---

[1]- جمهورية العراق، اللجنة العليا للإعداد لانتقال الحكومة،"**الأولويات الإستراتيجية في خطة عمل الوزارات 2014-2018**"، 8-12، اطلع عليه بتاريخ: 12 مارس2018
http://www.cabinet.iq/uploads/pdf/Window5/2.pdf

* عملية التحديث شملت:

- إعادة هيكلة وزارة الصناعة والمعادن وتغيير أهدافها وفقا لمقتضيات الدور الجديد، والمتمثل في التخطيط والتنظيم والتنفيذ.
- دعم الهيكل التنظيمي المسئول عن متابعة القطاع المختلط.
- تغيير هيكلة ومهام المديرية العامة للتنمية الصناعية.
- تغيير مكونات وآلية عمل مجالس إدارة الشركات لمواكبة المتغيرات القانونية.
- تطوير أعمال ومهام الدوائر الاقتصادية والرقابة الداخلية وفق معايير التنافس الدولي.

** المؤسسات الجديدة تشكل كل من:

- **مجلس التنسيق الصناعي:** وهو المشرف على صياغة وإدارة تنفيذ الإستراتيجية الصناعية، كما يضمن التنسيق بين الأطراف الوطنية والمحلية.
- **وحدة مهمات التخطيط الصناعي ورسم السياسيات:** تتولى إعداد التقارير وتدقيق البيانات ومراقبة وتقييم الأداء.
- **فريق العمل الاستراتيجي:** المساعدة في إعداد الإستراتيجية.
- **المجالس الاستشارية:** التنسيق مع كافة أصحاب المصالح بغرض تقديم المقترحات والمشورة وإعداد الدراسات المتعلقة بتنفيذ الإستراتيجية.
- **مرصد التنافسية:** العمل على إجراء دراسات مقارنة بين المؤشرات التنافسية القابلة للقياس مع المؤشرات المحلية ومؤشرات الدول الأخرى.**أنظر:** وزارة الصناعة والمعادن بالعراق،"**الإستراتيجية الصناعية بالعراق حتى عام 2030**،"ملخص تنفيذي(جويلية 2013)،ص ص26-28،
http://www.industry.gov.iq/upload/upfile/ar/192est1.pdf.

- **البرنامج الأول:** تعلق بإعادة تأهيل 196 مصنع من بين 264، ممول من طرف الميزانية الإتحادية*.
- **البرنامج الثاني:** عبارة عن إتفاقية للمشاركة في الإنتاج مع مستثمرين يعاد بموجبها تأهيل وإدارة شركات القطاع العام لمدد يتم تحديدها.

ثم تم وضع برنامج ليشمل الفترة المحددة بالإستراتيجية2013-2030 :

- **برنامج إحياء الصناعة في العراق:** يركز هذا البرنامج على ستة مبادرات تتمثل في: تطوير ريادة الأعمال؛ تطوير المهارات البشرية؛ تطوير التكنولوجيا والإبتكار؛ تشجيع الصادرات وإحلال الواردات؛ الدعم المؤسسي، ولتحقيق هذا البرنامج تطلب توفر هيكل مؤسسي يقوم بعملية التنظيم والتنفيذ والرقابة والتقييم، وقد تم تقسيمها هي الأخرى إلى مجموعة وحدات، حيث إرتبطت الأولى بالدعم الفني، والثانية بالتعاقد وتعبئة الخبرة، والثالثة بالرقابة والمتابعة والتقييم، والرابعة بالمحاسبة والتمويل، والخامسة بالوحدة الإدارية وتوفير المستلزمات، في حين السادسة كانت وحدة التواصل، وساهم في تمويل هذا البرنامج كل من برنامج المساعدات الأمريكية، والإتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، هذا من الجانب الدولي، في حين ساهمت الحكومة العراقية بتخصيصات الميزانية السنوية للدولة، إضافة إلى مشاركات المستفيدين من البرنامج[1].
- **القطاع الزراعي:** لاقى إهتماما هو الأخر في إطار أولويات الحكومة العراقية لتنشيط الإقتصاد، وهذا من خلال تبني المبادرة الزراعية مع بداية عام 2008، التى

* هي الميزانية الرئيسية للحكومة خلال فترة معينة تحتوي تفاصيل حجم الإنفاق والمشاريع التي من الممكن أن تقام من خلالها، كما تحدد حصص الأقاليم والمحافظات.

[1]- وزارة الصناعة والمعادن بالعراق،"**الإستراتيجية الصناعية بالعراق حتى عام 2030**،"ملخص تنفيذي، (جويلية 2013)، 26-28، اطلع عليه بتاريخ:23 فيفري 2018، http://www.industry.gov.iq/upload/upfile/ar/192est1.pdf .

تمت في إطار توجيهات رئيس الوزراء كما تسعى هذه المبادرة لتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- النهوض بالقطاع الزراعي وتحريك عجلة الإقتصاد العراقي والمساهمة في خفض نسبة البطالة، ذلك أن هذا القطاع يضم ما يقارب 40% من اليد العاملة في النشاط الإقتصادي ككل.
- ضمان فتح صندوق خاص لمنح القروض الصغيرة وتشجيع إقامة مشاريع إنتاجية ذات طابع زراعي.
- تشكيل هيئة عليا للزراعة تضم خبراء عراقيين في حقول التنمية الزراعية بهدف ضمان المتابعة الدائمة والمستمرة لعملية تنفيذ المبادرة.

إضافة إلى الاِعتماد على إطار هيكلي لعملية الإقراض، تضمن كل من صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاِستثمارية الكبرى؛ صندوق إقراض تنمية الثروة الحيوانية؛ صندوق قروض المَكْنَنة الزراعية ووسائل الري الحديثة؛ صندوق تنمية النخيل؛ صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين[1]، هذه الصناديق حققت منذ اِنطلاقها في 8 جانفي سنة 2008 نجاحا كبيرا، من خلال اِستقطاب الفلاحين للاِستثمار في المجال الزراعي، حيث بلغ عدد المشاريع الاِستثمارية الممولة من طرف هذه الصناديق حوالي 96 ألف مشروع لغاية 31 ديسمبر سنة 2013[2].

إن هذا التنوع في هيكلة الإقراض المتعلقة بالمبادرة الزراعية إنما يدل على الإهتمام البالغ بهذا القطاع، والسعي لشمله وتدعيمه من مختلف الزوايا وتوفير كل الموارد

---

[1]- وزارة المالية العراقية-قسم السياسة الاقتصادية-،"**القطاع الزراعي في العراقي أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح**، ص ص17-23.

[2]- عبد الحسين نوري الحكيم،**دراسات في الزراعة العراقية-التكامل الزراعي-**، ط1(بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، 2016)، ص28.

والإمكانيات التي من شأنها تنميته وبالتالي تنمية الإقتصادي العراقي ككل. عقدت العراق إتفاقيات تعاون متعددة بهدف تحسين مردوديتها الإقتصادية تتمثل في:

- **بروتوكول التعاون العراقي- السوري:** وقد تم توقيعه في بغداد في 2009، ويلتزم من خلاله الطرفان بتقديم المساعدة ومختلف التسهيلات فيما يتعلق بتبادل المعارف والخبرات، وإعداد الدراسات، ناهيك عن تشكيل لجان مشتركة تضطلع بمهمة السهر على التنفيذ.
- **بروتوكول التعاون العراقي- الأردني:** وقد تم توقيعه في عمان عام 2009، وتضمن هذا البروتوكول إقامة منطقة حرة مشتركة وكل الجوانب المرتبطة بها.
- **بروتوكول التعاون العراقي- التركي:** وُقِع هذا البروتوكول سنة 2009 في بغداد، ساعيا لإقامة مناطق حرة مشتركة بين الطرفين مع تبادل الخبرات والمعلومات والأحكام القانونية المتعلقة بالمناطق الحرة[1].
- **بروتوكول التعاون العراقي- الإيراني:** وُقع هذا البروتوكول في بغداد سنة 2010، ووفقا لهذا البروتوكول قام وفد من المناطق الحرة العراقية بزيارة المناطق الحرة الإيرانية وعقد لقاءات مع مسؤولين إيرانيين، ونفس الشيء بالنسبة للوفد الإيراني، وهذا في إطار تبادل الزيارات لإنشاء لجان مشتركة لإختيار المنطقة الحرة المشتركة بين الطرفين[2].

[1]- علي عباس فاضل وسرمد عباس جواد،"**الاستثمار في المناطق الحرة في العراق-الفرص والتحديات**،"وزارة المالية العراقية-الدائرة الاقتصادية(2011)، ص ص25-26.

[2]- علي عباس فاضل وسرمد عباس جواد، نفس المرجع، ص26.

الفرع الرابع: المشاريع في المجال الإجتماعي والبنى التحتية:

في إطار تعزيز مجال الخدمات الإجتماعية والبنى التحتية، وتنفيذا للخطة الإستراتيجية 2009–2013 تم إنجاز وتنفيذ مجموعة من المشاريع بالتعاون بين حكومات المحافظات ومختلف الوزارات، وتتمثل هذه المشاريع في:

- إنشاء ثلاثة مستشفيات خلال سنة 2010، وهي مستشفى العراق الجديد ومستشفى محمد الموساوي للأطفال ومستشفى الكوت للنسائية والأطفال، إضافة إلى إفتتاح مستشفى الشهيد ضاري الفياض في بغداد.
- فيما يتعلق بمراكز الرعاية الصحية الأولية فقد تم إنشاء 63 وحدة، وتأهيل 24 وحدة، وتوسيع 17 وحدة.
- إنشاء 14 مركز تخصصي وتأهيل وتوسيع ثلاثة منها في مختلف المحافظات.
- فتح 61 بيت صحي خلال عام 2010 في جميع المحافظات العراقية، والهدف منها دعم خدمات الرعاية الصحية الأولية وتوصيل هذه الخدمات إلى التجمعات السكانية التي يقل عدد سكانها عن 1000 نسمة[1].
- إنشاء مراكز أخرى متنوعة تتعلق بمصافي الدم ومراكز الإسعاف الفوري، مع إنشاء ما يقارب 22 سكن للكوادر الصحية العاملين في غير مكان سكنهم.
- إدخال تقنيات جديدة في الفحص المبكر والمعالجة.
- توسيع نطاق الفحص الطبي ليشمل كل الفئات والشرائح.
- البدء في تطبيق نظام الإعتماد في القطاع الصحي، من خلال إعداد معايير قياسية لمختلف الفعاليات والبرامج والخدمات في القطاع.
- تأمين الأدوية والمستلزمات الطبية مع السيطرة على تداولها.

[1]– وزارة الصحة العراقية،"**التقرير السنوي 2010**"، 8–18، اطلع عليه بتاريخ: 15 فيفري2018، https://moh.gov.iq/upload/upfile/ar/rep2010.pdf

- القيام بعمليات جرد وتفتيش في إطار تفعيل الرقابة على القطاع في مختلف المؤسسات، وقد شهدت ارتفاعا ملحوظا منذ سنة 2010 مقارنة بسنة 2009.
- إعداد مشروع الإدارة الإلكترونية لربط الشركات والمؤسسات الإستشفائية ببعضها البعض، مع تطبيق نظام الصحة الإلكتروني.
- إعداد الهيكل التنظيمي للمؤسسات الإستشفائية المتنقلة بهدف ضمان وصول الأدوية والإسعاف للسكان المعزولين[1].

كما سعت الحكومة العراقية من ناحية أخرى لوضع سياسة صحية للفترة الممتدة من 2014-2023، والغرض منها زيادة كفاءة وفاعلية النظام الصحي العراقي في إطار تحسين صحة الفرد والمجتمع، مع التأكيد على تبني مجموعة من الأطر في هذه السياسة تمثلت في: تبني نهج الحوكمة، توفير الموارد اللازمة والواقعة على عاتق الدولة، توظيف الكوادر البشرية المؤهلة وتوفير كل متطلباتهم، توفير نظام معلوماتي صحي، تقديم خدمات ذات جودة وفقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية **WHO**، توفير التقنيات الطبية والأدوية اللازمة[2]. وتجدر الإشارة هنا أن تغطية نفقات الرعاية الصحية كانت من خلال إيرادات الحكومة إضافة إلى نسبة ضئيلة من جباية الرسوم[3]، وبالتالي نجد أن العراق قد سعت في محاولة منها لتمويل برامجها التنموية ذاتيا سعيا منها لتقليل الديون التي من الممكن أن تزيد من العبء وتجعل الدولة في دوامة يصعب الخروج منها.

---

[1]- وزارة الصحة العراقية،"**التقرير السنوي 2010**"، 8-18، اطلع عليه بتاريخ: 15 فيفري2018، https://moh.gov.iq/upload/upfile/ar/rep2010.pdf

[2]- وزارة الصحة العراقية،"**السياسة الصحية الوطنية 2014-2023**"، (جانفي2014)، ص ص18-19، http://www.nationalplanningcycles.org/sites/default/files/planning_cycle_repository/iraq/1399954338_national_health_policy_final1.pdf

[3]- علاء الدين علوان،"**تمويل القطاع الصحي: خيار تمويل الرعاية الصحية في العراق**،"المجلة الصحية للشرق الأوسط- منظمة الصحة العالمية-6، المجلد 14(2008)،ص 1374.

وقام صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة بوضع مشروع بعنوان " إطار الإدارة البيئية والإجتماعية" في 2016، وكان الهدف منه إعادة إعمار البنى التحتية المتضررة في العراق، والعمل على إستعادة عملية تقديم الخدمات للأفراد بجودة وفقا للمتطلبات، ويضم هذا المشروع برنامج متكامل لتهيئة البنى التحتية يمس كل من: الكهرباء، النفايات المياه والصرف الصحي، الإسكان والمواصلات، الصحة، المساعدات التقنية، ويُعتمد في إنجازه على إطار قانوني متكامل يضم كل من:

- قانون وزارة البيئة رقم 37 لسنة 2008.
- قانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009.
- نظام رقم 2 لسنة 2001 للحفاظ على الموارد المائية.
- قانون حماية الحيوانات البرية رقم 17 لسنة 2010[1].

تضمن هذا المشروع مشاركة العديد من الفواعل منها الدولية ومنها الوطنية الرسمية وغير الرسمية في إطار تعزيز الشراكة والتعاون على بناء السلام وفقا للمخطط التالي:

[1]- صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة،"**إطار الإدارة البيئية والاجتماعية**،"ملخص تنفيذي(2016)، 2-5، اطلع عليه بتاريخ: 25 فيفري 2018،
http://documents.worldbank.org/curated/en/413561468043438347/pdf/SFG2247-EA-ARABIC-P155732-Box396264B-PUBLIC-Disclosed-6-6-2016.pdf.

شكل رقم 3: **الإطار التشاركي لتنسيق عمليات بناء السلام على المستوى الوطني في العراق**

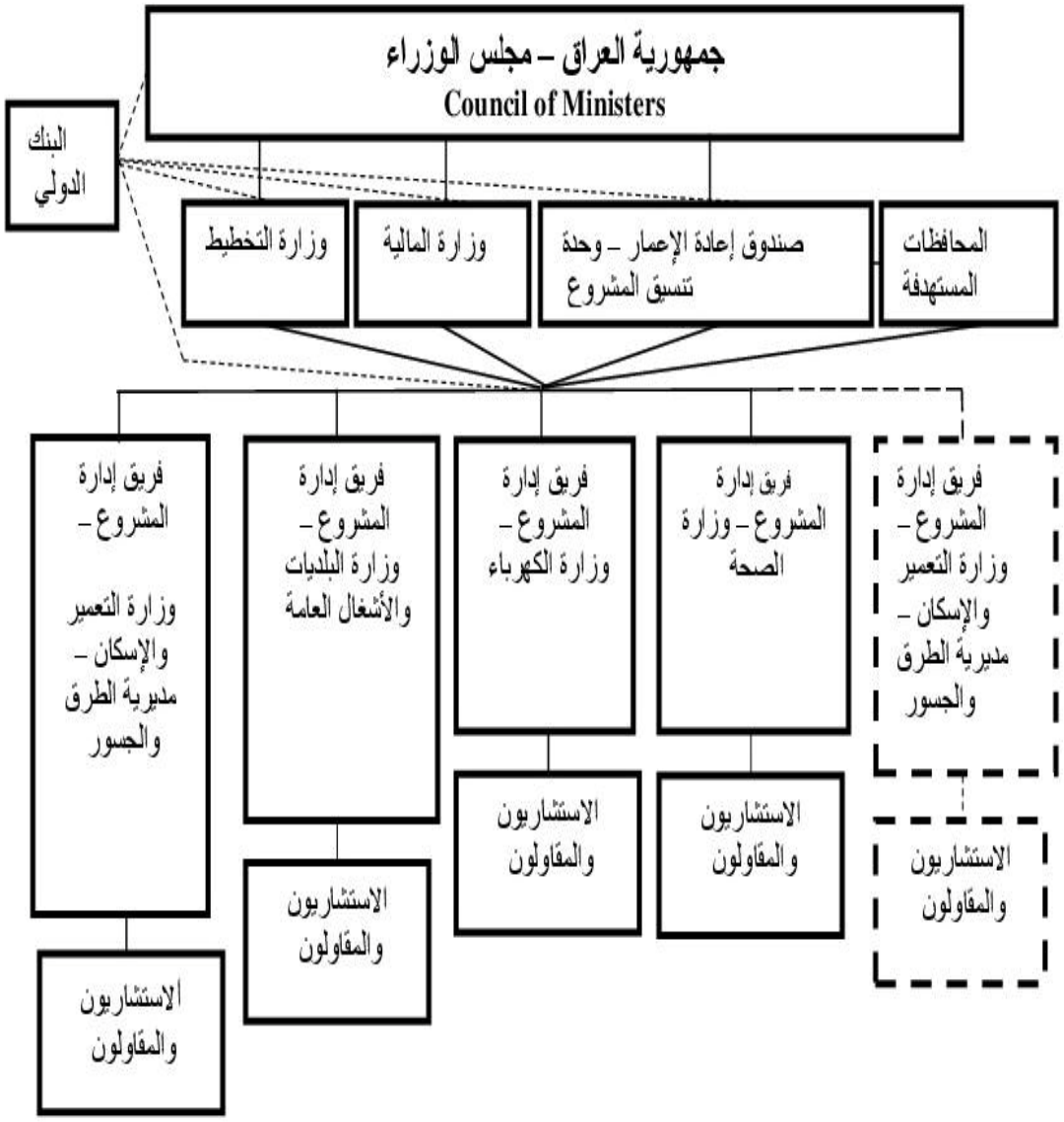

المصدر:(صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة، **إطار الإدارة البيئية والاجتماعية–الملخص التنفيذي2016**–، (2016)، ص28).

كما تضمنت الأولويات الإستراتيجية في خطة عمل الوزارات2014–2018 المجال الإجتماعي والبنى التحتية، حيث ربطت برنامجها في هذه الفترة بالتقدم في إطار:

- **الإرتقاء بالمستوى الخدمي والمعيشي للمواطن:** عبر تطوير كفاءة المؤسسات التعليمية والبحثية، توفير الخدمات الأساسية للمواطن من سكن وماء وكهرباء، تحقيق ضمان إجتماعي كفؤ، توفير بيئة صحية ونظيفة، حماية الإرث الثقافي، الإهتمام بالشباب والمرأة.
- **الإصلاح الإداري والمالي للمؤسسة الحكومية:** وتكون من خلال إصلاح النظام المؤسساتي وتحسين آدائه وتبسيط إجراءات العمل، تفعيل نظام الخدمة المدنية، ومراجعة وتحديث التشريعات والأنظمة، مكافحة الفساد بشتى أنواعه.
- **تنظيم العلاقات الإتحادية المحلية:** وذلك عبر توزيع الصلاحيات الحكومية والتوجه أكثر نحو اللامركزية، تحسين التنسيق بين الوزارات والمحافظات، الدخول في شراكات تنموية فعالة[1].

كانت هذه مجمل الممارسات والبرامج التى كانت من المفروض تنفيذها واقعيا من طرف الهيئة الاممية والهادفة لبناء السلام في العراق، أو على الأقل إرساء بوارد الجدية في التنفيذ، لكنها لم تكن الوحيد؛ حيث وجدت مبادرات داخلية من طرف الحكومة العراقية ومختلف المؤسسات المدنية فيها، الهادفة لبناء السلام؛ والتي حضت بدعم أممي سواء كان مادي لدعم تنفيذ المشاريع، أو توجيهي وإشرافي.

[1]- جمهورية العراق، اللجنة العليا للإعداد لانتقال الحكومة،"**الأوليات الإستراتيجية في خطة عمل الوزارات 2014-2018**،" نفس المرجع، ص ص4-16.

المطلب الثاني: دور الهيئات المدنية في بناء السلام في العراق بعد 2003

إلى جانب الفواعل الدولية والمؤسسات الرسمية الوطنية العراقية، توجد فواعل أخرى مدنية في الدولة تعمل بجد في إطار تنمية الدولة وبناء السلام وإسترجاع حالة الإستقرار، تنقسم هذه الفواعل إلى: مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وفئة الشباب والمرأة في العراق.

الفرع الأول: المجتمع المدني والقطاع الخاص في العراق

لعب المجتمع المدني والقطاع الخاص دورا في عملية بناء السلام من خلال تعزيز الممارسات السلامية والتحول الديمقراطي، وهذا وفقا لرعاية أممية تتجلى من خلال قرارات مجلس الأمن التي شجعت على فسح المجال أمام القطاع الخاص والمجتمع المدني للعمل مع الحكومة في إطار تشاركي، وفيما يلي تفصيل لأدوار كل منهما.

أولا: دور الجمعيات العراقية في بناء السلام بعد 2003

يعتبر تاريخ 29 أكتوبر 2008 تاريخا معلميا بالنسبة للحركات النسوية، بإعتباره تاريخ أول مؤتمر تم عقده في نادي العلوي، وشهد توافد عدد كبير من النساء للمطالبة بالحقوق الشرعية والمساهمة في بناء عراق تعددي ديمقراطي، وبعده تم تشكيل شبكة للتنسيق بين عمل هذه المنظمات[1].

إن فتح المجال أمام تكريس الديمقراطية في العراق، ساهم في توسيع دائرة نشاط مؤسسات المجتمع المدني العراقي، فنجد العديد من الجمعيات المدنية التي خطت خطوات كبيرة في إطار دعم جهود بناء السلام، ونذكر منها:

[1]– وصال نجيب العزاوي، **المرأة العربية والتغيير السياسي**،ط1(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص162.

1- نشاط جمعية الأمل العراقية*:

عملت جمعية الأمل العراقية منذ إنشاءها على توفير الدعم لِاستقرار الدولة وتوفير مجال مدني يمكن من خلاله للمواطن التعبير عن نفسه، تنطلق من رؤية مفادها أن المجتمع المدني شريك في رسم السياسات وتنفيذها تحقيقا للعدالة الإجتماعية، وتضم هذه الرؤية مجموعة من القيم تتمثل في:

- تعزيز روح التطوع لدى المواطنين العراقيين للعمل في إطار تنظيمات المجتمع المدني.
- العمل وفق مبدأي المواطنة والمساواة في الِاستفادة من المشاريع والأنشطة.
- الِاعتماد على المصداقية والشفافية في إطار إنجاز النشاطات.
- الِاعتماد على المساءلة والمحاسبة بدءا بالإطار الداخلي لها وصولا إلى تطبيقها على مستوى سلطات الدولة.

وفقا لهذه المبادئ فإن جمعية الأمل العراقية قد قامت بنشاطات عدة في إطار بناء السلام في العراق، وتمثلت هذه النشاطات في:

- **مشروع بناء السلام من خلال التدريب على حل النزاعات والديمقراطية:** وهو مشروع تم بالشراكة مع جمعية الأمل العراقية وجمعية نساء بغداد وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع، تم الِانتهاء منه في أواسط شهر أوت سنة 2007، بعد مرور فترة أربعة أشهر من بدايته سعت الجمعية من خلاله لتوعية وتثقيف الأفراد في:
- حل النزاعات.
- بناء حوار مدني وثقافة سلمية.

* تأسست جمعية الأمل العراقية في 1992 في ظل التوترات الحاصلة بسبب حرب الخليج الثانية، وكانت تسعى لتوفير العون والمساعدة للشعب العراقي، وقد بدأ نشاطها في التوسع في مختلف أرجاء العراق في ماي 2003، عند فتح المكتب الرئيسي لها في بغداد، وهي مسجلة في دائرة المنظمات غير الحكومية تحت رقم IZ687.

- البناء الديمقراطي مع الشباب والنساء.

كان هذا المشروع موجها لكل من: العاملين في المؤسسات الحكومية والكوادر التعليمية وأعضاء المجالس المحلية والأحزاب السياسية، وأعضاء المجالس المحلية، وطلبة الجامعات والمعاهد، ومختلف الناشطين من منظمات المجتمع المدني المعنيين بحقوق الإنسان والإعلام[1].

- **عقد مؤتمرات حول قضايا بناء السلام:** قامت الجمعية في إطار تعزيزها لبناء السلام بعقد العديد من المؤتمرات والورشات العلمية بهدف التثقيف، ولعلى من بينها: مؤتمر المرأة والسلام والأمن في 22 أكتوبر سنة 2011 تحت شعار "دون السلام التطور مستحيل"[2]، كما شارك وفد عراقي في مؤتمر حول إدارة التنوع وبناء السلام في لبنان المنعقد في الفترة الممتدة من 16-18 فيفري سنة 2016، هذا المؤتمر جاء كنتيجة للأنشطة المشتركة بين جمعية الأمل العراقية وجمعية حركة السلام الدائم في لبنان ومنتدى التنمية والثقافة والحوار في سوريا حول موضوع التنوع وبناء السلام، وفي هذا الإطار فإن نشاط جمعية الأمل العراقية داخل العراق تعلق بالتعاون مع وزارة التربية في إعداد وتدريس منهج للتربية المدنية في ثلاث محافظات هي أربيل وبغداد والنجف، وثلاث مدارس من كل محافظة، وقد تضمن المنهج مجموعة تمارين حول التسامح

[1]-جمعية الأمل العراقية، برامج الجمعية، بناء السلام،" **تنفيذ مشروع بناء السلام من خلال التدريب على حل النزاعات والديمقراطية**،" الموقع الرسمي للجمعية، اطلع عليه بتاريخ: 26 فيفري 2018، http://www.iraqi-alamal.org/default.aspx .

[2]- جمعية الأمل العراقية، مؤتمر المرأة والسلام والأمن في كركوك، اطلع عليه بتاريخ: 26 فيفري 2018، http://www.iraqi-alamal.org/default.aspx.

والحوار والمواطنة، مع السعي مستقبلا لتقييم هذه التجربة ومحاولة تعميمها على بقية المحافظات والمدارس[1].

في 9 أفريل سنة 2016 تم عقد مؤتمر ختامي لحوصلة مشروع تعزيز ثقافة السلام والتعايش، وهذا بدعم من شبكة فعل المدنية العراقية **Iraqi Civic Action Network (ICAN)**، وقد كان المشروع موجه بالدرجة الأولى للطلبة من خلال تشجيعهم على ثقافة السلام والحوار وبناء مجتمعهم سلميا والمحافظة على البيئة[2].

إن مشاركة الجمعية في مثل هذه الملتقيات والتظاهرات الداخلية وبشكل دوري زرع نوعا من الطموح والحماس لبناء العراق، كما أن المشاركات الدولية للجمعية إنما يدل على نشاطها الواسع وسعيها للإستفادة من التجارب الدولية ومحاولة تطبيقها وتكييفها وفقا لظروف وبيئة المجتمع العراقي بما يخدم مجال بناء السلام وإستعادة الإستقرار.

- **لقاءات وورشات الأعمال:**

نظرا للإهتمام الكبير بعنصر السلام في المجتمع فقد سعت الجمعية للمشاركة دائما في فعاليات اليوم العالمي للسلام من خلال إشراك الشباب وتحسيسهم بأهمية مشاركتهم، ويصادف هذا اليوم 20 من سبتمبر من كل عام، ففي عام 2013 تم إقامة برنامج متنوع للتعريف بثقافة السلام وأهميتها وكذلك للتعايش السلمي، تم إختتامه بعملية تشجير في مختلف الحدائق والمتنزهات[3]، وقد شاركت أيضا جمعية الأمل في إجتماع تحضيري حول إدارة التنوع وبناء السلام الذي عُقد من طرف منظمة **MMC وهي منظمة**

[1]- جمعية الأمل العراقية،"**مشاركة وفد عراقي في مؤتمر حول إدارة التنوع وبناء السلام في لبنان**،" اطلع عليه بتاريخ: 27 فيفري 2018، http://www.iraqi-alamal.org/default.aspx.

[2]- جمعية الأمل العراقية،"**اختتام مشروع تعزيز ثقافة السلام والتعايش**،" اطلع عليه بتاريخ: 27 فيفري 2018، http://www.iraqi-alamal.org/default.aspx.

[3]- جمعية الأمل العراقية،"**شباب كركوك يحتلون بيوم السلام العالمي**،" اطلع عليه بتاريخ:27 فيفري 2018.

العيادات الطبية المتنقلة ومنظمة منتدى لتنمية الثقافة والحوار **Forum for Development Culture and Dialogue(FDCD)** في بيروت خلال الفترة الممتدة من 20-21 نوفمبر سنة 2015 تمهيدا للقاء الإقليمي الموسع في فيفري سنة 2016[1]، ناهيك عن عقد ورشة الشباب الأولى حول نشر ثقافة الحوار بين الأقليات في الفترة الممتدة من 26 سبتمبر سنة 2016 إلى غاية 1 أكتوبر سنة 2016، وكان الهدف من هذه الورشة تقديم إطار لتحليل النزاع وتعزيز المعرفة وفهم النزاعات بمختلف تصنيفاتها[2].

تعبر منظمة الأمل العراقية من أبرز المنظمات العراقية الناشطة وبشكل كبير على الساحة الوطنية وحتى الدولية، وبالنظر إلى أنشطتها يمكن ملاحظة التنوع الذي يخدم بالدرجة الأولى بناء السلام في العراق؛ ومشاركة الشباب والمرأة؛ وتعزيز التحول الديمقراطي، لكن وعلى الرغم من قدمها في التأسيس (1992) إلا أن نشاطها لم يكن بالدرجة نفسها في ظل نظام صدام حسين، ناهيك على أنها تعقد العديد من المؤتمرات المرتبطة بنشاطها خارج العراق، على غرار المؤتمر التأسيسي لها الذي عقد في هولندا 1995، وهنا يطرح التساؤل عن وطنية المنظمة وفعلية الأدوار المدنية والتنموية والسلامية التي تدعو لها من خلال أنشطتها الداخلية والخارجية.

2-المنظمات الحقوقية في العراق:

تعددت المنظمات الحقوقية وخاصة تلك الداعمة لحقوق المرأة في العراق خاصة بعد الإحتلال في 2003، ونجد منها منظمة حرية المرأة في العراق والتي عملت خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2016 على القيام بمؤتمرات وأنشطة حقوقية على غرار

[1]- جمعية الأمل العراقية،"**الاجتماع التحضيري للقاء الإقليمي حول إدارة التنوع وبناء السلام**،" اطلع عليه بتاريخ: 27 فيفري 2018، http://www.iraqi-alamal.org/default.aspx.

[2]- جمعية الأمل العراقية،"**ورشة الشباب الأولى حول نشر ثقافة الحوار بين الأقليات**،" اطلع عليه بتاريخ: 27 فيفري 2018، http://www.iraqi-alamal.org/default.aspx.

مؤتمر المرأة والدستور في15 ديسمبر سنة 2004، ناهيك عن عقد ندوة سياسية في 27 جانفي سنة 2004 حول موقفهم من الإنتخابات[1]، إضافة إلى منظمة صناع المستقبل للإغاثة والتنمية والتطوير وهي منظمة تُعنى بحقوق الإنسان والمرأة، وذلك من خلال التوعية والتثقيف وإشراك الشباب في مختلف الأنشطة وتفعيلهم داخل المجتمع، إضافة إلى توفير فرص عمل لهم، تعمل هذه الجمعية وفقا لمساندة من منظمة أخرى كمنظمة أوكسفام في إطار كسب التأييد والدعم[2]، ونجد كذلك العديد من المنظمات الأخرى والتي كان لها دور خاصة في مجال البيئة على غرار منظمة طبيعة العراق؛ وهي منظمة معتمدة لدى البرنامج البيئي للأمم المتحدة ذات أهداف حمائية للبيئة وللثقافة، وقد كان لها نشاط واضح خلال عام 2016 فيما يتعلق بحماية الموارد المائية والتنوع البيولوجي والتنمية المستدامة[3]، ولا يمكن إغفال دور منظمة التنمية المدنية العاملة في مجال توفير الحماية والخدمات الأساسية وتعزيز الديمقراطية وبناء القدرات وحقوق الإنسان وذلك منذ تأسيسها في 199.[4]، كل هذه الأهداف إنما تصب في صالح توفير بيئة مناسبة لبناء السلام يراعي مختلف الشروط.

هذه المنظمات الحقوقية ورغم إختصاصها في مجال تعزيز حماية الحقوق على إختلافها؛ سواءًا كانت حقوق للمرأة أو لتمكين الشباب؛ أو حتى لحماية البيئة والتراث الثقافي، إلا أنها إقتصرت على الجانب التوعوي دون خلق صدى وطني أو دولي لها، وحتى مشاركاتها للمنظمات الدولية الأخرى كان بحكم طبيعة الإختصاص وطبيعة التوجه

[1]- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، منظمة حرية المرأة في العراق، اطلع عليها بتاريخ: 26 فيفري 2018، http://anhri.net/iraq .

[2]- كوثر رحيم مظلوم،"**منظمة صناع المستقبل لحقوق الإنسان**،" اطلع عليه بتاريخ: 26 فيفري 2018، http://anhre.org/forum/index.php.

[3]- تقرير نشاطات منظمة طبيعة العراق لعام 2016، اطلع عليه بتاريخ: 26 فيفري 2018، http://ar.natureiraq.org/uploads/5/2/9/9/52997407/ni_activities_report_2016_arabic.pdf.

[4]- الموقع الرسمي لمنظمة التنمية المدنيةCDO، اطلع عليه بتاريخ: 26 فيفري 2018، http://cdo-iraq.org/ar/about-who-we-are.aspx?id=2.

الجديد لبناء السلام والتحول الديمقراطي، الذي يفرض تنشيطا لمنظمات المجتمع المدني وإنعاشه مجتمعيا، حتى ولو كان ذلك على حساب الجدية والرغبة الفعلية في النشاط.

ثانيا: القطاع الخاص العراقي:

يعتبر مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص أحد المفاهيم الرائجة والمنتشرة بشكل كبير مع بداية التسعينات، وبالتالي فقد عرف هذا المفهوم إهتماما كبيرا من طرف المؤسسات الدولية على رأسها صندوق النقد الدولي الذي عرَّفها بأنها مجموعة من الترتيبات المعمول بها في إطار تقديم خدمات البنية التحتية، والتي كانت سابقا حكرا على الحكومة، هذه النشاطات المرتبطة بالبنية التحتية تشمل الجانب الإقتصادي والإجتماعي معا، من خلال بناء المدارس والأنفاق والمطارات ومحطات المياه والكهرباء إلى غير ذلك من المشاريع التي تدخل تحت مظلة مشاريع البنية التحتية[1]، وبالنظر إلى القطاع الخاص العراقي، فقد عرف تذبذبا ملحوظا النشاط منذ سنة 2003، إلا أن هذا لم ينفي مساهمته بشكل أو بآخر في تطوير الدولة، فنجد أن القطاع الزراعي الخاص قد غطى ما يقارب 10% من السكان العاملين في القرى والبالغ نسبتهم 60% من مجموع السكان العراقيين لسنة 2004، أما في القطاع الخداماتي الخاص وبالتحديد الجانب الصحي فإن الإحصائيات تشير إلى وجود 60 مستشفى خاص في 2007[2]، وزادت مشاركته في مختلف الميادين منها البناء والتشييد(1.7% عام 2003 إلى 13.4%عام 2008)[3]، كما تولى القطاع جزءا من مسؤولية إعادة الإعمار وتوريد المستلزمات

---

[1]- محمد صلاح،"**دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية-حالة بعض اقتصاديات الدول العربية**-"(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015)، ص38.

[2]- كريم عبيس العزاوي،"**واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به**،" اطلع عليه بتاريخ: 27 فيفري 2018: 24-30، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52727.

[3]- نبيل جعفر عبد الرضا،"**واقع القطاع الخاص في العراق**،" الحوار المتمدن3676، محور: الإدارة والاقتصاد(2012)، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=300318

الضرورية لذلك، وتنظيم مشاركته وفقا لعقود مناقصات، ووفقا لهذا تولى القطاع الخاص العراقي تنفيذ ما يقارب 102 عقدا مُنِحت له من طرف شركة بكتيل الأمريكية من أصل 128 مشروع[1]، هذه الزيادة وهذه القيم المرتفعة في المشاريع تدل على الرغبة في إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية بهدف تحسين جودة الخدمات بشكل يتماشى وطبيعة المتغيرات الحاصلة، فرغم البيئة المضطربة حاولت الحكومة العراقية توفير بيئة مناسبة لعمل القطاع الخاص وتنشيط أدواره من خلال سن قوانين اِستثمارية مشجعة، كما دعمت الأمم المتحدة أيضا هذا التوجه بشكل كبير في العديد من القرارات، بهدف تخفيف عبئ بناء السلام على الدولة من جهة، وكذلك خلق جو تنافسي يدعم التوجه الرشيد والكفاءة في المنتجات والخدمات وفق ما تقتضيه الحقوق والحريات.

ونظرا لأهمية إشراك القطاع الخاص في العملية التنموية وبناء السلام في العراق، فما كان على الحكومة إلا وضع برنامج تطوير القطاع الخاص في العراق عبر مكتب رئيس الوزراء- هيئة المستشارين- وبدعم من هيئة الأمم المتحدة ومختلف الشركاء الدوليين*، وفي مراحل متقدمة سعت الحكومة لوضع اِستراتيجية لتطوير القطاع الخاص تمتد من 2014 إلى غاية 2030، تكون هذه الاِستراتيجية ضمن ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى** من 2014 إلى غاية 2017 تقودها الحكومة وتسعى من خلالها للتعرف على أدوارها وأدوار القطاع الخاص التي من الممكن الاِستفادة منها، مع العمل على تأسيس مجلس تطوير القطاع الخاص، هذه المرحلة باِعتبارها مجال

[1]- محمد علي موسى المعموري،"**إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات**،" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية45، المجلد 13(2007)، ص39.

* دائما ما كانت جهود الهيئة الأممية ومختلف الفواعل الدولية كالبنك الدولي والمؤسسات التنموية حاضرة في العراق، سواء من خلالها تمويلها المادي للمشاريع، أو تقديم المساعدات الفنية ، أو الإشراف والتقييم للأنشطة، وحتى الاشتراك في إعداد الملخصات التنفيذية للمشاريع المبرمج إعدادها وتنفيذها في العراق، إلا أن توفر البيئة المناسبة والمساعدة على عملية التنفيذ دائما ما تبقى عائقا أمام الوصول للهدف الموضوع.

لتقسيم الأدوار لم تكن بالمساواة المطلوبة، ذلك أن إحتكار بعض المجالات يجعل عنصر الثقة مغيب في الأنشطة وبالتالي إثقال كاهل جهة معينة دون أخرى وحرمان المجتمع من إمكانات ورؤى كانت ستفيد في التجديد وبناء السلام.

- **المرحلة الثانية** من 2018 إلى غاية 2022 تقودها الحكومة بالشراكة مع القطاع الخاص، تسعى من خلالها الحكومة لزيادة الإستثمارات الخاصة في المجال الإقتصادي والتنموي الأساسي.
- **المرحلة الثالثة** 2023 إلى غاية 2030 يقودها القطاع الخاص، وتهدف لفسح المجال أمام نشاط القطاع الخاص بعد التعرف على البيئة وسبل النجاح[1].

نُفذت المرحلة الأولى من الإستراتيجية، والهادفة لشرح الأدوار لكل طرف، وتبدأ العراق منذ العام الجاري–2018– في مرحلة جديدة وفق إطار تشاركي، تنتهي مدتها مع حلول 2022 لإستشفاف النتائج منها، وتقييم نسبة التقدم فيها.

الفرع الثاني: الشباب والمرأة العراقية: من التهميش إلى التمكين

تعتبر فئة الشباب والمرأة من الفئات التي غالبا ما يتم تهميشها، خاصة في دول المجتمعات الخارجة من النزاع، ذلك أن إهتمامها يصب في المجالات التنموية دون التركيز على تمكين هذه الفئات، إلا أن تمكين الشباب والمرأة يساهم بشكل كبير في حال توفر الظروف المناسبة في دفع عجلة التنمية وبناء السلام وفقا لمتطلبات المجتمع.

أولا: تمكين الشباب العراقي كأدات لبناء السلام

شهد عنصر الشباب إهتماما كبيرا في الفترة التي تلت الإحتلال، وهذا وفقا لما أقرته هيئة الأمم المتحدة في مختلف تقاريرها لعام 2014، ناهيك عن الإعتراف بحق

[1]– هيئة المستشارين–مجلس الوزراء العراقي–"**إستراتيجية تطوير القطاع الخاص2014–2030**"(أفريل 2014)، ص ص6–10.

التمكين دستوريا في مختلف القوانين العراقية، حيث في إستطلاع للرأي العام في العراق سنة 2014 والذي قام به مركز المعلومة للبحث والتطوير* حول مشاركة الشباب في العملية السياسية، والتي إتضح منها ما يلي:

- هناك مشاركة جيدة للشباب في مختلف أنشطة منظمات المجتمع المدني والتي وصلت إلى أعلى نسبتها وهي 53% من المشاركين، وتضم هذه النسبة كل من المنخرطين في المنظمة أو المشاركين في الأنشطة فقط، فضلا عن إمكانية زيادة هذه النسبة ب 20.8% خلال الأعوام القادمة.
- إهتمام الشباب بالمبادرات المدنية بنسبة تفوق 54% من مجموع الشباب الناشطين، مع إمكانية زيادة النسبة ب 20.6% مستقبلا[1].
- بالنسبة للإهتمامات السياسية فإن نسبة ما يفوق 87% مهتمون بالأوضاع السياسية ومتابعين لها، وهذا ما يدل على زيادة درجة الوعي بحثا عن مستجدات أمنية تكرس الأمن في الدولة[2].

وفي إطار دعم المشاركة الشبابية فقد تم إطلاق مشروع القادة الشباب من طرف منظمة تموز للتنمية الإجتماعية بالتعاون مع مؤسسة فريديريش بيرت، وهو مشروع تم إقراره سنة 2016 يهدف لإعداد الشباب كقادة ممثلين لمحافظاتهم مع إمكانية إستمرار العملية بقيادة هؤلاء الشباب وبالتالي تكون متوارثة من مجموعة إلى مجموعة وفق إطار مستدام، ويسعى هذا المشروع إلى:

* منظمة غير ربحية هدفها التوعية الديمقراطية وزيادة الوعي بين الأفراد فيما يخص برامج التنمية مقرها بغداد .

[1]– مركز المعلومة للبحث والتطوير،**تقرير استطلاع للرأي العام حول مشاركة الشباب السياسية**(العراق: مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب الاردن والعراق، 2014)، ص ص53–54.

[2]– نفس المرجع.

- بناء قدرات الشباب وتعزيز التواصل بينهم على اِختلاف محافظاتهم وتشجيعهم على الاِندماج في السياسة والمجتمع المدني.
- تعزيز الاِلتزام الإجتماعي والسياسي لدى الشباب من خلال دعم المبادرات ذات الصلة بالأطر الديمقراطية.
- تعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار.
- تشجيع الحوار وتوسيع القاعدة الشبابية من خلال إشراكهم في مختلف المشاريع[1].

كما سعت المنظمة أيضا إلى جذب مشاركة الشباب وتحفيزهم من خلال عرض العديد من المشاريع وإقامة جلسات حوارية وورشات تدريبية حول إمكانية تخريج قادة شباب مفعمين بالطاقة اللازمة لتكريس الأسس الديمقراطية والاِستفادة من طاقاتهم في تحقيق العدالة الإجتماعية والمشاركة في ترشيد القرارات السياسية وفق خطى الوعي والقدرة[2].

[1]- منظمة تموز للتنمية الاجتماعية، مؤسسة فريديش ايبرت،"**الورقة المرجعية لمشروع القادة الشباب في العراق**"(**2017**)، ص1.

[2]- الموقع الرسمي لمنظمة تموز للتنمية الاجتماعية، اطلع عليه بتاريخ: 28 فيفري 2018، http://www.tammuz.org/News_Sector.php?ID=14.

شكل رقم 4: **مخطط تمكين الشباب**

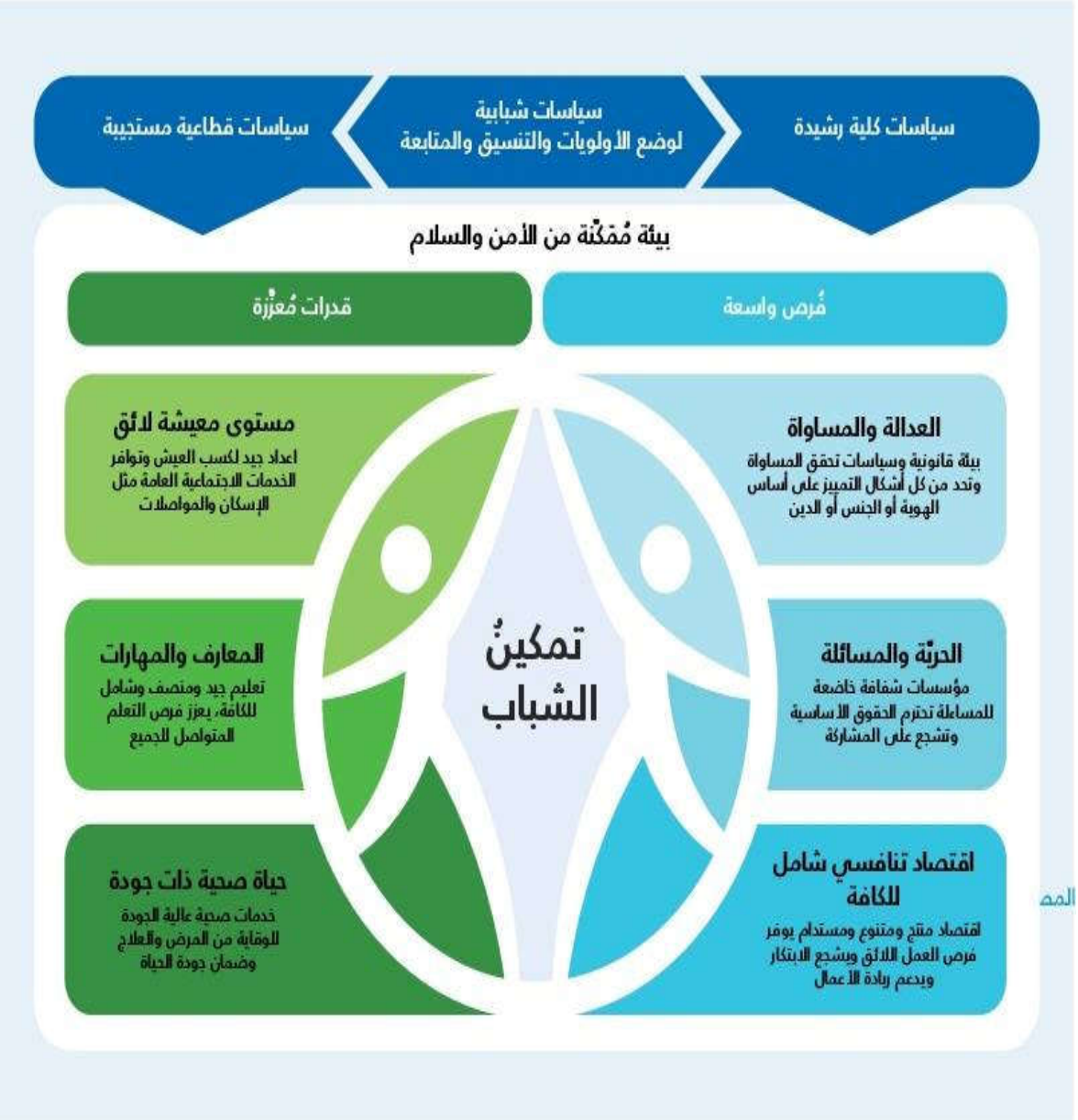

المصدر:(تقرير تمكين الشباب يؤمن المستقبل: نحو نموذج تنمية جدير بالشباب في المنطقة العربية، الفصل8، ص153).

إن نشاط الشباب العراقي لا يقتصر فقط على الجانب السياسي أو الإقتصادي وإنما تجاوزه للمشاركة في الجانب البيئي والبدء بما هو أقرب إلى محيطهم، من خلال

تشكيل فرق من مجموعة "**معا لبغداد أجمل**"*، هذه المبادرة جاءت في إطار تنظيف المحيط حفاظا على المدن ناهيك عن حملات التشجير التي قامت بها مجموعات أخرى[1]، وعمليات صيانة للإنارة والطرقات في بعض الأحيان، وهذا بالتشارك مع منظمات وجمعيات خيرية على غرار مؤسسة "**مضر شوكت الخيرية**"**، التي عملت على تقديم مساعدات في إطار المدينة النظيفة مست مختلف الجوانب من إزالة النفايات إلى تنظيف وصبغ الأرصفة وصيانة شبكات الإنارة[2]، هذه المبادرات إنما تدل على وعي الشباب بضرورة المشاركة في الأعمال الخيرية المدنية التي تعود بالفائدة عليه وعلى مجتمعه وعلى دولته، وبالتالي تشجعه مستقبلا على التوجه نحو أطر أعمق للمشاركة سواءًا سياسيا أو إقتصاديا أو إجتماعيا.

إن تضافر الإرادة والمساعدة هي المحفز الرئيسي لتكامل الأدوار والسعي نحو تحقيق نتائج أفضل في شتى المشاريع بدءا بالمشاريع المدنية وصولا إلى المشاريع التنموية.

ثانيا: المرأة العراقية بين إمكانية التمكين قانونيا ومحدودية التوظيف واقعيا

تعتبر قضية تمكين المرأة في العملية التنموية من بين أبرز القضايا الهامة في مختلف المجتمعات، فالتمكين يعبر عن تلك الزيادة في صنع الخيارات الإستراتيجية لدى

---

* مجموعة متطوعين أخذت على عاتقها مهام التهيئة لشوراع المدن كما تساهم في تشجيع المواطنين على الانضمام لها أو حتى غرس فكرة المبادرة الطوعية

[1]- سكاي نيوز عربية،"**حملة لتنظيف شوارع بغداد**،" تقرير مصور، اطلع عليه بتاريخ:28 فيفري 2018، https://www.youtube.com/watch?v=ubHRtSjIXkQ.

** مؤسسة غير حكومية غير ربحية تعمل على خدمة جميع فئات المجتمع في مختلف المجالات الخدمية والخيرية، وتهتم بالدرجة الأولى بفئة النازحين.

[2]- الدكتور مضر شوكت،"**حملة تنظيف مدينة الأعظمية في بغداد**،" اطلع عليه بتاريخ: 28 فيفري 2018، https://www.youtube.com/watch?v=ubHRtSjIXkQ

الأفراد في مجال معين، كانت فيه القدرة غير متاحة سابقا، لذلك فإن التمكين عموما يرتبط بثلاث أبعاد أساسية وهي:

- **الموارد: Resources** وتمثل مختلف الموارد البشرية والإجتماعية التي من الممكن أن تساعد في زيادة القدرة على الإِختيار.
- **القدرة على إحداث التغيير: Agency** وترتبط أساسا بالقدرة على تحديد الأهداف الأساسية والسعي نحو تحقيقها.
- **الإنجازات: Achievements** وتمثل النتائج النهائية للإِختيارات[1].

إن تمكين المرأة العراقية في المرحلة التي تلت الإحتلال الأمريكي لها العديد من المستويات، ولعلى التركيز هنا سيكون على المستوى المجتمعي الذي من خلاله يمكن للمرأة العراقية أن تساهم في بناء السلام من ناحية أولى، وتحقيق التنمية من ناحية ثانية، فقد نص الدستور العراقي الصادر سنة 2005 *على أهمية إشراك المرأة في العملية السياسية بإِعتبارها آلية للترسيخ الديمقراطي، وحصلت بذلك على 6 حقائب وزارية من أصل 36 وهذا بهدف ضمان التمثيل العادل للعنصر النسوي، كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق قد قام بعد موافقة الحكومة العراقية بإجراء بحث حول تمكين المرأة وتحديد سبل زيادة مشاركتها في بناء السلام، وتم وضع مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- تقديم الدعم للحكومة العراقية لتوسيع القطاع الخاص ويكون هذا من خلال دمج المرأة كقوة عاملة.
- تسليط الضوء على عمل منظمات المجتمع المدني المساهمة في قضايا تمكين المرأة.

[1]- وزارة التخطيط،"**تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة**2013"، 16، http://www.muthar-alomar.com

* جمهورية العراق، دستور 2005، المادة 49.

- تحديد الحواجز والفرص المتاحة لإشراك المرأة العراقية في مختلف الأنشطة المرتبطة ببناء السلام.[1]

في العديد من التقارير الأممية تم التأكيد على دور المرأة في العملية التنموية وضرورة إشراكها وتمكينها، وبذلك فإننا نجد بدايات التجسيد من خلال اِجتماع ما يقارب 19 امرأة لتأسيس منظمة نسوية في 21 أفريل سنة 2003، وتم تشكيل اِئتلاف النساء من أجل عراق ديمقراطي **WAFDI*** في واشنطن بهدف الحصول على الدعم المالي، ناهيك عن تنظيم مؤتمرات ولعلى من بينها المؤتمر النسوي المنعقد في 9 جويلية 2003 برعاية سلطة الاِئتلاف، كان الهدف منه الحث على تعزيز مشاركة المرأة في البناء وتعزيز السلام المجتمعي، كما تم اِستضافت مؤتمر نسوي في أكتوبر سنة 2003 من طرف منظمة نساء من أجل عراق حر وبرعاية سلطة الاِئتلاف والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كان الهدف منه تدريب المشاركات على أسس الديمقراطية وحقوق المرأة[2]. كما عملت مختلف الجمعيات على اِستخدام ثلاث وسائل في إطار تعاوني مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، في إطار البحث في الحياة الإقتصادية للمرأة العراقية وإمكانية إشراكها تحقيقا لمتطلبات بناء السلام، تمثلت هذه الوسائل في:

- ورشة عمل تم إجرائها من طرف جمعية الأمل العراقية، باِعتبارها منظمة نسائية.

---

[1]- خيرة لكمين،"**دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع- العراق نموذجا-** ،"حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية 20(جوان 2017)، ص ص45-46.

* ينص برنامج المنظمة على أنها منظمة دولية غير حزبية مستقلة إنسانية، تعمل من اجل عراق حر ديمقراطي، كما تتمتع فيه المرأة بنفس حقوق الرجل في إطار المساواة بين الجنسين، كما تعمل على تمثيل المرأة العراقية خارجا.

[2]- بدرية صالح عبد الله،"**الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003**،"مجلة العلوم القانونية والسياسية2، المجلد 4(2015)، ص ص241-242.

– توفير أداة التقييم الذاتي لجمع المعلومات عن مختلف المحافل والأنشطة التي شاركت فيها المرأة العراقية[1].

كما تم المساهمة في تفعيل مشروع التمكين الإقتصادي لبناء السلام المشترك، من طرف منظمة حواء للإغاثة بهدف مواجهة الفقر والتقليل من الأمية بين الإناث، ويتضمن هذا المشروع التدريب على التمكين الإقتصادي، مع التأكيد على مناقشة صراعات الجوار والصراعات بين الأفراد وقيمة التواصل، وقد اِستفادت العديد من النساء من هذا المشروع، حيث أكدت إحداهن على الاِستفادة من المهارات الضرورية للتعامل مع الصراعات اليومية، إضافة إلى الاِستفادة من بناء السلام، ومن ناحية أخرى اِستفادة العديد من النساء من المؤسسة العراقية لتطوير مشروع النساء المنتجات، حيث تم التركيز على الإدارة والمحاسبة وحقوق الإنسان، وقد حصلت إحدى المستفيدات على منحة قدرها 1000 دولار أمريكي كرأسمال لتبدأ مشروعها وفق التكوين الذي تلقته في المؤسسة، وفي مشروع أخر اِستفادة نساء أخريات من تدريب حول مهارات الحياكة ويتم تقديم دعم لهن للاِستفادة من التكوين[2]، وقد شهدت اِنتخابات 2010 تقدما واضحا للمرأة في إطار المشاركة السياسية، هذا الأمر سيعزز من مشاركتها في صنع القرار السياسي وفق ما يخدم قضايا التمكين وتحقيق التنمية وبناء السلام[3].

إن عملية إشراك المرأة في بناء السلام والعملية الإقتصادية تتطلب فتح المجال لمشاركتها خاصة وأن البيئة العراقية كانت غير مشجعة على عمل المرأة، وبذلك كانت

---

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق،"**التمكين الاقتصادي للمرأة–دمج المرأة في الاقتصاد العراقي**"**(2012)**، ص19.

[2]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق،"**التمكين الاقتصادي للمرأة–دمج المرأة في الاقتصاد العراقي**"**(2012)**، ص ص20–23.

[3]– أمل هندي الخزعلي،"**الانتخابات العراقية الثالثة...مؤشرات التقدم ومتطلبات الاستمرار**،"مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية41(د.س.ن)، ص4.

ورشات التدريب والتكوين بمثابة البداية للاِستفادة من خبرات المرأة من ناحية والعمل على تقليل البطالة ولو جزئيا من ناحية ثانية، فأي امرأة تستفيد من قرض يمكن لها توسيعه وتشغيل نساء أخريات يساهمن بشكل أو بآخر في تحريك الإقتصاد المحلي للأمام والمحافظة على ديناميكية عملية بناء السلام من ناحية أخرى، ومن الجانب السياسي فقد كان لتشكيل الجمعيات والتنظيمات دور في العملية السياسية وإقحامها في صنع وإتخاذ القرارات، حيث نجد العديد من الجمعيات الحقوقية النسائية المدافعة عن حقوق المرأة والساعية لتطبيق الحكم الراشد ودمقرطة النظام، وهو ما يعززه الدستور العراقي منذ سنة 2005، حيث منحها نسبة تمثيلية مهمة في مختلف المجالس، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أهمية المرأة العراقية في دعم الديمقراطية وضرورة إشراكها في مختلف الأنشطة.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة المعمقة لآثار الإحتلال الأمريكي للعراق وبرامج بناء السلام والدعم الأممي لها، خلصنا إلى مجموعة النتائج التالية:

- الإحتلال الأمريكي للعراق خلّف خسائر كبيرة إمتدت آثارها إلى اليوم، من تخريب للبنى التحتية؛ ضياع للاِستقرار والأمن في مقابل اِنتشار للجريمة والإرهاب وتناقص الإقتصاد العراقي وتدهور للأوضاع المعيشية في الدولة.
- سعت هيئة الأمم المتحدة لوضع اِستراتيجية لبناء السلام في العراق كانت مكرسة وفقا لمختلف التقارير الصادرة عن مجلس الأمن وواضحة في مختلف البرامج إلا أن تطبيقها واقعيا شكل نقطة اِختلاف كبير، ذلك أن العراق لم تشهد أي ممارسات أممية لبناء السلام بالشكل الذي رُوج له.
- إن البرامج الأممية لبناء السلام في العراق يشوبها الغموض بسبب الإكتفاء فقط بوصف الأوضاع وتحديد الأهداف، إنما وضع الآليات التي من خلالها تتم عملية التنفيذ فقد كانت مفقودة في الاِستراتيجية الأممية.
- شهدت مراحل التدخل الأممي لبناء السلام في العراق ثباتا واضحا في الأهداف المنوطة بالبرامج المطبقة من طرف البعثة أو الحكومة، وهذا راجع لسببين: الأول مرتبط بعدم تحقق الأهداف وبذلك يتم تجديدها في المراحل الموالية، والثاني مرتبط بغياب عنصر الرقابة على الأداء في مختلف المراحل، حيث غابت المحاسبة عن عدم تطبيق الأهداف في ظل اِستيفاء الميزانية الممنوحة وأصبح بذلك تأجيل الأهداف للمراحل المقبلة أمرا معيقا لبناء السلام.
- بناء السلام في العراق اِعتمد على مجموعة من الفواعل بهدف إعطائه دفعة قوية نحو التقدم، بما فيها هيئة الأمم المتحدة وكذا دول الجوار ومختلف الفواعل الوطنية، لكن غياب التنسيق والجدية أدى إلى محدودية التنفيذ.

- ساهمت الحكومة العراقية هي الأخرى بمجموعة من الممارسات والأنشطة الهادفة لبناء السلام وهذا تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة التي عملت على صياغة التقارير المدعمة لمبدأ التشاركية والديمقراطية التوافقية والتمكين، كل هذا جاء في إطار موجة الديمقراطية وتعزيز بناء السلام، إلا أنها لم تراعي الإمكانية الفعلية للتنفيذ وفقا للقبول المسبق لها من طرف المجتمع.
- الدعم الذي حضي به المجتمع المدني والقطاع الخاص العراقي من طرف هيئة الأمم المتحدة سمح بزيادة نشاطه، إلا أن فعالية هذا النشاط بقيت مرتبطة بطبيعة البيئة التي يعمل فيها ومدى فهم مبادئ العمل التشاركي.
- المساهمة الأممية في بناء السلام في العراق فتحت المجال أمام مختلف الفواعل الوطنية للمشاركة ودعم إعادة الإعمار، وخاصة منها الفئات المهمشة، في محاولة منها لضمان نوع من الإِستقرار الداخلي من ناحية، والإِستفادة منهم في مختلف المشاريع من ناحية ثانية، لكن يبقى هذا الأمر نسبيا في ظل حالة اللاّ أمن وبالتالي أصبحت الأولوية الأولى البحث عن إِستقرار البيئة.

الفصل الرابع

محدودية تنفيذ برامج بناء السلام 2003-2016

ومستقبل بناء السلام في العراق

إن الحديث عن برامج وآليات بناء السلام في العراق بعد الإحتلال الأمريكي، والمتضمنة للآليات الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة والوطنية الرسمية منها وغير الرسمية، والتي وجدت دعما لها من طرف الهيئة الأممية في مختلف الأنشطة التي تقوم بها، سواءًا كانت أنشطة مدنية إجتماعية خدماتية لمساعدة الأفراد، أو أنشطة سياسية أمنية لتحفيز وتمكين الفئات المهمشة والإِستفادة من قوتها الكامنة، كل هذا يقودنا لطرح التساؤل حول مدى تنفيذ ونجاح تلك البرامج في البناء الفعلي للسلام في العراق وتحقيق الديمقراطية المنشودة؟، وإعادة الأمن والإِستقرار للدولة بعد حالة الفوضى التي خلفها الإحتلال، والتي ما زال العراق يعاني منها لحد اليوم، لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مختلف المعيقات التي واجهت الهيئة الأممية والمؤسسات العراقية في إطار تنفيذها للبرامج السلامية في العراق، مع وضع إِستراتيجية مستقبلية لتحديد الأوضاع السلامية والتنموية في العراق خلال العشريتين القادمتين.

المبحث الأول: المعيقات المثبطة لبناء السلام في العراق 2003–2016

رغم الممارسات وحصيلة التشريعات ومختلف البرامج والمشروعات التي تم القيام بها في العراق في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2016، إلا أن نجاحها واقعيا يبقى محدودا نظرا لمجموعة من المعيقات المثبطة، والتي يمكن تقسيمها إلى نمطين، النمط الأول مرتبط بمعيقات هيئة الأمم المتحدة، والنمط الثاني متعلق بالهيئات الوطنية من حكومة عراقية؛ مؤسسات مدنية؛ قطاع خاص؛ وفئات مهمشة.

المطلب الأول: المعيقات المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة

ساهمت هيئة الأمم المتحدة في دعم برامج إعادة الإعمار، وبناء السلام في العراق من خلال مختلف البرامج، إلا أن عملها خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2016 قد عَرَفَ مجموعة من المعيقات التي أثَّرت على أداء هذه البرامج، والمتمثلة في :

الفرع الأول: معيقات هيكلية داخل الأمم المتحدة

إن الحديث عن المعيقات الهيكلية للأمم المتحدة والمرتبطة أصلا بأداء أجهزتها؛ يقودنا للتفكير مباشرة بالقرار الذي تم إتخاذه من طرف الحلفاء للتدخل في العراق، وهو ما يطرح إشكالية عدم إعمال الفصل السابع من ميثاق الهيئة الأممية؟ هذا يبرر وجود عجز على مستويات صنع القرار داخل المنظمة، بسبب الهيمنة التي تطبقها الدول العظمى على الدول الأخرى رغم دعوتها بتحقيق السلام والأمن الدوليين على قِدم المساواة بين مختلف الفواعل الدولية، فإن هذا الإشكال يسيل الكثير من الحبر ويتطلب إعادة النظر في موازين القوى وتأثيراتها على قرارات المنظمات الدولية، بدءا بعدم الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، وصولا إلى التدخل وتقديم الدعم للدول الخارجة من النزاعات، حيث نجد في الكثير من الحالات أن تدخُل مختلف المنظمات ومنها الأمم المتحدة لبناء السلام في منطقة ما، لا يكون بنفس القدر والمساواة.

نظرا لأهمية قضايا السلام بالنسبة للأمم المتحدة فقد تم إستحداث لجنة تدعيم السلام بإعتبارها آلية لبناء السلام، وهذا في إطار تفعيل القرارات المتخذة في القمة العالمية لسنة 2005، والتي كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى التنسيق بين مختلف الفواعل لدى المنظمة وتفعيل مختلف الطاقات لوضع آليات أكثر فاعلية في مجال دعم السلام وتقديم التوصيات، رغم هذا فإن مجلس الأمن يُبقي دور هذا اللجنة محدودا جدا، مع الحفاظ على دور الريادة بالنسبة للدول دائمة العضوية، ساعيا بذلك إلى كبح أو تعطيل أو إلغاء أي مبادرة لا تخدم السياسة المألوفة لما يعرف باسم "نادي الكبار"، وتشير هنا اللائحة رقم 1646 الصادرة عن مجلس الأمن في 20 ديسمبر 2005 إلى أن الخمس أعضاء الدائمين في مجلس الأمن هم أعضاء في لجنة تدعيم السلام، إضافة إلى أن اللجنة لا تمتلك إلا سلطة إقتراح التوصيات لأعضاء مجلس الأمن، وبالتالي تقليل دورها الفعلي وإقتصاره فقط على الجانب الإستشاري، دون وجود صلاحيات ذات بعد أمني أو تنفيذي، وهو ما يضعها موضع الجمعية العامة، ويعتبر هذا سبب في العجز الذي تعانيه الهيئة الأممية في تطبيق لوائحها، وفي هذا الصدد يشير عبد السلام تريكي[1*]

[1]- كريم خلفان،"**مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة**،" مجلة المفكر 10(2012)، ص42

* هو علي عبد السلام تريكي، سياسي ليبي شغل العديد من المناصب المهمة، على غرار وزير الخارجية من 1977–1980؛ ممثل ليبيا في جامعة الدول العربية 191–1994؛سفير ليبيا في فرنسا 1995–1999؛ أمين شؤون الاتحاد الإفريقي في ليبيا 2004–2009؛ رئيس الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

" الجمعية العامة قد بينت بأنها عاجزة عن لعب الدور اللائق بها وعلى تنفيذ لوائحها في أرض الواقع"[1].

عموما يمكن تحديد أبرز العناصر المعيقة بالنسبة لهيئة الأمم المتحدة في:

- حالة الجمود التي تخيم على بعض المبادئ والقواعد والتي من بينها: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ حدود وضوابط العلاقة بين الداخل والخارجي خصوصا إذا تعلق الأمر بإنتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان، ومدى التوافق بين الحروب الوقائية المنتهجة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وهذا الحق.
- إقتصار العضوية الدائمة على الدول الخمس المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، رغم أن هناك العديد من الدول الأخرى التي هُزمت تمارس الآن دورا هاما على الساحة الدولية، وبالتالي من الأجدر النظر في هذا العنصر بهدف ضمان التمثيل العادل والوزن المناسب لكل الأعضاء، والعمل على مواكبة مختلف التغيرات التي حدثت وتحدث في ميزان القوى العالمي، وفي خطى سير المجتمع الدولي[2]، ذلك أن حالة الجمود في الهيكل وإستمراريها والهيمنة يؤثر على التوجه السلامي للمنظمة، فبالنسبة للعراق وكون قوات الإحتلال كانت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي لم يستلزم الأمر تدخل الأمم المتحدة في البداية حفاظا على السلام والأمن الدوليين، ونفس الشيء بالنسبة للمساعدات في إطار هيئة الأمم المتحدة، والهادفة لبناء السلام في العراق، والتي تكون طبقا لموافقة وتوجيه من القوى الكبرى في المنظمة.
- وجود خلل في التوازن بين سلطات الأجهزة، خاصة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، وأصبحت أقرب إلى حكومة ديكتاتورية تتمتع

[1]– كريم خلفان،"**مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة**،" نفس المرجع، ص43.

[2]– حسن نافعة،**الأمم المتحدة إلى أين؟**(مركز الحضارة للدراسات السياسية)، ص3.

بصلاحيات مطلقة في غياب الرقابة، في ظل الدعوة المستمرة لتحقيق التكامل بين مختلف السلطات في الدول وتحقيق الديمقراطية، وهنا نلاحظ الخلل والإختلاف في مضمون علاقات هيئات الأمم المتحدة وواقعها الممارس، فبناء السلام يتطلب قدرا من التوجه الديمقراطي كقاعدة لبداية النشاط، وإذا غابت الديمقراطية عن الممارسة كان ذلك دليل على فشل عملية بناء السلام.

- إشكالية عدم التوافق بين الهيئة الأممية والمنظمات الدولية الأخرى، وتتمثل على سبيل المثال في عدم إستغلال كافة الإمكانات المتاحة من طرف المنظمات الإقليمية والداعمة للأمن والسلام الدوليين، إضافة إلى عدم التنسيق مع الوكالات المتخصصة الأخرى، وبذلك تدخل الهيئات في الأعمال المزدوجة ولا تتقدم إلى تحقيق أهدافها المنشودة[1]، وقد لوحظ ذلك مع الأونسكوم وهو مكتب نزع الأسلحة ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، وذلك عبر منح إمتيازات للأونسكوم دون سواها سواء كانت في إطار العمل أو في إطار تسهيلات العمل[2]، وهذا ما جعلها تخلق نوعا من الإحتكارية في تقديم المهام دون اللجوء إلى تكامل مع الجهات الأخرى، إذا فغياب التنسيق يؤدي إلى إهدار الموارد على تكرار الأنشطة وحتى البرامج، وهو ما يؤثر على ميزانية بناء السلام.
- إشكالية التمويل وحق الفيتو وهي من بين المسائل الهامة التي تُطرح في إطار عمل وأنشطة الهيئة الأممية، حيث يشير هنا الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي إلى عدم إمكانية إلغاء حق الفيتو بسبب الأعباء التي تتحملها الدول الكبرى في تنفيذ القرارات، حيث ترتبط بحجم الدولة وثقلها وتسمح لها بفرض سياسات وتوجيهات وفق لمتطلبات المصلحة، وبالتالي فإن عنصر التمويل يلعب دورا كبيرا في

---

[1]– حسن نافعة،**الأمم المتحدة إلى أين؟**، نفس المرجع، ص3.

[2]– هانز كريستوف فون سبونيك، **تشريح العراق عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص275.

تحديد قيمة الدول داخل الهيئة ومدى تأثيرها في القرارات المتخذة[1]، وهو ما يفرض فكرة "شرعنة الأمم المتحدة" أي إعطاء صبغة المشروعية للقرارات الصادرة وفق موازين القوى المتحكمة في الأمم المتحدة، من خلال تطبيق ما تراه مناسبا لمصالحها، وتعطيل ما يعيق الوصول إلى أهدافها[2]، وحتى ما تعلق منها بتمويل عمليات بناء السلام والبعثات الأممية في مختلف مناطق ما بعد النزاع، وبالتحديد العراق.

- هناك من وصف هيئة الأمم المتحدة على أنها جمعية أهلية اِستنادا إلى أدوارها التي تقوم بها، والتي تشمل توزيع المساعدات الإنسانية وعودة اللاجئين وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز الإصلاحات في مختلف المجالات بالتنسيق مع السلطات الرسمية، وبالتالي فإن دورها هنا دور ثانوي لا يتخطى جانب المساعدات والتواجد في الأضواء مقارنة بما يجب أن تكون عليه، من تدخلات فعلية وتأثير واضح على مختلف العمليات السلامية في مناطق ما بعد النزاع [3]، فنجدها في العراق مثلا تقدم مساعدات وتصوغ تقارير يومية عن اِنجازات وتدخلات في غالبيتها لا تدل على مكانة المنظمة دوليا ولا على الصلاحيات المنوط بها.
- أشار تقرير الأخضر الإبراهيمي لسنة 2000 إلى قوات حفظ السلام وتأثير نقص الموارد على مختلف العمليات السلامية التابعة للأمم المتحدة، والتي غالبا ما تؤدي إلى عدم الكفاية في البرامج وعدم إتمامها، ونادرا ما تتلقى شبكة من الدعم المتكامل من طرف مختلف الفواعل، وبذلك تبقى البرامج والعمليات غير كاملة في اِنتظار وصول الدعم إلى حين تفاقم الأوضاع والعودة إلى نقطة البداية.

---

[1]– كريم خلفان، نفس المرجع، ص50.

[2]– إدريس عطية،"**جهود القوى الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة**،"المجلة الجزائرية للدراسات السياسية7(2017)، ص327.

[3]– محمد إبراهيم بسيوني، **المؤامرة الكبرى– مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق–**، ط1(دمشق: دار الكتاب العربي للنشر،2004)، ص109.

- غياب التخطيط الإستراتيجي العام لعمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وهو ما أدى إلى ضعف قدرة الإنتشار للقوات السلامية في مناطق ما بعد النزاع، وعدم الإحاطة والإلمام بكل متغيرات المنطقة وإحتياجاتها، وبالتالي ضعف تدخل القوات وعدم تمكنها من تطبيق برامجها[1].
- التأكيد في العديد من التقارير ومن بينها تقرير توحيد الأداء على أن المساعدات الإنمائية المقدمة من طرف الأمم المتحدة تتميز بالتجزئة والضعف حيث قلة التمويل وتعدد المجالات والمشاريع يجعلها أمام فكرة تقسيم الموارد رغم عدم كفايتها، فلا هي غطت كل المجالات بشكل كامل ولا هي كانت بالقدر الكافي والقوة اللازمة.
- الإشكال الأخر المطروح هو هيكلة الأمم المتحدة، وبالتحديد ما تعلق بالعدد الكبير للوكالات وتداخل أنشطتها وأدوارها، فكأنما تبدو أنها تتنافس على الموارد القليلة المتوفرة، والتي عادة ما لا تغطي الإحتياجات التنموية لبناء السلام[2].
- غياب التمثيل الديمقراطي داخل هيئة الأمم المتحدة وبالتحديد مجلس الأمن، في حين يسعى هذا الأخير لإصدار قرارات هادفة لتكريس التوجه الديمقراطي لمختلف الدول، وهو ما يطرح إشكالية القانون الداخلي والتطبيق الدولي، ومن منطلق فاقد الشيء لا يعطيه لا يمكن له تكريس هذا التوجه الديمقراطي إن كان غائبا في ممارساته الداخلية[3].
- غياب الرقابة الفعلية على أداء مجلس الأمن، ذلك أن وجود سلطة يعني وجود مسؤولية، ووجود المسؤولية يتطلب توفر عنصر الرقابة للتأكد من أداء تلك المسؤولية، فإستبعاد فكرة مساءلة مجلس الأمن تؤثر على مصداقية النظام الكلي للأمم المتحدة

---

[1]– يوسي إم هانيماكي، **مقدمة قصيرة جدا الأمم المتحدة**، تر: محمد فتحي خضر، ط1(مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص139.

[2]– يوسي إم هانيماكي، نفس المرجع، ص142.

[3]– سلامة شاهر الفلايلة،"**مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2007)، ص70.

المتعلق بالسلام والأمن الدوليين، وبالتالي فإن الإعتراف والأخذ بقرارات مجلس الأمن وخاصة منها ما تعلق ببناء السلام وإعمار مناطق ما بعد النزاع تتطلب توفر قدر من الرقابة عليها، حتى تكون في صورتها الكاملة ذات الفعالية والصدى الدوليين.

- تزايد الطلب على خدمات الهيئة الأممية وهذا راجع لتزايد النزاعات والحروب، وبالتالي تزايد مسؤوليات بناء السلام في العديد من المناطق، ما يجعل الهيئة الأممية مقسمة الجهود والموارد بين دول متعددة في نفس الوقت، وهو ما يؤثر على رشادة وفعالية هذه البرامج والأنشطة[1].
- تسييس قرارات مجلس الأمن، ناهيك عن فقدان أهميتها بسبب التذرع الداعم بالإنهماك وفقا لما يبدو في القرارات[2].
- تراجع دور هيئة الأمم المتحدة كمنظمة دولية فاعلة في ظل الضغوطات المالية والهيكلية، وظهور معيقات عدة فيما يخص تشكيل قوات حفظ السلام[3].
- هيمنة الولايات المتحدة على صنع القرارات في الأمم المتحدة؛ حيث أنه في عهد الرئيس بوش الإبن تم تمرير قرارات تخدم السياسة الأمريكية وهذا إثر أحداث سبتمبر 2001، وبعد ذلك تم تجاهل قرارات المنظمة وإنكار أي دور حيوي لها[4]، كما شهدت فترة الإحتلال الأمريكي للعراق تقصيرا أمميا بسبب هذه الهيمنة، بدليل عدم وجود أي مبادرات سواء من طرف دول لجنة حقوق الإنسان؛ أو دول مجلس الأمن؛ أو دول الجمعية العامة في طرح مسألة حالة حقوق الإنسان في العراق، وعدم إصدار

---

[1]– إلياس عجابي، "**تفعيل نظام الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين**"(أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجائر1، 2016)، ص413.

[2]- دفيد م.مالون، **الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعراق: تحديات متعددة للقانون الدولي**، ط1(الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005)، ص38.

[3]– عدنان السيد حسين، **قضايا دولية–التوسع الأطلسي–**،ط1(لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص61.

[4]- محمد يوسف الحافي، **الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص147.

أي قرار يدين اِنتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي في العراق، وهذا ما يؤكد المنظور إهمال معالجة مسألة حقوق الإنسان في العراق من طرف الأمم المتحدة، والتي لم تستهدف تحسين الأوضاع في العراق بقدر ما سعت لإيجاد أرضية مناسبة للقضاء على النظام السياسي الذي كان قمعيا ومُنتَهِكا لحقوق الإنسان، وبمجرد الوصول إلى الهدف اِنتفت الحاجة إلى معالجة قضايا حقوق الإنسان بعد الإحتلال، وهو ما جعل الأمم المتحدة عاجزة عن تقديم أي خطوة من طرف أجهزتها المختصة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في العراق بسبب اِنتفاء الإرادة السياسية للدول الأعضاء[1]،

- الضعف الذي يكتنف أداء مجلس الأمن في ما يتعلق بقضايا السلام والأمن الدوليين وعدم أخذ أنشطته على محمل الجد، بدليل التصريح الذي أعلنه الرئيس بوش الإبن في مارس 2003، والذي أكد فيه على عدم اِحتياج بلاده لموافقة مجلس الأمن للتدخل في العراق[2]، وبالتالي فإن عدم وضع هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن خصوصا ضمن اِعتبارات اِحترام القرارات الصادرة عنها، يجعلها في نفس المقام فيما يتعلق بإعادة الإعمار وبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، خاصة إذا تعلق الأمر بالعراق أو بدولة تم الإحتلال فيها من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

عموما تمثل هذه العناصر أبرز المعيقات التي أثرت ومازالت تؤثر في أداء هيئة الأمم المتحدة، والمرتبطة أساسا بالجانب الهيكلي والممارسات الداخلية للهيئة، إلا أن هذه المثبطات الهيكلية ليست الوحيدة المؤثرة على الأداء، وإنما نجد أيضا معيقات بيئية تكون ضمن المجتمعات التي تعمل فيها وكالات الهيئة الأممية، وتزيد من عمق الفجوة بين

---

[1]– باسل يوسف بجك، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي1990–2005 دراسة توثيقية تحليلية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006)، ص546.

[2]– عبد الناصر محمد سرور،"**دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003**،" مجلة جامعة الأقصى1، المجلد4،(جانفي 2010)، ص74.

الأمم المتحدة ومجتمعات ما بعد النزاع عموما وفي حالة دراستنا المجتمع العراقي، وبالتالي التأثير على مدى تحقيق الأهداف المنشودة من بناء السلام وتحول ديمقراطي وتحقيق الأمن المجتمعي وإعادة الإعمار وبناء دولة مستقلة ذات سيادة.

الفرع الثاني: معيقات مرتبطة ببيئة العمل:

من المعروف أن البيئة المحيطة بالعمل تؤثر وبشكل كبير على مسار بناء السلام والعملية التنموية، سواء تميزت بالإستقرار والأمن أو كانت محل نزاع وفوضى، عموما يمكن تحديد أبرز المعيقات التي واجهت هيئة الأمم المتحدة في العراق في إطار قيامها بمهامها لبناء السلام في:

- إنتهاج سياسة الإحتواء **Containment** من طرف الولايات المتحدة الأمريكية؛ تماما كما تم إنتهاجها مع الإتحاد السوفيتي، وبالتالي تغير الأهداف من سلامية ديمقراطية ومساندة إلى إحتواء وتدخل تحت مظلة الشرعية الدولية[1].
- حالة اللاّ أمن واللاّ إستقرار السائدة في العراق والتي تؤثر بشكل كبير على إستمرارية التقدم في أنشطة بناء السلام، وتعيق الوصول إلى كافة المناطق خاصة المعزولة منها، ناهيك عن الإغتيالات والخوف على حياة أفراد البعثة والموظفين الدوليين ضمن هيئة الأمم المتحدة.
- عدم وجود أولويات في معالجة المشكلات التي تواجه الدولة، وهذا ما يؤثر على العناصر الملحة والآنية في المعالجة، وأسبقية الجوانب الأقل أهمية على البرامج الأكثر أهمية، وهنا تجد المنظمة نفسها أمام مشكل لا يمكن تجاوزه[2].

---

[1]– محمد بن مبارك العريمي، **قضايا معاصرة في البعدين السياسي والإعلامي**(سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2009)، ص154.

[2]– **جلسة لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي"**، اطلع عليه بتاريخ: 4 مارس 2018، تسجيل على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=ipKRaHbceLE.

- المشاكل المجتمعية التى كرسها الإحتلال الأمريكي ومازالت أثارها، والمتمثلة في الطائفية والعنف والقمع ليست بالوسائل المثلى لتحقيق غايات المجتمع التنموية والأمنية، بل تؤدي إلى التدمير مع جعل العراق عرضة للتدخلات الخارجية، أي أن كل الجهود ستوجه لحل الخلافات وتحقيق الأمن والإستقرار بين مختلف الطوائف دون جدوى مذكورة، وبالتالي إهدار الموارد والوقت وحتى الطاقم البشري في حالة وجود تظاهرات عنيفة.
- غياب عامل الثقة بين أفراد المجتمع ووجود التهميش جعلهم لا يعترفون بأهمية دور الأمم المتحدة ولا يتفاعلون مع أنشطة بعثة يونامي، وهو ما خلق حاجز بين الطرفين يصعب تجاوزه بسبب عدم تقبل الطرف الأخر، وعدم قبول برامجه داخل المجتمع.
- غياب الحوار السياسي والتفاوض وما له من تأثير على سير عملية بناء السلام وعلى أدوار هيئة الأمم المتحدة بمختلف وكالاتها، وبالتالي سيادة نوع من التعصب السياسي القائم على أسس مصلحية لا تخدم الدولة بصورة عامة.
- وجود إشكالية في نقص التمويل للبعثة الأممية في العراق وهو ما ثبط نوعا ما من التقدم، حيث دائما ما كانت هيئة الأمم المتحدة تدعو الشركاء الدوليين لتقديم الدعم والمساهمة في أقرب الآجال لعدم تعطيل الأنشطة المرتبطة ببناء السلام والتنمية في العراق، إلا أن عدم الإمتثال لها جعل برامج بناء السلام عرضة للتأخر والجمود[1]، وأبرز مثال مع بداية 2004 حين واجهت الولايات المتحدة الأمريكية حالة من التدهور في البيئة العراقية وتكلفة إعادة الإعمار الباهظة ناهيك عن إمتناع مختلف الدول عن تقديم المساعدات، وبذلك إضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الأكبر، الذي لم يكن متوافقا مع الإمكانيات المتوفرة في ذلك الوقت[2].

---

[1]– **جلسة لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي"**، نفس المرجع.

[2]– محمد مطاوع، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط–من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات**، ط1(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص56–57.

- إستمرارية حالة اللاّ أمن التي تؤثر على وصول المؤن للمحتاجين وكذلك المواد الطبية للمستشفيات، هذا التأخر أدى في العديد من المرات إلى تفاقم الآثار السلبية، وتأثر أفراد المجتمع العراقي بالدرجة الأولى، وبالتالي تعود المسؤولية إلى البعثة الأممية لعدم قيامها بالأدوار المنوطة بها.
- إنتشار كل أنماط الفساد داخل مختلف المؤسسات العراقية؛ المالي منه والإداري، يؤدي إلى عرقلة عمل البعثة، وعدم إتمام مهامها وتأثرها بمخلفات الفساد، خاصة وأن هيئة الأمم المتحدة بمختلف وكالاتها وبعثتها تعمل بالتشارك مع الحكومة العراقية في مختلف الأنشطة والبرامج.
- إشكالية عودة النازحين مع عدم توفر البني التحتية ودمار منازلهم، هذا شكّل عائقا أمام البعثة الأممية، وبالتالي ما كان عليها سوى دعوة الحكومة العراقية ومختلف الجهات المانحة للقيام بإجراءات سريعة قصد توفير البني التحتية اللازمة للنازحين واللاجئين، إلا أن أولويات البرامج الإنمائية وقلة الموارد التمويلية حالة دون توفير المطلوب، وبذلك وجد اللاجئون العائدون أنفسهم أمام خيار وحيد وهو مخيمات اللجوء[1]. كما أن فكرة دعوة دولة منهكة من الإحتلال تفتقر لإمكانية تمويل أي مشروع لتوفير البنى التحتية للاجئين ومن طرف البعثة الأممية، يجعلنا نقر بتخلي البعثة عن مسؤولياتها في اعادة توطين اللاجئين بإعتبارها إحدى خطوات بناء السلام، وبالتالي مالفائدة منها إن إكتفت فقط بدعوة الدولة المنكوبة والجهات المانحة الأخرى للقيام بهذه الخطوات.
- حالة الإنقسام السائدة بين الطوائف، حيث شهدت العراق حالة من التنافر برزت من خلال رفع الأكراد لعلم خاص بكردستان وإنزال العلم الخاص بالعراق في سبتمبر

[1]– **جلسة لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي"**، اطلع عليه بتاريخ: 4 مارس 2018، تسجيل على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=ipKRaHbceLE.

2006، وهو ما يدل على اِنعدام الإتساق والاِنسجام الذي يمهد لتكوين تعاونات لبناء السلام في الدولة[1]، وهذا ما كان مكرسا دستوريا في عهد الرئيس الراحل صدام حسين أقر بأن العراق هي دولة تنتمي للأمة العربية، فإن الدستور المؤقت بعد سقوط نظام صدام حسين أسقط المادة المكرسة للوحدة واِستبدالها بوجود قوميتين هما العربية والكردية؛ والشعب العربي العراقي فقط هو المعني بالاِنتماء للأمة العربية وليست العراق ككل[2].

- عدم التركيز على أولويات المجتمع العراقي وثقافته السائدة ودرجة الوعي فيه، والدخول مباشرة في تطبيق البرامج، وهو ما يؤثر على درجة الانضمام والتقبل للوضع القادم.
- غياب فكرة الاِنتقال التدريجي نحو الممارسات الديمقراطية التي تستلزم في البداية تحضير البيئة حتى يتم تقبلها والعمل بها، وبالنسبة للمجتمع العراقي الذي عاش ضمن إطار سلطوي منغلق وفجأة يجد نفسه في أطر تحررية وديمقراطية؛ ملزم بالمشاركة في البرامج التنموية، فإن هذا التغيير في الأنماط القيمية غالبا ما يؤدي إلى حالة نفور وعدم تقبل ذلك أنها لم تكن بصورة تدريجية يتم من خلالها قبول الفكرة ثم العمل على تطبيقها، وبالتالي فقدان الرغبة في دخول مضمار التغيير خوفا مما قد يكون مستقبلا.

رغم وجود العديد من الإنجازات التي قامت بها الهيئة الأممية بمختلف أجهزتها بالتعاون مع مختلف الفواعل الدولية، إلا أن نشاطها غالبا ما كان يشوبه نوع من النقص وعدم التنظيم، ذلك أن الحديث عن ضرورات التنمية والتحول الديمقراطي في ظل دولة تعاني من ويلات النزاع وحالة اللاّ أمن؛ وتواجه مخلفاته في شكل جماعات إرهابية يعتبر

[1]– حسان حلاق، **قضايا العالم العربي**،ط2(لبنان: دار النهضة العربية، 2007)، ص300.

[2]– خير الدين حسيب، **العراق: من الاحتلال إلى التحرير**(بيروت: مركز الوحدة العربية، 2006)، ص211.

أمرا مستحيلا وتضييعا للموارد، كما أن نقل الخطط التنموية وتطبيقها في مختلف الدول وبنفس الطرائق تقريبا يطرح تساؤل حول مدى تكيف هذه الخطط مع واقع المجتمعات من ناحية، ومع كيفية التنفيذ من ناحية أخرى؟ هل خلق نموذج واحد لمختلف المساعدات يساهم في تسريع عملية الاستفادة؟ وفي حالة التسريع؛ هل تكون النتائج مرضية وواقعية؟

إن اِستشفاف الواقع العراقي من مختلف المصادر يسمح لنا بتقديم نظرة كلية عن دور هيئة الأمم المتحدة الذي قامت به البعثة ومختلف الوكالات، وهو دور يكرس الرضوخ لسلطة القيادة وفقا لما تقتضيه ضرورات التدخل، وتقديم المساعدة وفقا لمتطلبات المنصب، أي أن بناء السلام ومساعدة الأقاليم المنهكة والمدمرة والخارجة من حالة الحرب هي مسألة أممية، بِاعتبارها جاءت لتحقيق السلام والأمن الدوليين، لكن كيفية التدخل لتحقيق ذلك هي التي تختلف من منطقة لأخرى ومن مجتمع لأخر، ومن طريقة لأخرى.

لم تكن الأمم المتحدة هي الفاعل الوحيد في بناء السلام وإرساء النظام الديمقراطي، حيث سعت الحكومة العراقية هي الأخرى بالتعاون مع مؤسساتها غير الرسمية إلى بناء إطار تشاركي يسمح لها بلعب دور فعال، إلا أن هذا الدور هو الأخر مثبَط بمجموعة من المعيقات، التي أثرت على الممارسات الفعلية والمردودية الواقعية للأنشطة والقوانين، ويمكن التطرق لهذه المعيقات في العنصر الموالي.

المطلب الثاني: المعيقات المرتبطة بالبيئة الداخلية العراقية

إن إمعان النظر في المؤسسات العراقية ودورها في بناء السلام يجعلنا نستخلص مجموعة من المعيقات التي أثرت بشكل واضح على ديمومة العملية وتطورها وفاعليتها واقعيا، ويمكن تحديد ذلك من خلال:

الفرع الأول: معيقات مرتبطة بالهيئات الرسمية

إن الإقرار بسيادة العراق وإستقلاليته ووحدته الوطنية في مقابل مجموعة القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والتي تقر بتسليم الصلاحيات لسلطة الإِئتلاف، والتأكيد على تشكيل قوة متعددة الجنسيات تحت قيادة موحدة يكون الهدف منها حفظ الإِستقرار الداخلي للعراق؛ في ظل الإِعتراف التام بسيادة العراق، وبالتالي فإن التناقضات الموجودة في هذه القرارات تحيل إلى تساؤلات عدة، قد تكون من بينها: كيف للعراق أن يخطو خطوات ثابتة نحو بناء السلام في ظل تواصل حالة الإحتلال؟ وبالتالي فإن التمديد في خروج قوات الإحتلال من العراق كان في حد ذاته عائقا أمام التوجه الديمقراطي للدولة وبناء السلام فيها، وفي المقابل تم حل مختلف المؤسسات العراقية ومنها الجيش، وهذا قرار أدى إلى تجميد كل الأنشطة وأثر بشكل كبير على مختلف الأصعدة؛ الأمنية والسياسية والإجتماعية، ووفقا لمختلف المواد التي جاء بها الدستور العراقي فإن الهدف منها منافي تماما لتحقيق الوحدة الوطنية، وموجه نحو تفتيت التركيبة المجتمعية[1]، وحتى بعد إعادة تكوين الجيش من جديد لم يكن يتضمن الكادر البشري المعهودة والذي يخول له حفظ الأمن والإِستقرار للدولة والتصرف بفاعلية إزاء مختلف المشاكل، إضافة إلى بروز إشكالية صعود النخب العسكرية سياسيا في ظل الضعف الذي يكتنف السياسين والدينين

[1]– نبيل كريبش، نفس المرجع، ص ص148–150.

رغم التأكيد على عدم تدخل الجانب العسكري سياسيا والإكتفاء بالطابع الأمني الحمائي له فقط[1].

إضافة إلى إقرار البدء في تطبيق الديمقراطية التوافقية وفقا لتوزيع المناصب بالمحاصصة التوافقية، حيث أن القرارات التشريعية والقرارات المهمة فيها لا تتم وفق أغلبية الأصوات وإنما من خلال تكوين توافقات بين قادة الطوائف والجماعات، ثم إجراء توازنات والإستجابة للمصالح الجماعية بإعتماد قاعدة الأغلبية، أي أنه تصويت بَعدي يتم في مرحلة ما بعد تحقيق التوافقات، والمشكل في تلك التوافقات أنها تأخذ وقتا طويلا لإتمامها، وبالتالي تعطل رسم السياسة العامة وإتخاذ القرار السياسي وتأخير صدور القانون، وكل هذا له تأثير بالغ على سير العملية السياسية بصورة عامة في العراق هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تولي الإدارة الأمريكية للسلطة جعلها تتحكم في عملية التصويت داخل البرلمان، وهو ما يخلق ضغط وتوتر في عملية إتخاذ القرار، وأفضل مثال على ذلك التصويت على الإتفاقية الأمنية المشتركة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في 2008، حيث تم إقرارها رغم المعارضة الشديدة لأغلب الكتل البرلمانية[2]، فلم يكن بمقدور النظام السياسي العراقي أن يُكَوِّن مشروع وطني لبناء السلام وفق مبدأ العدالة والمساواة بل كانت النتيجة دولة متعددة الأعراق والمذاهب يتجذر فيها الطابع الطائفي[3]، ضمت أطياف تدعو إلى المركزية الشديدة من أنصار المذهب الشمولي في إطار المحافظة على وحدة العراق، وكذا دعاة اللامركزية والفيدرالية الذين ينادون بالإنقسام

---

[1]– عماد علو،"**دور النخب العسكرية في العراق**،" اطلع عليه بتاريخ: 1 مارس 2018،
https://www.azzaman.com/?p=69527.

[2]– حسن تركي عمير،"**إشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية**،"مجلة ديالي58،(2013)، ص ص177–178.

[3]– إسراء علاء الدين نوري وآخرون،"**معضلة بناء الدولة في العراق**،" دراسة بحثية لدى المركز العربي الديمقراطي، اطلع عليه بتاريخ: 2 مارس 2018، http://democraticac.de/?p=45610.

التدريجي بحجة الخوف من العودة إلى النظام الإِستبدادي والتعسفي[1]، وبالتالي فإن النخب هنا أصبحت تعمل في إطار التصارع بدلا من التنافس وتعيش في المعارضة للسلطة بدلا من المعارضة في إطار السلطة، كما أن المؤسسة البرلمانية تعاني من مشكل عدم الدخول في مأسسة النشاط السياسي، كل هذا جاء تبعا للظروف التي خرج منها وتكَّوَنت فيها، وطبيعة العلاقات القائمة داخله، وكذلك كيفية صنع قراراته[2]، وفي هذا الإطار فإن عملية صنع القرار في العراق قد مرت بمجموعة مراحل، كانت الأولى خلال فترة حكم بريمر والتي شهدت ضعفا كبيرا وبطئا في المعالجة، أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الحكم الإِنتقالي والتي كان فيها مجلس الحكم الإِنتقالي بمثابة هيئة صورية لا يملك أي سلطة، في حين السلطة كانت في يد قوات الإحتلال، والثالثة تتعلق بحكم إِياد علاوي حيث تميزت هذه الفترة بالغموض في عملية صنع القرار بسبب عدم حصر الإختصاصات في أشخاص محددين ما خلق نوعا من التداخل، أما المرحلة الرابعة فكانت في ظل حكومة الجعفري، والتي شهدت نوعا من الجمود وتدهور كبير في الأوضاع الأمنية والإقتصادية والإجتماعية، ما فتح المجال أمام المساءلة، أما الخامسة فكانت من نصيب حكومة المالكي والتي لم تختلف كثيرا عن سابقاتها حيث كان لِإنتشار الأعمال الإرهابية تأثير على نمط القرارات ومجالاتها وطبيعتها وكيفية تطبيقها[3].

إن إقرار الديمقراطية والتوجه نحو التعددية الحزبية وفقا للمنظور الجديد للدستور العراقي؛ قد أغفل جزءًا مهما وهو طبيعة المجتمع وعاداته، وتجاوز بذلك المراحل وصولا إلى مشاكل المجتمع العراقي، بِاعتباره غير مستعد لمباشرة التوجه الديمقراطي وتَقِلْ فيه

[1]– أحمد عبيدات، **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق**، ط1(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص653.

[2]– عبد الجبار أحمد عبد الله،"**العراق من التحول الديمقراطي إلى التماسك الديمقراطي**،"مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية41، ص1.

[3]– أحمد يوسف أحمد، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص346–360.

درجة الوعي مع تأثير قيم العشائر على السلوك الإجتماعي[1]، وهنا يمكن الإشارة إلى فكرة اِنعدام التعاون الحكومي الذي يعرقل الرقابة البرلمانية من جانب السلطة التنفيذية، حيث صدر بهذا الصدد كتاب خلال الدورة التشريعية 2006–2010 من رئاسة الوزراء يمنع بموجبه محاسبة أي وزير خلال عمله أو حتى بعد اِنتهاء عهدته، إضافة إلى أن اِنعدام الثقة داخل الكتل البرلمانية وهو ما أكده ستيفان دي مستورا "**Stefan De Mistour**"* حول اِقتصار جوهر الديمقراطية في الاِنتخابات، وبالتالي فإن موت الديمقراطية يكون من خلال القضاء على شرعية الاِنتخابات، لذلك فإن عدم تقبل الأخر بالنسبة للكتل البرلمانية خلق عائقا أمام فكرة تقبل ممارسات الأخر وبالتالي خلق حالة من التشتت[2]، التي أثرت بدورها على تبني برنامج وطني حقيقي يحظى بإجماع واِتفاق شامل، قائم على أساس المصالحة الوطنية ودمج الميليشيات في مؤسسات الدولة الأمنية والإدارية؛ مع حصر السلاح في يد الدولة ضمانا لعدم حدوث تجاوزات أمنية[3]، كما أن حالة الإنشقاق التي تعاني منها الأحزاب السياسية أدت إلى توسيع فجوة الإتفاق، وهو ما كان ملاحظ في الكتل الحزبية للاِنتخابات النيابية التي عقدت في 12 ماي 2018، وهو ما أدى إلى تجاوز فكرة الاِئتلافات الكبرى المتضمنة لعنصر الهويات أو الطائفيات أو الإثنيات[4].

كما أن تفشي ظاهرة الفساد أثرت في الكثير من الأحيان على أداء المنظمات ومردوديتها تجاه تعزيز بناء السلام، فنجد العديد من السوابق التي تبين بدايات الفساد منذ

---

[1]– نبيل كريبش، نفس المرجع، ص154.

* نائب الممثل الخاص للعراق منذ كانون الثاني 2005 امتدادا إلى 15 شهر، والممثل الخاص لبان كي مون في العراق من 2007 إلى غاية 2009 .

[2]– حسن تركي عمير،"**إشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية**، نفس المرجع، ص ص179–180.

[3]– شاكر الأنباري، **دولة على مفترق: تأملات في أوضاع العراق بين عامي 2003–2006**، ط1(العراق: دار أراس للطباعة والنشر، 2011)، ص193.

[4]– المركز العربي للأبحاث ودراسات السايسات، نفس المرجع، ص1.

الإحتلال في 2003، وقد تم ذكر تجاوزات مالية في تقرير معهد الدراسات السياسية الأمريكية **IPS** ومركز السياسة الخارجية الصادر في 2004، حيث ثم إتهام لشركة هاليبرتون بتقاضي مبالغ مشاريع قدرت ب 160 مليون دولار دون إنجاز أي مشروع، وقد حددت هيئة النزاهة في نفس الصدد وخلال عامي 2005 و2006 ما يقارب 7.5 مليار دولار كأموال مهدورة في مختلف القطاعات والوزارات*[1]، وتم التأكيد على تورط مسؤولين في قضايا فساد، على غرار فرج الحيدري وهو رئيس المفوضية المستقلة للإنتخابات والمفوض كريم التميمي اللذان تم إعتقالهما بسبب إساءة إستخدام موارد الدولة، عبر تقديم مكافآت من أموال المفوضية لموظفي إدارة تسجيل الممتلكات، وكذلك القبض على المفوض أسامة العاني بتهمة سوء السلوك المالي، وبالتالي فإن تفشي هذه الظاهرة دعت بالضرورة إلى تشكيل لجنة قضائية من طرف مجلس القضاء الأعلى، بهدف النظر في قضايا الفساد ضد المفوضين[2]، كما عرفت مبادرة إعادة الإعمار والتي جُمعت لها ما يقارب 45 مليار دولار في نهاية 2003 حالة فساد، حيث صُرف المبلغ في بناء قواعد عسكرية للجيش الأمريكي، وقد تبين لمكتب المفتش العام لشؤون إعمار العراق أن السلطة المدنية المؤقتة بقيادة بول بريمر فقدت ما يقارب9 مليار دولار دون معرفة مكان صرفها وأين وُجهت، كما فقدت واشنطن هي الأخرى مبلغ مليار دولار في عقود لتزويد قوات

* قيمة الفساد في كل وزارة: وزارة الدفاع 4 مليار دولار؛ وزارة الكهرباء 1 مليار دولار؛ وزارة النقل 510 ملون دولار؛ وزارة الداخلية 200 مليون دولار؛ وزارة التجارة 150 مليون دولار؛ وزارة المالية والبنك المركزي 150 مليون دولار؛ وزارة الإعمار والإسكان 120 ملون دولار؛ وزارة الاتصالات 70 مليون دولار؛ أمانة بغداد 55 مليون دولار؛ وزارة الرياضة والشباب 50 مليون دولار؛ وزارة التعليم العالي 5 مليون دولار؛ وزارة الصحة 50 مليون دولار؛ وزارة العدل 4 مليون دولار؛ وزارة الصناعة والمناجم 20 مليون دولار؛ الهيئة العليا للانتخابات 10 مليون دولار؛ وزارة السياحة 5مليون دولار؛ وزارة التربية 5 مليون دولار؛ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية 5 مليون دولار. من خلال هذا التوصيف يمكن القول بأن الفساد متفشي في كل القطاعات العراقية بنسب متفاوتة إلا أن هذا يؤثر في تمويل المشاريع وتحقيق الكفاءة الإنتاجية.

[1]– محمد غالي راهي،"**الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته**،"مجلة الكوفة2، ص ص 212–213.

[2]– الأمم المتحدة،"**التقرير الثالث للأمين العام**،"(الوثيقة رقم: S/2012/535، جوان2012)، ص7.

الأمن العراقية بمقطورات ومركبات ودبابات وقذائف ومعدات عسكرية أخرى[1]. كما تشهد العراق تعطيلا شبه تام لآليات المحاسبة والمساءلة والرقابة بشتى أنماطها، سواء كانت سياسية أو قضائية أو إدارية وهذا اِبتداءًا من 2004 بعد ترأس إياد علاوي للحكومة[2]، فرغم اِستحداث هيئة للنزاهة* في 2004 بموجب الأمر رقم 55 الصادر عن سلطة الاِئتلاف المؤقتة إلا أنها عانت من معيقات ثبطت من مهامها وانجازاتها[3].

تمثلت هذه المعيقات في:

- عدم وجود تعاون مع هيئة النزاهة من طرف المسؤولين من ناحية ومن طرف المواطنين من ناحية أخرى، وبالتالي اِصطدامها بعدم التقبل وعدم المساعدة ما يؤثر على أدوارها.
- عدم القدرة على الكشف عن قضايا الفساد بصورة أكثر عدلا، فجل الأفراد الذين تم إدانتهم كانوا في إطار فرار وبالتالي الحكم عليهم كان غيابي، والمسؤولين عن الفساد لم يعاقبوا.
- اِستخدام هيئة النزاهة كأداة ضغط وقضاء على الطرف الأخر، حيث يتم التكتم على قضايا فساد وأفراد وفقا لمقتضيات المصلحة، في حين يتم التشهير بآخريين وحتى تأجيج المواقف وتحريك الرأي العام ضدهم[4].

---

[1]– فؤاد سؤدد الألوسي، **الغزو الأمريكي للعراق حقائق وأرقام**،ط1(عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2012)، ص225.

[2]– أيمن أحمد محمد،"**ورقة سياسات الفساد والمساءلة في العراق**،"(بغداد:مؤسسة فريديريش ايبرت مكتب الأردن والعراق، 2013)، ص15.

* هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب لها شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري تمثل من طرف رئيسها أو من يخول له، تعمل من اجل مكافحة الفساد الإداري والمالي.

[3]– صدام عبد الستار رشيد،"**الهيئات الحكومية المستقلة في العراق/هيئة النزاهة أنموذجا**،"مجلة بغداد للعلوم السياسية51(2016)، ص259.

[4]– صدام عبد الستار رشيد، نفس المرجع، ص259.

عموما يمكن تحديد مجموعة من معيقات في هذا الجانب وهي:

- تغلغل أزمة الثقة الموجودة بين أطراف العملية السياسية، حيث تسعى كل جماعة لتعظيم المكاسب والإنفراد بالسلطة على حساب الجماعات الأخرى وعلى حساب مصلحة الدولة ككل.
- إشكالية التدخل الخارجي التي تحول دون تحقيق التوافق السياسي الداخلي، ذلك أن ضرورات التحول الحاصلة في العراق كانت محفزا للعديد من دول الجوار للعب دور المساهم وتحقيق مجموعة من المكاسب، في حين أن هذه التدخلات كانت مدروسة وفقا لمصالح معينة.
- غياب النظام التكنوقراطي في الحكومة العراقية، ذلك أن بناء السلام في العراق في الفترة التي تلي حالة الإحتلال تطلبت توفر الكفاءات، وفي ظل تغييب هذه الكفاءات سواءًا بقصد أو عن غير قصد فإن مهام الإدارة توكل إلى أشخاص غير أكفاء، وهذا له سلبياته في بناء السلام في العراق بمؤسسات فعلية[1].
- مشكل الإستبداد السياسي القائم بسبب التراكم التاريخي، فعملية التحول الديمقراطي وبناء السلام هي عملية ذات أبعاد سياسية وإجتماعية وإقتصادية وثقافية وتربوية، فلا يمكن تغيير التوجه العام للمجتمع دون الأخذ بعين الإعتبار النمط الذي كان سائدا سابقا، وكذلك الطبيعة المجتمعية التي يعيش فيها الأفراد[2].
- إدارة صندوق مساعدة العراق من طرف هيئة إستشارية تابعة للأمم المتحدة، وبالتالي فإن طبيعة عمل الأمم المتحدة هنا يكتنفه الطابع الإستشاري، وهو ما يدل على وجود

[1]– إسراء علاء الدين نوري وآخرون، نفس المرجع.

[2]– حسام كصاي الحشماوي،"**التحول الديمقراطي في الوطن العربي–عقبات المفرطة وسياقات الانتقال**"، ط1(عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، (2017)، ص80.

هيئة للإدارة يتم من خلالها إتخاذ القرارات الحاسمة فيه، والتي تؤول في النهاية إلى سلطة الإئتلاف، ما يخلق نوعا من التبعية[1].

- معضلة الديون الخارجية والتعويضات التي تشكل عائقا كبيرا أمام عملية إعادة الإعمار، فهي بذلك تضيف عبئ أخر إلى شح الموارد المتوفرة لدى العراق، فلا الدولة قادرة على البدء في تمويل برامج إعادة الإعمار والإستفادة من المنح المقدمة؛ ولا هي قادرة على تسديد كل ديونها الخارجية[2].
- الأبعاد غير الواقعية للممارسات الإنتخابية وفق الدعاية، والتي تجاوزت طروحات العملية للديمقراطية، حيث سعت إلى تغليب المصلحة الفئوية ما جعل أفراد الشعب يوقنون بعدم أهمية المشاركة سواءًا كانت سياسية في إطار السلطة أو مدنية في إطار أنشطة المجتمع المدني.
- الفشل الذي لحق بالأحزاب في إطار تأسيس بنية سياسية متكاملة على مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد؛ أو المؤسسات والقوى السياسية، وبالتالي التشكيك في مدى جدوى العمل الحزبي، وفي هذا الصدد فقد أكد مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية في العديد من دراساته الإستطلاعية أن العراقيين يملكون نظرة سلبية للأحزاب القائمة، وذلك راجع لسببين: إما لغياب الثقة فيها؛ أو لعدم القدرة على تحديد الموقف.
- غياب التمثيل الكلي لمختلف الطوائف ناهيك عن عدم وضوح التيارات التي يرى فيها الشعب توجهاتهم، وهو ما جعلهم يميلون إما للعزوف عن المشاركة أو الإختيار

[1]– محمد إبراهيم بسيوني، نفس المرجع، ص109.

[2]– محمد علي موسى المعموري،"**إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات**،"مجلة جامعة بابل للعلوم الاقتصادية والادارية45، المجلد 13(2007)، ص42.

عشوائيا ضمن ما لا يتلاءم وتوجهاتهم وبالتالي التأثير على مسار العملية السياسية ككل[1].

- التبعية الدائمة للجانب الأمريكي وهو ما يبرز من خلال تشكيل لجنة عراقية العضوية لحل الخلافات بين العرب والأكراد، إلا أن عملها كان تحت إشراف القوات الأمريكية، ما يدل على عدم الإِستقلالية وبالتالي التأثير على القرارات والأنشطة السلامية والديمقراطية[2].
- التركيز على فكرة إِستئصال الأفراد غير المرغوب فيهم، بدءا بالرئيس السابق صدام حسين وصولا إلى ممثلي الجماعات المختلفة في العراق، وبالتالي أصبحت الجهود موجهة لتحقيق المصالح الذاتية بدلا من إعادة الإعمار وبناء السلام[3].

الفرع الثاني: معيقات مرتبطة بأوضاع المجتمع وحالة الأمن

ساهم الإحتلال الأمريكي في العراق في تعزيز الطائفية وتوليد أزماتها المختلفة، وهو ما جعل الأمر يتعلق بالتركيز على عنصر الهوية في العملية السياسية، وبالتالي التحكم في المسارات الأساسية للدولة، وبالتالي فقد زادت فجوة التهميش والظلم والتمييز[4]، ويبرز هذا من خلال التوجه نحو تلطيف العملية السياسية عبر تأسيس مجلس الحكم الإِنتقالي في 13 جويلية 2003 وفقا للقرار رقم 1483 الصادر عن مجلس الأمن، فتشكيلة هذا المجلس لم تكن ذات إِختيار عراقي محض، ناهيك على أنها كانت تعبر عن تشكيلة

---

[1]– عدي إبراهيم محمود المناوي،**التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام–دراسة حالة العراق بعد2003–** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2013)، ص ص218–233.

[2]– محمد سهيل طقوش، **تاريخ العراق الحديث والمعاصر**، ط1(لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص410.

[3]– ديفيد كين، **حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب**، تر: معين الإمام، ط1(السعودية: العبيكان للنشر)، ص183.

[4]– سليم حميداني،"**الإدراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية– النزاع اليمني نموذجا 1962–1970–**"،(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017)، ص145.

مجتمعية لا تشكيلة سياسية[1]، فنجد بذلك أن مبدأ الولاء والهوية توجه نحو طائفة معينة أو عشيرة معينة دون سواها وإهمال الولاء للدولة ككل، هذا التوجه الطائفي يجعل من التعاون غائبا في إطار برامج التنمية والإعمار[2]، فكل عشيرة تسعى لتحقيق ما يناسبها دون الإهتمام بباقي الأطياف، وهو ما يجعل العراق أمام دوامة من الفوضى الداخلية.

إن طابع الطائفية والعدائية ظل ملاحظا في المجتمع العراقي، وهو ما أبرزته مختلف تقارير مراقبة الإنتخابات 31 جانفي 2009، حيث تم تسجيل مجموعة من الإنتهاكات الإنتخابية من بينها إغتيال عدد من المنافسين، وإستخدام اللقب العشائري لإستمالة الأصوات[3]، كانت هذه بوادر دالة على التوجه الطائفي الإنقسامي الذي عاشته العراق ولازلت تعاني منه لحد االيوم.

لذلك فإن تردي الوضع الأمني في المجتمع العراقي أدى إلى تحويل بعض المناطق إلى ثكنات عسكرية، وهو ما دفع بالدولة بالتركيز على الجانب الأمني وإهمال الجوانب التنموية وبناء السلام؛ وإعلان حربها ضد الإرهاب، لأن التنمية وبناء السلام لا يكونان في ظل الأقاليم غير المستقرة أو التي يعوزها التحكم الأمني[4]، وبتعبير أخر على حد قول نعوم تشومسكي والذي تنبئ بإمكانية زيادة الإرهاب في العراق بعد الإحتلال إستنادا إلى ما صرحت به كل من لجنة هارت ردمان للتهديدات الإرهابية الأمريكية؛ وكذا

---

[1]– وليد سالم محمد،**مأسسة السلطة وبناء الدولة–الأمة–دراسة حالة العراق–**،ط1(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2014)، ص344.

[2]– سهيلة عبد الأنيس،"**في معوقات التحول الديمقراطي في العراق–دراسة في المعوقات الداخلية–**،" المجلة السياسية والدولية7(2007)، ص114.

[3]– شبكة الانتخابات في العالم العربي، **تقارير مراقبة الانتخابات في الدول العربية**،ط1(عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، 2014)، ص135.

[4]– محمد جميل أحمد،"**معوقات التنمية في المجتمع العراقي**،"مجلة القادسية للعلوم الإنسانية2، المجلد16(2013)، ص499.

الدراسة التي أجرتها الأكاديمية الأمريكية للعلوم والفنون ومختلف وكالات الإِستخبارات[1]، إضافة إلى غياب المؤسسات ذات الطبيعة السياسية المتكفلة بقضايا التعايش السلمي، بإِعتبارها المحور الوظيفي المدعم للتعايش السلمي بين مختلف الفئات والجماعات، ولا يمكن تحقيق هذا التوجه في ظل غياب الثقة بين أفراد المجتمع العراقي، وفي ظل عدم توفر النية والإرادة في ذلك[2]، ومن جانب أخر فإن التشتت الذي عاشه ويعيشه الشعب العراقي فيما يخص التوجه الديمقراطي القائم على حكم الأغلبية وقيادة بناء السلام في الدولة، يدل على الجهل بمختلف التعقيدات المرتبطة بالفصل بين السلطات ومختلف التوازنات والتوزيع العادل بين الأقليات، حيث تعتبر العراق بلد التعدد الإثني والطوائف؛ وبعد سقوط النظام السابق الذي كان مسيطرا عليها أصبح من الصعب الإِستمرار في التوجه الديمقراطي وتعزيز عمليات بناء السلام في بيئة متوازنة ومستقرة[3].

إن الحديث عن البيئة الداخلية للمجتمع العراقي تقودنا مباشرة إلى فكرتين، الأولى مرتبطة بطبيعة المجتمع العراقي وهي طبيعة فسيفسائية قائمة على الطائفية والثانية ترتبط بالجماعات الإرهابية وتفشي حالة اللاّ أمن في العراق، لذلك فإن المجتمعات المُسيَّرة وفقا لمبدأ الطائفية من الصعب التعامل معها والتفاهم على أطر معينة لتحقيق الديمقراطية وبناء السلام، فكل طائفة هنا تسعى لفرض وجودها وسيطرتها على باقي الطوائف، هذا ما يخلق نمط جديد من النزاعات ويحيد بعملية بناء السلام إلى مساقات أخرى من الصعب الخروج منها، وهو ما تم ملاحظته في شتى المجالات خاصة ما تعلق منها بالجانب السياسي وصنع القرارات.

---

[1]– بول كينيدي وآخرون، **الامبراطورية بعد احتلال العراق**، تر: تركي الزميلي، ط1(الرياض: مركز القارئ للدراسات والترجمة،2003)، ص153.

[2]– منى حمدي حكمت، نفس المرجع، ص347.

[3]–لاري دايموند، **النصر المهدور–الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق–**، تر. مركز الخليج للأبحاث(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص383.

من جانب آخر فإن الإنفلات الأمني وتفشي الإرهاب داخل المجتمع يعتبر عامل معيق لبناء السلام وتحقيق التنمية، وبالنظر إلى العراق وخاصة في الفترة التي تلت الإنسحاب الأمريكي فإن ظاهرة التطرف والجماعات الإرهابية شكلت تهديدا بالغا من خلال عمليات النهب والسطو والإجرام، ناهيك عن خلق حالة من الذعر والرعب، فلطالما سبب الإرهاب عدم إستقرار للدول وكذا أثر على إقتصادياتها، ذلك أن الإستثمارات الأجنبية تتوجه نحو المناطق الآمنة والمستقرة سعيا منها للحفاظ على رؤوس أموالها، والأفراد في خوف دائم من فتح مشاريع في مناطق قد تكون تهديدا على أمنهم وسلامتهم، بل حتى أن هذا الوضع قد أدى إلى هجرة الكفاءات والأدمغة العراقية، فنجد الطلبة خارج العراق لإتمام دراستهم، وكذا مختلف الأصناف من الموظفين والعاملين وحتى فيهم من هرب حفاظا على أمنه وسلامة أسرته، فمن أين يمكن لبلد تعوزه كل متطلبات الأمن مع هجرة أفراده وقلة إستثماراته أن يحقق قفزة نوعية في إطار برامج بناء السلام والديمقراطية.

عموما فإن الباحثين والأكاديميين قد تناولوا موضوع المعيقات الأمنية وحددوها في:

- وجود قوى سياسية لا يتجاوز تفكيرها حدود الإستيلاء على السلطة والتحكم في زمام الدولة.
- التمسك بنظام المحاصصة والسعي لتثبيته في مختلف المؤسسات الحكومية، والذي قد يؤدي مستقبلا إلى بروز حرب أهلية تفتك بالدولة ككل.
- الدور الذي مُنح للميليشيات جعلها تعتقد بقدرتها على التحدي، وفقا للدعم المقدم لها سواءا داخليا أو خارجيا[1].
- ضعف التجاوب الشعبي العراقي مع مختلف المشاريع وخاصة ما كان منها خارجيا دوليا بسبب التخوف من أطماع الإحتلال الأجنبي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية،

[1]– حاتم مهدي الدفاعي،"**تحديات البناء الديمقراطي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق**،"مجلة جامعة تكريت للدراسات التاريخية والحضارية2(2009)، ص206.

وبسبب مختلف الإنتهاكات التي عانى منها الشعب وجعله يشكك في إمكانية التغيير وحسن نوايا بناء السلام في كل طرف خارجي ينوي المساهمة بمشاريع[1].

- رغم التأكيد المستمر على النتائج المحققة في إطار التوجه الديمقراطي وبناء السلام والإستناد إلى نتائج الإنتخابات، إلا أن الواقع يُفَند ذلك لأن كل من فاز بالإنتخابات كان بدعم أمريكي في حين حُرمت أطراف أخرى من المشاركة سواءاً بالمنع أو التهديد، كما أن الممارسات تثبت أن هؤلاء الفائزين لا يتمتعون بروح الديمقراطية وهو ما أدى إلى إنتشار الفساد وإحتلت بذلك العراق المرتبة الثالثة دوليا في الفساد وقلة الشفافية؛ وذلك حسب تقرير منظمة الشفافية العالمية 2008، وإحتلت المرتبة الثالثة عالميا في مقاييس الدول الفاشلة؛ حسب إحصائيات مجلة السياسة الخارجية الأمريكية[2]2009.
- التأثير السلبي لإستخدام المؤسسات الأمنية الخاصة أو ما يصطلح عليهم بمقاولي القطاع الخاص في المجال الأمني، بإعتبارهم ينشطون ضمن بيئة فراغ قانوني تهدد المدنيين لأنهم لا يعترفون بالقانون الدولي لحقوق الإنسان[3].
- زيادة الميل إلى توظيف الميليشيات والقوات الأمنية العراقية كوسيلة ضغط وتصفية حسابات سياسية مع مختلف الأطراف الأخرى[4].

---

[1]– ياسين العيثاوي، **السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية**، ط1(الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع، 2009)، ص234.

[2]– جمعة القماطي وآخرون، **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية**،ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص232–233.

[3]– أسامة أبو أرشد وآخرون، نفس المرجع، ص261.

[4]– أرشد مزاحم مجبل الغريري، **الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي**، ط1(عمان:مركز الكتاب الأكاديمي، 2013)، ص255.

الفرع الثالث: معيقات مرتبطة بالمجتمع المدني والقطاع الخاص

سعت الدولة العراقية في إطار تشاركي مع الهيئة الأممية لفسح المجال أمام منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص، بهدف الدخول في العملية التشاركية لبناء السلام، إلا أن دخولهما يشوبه نوع من الغموض الذي أسفر عن ضبابية في الأدوار وبالتالي عدم فاعلية في بعض الأحيان، لذلك سنحاول التطرق إلى المعيقات المثبطة لفاعلية الأدوار بالنسبة للمجتمع المدني والقطاع الخاص العراقيين تباعا كما يلي:

- **جمعيات المجتمع المدني من حوافز للمساندة إلى آليات عميلة؟**

إن منظمات المجتمع المدني العراقية تطرح في حد ذاتها العديد من التساؤلات تبعا للتمويل والنشاط، وبالرجوع تاريخيا إلى نشأة البعض منها نجد مثلا منظمة نساء من أجل عراق حر **WFFI** تم إنشاؤها في فيفري 2003 كنتاج لعقد مؤتمر في واشنطن بحضور العديد من العراقيات المقيمات بالولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف منها الدعوة لإنصاف النساء العراقيات في ظل حكم الرئيس الراحل صدام حسين، ومع حلول 21 أفريل 2003 تم تشكيل إئتلاف النساء من أجل عراق ديمقراطي **WAFDI** بهدف مواكبة التغيرات الحاصلة في البيئة العراقية وتجديد الدعوة لحقوق المرأة وإيصال صوتها خارج العراق، كان هذا بالتوازي مع رصد الأهداف الأمريكية الموضوعة في العراق والتشهير بها؛ في ظل وجود إحتمال عدم تغطيتها من طرف الإعلام بالصورة المثلى المرغوبة، ناهيك عن التداخل الوظيفي حيث أن مدير المنظمة هو نفسه مدير برنامج الديمقراطية في معهد الدفاع عن الديمقراطية الذي يعتبر أحد الممولين للمنظمة الأم وهي **WFFI**[1]، كما أن إشراك مؤسسات المجتمع المدني في صنع مختلف القرارات بشتى توجهاتها سواءا كانت بيئية أو سياسية أو إقتصادية يبقى محدودا ويحظى بأولويات متدنية، حيث تقتصر

[1]– بدرية صالح عبد الله، نفس المرجع، ص ص240–241.

مشاركته في عرض الآراء ومختلف المطالب المتعلقة بالمواطنين، ناهيك على أن إهتماماته تبقى محصورة في ذوي النفوذ والمصالح الخاصة وفقا لمتغير التمويل والقيادة[1]، وبالتالي فإن الإقرار بالديمقراطية والجمعيات النسائية المساهمة في تعزيز بناء السلام والتوجه الديمقراطي في العراق تبقى مجرد أفكار في ظل التحكم الأمريكي، الذي سعى في البداية لكسب التأييد من خلالها خاصة تلك ذات المنشأ الأمريكي، وبعد السماح بتطويرها في خضم المستجدات البيئية في الساحة العراقية، أصبحت تقوم بالأدوار عديدة لكنها ليست بدرجة الفعالية المطلوبة، وإنما ذات طابع شكلي يغطي طبيعة النشوء وطبيعة النشاط وطبيعة البرنامج المسطر من الوجود، فرغم السعي الدؤوب لتكريس ثقافة السلام بين الأفراد إلا أن نتائجها تبقى محدودة نوعا ما لمجموعة أسباب نحددها في:

- **معوقات ذات طبيعة بنيوية:** ذلك أن الأصل في منظمات المجتمع المدني هو المشاركة الإيجابية في عملية بناء السلام والتحول الديمقراطي، إلا أن غياب هذا التصور في بُناها وبرامجها يؤثر على ممارساتها الخارجية.
- **معوقات ذات طبيعة ثقافية:** ترتبط أساسا بعملية الإنتقال من مجتمع كانت تسوده قيم سلطوية مطلقة؛ إلى مجتمع منفتح يعود فيه الحكم للشعب، دون وجود تدرج في الإنتقال[2].
- الطبيعة البيروقراطية والروتينية للإجراءات خاصة ما تعلق منها بتقديم المساعدات للنازحين، ذلك أن الحصول على الموافقة من الجهات الرسمية غالبا ما يأخذ وقتا، بحجة التأكد من عدم تمويل الإرهاب[3].

---

[1]– حنان عبر الخضر هاشم،"**واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل**،"مجلة مركز دراسات21(2011)، ص262.

[2]– عمر جمعة عمران،"**المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق**،"مجلة بغداد للعلوم السياسية34، (2007)، ص173.

[3]-محادثة إلكترونية مع الأستاذ زاهر ربيع حسين–المسئول الإعلامي لجمعية الأمل العراقية–، **معيقات عمل جمعيات المجتمع المدني ومصادر التمويل**، يوم 2 مارس 2018.

- إمكانية وجود فساد داخل المنظمات يجعلها تضع أهداف عميقة وتطبقها وفقا لنشاطات بسيطة لا تتوافق ونوعية الأهداف أو الميزانية الموضوعة لها.
- تبعية الجمعيات النسائية للولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص المنشأ وكذا المطالب التى كانت تدعو إليها قبل سقوط نظام السابق، وبالتالي لن يكون هناك ولاء للعراق وعمل وفق أطر النهوض بالدولة وبناء السلام وتحقيق التنمية بقدر ما يكون ولاء للولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق مصالح شخصية.
- طبيعة التمويل في حد ذاته يطرح إشكالية أخرى، خاصة بالنسبة للمنظمات الناشطة خارج العراق، ودائما ما يبقى هذا العنصر سريا، حيث أشار الأستاذ زاهر ربيع حسين وهو المسؤول الإعلامي لجمعية الأمل العراقية إلى وجود العديد من مصادر التمويل الخارجية للجمعية على غرار الإتحاد الأوروبي والحكومة الهولندية إلى جانب الأمم المتحدة، وبالتالي فإن هذا التنوع في التمويل الخارجي من شأنه التأثير على أنشطة الجمعية السلامية وتوجيهها وفقا لرؤى الممولين.
- محاولة خلق مجتمع غير المجتمع العراقي، حيث نجد أن الجمعيات الأكثر شهرة هي المنظمات النسائية المدافعة عن حقوق المرأة، وبالتالي السعي بالدرجة الأولى لسلخ المجتمع عن تقاليده وإهمال الجانب الأساسي وهو بناء السلام والتوافق بين أفراد المجتمع لضمان تنمية مستديمة.

- **مؤسسات القطاع الخاص والاستثمار في العراق**

رغم التوجه نحو الخصخصة وتشجيع القطاع الخاص في العراق للنشاط في مختلف المجالات، إلا أن مردوديته ومساهمته في بناء السلام وتعزيز الديمقراطية تبقى نسبية نظرا لمجموعة من المتغيرات والمتمثلة في:

- محدودية وسائل حماية القطاع الخاص، والمرتبطة بعدم وجود قيود على المنافسة الخارجية، والتي يمكن ملاحظتها من خلال فتح الحدود بعد الإحتلال الأمريكي مباشرة دون إعمال الضوابط اللازمة.
- معظم المشاريع الخاصة بالقطاع الخاص العراقي هي مشاريع بدائية وبوسائل بسيط لا تخضع حتى لدراسات سابقة ومعايير معتمدة، ولا حتى إعادة دعم بوسائل أكثر تطورا.
- شح الموارد التي غالبا ما تؤثر على تمويل العملية الإنتاجية عموما من ناحية، وقلة المورد المالي الذي يعتبر عائقا أمام الإستثمارات ذات رؤوس الأموال الكبيرة ومن ناحية أخرى، وهو ما يؤثر على عنصر التكييف ومواكبة مستجدات العصر؛ من إدخال خطوط إنتاجية جديدة أو تكنولوجيا حديثة، ما يؤدي إلى إنعدام القدرة التنافسية المشجعة على الإستمرار والتطور.
- الإهمال الذي لحق بالقطاع الخاص في مقابل الإهتمام بالقطاعات الأخرى ما إنعكس سلبا على نشاطه ومردوديته[1].
- ضعف العلاقة التشابكية الرابطة بين القطاع الخاص ومختلف القطاعات الأخرى، والتي تشكل تناسق وإنسجام وتكامل في عملية بناء السلام.
- التشريعات القانونية المقيدة لعمل القطاع الخاص ومحدودية إشراكه في العديد من المجالات كمجال الصناعات النفطية.
- تحطم وإهتلاك البنى التحتية بسبب الإحتلال الأمريكي وقلة ميزانية الترميم ما جعل البعض من مؤسسات القطاع الخاص تُغلَق لعدم كفاية الشروط، وعدم توفر الإمكانات

[1]- كريم عبيس العزاوي،"**واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به**،" 35، اطلع عليه بتاريخ: 1 مارس 2018، https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52727.

اللازمة، فهي تجد نفسها أمام إلزامية ترميم بناها أولا قبل البدء في النشاط، وعملية الترميم وحدها تحتاج إلى ميزانية مستقلة[1].

- غياب برنامج واضح للتنمية الإقتصادية ما يؤثر على كيفية إشراك القطاع الخاص في بعض الأحيان، والإِستغناء عنه في البعض الأخر مما يعمق من فجوة التهميش.
- إِنتشار الفساد الذي طال مختلف القطاعات والمؤسسات بما فيها جانب القطاع الخاص[2].
- إِنعدام الشفافية ذلك أن الدخول في إطار الإِستثمارات والشراكة بين القطاع العام والخاص يتطلب قدرا معتبرا من الشفافية التي تسمح برسم خارطة طريق تسير عليها عملية بناء الإِقتصاد العراقي.
- إن ربط علاقة تعاونية بين القطاع العام والخاص تتطلب إضافة إلى القوانين المشجعة توفر البيئة المناسبة والبني التحتية اللازمة لدعم هذه الشراكة والبدء مباشرة في النشاط[3].
- عدم الإِقتناع بفاعلية القطاع الخاص وبأدواره التشاركية المهمة وهو ما يؤثر على نشوئه ونشاطه وحتى العمل تحت لوائه[4].

وبالتالي فإن فسح المجال أمام عمل القطاع الخاص بالتعاون مع القطاع العام لا يكون فقط من خلال سن ترسانة قانونية فقط، لأن الوضع الذي عاشته العراق إبان فترة الإحتلال الأمريكي والى حد الساعة لا يكفل إقامة مشاريع ناجحة دون توفر الظروف الملائمة، خاصة وأنها دولة تعاني من الفشل والشتات في ظل التعدد الداخلي للمجتمع.

---

[1]– كريم عبيس العزاوي، نفس المرجع.

[2]– حنان عبد الخضر هاشم،"**الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الأساسية والرؤية الإستراتيجية للتطبيق**،"مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية36، المجلد13(2015)، ص31.

[3]– سامي عبيد التميمي، نفس المرجع، ص ص212–213.

[4]–علي خضير كريم،"**الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي**،"مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية2، المجلد12(2010)، ص168.

الفرع الرابع: معيقات مرتبطة بتمكين الفئات المُهمشة

على الرغم من الجهود الدولية الأممية والوطنية العراقية لتمكين فئة الشباب والمرأة بعد حالة التهميش التي سادت سابقا، إلا أن هذه الخطوة قد واجهت معيقات شتى ثبطت أدوار هذه الفئات في بناء السلام وتحقيق الديمقراطية المنشودة، وعموما يمكن تحديد هذه المعيقات في:

1– المعيقات المرتبطة بالشباب:

تتمثل المعيقات المرتبطة بالشباب في:

- نقص التعليم والخبرة في ميدان بناء السلام، ذلك أن إشراك الأفراد في عملية بناء السلام والتحول الديمقراطي تتطلب قدرا معينا من التحصيل العلمي، والذي يسمح له بمعرفة الأهداف وطرق التحقيق دون المساس بالمضمون الإجمالي للبرنامج، وعلى اِعتبار أهمية التعليم في تحقيق التنمية البشرية فإن غيابه سيعيق التطور الفكري وعنصر الإبداع لدى الشباب.
- نقص فرص التعليم والتدريب التي تعمل على تطوير خبرات وقدرات الشباب.
- نقص القدرات التمويلية للمشاريع الخاصة، خاصة في ظل تضخم الجهاز الإداري الحكومي، هذا التضخم الذي أدى إلى اِستنزاف موارد الدولة فضلا عن البطالة المقننة التي تقضي على المورد البشري، وفي المقابل نجد تهميشا للشباب وعدم توفير قروض لهم لفتح مشاريع خاصة[1].
- هجرة الشباب والتي عرفت تزايدا كبيرا بعد 2003 في ظل الأوضاع غير المستقرة التي لا تشجع لا على الإستثمار ولا على الدراسة ولا على العيش، وبذلك توجه معظم

[1]– فهيمة كريم رزيج،"**تمكين الشباب الفرص والتحديات**،" ص ص 17–20

الشباب العراقي لمختلف الدول كتركيا ولبنان والأردن ودول الإتحاد الأوروبي، وقد بلغ عدد المهاجرين في 2007 حوالي 2279 ألف مهاجر أي ما يعادل 16%[1].

- إنتشار البيروقراطية والفساد الإداري وتضييق الحريات أمام الشباب ما يدفعه للتوجه نحو الهجرة باحثا عن منفذ لتطوير كفاءاته[2].
- تهميش بعض الأقليات من الشباب بسبب الإنتماءات وهذا كنتيجة لنظام الطوائف المعمول به سياسيا، فالشباب المسيحي يواجه موجات عدوان وقهر، والشباب الإيزيدي يواجه الإهمال وعدم تحقيق المطالب خاصة ما تعلق بالأمن وهجمات التنظيمات الإرهابية، وبالتالي فإن فقدان الثقة في الأجهزة الأمنية كان سببا في عدم الإهتمام بالمجال التنموي وبناء السلام، ذلك أن البيئة غير مناسبة ومتطلبات حياتهم تختلف حسب الأولويات.
- مشكل النزوح الذي خلق فارقا بين المناطق الصناعية والزراعية، والذي كان بهدف البحث عن مناطق أكثر أمنا، لكنه أثر في العديد من المجالات التي كان من الممكن الإستثمار فيها من طرف الشباب والمساهمة في دفع العملية التنموية وتحقيق سلام دائم.
- قلة الخدمات المتوفرة خاصة للشباب ما جعلهم يشعرون بالتهميش وعدم إهتمام الدولة أو المؤسسات المعنية بهم، وهذا ما ثبط من عزمهم في إطار المشاركة في مختلف أنشطة بناء السلام[3].

---

[1]– نفس المرجع، ص21.

[2]– ستار جبار الجابري،"**هجرة الكفاءات العراقية الأسباب والمعالجات**،"مجلة بغداد للدراسات الدولية68، 2017، ص3.

[3]– منظمة السلام والحرية في كورديستان،"**تقرير عن واقع شباب الأقليات في العراق**"(أوت 2015)، ص ص 9–41–51.

رغم ما تنص عليه المواثيق الدولية والتقارير الأممية والدساتير الديمقراطية؛ إلا أن تفعيل دور الشباب يشوبه بعض الغموض، فحتى مع وضع إستراتيجيات للشباب إلا أن تمكينهم يبقى حكرا على فئات قليلة، الفئات التي يسهل الوصول إليها القاطنة في المدن، لكن الفئات المُهمشة في الأرياف والقرى؛ أو الأقليات المنسية فلا تمسها هذه المشاريع ولا تساهم حتى في إشراكهم وإستفادتهم منها.

1–معيقات تفعيل دور المرأة العراقية في بناء السلام

وفقا لدراسة إستطلاعية قام بها الباحث ثائر رحيم كاظم في جامعة القادسية، بهدف البحث عن المعوقات المؤثرة على تمكين المرأة، يمكن تحديد هذه المعوقات في:

- الجانب الإجتماعي والثقافي المرتبط بصورة أساسية بتقاليد المجتمع العراقي والنظرة الفوقية للمرأة، وبالتالي عدم تقبل القيادة النسائية أو توليها لمناصب وأدوار ريادية وقيادية في المجتمع.
- الثقافة السائدة في المجتمع وخاصة عند فئة النساء بضرورة بعدم قدرتها على تقديم خدمات للمجتمع، هذا الأمر تكرسه الأعراف بصورة كبيرة، وبالتالي فإن المجتمع العراقي يعزز الأدوار التقليدية للمرأة دون الرقي بها إلى أدوار بناء أو الأدوار المساهمة في دفع عجلة التنمية.
- غياب الإهتمام الكافي من طرف الإعلام بقضايا المرأة وعرض النماذج الناجحة لتحفيز البقية للمشاركة بمشاريع، والدخول في مضمار التنمية وبناء السلام.
- محدودية الكفاءة والخبرات بالنسبة للمرأة العراقية وهو ما يجعلها تقف موقف المتفرج دون محاولة المساهمة خوفا من الفشل[1].

[1]– ثائر رحيم كاظم،"**معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القاديسية**،"مجلة جامعة بابل2، المجلد 24(2016)، ص ص11–13.

- تفاقم الأمية في فئة النساء وبالتالي غياب ثقافة المشاركة والرغبة في التغيير نحو الأفضل.
- قلة المراكز والمنتديات التي تجد فيها المرأة فسحة للمشاركة ولو في نشاطات بسيطة، وتمكنها من التعبير عن رأيها بكل حرية، وتساعدها على تقبل الأخر والتعاون وفق ما تقتضيه ضرورات تنمية المجتمع[1].
- عدم وعي المرأة بحقوقها في التمكين وكيفية المطالبة بها جعلها دائما ما تتجاهلها وتقبل بالوضع الذي فيه وتبحث دائما عن بيئة أمنة، دون التركيز على الأدوار البناءة[2].
- الخوف المستمر من حالة اللاّ أمن واللاّ إستقرار التي قد تسبب الذعر للمرأة خاصة الريفية منها أو التي تقطن في مناطق معزولة.

وبالتالي فإن فيبي مار* "**Vibe Mar**" قد تحدثت في كتابها "تاريخ العراق المعاصر" **The Modern History of Iraq** عن مجموعة التحديات المعيقة للتوجه السلامي الجديد في العراق والمتمثلة في:

[1]– وزارة التخطيط،"**تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة**،"نفس المرجع، ص ص96–97.

[2]– عمار جعفر العزاوي،"**تحديات تمكين المرأة في العراق: مساهمة المرأة العراقية في عملية اتخاذ القرار أنموذجا**،" اطلع عليه بتاريخ:2 مارس 2018، http://mopdemo.alkafeel.iq/static/uploads/4/pdf/15076267529d8f8da49ba0eb85b423d5d4d60fa15 .

* أستاذة متقاعدة ومن المؤرخين البارزين في تاريخ العراق الحديث، تعمل في المعهد الأمريكي للسلام على مشروع يصور مستقبل بديل للعراق.

- **التحدي الأول:** تعزيز التماسك الوطني العراقي وفقا لدرجة الإجماع القائمة بين الطوائف.
- **التحدي الثاني:** التوجه التطويري لموارد العراق الإقتصادية والعمل على إصلاح النسيج الإجتماعي المهتلك.
- **التحدي الثالث:** تطوير النظام الجديد وتحسينه وفق مقتضيات الديمقراطية والتوجه السلامي مقارنة بالعهد السابق.
- **التحدي الرابع:** تطوير التماسك المجتمعي الداخلي مع السعي لتوفير بيئة آمنة وتعزيز الدور الإقليمي[1].

تمثل هذه التحديات أبرز النقاط الواجب أخذها بعين الإِعتبار في إطار رسم خطة لتطوير العراقي، إلا أن التركيز على طبيعة المجتمع وكيفية نقله مما كان عليه سابقا في ظل نظام صدام حسين إلى توجه جديد مختلف تمام يدعم فسح المجال لمختلف الفواعل الوطنية، هو النقطة الأولى التي تسمح بتدرج عملية البناء وضمان قبولها، ناهيك على فكرة الوطنية في الممارسات والفواعل، فمن كان ولائه للخارج لن يكون بناءا للداخل.

[1]– كاظم الموسوي، "**عراق ما بعد 2003**،"المستقبل العربي–كتب وقراءات(2013)، ص164.

المبحث الثاني: مستقبل بناء السلام في العراق وفق منظور تكاملي

إن ضرورات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع عموما وفي العراق خصوصا تتطلب نظرة شاملة وفق أطر تعاونية، تشترك فيها كل من المؤسسات الدولية المختلفة والهيئات الوطنية، ولذلك فإن تفعيل عمليات بناء السلام تتطلب البناء المتكامل لِإستراتيجية شاملة تتضمن مختلف الجوانب وتكون مُلمة بكل العناصر التي من شأنها التأثير على العملية، ناهيك عن إدراج بعض الإصلاحات الواجبة لتفعيل الأجهزة الموجودة مسبقا.

المطلب الأول: مقترحات خطة لبناء السلام في العراق

بهدف السير قدما نحو تعزيز أنشطة بناء السلام، كان على العراق شعبا وحكومة السعي لوضع خطة إِستراتيجية مستقبلية تضمن تخطي مختلف المعيقات التي تم التحدث عنها سابقا، على أن تشمل مختلف المجالات والهيئات التي من الممكن لها المساهمة في بناء السلام وتعزيز التحول الديمقراطي في العراق، هذه الخطة الوطنية تتضمن كل من العناصر التالية:

الفرع الأول: جانب يمس الهيئة الأممية وأدوارها

إن النقائص المؤثرة على دور هيئة الأمم المتحدة في عمليات بناء السلام تتطلب تكوين رؤية إصلاحية مستقبلية، يمكن الإِعتماد عليها في مسيرة بناء السلام في العراق خصوصا وفي مناطق ما بعد النزاع عموما، تتضمن هذه الرؤية كل من:

- العمل على إتساق أنشطة هيئة الأمم المتحدة ودمجها بالتوازي مع مبدأ ملكية الدولة لبرامج بناء السلام وفقا لمجموعة من المستويات، تبدأ بالمجتمع ثم الدولة ثم الإقليم.

- إرساء آلية الحوكمة والإدارة والتمويل، والعمل على ربط أداء المنظمة ونتائجها بالتمويل، حتى يكون هناك تنسيق بين ما وُضع من خطط لبناء السلام، وما حُدد من ميزانية لتمويل تلك الخطط.
- إجراء تعديلات في ممارسات عمل نظام الأمم المتحدة، ويكون ذلك من خلال التركيز على النتائج والإِستجابة للإِحتياجات، هذه الإِستجابة التي تكون ذات طابع آني وسريع حتى يتم تغطية الإِحتياجات، وفقا للأهداف الإنمائية للألفية[1].
- العمل على وضع ضوابط إدارية أكثر للأمانة العامة تساعدها في ممارسة وظائفها بطريقة مدروسة أكثر ووفقا لقالب موضوع مسبقا، وتمكنها من تنظيم أعمال الهيئة الأممية عموما.
- العمل على توسيع وإعادة تنظيم مختلف الأنشطة الإنمائية وفقا لما تتطلبه البيئة والمجتمع، ووفقا لطبيعة البرامج والأنشطة الواجب تنفيذها.
- إيجاد صيغة توافقية حول ما يعرف بأزمة الديمقراطية في ظل الفجوة الحادة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة[2].
- جعل مجلس الأمن بمثابة المجلس التنفيذي للأمم المتحدة وتكون له نفس الصلاحيات في مختلف المجالات البيئية؛ الإجتماعية؛ الصحية؛ إلى غير ذلك من المجالات.
- إِستحداث لجان منبثقة من مجلس الأمن تضطلع بمتابعة وإدارة المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات وحلها، وأخرى ترتبط بإدارة قضايا البيئة والتنمية والمعونة الفنية، وثالثة ذات علاقة بحقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية.

---

[1]– يوسي إم هانيماكي، نفس المرجع، ص143.

[2]–أحلام فوغالي،"**التسيير العمومي الجديد وإصلاح البيروقراطيات الدولية–الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أنموذجا**–"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2013)، ص142.

- تزويد هيئة الأمم المتحدة بنظام تمويل مستقل من طرف المجتمع الدولي يعتمد على كل من مخصصات الدول الأعضاء وفرض الضرائب على بعض المعاملات كمبيعات الأسلحة والطيران الدولي.
- إنشاء جيش دولي دائم تابع للأمم المتحدة، يأخذ على عاتقه مهمة الدفاع عن السلام والأمن الدوليين من كل تهديد قد يؤثر على المجتمع الدولي[1].
- توفير الدعم اللازم لعمليات إعادة الإعمار، حتى تستمر العملية دون اِنقطاع أو إهمال، وهذا لا يكون إلا من خلال توفر التعاون الدولي وتوفر السيولة النقدية المطلوبة.
- العمل على إزالة المخلفات قبل البدء في عملية الإعمار والتأهيل وهذا من شأنه تسهيل المهمة والتعرف على المناطق الأكثر تضررا حتى يتم منحها الأولوية في المعالجة.
- وضع قوائم تضم مختلف الخيارات المرتبطة بإعادة التأهيل والترميم، وهو ما يتيح الفرصة لِاختيار البديل الأنجع والأكثر فعالية وفقا لمتغيرات المجتمع وطبيعة الآثار.
- الإعداد اليومي للتقارير المرتبطة بعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام، والتي من شأنها المساعدة على معرفة مكامن الخلل وتداركها في أقرب وقت حسب مقتضيات الاِستراتيجية المعمول بها.
- العمل على تقسيم مشاريع إعادة الإعمار إلى مجموعات منفصلة يترأسها مسؤول خبير، يعمل على تنظيم الممارسات والسرعة في إنجاز البرامج والمشاريع[2].

---

[1]–حسن نافعة،**الأمم المتحدة في نصف قرن**(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 1995)، ص ص439–443.

[2]- جعفر ضياء جعفر،**برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال**، ط1(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص111–115.

- التركيز في عمليات الإعمار على القطاعات الخدمية بعد توفير الأمن، مع توفر القدر الكافي من الإرادة والحشد الفعال والقدرات المادية والبشرية، كما أنها ستساهم في معالجة مشكل أخر وهو مشكل البطالة عبر توفير فرص العمل[1].
- العمل على توفير الدعم اللازم للوفاق الوطني في العراق وتعزيز الحوار وتسهيله مع مختلف الطوائف والإشراف عليه حتى يتم في إطار آمن.
- الإِستخدام الفعلي لخبراتها للمساعدة على التخطيط للمؤسسات السياسية في مرحلة ما بعد النزاع، وعدم الإِكتفاء فقط بالجانب المدني والمساعدات الإنسانية.
- ضمان إِستقلالية الأمم المتحدة كخطوة أولى لعملية تنسيق الأدوار والأنشطة، مع ضرورة إِعتماد النهج التعاوني، وتختلف هنا فكرة الإِستقلالية عن فكرة التعاون[2]، فالأولى مرتبطة بحرية صنع وإتخاذ القرارات وفقا للمعطيات المتوفرة دون وجود أي ضغوطات بيئية أخرى، في حين التعاون يتعلق بالجانب التكاملي في أداء الأنشطة والأدوار الأممية في مناطق ما بعد النزاع.

الفرع الثاني: جانب يمس القيم المجتمعية والممارسات السياسية والمدنية:

فيما يخص القيم المجتمعية والممارسات المدنية والسياسية، كان من الضروري على المجتمع والحكومة العراقية تكوين خطة سير مستقبلية تأخذ في الإِعتبار مختلف الإجراءات والفواعل وفق إطار تعاوني، تتضمن كل من:

- على إِعتبار أن العراق هو بلد التعدد الإثني والعرقي والطائفي، فكان من الأجدر على الحكومة العمل على وضع خطة تضمن التنوع الثقافي دون إقصاء الأخر، هذا يكون

[1]– جعفر ضياء جعفر، نفس المرجع، ص118.

[2]– مركز دراسات الوحدة العربية،**العراق والمنطقة بعد الحرب**، ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص ص300–301.

من خلال خلق ثقافة وهوية كلية للدولة تنطوي تحتها كل الطوائف الأخرى، وهنا يكون الكل مشارك وغير مُهمش.

- إلغاء نظام المحاصصة في تولي الوظائف العليا في الدولة، بِاعتباره النظام الأكثر تكريسا للتنافر الطائفي، وبذلك فهو يضعف من الهوية الوطنية ويعزز الهويات الفرعية.
- تأسيس أحزاب سياسية وفقا لقاعدة وطنية شاملة، ذلك أن أغلب الأحزاب السياسية العراقية هي أحزاب ذات توجه طائفي[1].
- التركيز على فكرة الوطنية في مقابل القومية وهذا ما يسهل من التعاملات على الصعيدين السياسي والمجتمعي.
- التعامل المتساوي مع كل الفئات، وعدم إهمال الفئات وفقا لموازين القوى، ومنح الجميع دور مهم في العملية الثقافية والسياسية[2].
- اِعتماد اِستراتيجية وطنية للتنوع الثقافي واللغوي والمذهبي، وهو ما يساعد على اِحتواء كل الأطياف في هوية ثقافية مشتركة[3].
- التوجه أكثر نحو تعزيز العدالة الاِنتقالية في العراق من خلال خلق نوع من التعاون بين الكتل السياسية من ناحية أولى؛ والبدء وفق خطوات واقعية وملموسة في تنفيذ المصالحة الوطنية بناءا على الثقة المتبادلة من ناحية ثانية؛ إضافة إلى تطبيق القانون على مرتكبي الجرائم الإنسانية، خاصة إذا تعلق الأمر بإتهام شخص من أقلية معينة، ذلك أن بعض الأحكام الصادرة في هذا الشأن قد لاقت عدم جدية في التنفيذ، وهو ما يؤثر على العدالة وإنصاف ذوي الضحايا[4].

---

[1]– حميد فاضل حسن،"**الهوية الوطنية العراقية: أزمات الماضي والحاضر...الأسباب والمعالجات**،" مجلة بغداد للعلوم السياسية49،(2015)، ص ص75–75.

[2]- سليم مطر ،**جدل الهويات**، ط1(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003)، ص ص250–252.

[3]– سليم مطر ،نفس المرجع، **ص**253.

[4]– محمد كريم جبار الخاقاناي،"**تجربة العدالة الانتقالية في العراق**،"مجلة اتجاهات سياسية 1 (2017)، ص119.

- تفعيل وتنشيط المجتمع المدني بشكل يسمح بإشراك مختلف أطياف المجتمع وتحقيق التنمية المنشودة.
- توفير الإطار الميداني لتعزيز أنشطة بناء السلام والتحول الديمقراطي من خلال الإِعتراف الفعلي بالتعددية السياسية مع تعزيز حرية التعبير في مختلف القضايا بما فيها تلك ذات الطابع الإجتماعي والسياسي.
- القيام بإصلاحات فعلية في مجال حماية حقوق الإنسان[1].
- تأسيس مركز أبحاث لتقويم العملية السياسية وتعزيز الديمقراطية في العراق، بهدف إيجاد تنسيق فكري وعملي بين مراكز التفكير والمؤسسات الحكومية، وإضطلاعه بأدوار هامة في العملية السياسية على غرار: ترويج كل ما له علاقة بالديمقراطية وبناء السلام؛ المشاركة بصورتها المباشرة وغير المباشرة في صنع السياسة؛ المساهمة في تكوين وصياغة الرأي العام الديمقراطي وفقا لأطر تعزز مأسسة السلطة والسياسة وتفعيل مبدأ المراقبة والمحاسبة[2].
- تكليف الوزارات المركزية بعملية إعمار القطاعات الواقعة ضمن مسؤوليتها، مع السهر على منحها الدعم المالي واللوجستي حسب الأولويات، مع إعداد الخطط وتنفيذها بالتوازي والتداخل اللازمين.
- الإِعتماد على المؤسسات الوطنية في عملية إعمار العراق، وهذا يساهم في إشراك الفواعل الوطنية من ناحية، وتخفيف عبئ إعادة الإعمار من ناحية ثانية[3].
- التركيز على وطنية فكرة تأسيس المجتمع المدني ووسائل عمله والغاية منه، على إِعتبار أنها تضمن إِستقلالية هذه المؤسسات وعملها وفق أطر الشفافية.

---

[1]– جاسم محمد سهراب،"**الدور السياسي للحركات الاجتماعية في العراق في الفترة 2003–2014**،"مجلة العلوم السياسية51(2016)، ص244.

[2]– عبد الجبار أحمد عبد الله،"**نحو تأسيس مركز أبحاث لتقويم العملية السياسية وتعزيز الديمقراطية في العراق**،"مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية44(2012)، ص45.

[3]– جعفر ضياء جعفر، نفس المرجع، ص119.

- غرس روح العمل التطوعي من طرف الهيئات الرسمية المسؤولة، وبالتالي ضمان توافد أكبر قدر ممكن من المتطوعين.
- القيام بندوات ودراسات وعدم الإكتفاء بهذا، بل ضرورة التوجه نحو إرساء نتائج هذه الندوات واقعيا حتى يكون لها تأثير وفاعلية[1].
- خلق إطار تواصلي تفاعلي تكاملي بين مختلف الفواعل السياسية في العراق، ومحاولة الإلتفاف حول ثوابت وطنية تعزز هذا التكامل وتفسح المجال لإقامة علاقات مع المجتمع المدني في إطار الإستفادة من الخبرات[2].
- ضرورة توجه منظمات المجتمع المدني نحو العمل على تعزيز القدرات الشخصية لدى الأفراد المنتمين لها، حيث أن هذا من شأنه تعزيز قدراتهم المهنية في مختلف القطاعات بشكل يخدم المصلحة العامة.
- التركيز أكثر على البرامج التدريبية الخدمية والمتضمنة لكل من التعليم والصحة والتأمين والبنوك، بإعتبارها ذات صلة كبيرة بفاعلية المنظمة وتزيد من الإبتكار لدى الأفراد[3].
- إعادة إصلاح قطاع الأمن وإعادة رسم ترتيباته وفقا لمقتضيات الأمن والإستقرار وضمانا لحقوق الإنسان[4].
- إتباع مبدأ الشفافية في عمل مختلف المؤسسات سعيا لمواجهة التجاوزات المتعلقة بإنتشار الفساد بشتى أصنافه وتأثيره على فاعلية برامج بناء السلام والديمقراطية[5].

---

[1]– عبد الجبار أحمد عبد الله،"**مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق**،"مجلة بغداد للعلوم السياسية31(2005)، ص ص95–97.

[2]– سعدي كريم سلمان،"**العراق بناء دولة أم بناء سلطة**،"مجلة بغداد للعلوم السياسية34(2007)، ص150.

[3]– رشا حارث عبود،"**أثر الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية في منظمات المجتمع المدني–العراق نموذجا**–"،مجلة جامعة بغداد للدراسات دولية68(2017)، ص243.

[4]– **جلسة لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي**، نفس مرجع.

[5]– محمد غالي راهي، نفس المرجع، ص2017.

- التمسك بالخيار الوطني وترسيخه لتحقيق الوحدة الوطنية، والعمل على الإلتفاف حوله من طرف كل المؤسسات.
- التأكيد على حتمية الإصلاح الإداري والسياسي والمجتمعي وضرورة تفعيل المؤسسات في إطار تكاملي.
- إقامة منظومة أمنية تحدد آليات حل الخلافات وفق الصيغ التعاونية بين مختلف أطياف المجتمع ومؤسسات الدولة ووفقا لما يحدده القانون الراسخ ممارساتيا[1].
- العمل على نشر ثقافة التسامح وقيم الديمقراطية وفقا لمقتضيات خصوصية المجتمع العراقي.
- خلق فضاء يسمح بتوليد الشعور بالمواطنة لدى الأفراد ويساهم في حل مشكلات البيئة الداخلية للعراق[2].
- الإِعتماد على وسائل الإعلام لبناء مستويات أعلى من الثقة بين أفراد المجتمع العراقي، والعمل على توفير فضاء ديمقراطي إعلامي من خلاله يسمح بتكوين رأي عام فعال ومساهم في بناء الأطر الديمقراطية للمجتمع[3].
- العمل على خلق نوع من التوافق العراقي–الدولي وخاصة مع دول الخليج، بهدف تعزيز التعاون في إطار الأمن الجماعي[4].

وبالتالي فإن الدعوة لإحلال النظام الديمقراطي في العراق والسعي لبناء السلام فيها لا يكفيه مجرد الرغبة الأمريكية أو المساهمة الأممية، وإنما يمثل تلك العملية التاريخية

---

[1]– ساجد شرقي محمد،"**المتغيرات الدولية وأثرها على مستقبل العراق السياسي**،"مجلة الخليج العربي1–2، المجلد 38(2010)، ص74.

[2]– سداد مولود سبع،"**الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق**،" مجلة بغداد للدراسات الدولية68(2017)، ص120.

[3]– رواء هادي الدهان،"**وسائل الإعلام ومستويات الثقة**"،ط1(عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2013)، ص74.

[4]– سليم كاطع علي،"**العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو إستراتيجية مستقبلية**،" مجلة اتجاهات سياسية1(2017)، ص4.

الطويلة التي تتراكم فيها التقاليد والخبرات؛ مع تجَّذر الثقافة المساندة لتبلور الخيار الديمقراطي في العراق[1].

الفرع الثالث: في جانب الإستثمارات والقطاع الخاص:

يعتبر عنصر الإستثمار والقطاع الخاص من العناصر الهامة الواجب التركيز عليها في إطار وضع إستراتيجية تنموية فاعلة في بناء السلام، والتي تتضمن كل من:

- التنشيط المحلي للقطاع الزراعي والصناعي عبر تقديم المنح والتسهيلات والقروض وتعزيز الإستثمار المحلي والأجنبي.
- إعادة النظر في سياسة "الباب المفتوح" وإستبدالها بسياسة الأولويات الإقتصادية ومراجعة السياسات التجارية مما يسمح بدعم الإنتاج المحلي في مقابل الإنتاج الأجنبي وتشجيع الصناعات المحلية مع فتح المجال للمنافسة البناءة[2].
- الإعتماد على نظام تمويل محفز لنشاط القطاع الخاص وتساهم في إستقطاب الإستثمارات الخاصة.
- سن ترسانة قانونية تضمن الحقوق وتسهل الممارسات، مع ضرورة التأكيد على حماية المنتج المحلي من الغزو الأجنبي للسلع الخارجية[3].
- إعادة إطلاق المبادرات المتوقفة مع إجراء تحديثات للوسائل وفق ما تقتضيه ضرورة التكييف.
- العمل على توضيح المواصفات القياسية الواجب توفرها وإعتمادها سواءا في الخدمات أو المنتجات حتى يكون إطار تنافسي وتطور دائم.

---

[1]– محمد محفوظ، **العرب ومتغيرات العراق**، ط1(بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2004)، ص69.

[2]– جاسم محمد مصحب،"**تحليل الشراكات التجارية للعراق2003–2013**،"مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية48(2014)، ص ص22–23.

[3]– أحمد كامل حيين الناصح،"**واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل**،"مجلة الإدارة والاقتصاد69(2008)، ص182.

- ضرورة اِستحداث هيئة تكاملية تضم كل الأطراف المعنية من مؤسسات رسمية وغير رسمية، بحيث يكون الهدف منها وضع اِستراتيجية خاصة بهذا القطاع وتقييم أدواره ونشاطاته بشكل دوري[1].
- العمل على توزيع الاِستثمارات بشكل أكثر عدلا بين مختلف المناطق والأقاليم، مع الأخذ بعين الاِعتبار المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية، وكذا حجم السكان والمستوى المعيشي، وبالتالي ستكون هناك مشاريع على قدر المساواة بين مختلف الأقاليم دون تمييز[2].
- الحاجة الضرورية إلى تنويع القاعدة الإقتصادية وتطور القطاعات غير النفطية، ذلك أن هنري عزام يرى بأن الترميم وإعادة الإعمار لا يكفيان لبناء إقتصاد عراقي متين[3].
- المضي قدما في إطار اِستراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014–2030، وهو ما يفسح المجال أمامه للعب أدوار أكثر واقعية إن كان هناك التزام فعلي بتنفيذ الاِستراتيجية.

الفرع الرابع: في جانب تمكين الفئات المُهمشة:

إضافة إلى ما سبق فإن الاِستراتيجية المتكاملة تتطلب التركيز أيضا على جانب الفئات المُهمشة ضمانا منها لتوفير الأمن المجتمعي الداخلي، وكذلك الاِستفادة من كفاءتهم وفقا لما يلي:

- العمل على إنشاء مراكز بحوث ودراسات تعمل على إجراء دراسات وبحوث وتقدم تدريبات وأنشطة تسهم في تمكين المرأة وتعزيز قدراتها القيادية.

---

[1]– ياسين سعدون صليبي،**المنشأة الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق(** العراق: مديرية الإحصاء الصناعي، 2012)، ص ص11–12.

[2]– محمد علي موسى المعموري، نفس المرجع، ص48.

[3]–كمال ديب، **موجز تأريخ العراق**(لبنان: دار الفارابي، 2013)، ص454.

- إجراء تعديلات في التشريعات المتعلقة بإشراك المرأة في اللجان والمناصب الإدارية الوسطى والعليا[1].
- توفير البيئة الإقليمية والوطنية المواتية لتحقيق السلام والأمن وتشجيع مشاركة الفئات المُهمشة ومنها الشباب.
- توفير مجال أوسع للإدماج والإبتكار وإشراكهم وفق أطر منتجة في إطار العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وبناء السلام.
- دعم مشاركة الشباب الطوعية في الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني من خلال خلق محفزات، لأن العنصر البشري أيًا كانت ظروفه فإن إنخراطه في عمل معين يتطلب وجود محفزات، وبالنظر إلى المجتمع العراقي وخصائصه، فإن نظام المحفزات ضروري لإستقطاب الشباب والإستفادة من طاقته.
- العمل على تعزيز ثقافة السلام بين أفراد المجتمع، وهو ما يسمح بالإندماج والحد من العنف، وبالتالي خلق بيئة مستقرة تدفع بعملية بناء السلام إلى مراحل متقدمة[2].
- ضرورة تضافر كل الجهود الوطنية والعمل على إتخاذ قرارات رادعة للهجرة غير الشرعية.
- العمل على توفير دورات تدريب وتأهيل للشباب بهدف تشجيع الدخول إلى المجتمع والمساهمة في بنائه وتقدمه[3].
- التركيز على أربعة جوانب إستباقية تساعد في تحقيق شمولية الإستراتيجية، وهي: الدفع نحو إشراك المرأة الفاعلة في مجال بناء السلام في عملية الوساطة والإجتماعات

---

[1]– ندى عبد المجيد الأنصاري،"**المرأة في التعليم العالي في العراق 2008–2012**،"مجلة بغداد للعلوم السياسية47، 2013)، ص19.

[2]– تقرير **تمكين الشبابي من المستقبل–الفصل الثامن–**، ص151،

. http://www.arab-hdr.org/Reports/2016/arabic/Ch8AR.pdf?download

[3]– أحلام أحمد عيسى،"**تأثير الهجرة الخارجية للشباب على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق–دراسة في الجغرافية السياسية–**،"مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية55(2016)، ص136.

الرئيسية ومختلف القمم؛ العمل على فهم السياق وتحليل النزاع والهدف من حوارات السلام مع المرأة؛ توفير الدعم اللوجستي والمالي لتوفير كل ما يستلزم مشاركة المرأة من تنقلات وتمويل دائم؛ توفير الدعم التقني لإتاحة حصول المرأة على الخبرات مع مراعاة فروقات النوع الإجتماعي والأمن والحكم والموارد[1].

- التوجه إلى عملية التشبيك في المجال السياسي والإجتماعي والمؤسسي، من خلال إبرام شبكة مترابطة من الشَرَكات لتبادل المعلومات والتعاون والمساندة بين الجهات المتقاربة، وبالتالي فإن هذه العملية تأخذ منحى الحشد والتعبئة في الأوساط المحلية لكسب التأييد حول برنامج معين أو مشروع ما لإنجازه وتحقيق أهدافه[2].
- العمل على تعزز المصالحة الوطنية وفقا لآلية العدالة الإنتقالية والمتضمنة لكل من إصلاح مؤسسات الدولة ووضع لجان تقصي الحقائق وتوفير محاكمات عادلة؛ والتسامح المرتبط بعنصر القبول بالمسؤولية المشتركة والإعتراف والعمل على تصحيح الأوضاع[3].
- الإهتمام بإحتياجات الفئات المُهمشة، وتبني خطط وإستراتيجيات وفقا لمتطلباتهم، أي ضرورة التكيف مع المجتمع لا تكيّيفه هو مع الخطط والإستراتيجيات.
- وضع إستراتيجية شاملة تمس مختلف المناطق، خاصة المعزولة منها لأنها هي الأكثر تضررا وهي الأكثر حاجة لمثل هذه المبادرات.
- قيام الإستراتيجية على فكرة التدرج في البرامج، عبر الدخول في الأعمال التطوعية ثم إشراكهم في مستويات أكثر عمقا وتأثيرا في صنع القرار.

---

[1]– شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني،"**دليل حول أداة السلام الأفضل**،" النسخة الأولى، 2015، اطلع عليه بتاريخ: 5 مارس 2018،
http://www.icanpeacework.org/wp-content/uploads/2017/03/Better-Peace-Tool-Arabic.pdf.

[2]– وحدة التدريب في مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، **دليل تمكين المرأة والشباب في العملية السياسية والانتخابات**(عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، د.س.ن)، ص85.

[3]– فهيل جبار جلبي، **المصالحة الوطنية في العراق–دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003**(العراق: خاني للطباعة والنشر، 2014)، ص ص38–46.

وبالتالي فإن بناء السلام يستلزم توفر ثلاث منظورات تتمثل في:

- **المنظور الأول:**

إن الحديث عن بناء السلام مرتبط بفكرة الوحدة الوطنية ووفق ما اِستقر من نظريات سياسية تعبر عن إرادة العيش المشترك، وبالتالي العمل على تكوين مجتمع موحد رغم كل الاِختلافات العرقية والعقائدية، مجتمع تجمعه هوية واحدة وقيم موحدة، ومصلحة الدولة هي الأولى بالنسبة له.

- **المنظور الثاني:**

هذا المنظور مرتبط بتطوير وتحسين أداء الحكم، وهذا يكون من خلال إنشاء حكومة فعالة ذات مستوى إدراك كبير يمكِّنها من تطبيق القوانين ومحاربة الفساد وزرع قيم الديمقراطية، على عكس ما كانت تسعى إليه الدولة سابقا وهو ضمان اِستقرار النظام مهما كانت طبيعته، ديمقراطيا أو ديكتاتوريا[1]، وبالتالي فالهدف هنا ليس فقط في الاِستمرارية والديمومة الرتيبة للنظام، بل ضرورة التركيز على الفاعلية والمردودية والآثار الإيجابية على المجتمع، مع وجود عنصر الرقابة والمتابعة لضمان تحقيق الأهداف.

- **المنظور الثالث:**

ويتعلق بإعادة الهيكلة ذلك أن الدولة ذات النمو الإقتصادي هي دولة مستقرة، على اِعتبار أن النمو الإقتصادي مرتبط بالتطور الديمقراطي، كما أنه يحتاج إلى بناء ديمقراطي يساهم في تعزيزه[2]. لذلك فإن هذا المنظور يقضي بوجود تكامل بين الإطار

[1]– حاتم مهدي الدفاعي،"**تحديات البناء الديمقراطي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق**،"مجلة جامعة تكريت للدراسات التاريخية والحضارية2(2009)، ص202.

[2]– حاتم مهدي الدفاعي، نفس المرجع، ص202.

الإقتصادي والجانب السياسي، حيث لا يمكن الحديث عن إقتصاد متطور وتنمية شاملة مستديمة في ظل غياب للنظام الديمقراطي المكرس لأنماط التشارك والتعاون.

المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل العراق

إن المعطيات السابقة لبناء السلام في العراق، ومختلف المبادرات المستقبلية لتعزيز العملية تتيح لنا وضع سيناريوهات مستقبلية للتوجه الذي ستسلكه العملية السلامية في العراق في ظل الظروف الحالية والمستجدات المستقبلية، وبذلك فقد كان مؤتمر الكويت لإعمار العراق بداية لرسم خارطة جديدة لإعادة إعمار العراق، والتي من خلاله يمكن التنبؤ بالسيناريوهات على مدار عشريتين.

الفرع الأول: مؤتمر الكويت لإعمار العراق 2018

إن مستقبل بناء السلام في العراق محكوم بمجموعة من البرامج المستقبلية والخطط الإِستراتيجية القائمة على أساس التفكير الدقيق وإِستقراء الواقع، حتى لا يتم الوقوع في نفس الأخطاء السابقة، وعموما فإننا نجد العديد من المبادرات الدولية الرامية لدعم توجه العراق الجديد والهادفة لبناء السلام فيه وفق أطر ديمقراطية، وهنا نجد الجهود المكرسة في مؤتمر الكويت حول إعمار العراق المنعقد في الفترة الممتدة من 12 إلى 14 فيفري 2018 بالكويت، حيث خلص المشاركون في هذا المؤتمر لمنح ما يقارب 30 مليار دولار، وأعلنت فيه الكويت باسم الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بتخصيصها لمليار دولار على شكل قروض وفق آليات الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية، وكذلك مليار دولار للإِستثمار في الفرص الإِستثمارية، أما مشاركة الإتحاد الأوروبي فقد بلغت قيمتها 400 مليون دولار على شكل مساعدات إنسانية بهدف تثبيت الإِستقرار في العراق، وتعهدت تركيا بخمسة مليارات دولار على هيئة قروض وتسهيلات إِئتمانية، وقدمت السعودية مليار دولار لإعادة الإعمار عبر الصندوق السعودي للتنمية إضافة إلى 500

مليون دولار لتمويل الصادرات السعودية نحو العراق، أما قطر فقد اِلتزمت بتقديم ما يقارب مليار دولار ما بين قروض واِستثمارات، والإمارات اِلتزمت بتقديم 500 مليون دولار، ومن جهته فقد أعلن البنك الإسلامي للتنمية اِستعداده لتقديم تمويل بقيمة 500 مليون دولار، وكذلك الصندوق العربي للإنماء الذي وصل إلى تسوية مع العراق تسمح له بالاِستفادة من مليار ونصف، وأكدت وزيرة التجارة الفنلندية على مساهمتهم ب 10 ملايين دولار في مجال إزالة الألغام، أما ماليزيا فساهمت ب 100 ألف دولار[1]. كما حضت المنظمات بمجال للمساهمة، حيث شاركت كوكبة من المنظمات الإنسانية الإقليمية منها والدولية، إضافة إلى منظمات عراقية وكويتية، بهدف اِستعراض تجاربهم في عمليات الإغاثة وتقديم الاِحتياجات الأساسية للنازحين العراقيين[2].

إن هذا التعاون بين المشاركين في مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق يدل على الرغبة البناءة في تقديم المساعدة، والتي تنوعت بين ما تعلق بالقروض؛ وما تعلق بالمشاريع الاِستثمارية؛ وما تعلق بتمويل الصادرات؛ وما تعلق بالممارسات الميدانية.

وفي إطار اِنعقاد هذا المؤتمر فقد وَقَّعت الحكومة العراقية على مشروعين بقيمة 510 مليون دولار مع البنك الدولي، يسعى هذان المشروعان إلى تحسين الظروف المعيشية للشعب العراقي وزيادة إمدادات المياه وخلق فرص العمل، مع توفير دعم للخدمات التعليمية والصحية وإعادة بناء الطرق والجسور وكل ما يتعلق بالبني التحتية، كما أشار أيضا البنك الدولي إلى مجموعة البرامج الأخرى السارية المفعول في العراق منها برنامج العمليات الطارئة من أجل التنمية بقيمة 750 مليون دولار، إضافة إلى

---

[1]– مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، الرصد الإخباري،"**ملف خاص بإعادة إعمار العراق**،" اطلع عليه بتاريخ: 15 فيفري 2018، ص1،
http://parliament.iq/wp-content/uploads/2018/02

[2]– محمد علي،"**بدأ أعمال مؤتمر إعادة إعمار العراق في الكويت**،" اطلع عليه بتاريخ: 4 مارس 2018، https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/2/12 .

مختلف الإلتزامات الأخرى والتي تعمل على توفير الدعم اللازم للعراق[1]، وعلى إثر مؤتمر الكويت طالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس" **Antonio Guterres** " المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم للعراق بإعتبارها تبذل جهد كبير في محاربة الإرهاب، وقد صرح بقوله:

"العالم مدين لكم جراء نضالكم ضد التهديد العالمي الذي فرضه تنظيم الدولة الإسلامية." [2]

وفي نفس السياق فقد أكد أخيم شتاينر "**Achim Steiner** " مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن هذا المؤتمر يعتبر فرصة مهمة وورقة رابحة للعراق، مع وضع المجتمع الدولي ثقته في الحكومة العراقية للإِستغلال الأمثل للموارد المتاحة من طرف المؤتمر، والتأكيد على دعم هذه المؤتمر لمشروع إعادة الإِستقرار في العراق التابع للبرنامج[3].

الفرع الثاني: سيناريوهات بناء السلام في العراق

إن بناء خطة إِستراتيجية للعمل بها في بناء السلام في العراق تتطلب الشمولية وتوفير الدعم اللازم، ومن خلال ما تم عرضه من خطة مستقبلية ومشاريع دولية تم إِقتراحها، فإن سيناريوهات الوضع في العراق للعشريتين القادمتين ستأخذ ثلاث مناحي:

السيناريو الأول: تفاقم الوضع في العراق

وفقا لهذا السيناريو فإن الأوضاع في العراق تأخذ منحى عدواني تدميري في كل القطاعات، بدءا بقطاع الأمن الذي سيشهد تدهورا كبيرا وعدم قدرة على التحكم في

[1]– مجلس النواب العراقي، الدائرة الإعلامية، نفس المرجع، ص ص2–3.

[2]- إيلاف راجح،"**مؤتمر الكويت وسياسة الحياد المتوازن للحكومة العراقية**،"مجلة اتجاهات سياسية3(2018)، ص36.

[3]– نفس المرجع، ص36.

الأوضاع الداخلية، وهو ما يؤدي إلى الإِنفلات الأمني وشيوع الجريمة والإرهاب بشكل كبير، مع قيام حرب بين التنظيمات الإرهابية والمؤسسة العسكرية العراقية، وما يزيد الأمر سوءا هو النزاع الإثني والطائفي الذي يقوم بين مختلف الجماعات، تسعى كل منها إلى تحقيق أهدافها على حساب الطوائف الأخرى، وتدخل بذلك العراق في دوامة نزاعات داخلية من شتى الجوانب، هذا الوضع الأمني غير المستقر سيؤثر على الوضع الإقتصادي للعراق وخاصة ما تعلق بالإِستثمار بجانبيه المحلي والأجنبي، ذلك أن هروب الإِستثمارات ورؤوس الأموال سيُوقِع الدولة في حالة ركود وتدني في الإقتصاد، ناهيك عن تحديد الأولويات المرتبطة بتحقيق الأمن، أما إجتماعيا تعم حالة من التشتت الطائفي وبالتالي إِنقسام العراق إلى إثنيات وطوائف، كل منها تنادي بالإِستقلال عن الدولة بسبب حالة التهميش والعنف التي تشهدها، هذا في ظل تدني الخدمات الإجتماعية وعدم كفايتها لمتطلبات الشعب العراقي، وستشهد العملية السياسية والديمقراطية وبناء السلام تراجعا كبيرا، حتى أن المنظمات الدولية ودول الجوار الفاعلة لن تتمكن من تقديم المساعدات نظرا للإِغتيالات الحاصلة بكثرة في العراق، ونظرا لعدم القدرة على الوصول أو التغلغل في كل أنحاء الدولة، وحتى فيما يتعلق بإشراك الفئات المهمشة فلن يكون هناك برامج للتمكين، لأن أولويات تحقيق الأمن والإِستقرار تقضي بضرورة تحقيق الجو المناسب أولا قبل البدء في أي مشاريع تنموية. ستكون دولة العراق دولة فاشلة معرضة للتدخلات الخارجية والأطماع الأجنبية، تستغل نفطيا وتهمش دوليا وتترك على حالها.

السيناريو الثاني: ازدهار العراق وفاعلية برامج بناء السلام

وفقا لهذا السيناريو فإن الأوضاع الداخلية في العراق ستعرف منحى متطور من الإنجازات، فالظاهرة الإرهابية ستختفي على الجانب الوطني وهو ما يعزز السلام والأمن الداخلي، وهذا الإِستقرار سيخلق بيئة مناسبة لإعادة البناء وتطوير البني التحتية والمشاريع التنموية، سيتم جذب إِستثمارات أجنبية مهمة من دول وشركات معروفة

للإِستثمار في العراق في شتى المجالات، وسيكون للقطاع الخاص دور هام في هذا المجال، حيث سيفسح له المجال للريادة والإِبتكار وترشيد الممارسات، ستكون العراق دولة متعددة الأعراق وفق منظور التنوع الثقافي، يسودها الأمن والإِستقرار المجتمعي، مع تطوير بناء السلام وفق منظور التمكين، وهنا سنشهد مشاركة كبيرة لمختلف الفئات على غرار الشباب والمرأة، هذه الفئات التي ستخلق جوا من التنافس فيما بينها يسمح لها بتطوير برامج خاصة وإِستحداث آليات جديدة للمساهمة في بناء السلام، كما سيحظى المجتمع العراقي بمشاركتهم الفاعلة في مختلف البرامج، وهو ما يكرس الحشد الشعبي لنجاح بناء السلام والتنمية، أما التحول الديمقراطي في العراق فسيعرف خطوات متطورة عبر تكريس التعددية السياسية والفكرية الفعلية النابعة من صميم المجتمع والمعبرة عن إِنشغالاته وتطلعاته فهي بذلك مرتبطة بروح الوطنية، ستستعيد العراق مكانتها الإقليمية والدولية بين الدول، وتكون لها الأولوية في تقديم المساعدة للدول التي تعاني من آثار النزاعات والحروب، خاصة ما تعلق بمساعدات بناء السلام في هذه المناطق، ويكون ذلك من خلال عرض تجاربها في محاربة الإرهاب وتكوين مؤسسة عسكرية قوية وكذلك في بناء إقتصاد قوي وتفعيل كل المؤسسات الوطنية رسمية منها أو غير رسمية للمشاركة في بناء السلام والتحول الديمقراطي، ستزدهر العراق وتصبح عراق ديمقراطي قوي.

السيناريو الثالث: إِستمرارية الوضع في العراق

وفقا لهذا السيناريو ستبقى الأوضاع في العراق على ما هي مع إِستمرارية الحرب على الإرهاب–تنظيم الدولة الإسلامية–، الذي سيستمر في الإِستيلاء على مختلف المناطق والسيطرة عليها وفي مواجهته الجيش العراقي الذي يقوم بالتحرير والتصدي، ستشهد عملية التحول الديمقراطي خطوات متثاقلة نحو التحقيق خاصة في ظل قيادة جوهرها ديكتاتوري وظاهرها تعددي، ستؤثر ظاهرة التعدد الإثني والثقافي على وحدة الدولة ووحدة العملية السياسية دون وجود إِنقسام في الدولة، أما الأحزاب السياسية فستكون

أحزاب طائفية لا تعبر مطلقا عن توجه ديمقراطي أو تعدد سياسي فكري، ستكون هناك اِستثمارات أجنبية لكن بفاعلية محدودة، إشراك القطاع الخاص موجود لكن بصورة محدودة وهذا راجع لعدم الثقة في إمكاناته وقدرته على التطور، اِستمرارية اِستيراد نماذج التمكين بالنسبة للفئات المُهمشة والتي غالبا ما تمس مجموعات معينة ذات وعي معين دون الوصول إلى أعماق العراق والبحث عن فئات أخرى قد تكون أكثر اِحتياجا لهذه المساعدات، ستواصل جمعيات المجتمع المدني في برامجها خاصة ما تعلق منها بتمكين المرأة إلا أن إهمال عنصر الثقافة السائدة سيكون دائما العائق أمام تطبيق هذه البرامج بشكل أكبر وأكثر فاعلية، ستكون هناك اِستمرارية لدعم برامج بناء السلام والتحول الديمقراطي في العراق من طرف المؤسسات والمنظمات الدولية وكذلك مختلف دول الجوار إلا أن هذا الدعم لن يؤثر بصورة كبيرة على تقدم هذه البرامج.

إن السيناريو الثالث هو السيناريو الأقرب إلى الواقع وهذا وفقا لتصريحات كل من وزير الخارجية العراقي الدكتور إبراهيم الجعفري، الذي أكد على أن مخرجات مؤتمر الكويت لإعادة إعمار العراق لم تكن بحجم طموح العراق، وأكدت هذا عضو لجنة الاستثمار في البرلمان العراقي "نجيبة نجيب"، حيث صرحت بأن العراق لم تحصل إلا على جزء بسيط جدا من التبرعات المالية، أما الباقي فقد كانت في شكل قروض مالية ملزمة التسديد بفوائد محددة، وبالتالي فإن هذا الإشكال سيطرح لنا مجموعة العناصر المدعمة لهذا السيناريو:

- حسب جاسم جعفر البياتي وهو نائب في البرلمان العراقي فإن مؤتمر الكويت ما هو إلا مَعْرَض للمشاكل التي من خلاله يُقَدَم تصور سلبي عن العراق، وبالتالي فإن

ضعف مخرجات هذا المؤتمر تعود إلى النظرة السلبية المشَكَلة عن العراق، ناهيك عن عدم التنظيم التي إتسم بها الوفد العراقي[1].

- فيما يخص موعد عقد المؤتمر فقد أشار نائب إئتلاف دولة القانون جاسم محمد جعفر إلى أحقية عقد المؤتمر تزامنا مع تشكيل الحكومة العراقية وفقا لإنتخابات ماي 2018، حتى تبدأ الحكومة الجديدة بمشروع جديد وميزانية جديدة لإعادة إعمار العراق وبناء السلام.
- الظاهرة الإرهابية عموما وفي كل الدول لا تختفي بصورة كاملة ومطلقة، لذلك فإن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق لن يختفي خلال العشريتين القادمتين بشكل كلي، ربما تنقص حدة أعماله الإرهابية وتأثيراته المجتمعية، لكن آثاره ومخلفاته تبقى على مر السنين[2].
- بالنسبة للتوجهات المستقبلية للدعم وبناء السلام والتي تم التطرق لها في قمة الكويت في 12–14 فيفري 2018، والتي تم من خلالها جمع ما يقارب 30 مليار دولار، فرغم الأهمية الظاهرية لهذه المخرجات إلا أنها غير كافية ذلك أن العراق قد صرحت قبل إنعقاد المؤتمر بأنها في حاجة إلى 100 مليار دولار لإعادة البناء وإنعاش برامج بناء السلام، وهنا نكون أمام احتمالين:

الأول يتعلق بجدية هذه البرامج وجدية المؤسسات العراقية التي حددت مسبقا قيمة المساعدات الواجب تقديمها حتى تعود العراق إلى أمنها وإستقرارها وهذا مستبعد.

والإحتمال الثاني مرتبط بظاهرة الفساد التي غالبا ما يحاول المسؤولون من خلالها تعظيم المطالب حتى يتم تغطية الخسائر والإخفاقات.

- الإرتباط المستمر بالولايات المتحدة الأمريكية حتى ولو لم يكن بصورة مباشرة وواضحة للعلن، إلا أنه موجود وفي جل القطاعات بدءا بالقطاع المدني والجمعيات،

[1]– إيلاف راجح، نفس المرجع، ص34.

[2]– نفس المرجع، ص ص34–35.

وصولا إلى السلطات السياسية، وهذا الأمر لن يكرس إلا فكرة التبعية التي لن تساهم ولو بالشيء القليل في تحقيق نقلة نوعية للمجتمع العراقي، وتبقى الأهداف في تحقيق بناء السلام منشودة في ظل الغايات الخفية من المساهمة فيها.

خلاصة الفصل الرابع :

من خلال دراسة جوانب القصور في برامج بناء السلام من طرف المنفذين ومن جهة بيئة العمل خلصنا إلى النتائج التالي:

- الإحتلال الأمريكي للعراق لم يواجَه بالرفض من طرف الأمم المتحدة وهذا إن دلَّ على شيء فهو يدل على القصور في عمل الهيئة الأممية، التي لم تحافظ على السلام والأمن الدوليين وفق ما أقرته في ميثاقها في الفصل السابع، وبذلك فقد تغاضت عن حالة اللاّ أمن التي خلف الإحتلال.
- مشاريع بناء السلام والتحول الديمقراطي موجودة في العراق، إلا أن فاعليتها تبقى محدودة نظرا لمختلف العراقيل التي تواجه كل الأطراف الفاعلة، والتى كرسها الإحتلال ومازال يعاني منها المجتمع العراقي لحد الآن، من طبيعة المجتمع إلى طبيعة القيادة إلى تفشي الظواهر السلبية.
- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف قرارات الأمم المتحدة جعل هذه الأخيرة تحيد عن دورها الأساسي في بناء السلام وتحقيق الأمن وتكتفي فقط بتقديم المساعدات الإنسانية.
- تفعيل أدوار المؤسسات المجتمعية وفقا للأطر القانونية متوفر إلا أنه واقعيا غير ملموس بدرجة كبيرة وهذا راجع للمبادئ والأهداف التي تقوم عليها هذه التنظيمات، والتي غالبا ما تكون ذات بعد مصلحي شخصي أو عميلة لجهة معينة.
- المؤسسات الحكومية الداعمة للتحول الديمقراطي وبناء السلام تعاني العديد من النقائص التي تجعلها تحيد عن الهدف الأساسي لها.
- الرغبة في اِستغلال العراق في مرحلة الضعف التي هي عليها، يجعل من اِستخدام الدعم المقدم لبناء السلام يستغل على نحو غير معروف وواضح.

- اِنتشار الفساد في شتى أشكاله كان عائقا أمام نجاح وإتمام مختلف برامج بناء السلام، لأن مؤسسات الرقابة مُغيَّبة وغير مفعلة على ساحة العمل.
- مؤتمر الكويت لإعمار العراق المنعقد في فيفري 2018 يعتبر ظاهريا خطوة لِانطلاقة فعلية نحو دعم بناء السلام في العراق، إلا أن ملاحظة ظروف انعقاده ونتائجه تبين لنا ضعفه وعدم فاعليته، حيث أن عقد المؤتمر في الكويت على رغم الخلافات السابقة لها مع العراق يطرح تساؤل عن مدى صدق نوايا إعمار العراق وبناء السلام فيها، ومن ناحية النتائج والمخرجات فجلها كانت قروض للتسديد وهو ما سيهلك العراق ويغرقه في دوامة المديونية.
- وفقا لمخرجات مؤتمر الكويت 2018 والتي لا تتناسب مع اِحتياجات العراق لبناء السلام، فإن العراق ستواجه تذبذبا في تحقيق نقلة نوعية ديمقراطية لتعزيز بناء السلام.

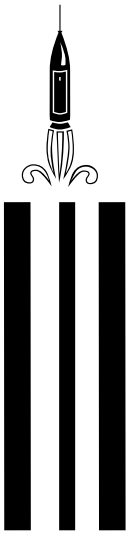

الخاتمة

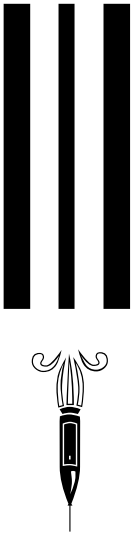

الخاتمة:

يعتبر بناء السلام من أبرز المفاهيم الرائجة خاصة بعد الحرب الباردة، لما له من خلفية أمنية هادفة لضمان الإِستقرار الدولي، فرغم التعدد المفاهيمي للعمليات السلامية إلا أن معايير الإِختلاف بينها تسمح لنا بتحديد كل مفهوم ونطاق عمله؛ وفقا لمجموعة من المقاربات والمداخل النظرية، ناهيك عن الفواعل المساهمة في عملية بناء السلام والتي تتعدد وتشمل الجانب الدولي من منظمات دولية ودول الجوار، وصولا إلى الجانب الوطني من حكومة الدولة وفواعلها المدنية، حيث تسعى في إطار تعاوني إلى تجاوز مسببات النزاع وبوادر الإِختلاف وصولا إلى نواتج الإِنفتاح والديمقراطية، وبالتالي فقد سعت الفواعل الدولية بمختلف تصنيفاتها إلى تكريس وتدعيم بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع، وذلك من خلال ممارسات وآليات هيكلية مكفولة قانونيا ورسميا، فنجدها بذلك تبادر لتقديم المساعدة الممكنة للمجتمعات التي تعاني من حالة فوضى، إما بسبب نزاع أو حرب أو أي شكل من أشكال اللاّ أمن المؤثرة على الإِستقرار الدولي، هذه المساعدات غالبا ما تكون تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة وبتنسيق منها لضمان فعالية أكبر وممارسات أنجع.

وقد خلصنا من خلال بحثنا في هذا الموضوع إلى مجموعة من النتائج والمتمثلة في:

- إن الحديث عن مفهوم بناء السلام يقودنا لفكرة تجزئة المصطلح، وبالتالي فهو يتضمن البناء والترميم والتدشين لفكرة السلام في مجتمعات عانت من نزاع أفقدها الأمن والسلام الداخلي، فهو إذا يختلف عن فرض السلام الذي يحمل معنى الإجبار؛ وحفظ السلام الذي يحمل معنى المحافظة على الوضع القائم، والديبلوماسية الوقائية التي تحمل معنى الوقاية.

- التعدد النظري لمداخل ومقاربات بناء السلام من شأنها تقديم تفسير للعملية التي تلي مرحلة النزاع؛ وفقا لمعايير مختلفة في التفسير تسمح بتكوين رؤية شاملة لبناء السلام.
- بناء السلام هو عملية تكاملية تعاونية يضم مجموعة من الفواعل الدولية والوطنية، وبالتالي فإن إغفال أي دور من أدوار هذه الفواعل من شأنه التأثير على فاعلية العملية.
- إن فكرة التدخل الدولي لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع تتيح للمجتمعات المتأثرة بالنزاعات الإستفادة من دعم دولي من طرف مختلف الهيئات والمنظمات والدول تحت إشراف الأمم المتحدة، التي غالبا ما تكون لها الأولوية في التدخل وإرسال بعثاتها لبناء السلام، كما حصل في كل من كوسوفو؛ ودارفور؛ ومالي؛ وغيرها من الأقاليم.
- إن التوجه الأممي لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع يكون وفق مجموعة من الخطوات، التي تتضمن في البداية توفير جو وبيئة آمنة؛ ثم المشاركة في بناء العملية السياسية عبر الإنتخابات؛ وتسهيل عودة اللاجئين والنازحين، وهو ملاحظ في مختلف تدخلاتها سواءا في فترة ما قبل الحرب الباردة أو بعدها حسب طبيعة النزاع ومتطلبات التدخل والمساعدة وفقا لما تدعو له وأُقر في قراراتها وميثاقها.
- إن عمليات الأمم المتحدة في العراق بعد 2003 بإعتبارها نموذجا لما بعد الحرب الباردة؛ كان بسبب حالة الفوضى والدمار التي خلفها الإحتلال الأمريكي للعراق، لكنها لم تكن واقعية وفعلية لمساعدة العراق على تخطي حالة الدمار التي هو عليها، ولم تحدد أساليب تحقيق أهداف البرامج ما جعلها تتكرر في مخلف المراحل.
- ضرورة التنسيق بين مختلف الفواعل المساهمة في عملية بناء السلام لضمان فعالية أكثر، فحالة العراق شهدت تباطئا في تنفيذ برامج بناء السلام؛ بسبب الهيمنة الأمريكية على ممارسات الأمم المتحدة ناهيك عن ضعف التمويل أو غياب شفافية التسيير وإنتشار الفساد؛ أو التناحر الطائفي والعمل على تعظيم المكاسب.

- رغم وجود إرادة سياسية ورغبة فعلية في عودة العراق إلى حالة الأمن التي كانت سائدة سابقا وفق أطر ديمقراطية جديدة، إلا أن زيادة حدة التوتر وغياب اللآليات الفعلية جعلت من تنفيذ برامج هيئة الأمم المتحدة أمرا صعبا بالنسبة للفواعل المطبقة لها، وبالتالي فإن توفر عنصر الإرادة والبيئة المناسبة هما المعياران الأساسيان لضمان اِستمرارية تطبيق البرامج الأممية المرتبطة ببناء السلام، فبدونهما تُثبط العملية وتؤجل وقد توَّقف في العديد من الحالات، ناهيك عن ضرورة توفر الاِستقلالية لدى الأطراف المساهمة في العملية مع وجود نوع من التنسيق بينها.
- الاعتماد على مؤتمر الكويت لاِعمار العراق لن يحقق النتائج الملموسة المرادة منه، اِنطلاقا من طبيعة مخرجاته التي أخذت شكل قروض مُلزَمة الدفع، والتي لن تزيد من حالة العراق سوى سُوءًا، إضافة إلى البيئة التي احتضنت المؤتمر.

وإن كان من الضروري على الباحث تقديم توصيات متعلقة بالموضوع، فإنها ستشمل توفر مرحلية في بناء السلام:

- **المرحلة الأولى:** تتعلق بتوفير البيئة الأمنية كأولوية أولى لبناء السلام، ذلك أن غياب الاِستقرار يجعل من برامج بناء السلام صعبة التحقيق والتنفيذ، كما تستلزم هذه المرحلة توفير الترسانة القانونية الضامنة لتأطير برامج بناء السلام وفقا لما يتماشى والمصلحة العامة، خاصة في ظل دولة تعاني من مخلفات الإحتلال التى أججت من التعدد الإثني، والذي قد يعيق التقدم بخطوات واضحة نحو بناء السلام وتحقيق التعايش السلمي.
- **المرحلة الثانية:** ترتبط هذه المرحلة ببداية تنفيذ البرامج، والتي تستلزم توفر قدر كبير من الإرادة السياسية والكفاءة في القيادة، مع ضرورة اِمتلاك البرامج وطنيا ضمانا لسيادة الدولة من جهة، وضمانا لتلائمها مع طبيعة المجتمع، حتى لا

تواجه الدولة مشكل عدم التكييف وبالتالي ضياع الموارد المالية والتمويل على برامج لا تساهم في بناء السلام في المجتمع، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة وجود القدر الكافي من التمويل للبرامج، ذلك أن غياب عنصر التمويل يؤثر على الإستمرارية.

- **المرحلة الثالثة:** تتضمن هذه المرحلة عملية الرقابة والمحاسبة للبرامج المنفذة وللهيئات المسؤولة عنها، حتى يكون هناك تقييم للأنشطة وتجديد للبرامج، وتعديل ما لوحظ فيه نقاط ضعف.

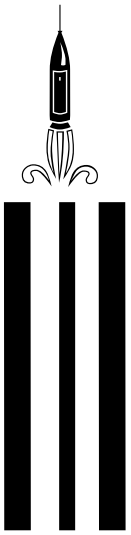

قائمة المراجع

قائمة المراجع

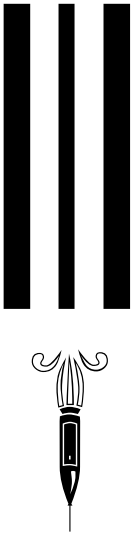

المصادر والمراجع باللغة العربية:

أولا: المصادر

1- القرآن الكريم.

2- الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد4102، السنة الخمسون، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، 24 كانون الأول 2008.

3- الجسور ناظم عبد الواحد، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**(لبنان: دار النهضة العربية،2011).

4- القوانين والتشريعات العراقية، **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، جانفي 2008.

5- القوانين والتشريعات العراقية، **قانون انضمام العراق إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار**، رقم 29، 2007، متوفر على الرابط:
http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20897.html.

6- القوانين والتشريعات في العراق، **تعديل المادة 5 من قانون المفوضية العليا للانتخابات**، رقم 11، 2007.

7- القوانين والتشريعات في العراق، **قانون الانتخاب رقم 16**، 2005.

8- القوانين والتشريعات، **قانون تصديق الاتفاقية المالية**، رقم 52، 2007.

9- القوانين والتشريعات، **مشروع اعادة اعمار الكهرباء**، 16 افريل 2007.

10- جمهورية العراق، اتفاقية حضر واستعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام- طلب تمديد الموعد النهائي-، مارس 2017.

11- جمهورية العراق، اللجنة العليا للإعداد لانتقال الحكومة، **الأوليات الإستراتيجية في خطة عمل الوزارات 2014-2018**.

12- جمهورية العراق، دستور 2005.

13- جمهورية العراق، رئاسة مجلس الوزراء، الهيئة الوطنية للاستثمار، **قانون الاستثمار رقم 13**، 2006.

14- جمهورية العراق، **مقترح قانون الصندوق الوطني لدعم المنظمات غير الحكومية في مشاريع التنمية**، 2012.

15- سلطة الائتلاف المؤقت، **قانون الانتخابات**، الأمر 96، الصادر في 7 جوان 2004.

16- سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، **إعادة إعمار العراق**، الأمر رقم 38، الصادر في 19 سبتمبر 2003.

17- سلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، **الإستراتيجية الضريبية لعام 2003**، الأمر رقم 37، سبتمبر 2003.

18- علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد، **الاستثمار في المناطق الحرة في العراق-الفرص والتحديات-**، وزارة المالية العراقية-الدائرة الاقتصادية،2011.

19- قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2003.

20- ميثاق الأمم المتحدة.

21- مصباح عامر، **معجم العلوم السياسية**(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009).

22- هيئة المستشارين-مجلس الوزراء العراقي-، **إستراتيجية تطوير القطاع الخاص2014-2030**، أفريل .2014.

ثانيا: المراجع

- الكتب

1- أبو أرشد أسامة وآخرون، **عشر سنوات هزت العالم-عقد على احتلال العراق-2003-2013**(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

2- أحمد يوسف أحمد، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

3- إدارة شؤون نزع السلاح، **حوليات الأمم المتحدة لنزع السلاح**، المجلد15(الولايات المتحدة الأمريكية: منشورات الأمم المتحدة، 1991).

4- إدريس محمد السعيد، **عشر سنوات على احتلال العراق: تداعيات غزو العراق على الخيارات الإستراتيجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**-(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2013).

5- الألوسي فؤاد سؤدد، **الغزو الأمريكي للعراق حقائق وأرقام**،ط1(عمان: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2012).

6- إم هانيماكي يوسي إم، **مقدمة قصيرة جدا الامم المتحدة**، تر: محمد فتحي خضر، ط1،(مصر :مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013).

7- الأمم المتحدة، كتيب الأمم المتحدة لحفظ السلام لذوي الرتب الصغيرة، **إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام**(نيويورك، المسودة الثالثة، 1997).

8- الأنباري شاكر، **دولة على مفترق: تأملات في أوضاع العراق بين عامي 2003-2006**، ط1(العراق: دار اراس للطباعة والنشر، 2011).

9- أوترمان مايكل وآخرون، **محو العراق خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع أخر**، ط1(لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011).

10- إيشلبرغر كلارك، **الأمم المتحدة في ربع قرن**(بيروت: منشورات دار الأفاق الجديدة، د.س.ن)

11- باسماعيل عبد الكريم باسماعيل، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق: من بوش إلى بوش، ط1**(الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2015).

12- بجك باسل يوسف، **العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي1990-2005 دراسة توثيقية تحليلية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006).

13- بسيوني محمد ابراهيم، **المؤامرة الكبرى: مخطط تقسيم الوطن العربي من بعد العراق**، ط1(القاهرة: دار الكتاب العربي، 2004).

14- بوزينة أمنة أمحمدي، **الحماية القانونية للمدنيين في الأقاليم المحتلة-دراسة لحالة العراق-** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2014).

15- البياتي فراس عباس، **الحرب والسكان-دراسة تحليلية لأبعاد الحرب-**، ط1(عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2014).

16- التامر عبادة محمد، **سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية- إيران-العراق-سوريا-لبنان أنموذجا-**، ط1(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

17- جعفر ضياء جعفر وآخرون، **برنامج لمستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال**-أعمال ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول مستقبل العراق-، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2005).

18- جلبي فهيل جبار، **المصالحة الوطنية في العراق-دراسة سياسية حول الوضع العراقي بعد 2003**(العراق: خاني للطباعة والنشر، 2014).

19- الحافي محمد يوسف، **الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

20- الحريري جاسم يونس، **التنافس الإقليمي والدولي في العراق**، ط1(عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016).

21- حسيب خير الدين، **العراق: من الاحتلال إلى التحرير**(بيروت: مركز الوحدة العربية، 2006).

22- حسين عدنان السيد، **قضايا دولية-التوسع الأطلسي-**،ط1(لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).

23- الحشماوي حسام كصاي، **التحول الديمقراطي في الوطن العربي-عقبات المفرطة وسياقات الانتقال-**، ط1(عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2017).

24- الحكيم عبد الحسين نوري، **دراسات في الزراعة العراقية-التكامل الزراعي-**، ط1(بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر، بغداد، 2016).

25- حماد كمال، **النزاعات الدولية -دراسة قانونية دولية في علم النزاع-**(لبنان: الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998).

26- الخزندار سامي ابراهيم، **إدارة الصراعات وفض المنازعات-إطار نظري-**،(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2014).

27- خولي معمر فيصل، **الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني**(القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د.س.ن).

28- دايموند لاري، النصر **المهدور-الاحتلال الأمريكي والجهود المتخبطة لإحلال الديمقراطية في العراق**، تر. مركز الخليج للأبحاث(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

29- دلي خورشيد حوسين، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**(د.ب.ن: اتحاد الكتاب العرب، 1999).

30- دوغلاس ج فايث، **الحرب والقرار من داخ البنتاغون تحت عنوان الحرب ضد الإرهاب**، ط1(لبنان: مؤسسة الانتشار العربي، 2010).

31- دوملي خضر، **كتابات في بناء السلام والتعايش**، ط1(العراق: مطبعة خاني، 2014).

32- ديب كمال، **موجز تأريخ العراق**(لبنان: دار الفارابي، 2013).

33- الرهايفة سلامة صالح، **حماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة**، ط1(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

34- زيدان مسعد عبد الرحمان، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي**(مصر: دار الكتب القانونية، 2008).

35- سامسبون سانثيا وآخرون، **المقاربات الايجابية لبناء السلام**، تر: فؤاد سروجي(الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2007).

36- السبايلة عامر زياد، **الإدارة الأمريكية العامة**، ط1(الأردن: اربد عالم الكتب الحديث، 2010).

37- سعد شاكر شبلي، **التحولات الإستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الإقليمي الخليجي**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014).

38- سميث توني، حلفاء **مع الشيطان-سعي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الأمريكي**، تر.هشام عبد الله، ط1(الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2010).

39- سيمونز جيف، **عراق المستقبل، تر: سعيد العظم**،ط1(لبنان: دار الساقي، 2003).

40- شبكة الانتخابات في العالم العربي، **تقارير مراقبة الانتخابات في الدول العربية**،ط1(عمان: مركز عمان لدراسات حقوق الانسان، 2014).

41- شلحت أنطوان، **غزو العراق وتأثيره في المكانة الإقليمية لإسرائيل وفي أفاق تسوية القضية الفلسطينية**(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

42- الصامدي زياد، **حل النزاعات**(برنامج دراسات السلام الدولي: جامعة السلام التابعة لأمم المتحدة، 2010).

43- صلوخ فوزي، **مقاربات دبلوماسية لنزاعات إقليمية ودولية**، ط1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006).

44- طقوش محمد سهيل، **تاريخ العراق الحديث والمعاصر**، ط1(لبنان: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)،

45- العباسي معتز فيصل، **التزامات الدولة المحتلة اتجاه البلد المحتل**، ط1(لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009).

46- عبد الغفار محمد أحمد، **فض النزاعات في الفكر والسياسة الغربية-دراسة نقدية تحليلية-**، ج1(الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، 2003).

47- عبد القادر محمد أحمد، إبراهيم أحمد، **إدارة المفاوضات والنزاعات الدولية**(الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2012).

48- عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **إدارة الصراعات والأزمات الدولية**(كتاب إلكتروني على الرابط: http://boulemkahel.yolasite.com)

49- عبد المالك عبود مترجما، المفضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، "**النهج مجتمعي المنحي في العمليات التي تقوم بها المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين**"(اليمن: مكتب المفوضية، 2009).

50- عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009).

51- العجيلي صباح نوري، **إستراتيجية التحرر الوطني-العراق نموذجا-**(عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2012)،

52- العريمي محمد بن مبارك، **قضايا معاصرة في البعدين السياسي والإعلامي**(سوريا: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، 2009).

53- العزاوي وصال نجيب، **المرأة العربية والتغيير السياسي**،ط1(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012).

54- على عبد الجليل علي، **الحرب على العراق**(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2004).

55- علي الجاف جيا فخري عمر محمد، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية – العراق نموذجا-**، ط1(دمشق: تموز للطباعة والنشر والتوزيع، 2012).

56- العيثاوي ياسين، **السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية**، ط1(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2009).

57- الغريري أرشد مزاحم مجبل، **الاتفاقيات الأمنية والعسكرية العربية والأمريكية وأثرها على الأمن القومي العربي**، ط1(عمان:مركز الكتاب الأكاديمي، 2013).

58- غريفيش مارتين غريفيش،اوكالاهان تيري، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**(الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج الأبحاث، 2008).

59- فالنستين بيتر، **مدخل الى فهم تسوية الصراعات –الحرب والسلام والنظام العالمي**، تر: سعد فيصل السعد ومحمد محمود الدبور(لندن: منشورات ساق، 2002).

60- فخر أحمد، **السلام...بناء السلام وإنهاء النزاعات**، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد1(القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،2005).

61- القريشي زياد عبد اللطيف سعيد، **الاحتلال في القانون الدولي الحقوق والواجبات**(القاهرة: دار النهضة العربية، 2008).

62- القماطي جمعة وأخرون، **نحو كتلة تاريخية ديمقراطية في البلدان العربية**،ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

63- قور أبو قاسم، **مقدمة في دراسات السلام والنزاعات**(السعودية: مكتبة الابتكار، 2010).

64- كانط ايمانويل، **مشروع للسلام الدائم**، تر: عثمان أمين، (مصر: مكتبة الأنجلو المصرية).

65- الكبسي يحيا، **تقييم حالة العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي**(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

66- كوردسمان أنتوني وأخرون، مناهضة احتلال العراق دراسات ووثائق أمريكية وعالمية(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

67- كين ديفيد، **حرب بلا نهاية: وظائف خفية للحرب على الإرهاب**، تر: معين الإمام، ط1(السعودية: العبيكان للنشر).

68- كينيدي بول وآخرون، **الإمبراطورية بعد احتلال العراق**، تر: تركي الزميلي، ط1(الرياض: مركز القارئ للدراسات والترجمة،2003).

69- اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشاملWMDC، **أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).

70- ليبهارت أرنت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، تر: حسني زينه، ط1(العراق: معهد الدراسات الإستراتيجية:الفرات للنشر والتوزيع، 2006).

71- م. مالون دفيد، **الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعراق: تحديات متعددة للقانون الدولي**، ط1(الإمارات العربية: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005).

72- مجموعة عمل عبر الوكالات حول نزع السلاح التسريح وإعادة الدمج، "**نزع السلاح التسريح وإعادة الدمج: مبادئ التدخل والإدارة في عمليات حفظ السلام**(الأمم المتحدة: معهد تدريب عمليات السلام، 2009).

73- محفوظ محمد، **العرب ومتغيرات العراق**، ط1(بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2004).

74- محمد أيمن أحمد، **ورقة سياسات الفساد والمساءلة في العراق**(بغداد: مؤسسة فريديريش ايبرت مكتب الأردن والعراق، 2013).

75- محمد ممداني، **دارفور منقذون وناجون-السياسة والحرب على الإرهاب-**، ط1(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

76- محمد وليد سالم، **مأسسة السلطة وبناء الدولة-الأمة-دراسة حالة العراق-**، ط1(عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2014).

77- مركز المعلومة للبحث والتطوير، **تقرير استطلاع للرأي العام حول مشاركة الشباب السياسية**(العراق: مؤسسة فريدريش إيبرت مكتب الأردن والعراق، 2014).

78- مركز دراسات الوحدة العربية،**العراق والمنطقة بعد الحرب**، ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

79- المشاقة أمين، ميرغني أبكر الطيب، **دارفور الواقع الجيوسياسي الصراع والمستقبل**(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

80- مصباح عامر، **الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة**(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2015).

81- مصباح عامر، **العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية**(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2014).

82- مطاوع محمد، **الغرب وقضايا الشرق الأوسط-من حرب العراق إلى ثورات الربيع العربي الوقائع والتفسيرات**، ط1(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

83- مطر سليم، **جدل الهويات**، ط1(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003).

84- المناوي عدي إبراهيم محمود، **التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي العام-دراسة حالة العراق بعد2003-**، ط1(الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013).

85- نافعة حسن، **الأمم المتحدة إلى أين؟**(مركز الحضارة للدراسات السياسية، أمتي في العالم).

86- نافعة حسن، **الأمم المتحدة في نصف قرن**(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، 1995).

87- و.غالبريث بيتر، **نهاية العراق**، تر: أياد أحمد، ط1(لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2007).

88- وحدة التدريب في مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، **دليل تمكين المرأة والشباب في العملية السياسية والانتخابات**(عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع، د.س.ن).

89- ياسين سعدون صليبي، **المنشأة الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والأفاق**(العراق: مديرية الإحصاء الصناعي، 2012).

- **المواقع الالكترونية:**

1- اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية،
http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_kanon%5C2392%5Catf_1.pdf

2- أحمدي أحمد أحمدي إبراهيم، **الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق –ثورات الربيع العربي**،" دراسة بحثية منشورة ضمن المركز الديمقراطي العربي، 13 أوت 2016، على الرابط:
http://democraticac.de/?p=35606.

3- الأهداف الإنمائية للألفية، على الرابط:
http://data.albankaldawli.org/about/millennium-development-goals

4- البابلي نبيل، الحكم الراشد: الأبعاد والمعايير والمتطلبات، على الرابط:
https://eipss-eg.org

5- الحياري ايمان، مقر منظمة اليونسيف، 2015، على الرابط:

http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%8A%D9%86_%D9%8A%D9%82%D8%B9_%D9%85%D9%82%D8%B1_%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%81

6- الدباغ أحمد، **خمس نتائج تلخص لك حصاد الغزو الأمريكي للعراق بعد مرور 14 عام**، مقال على الرابط: http://amp/s/www.sasapost.com/5-results-summarize-the-harvest-of-the-us-invasion-of-iraq .

7- الراوي أحمد عمر، "الحقوق الصحية للفرد العراقي بين الواقع ومسؤولية الدولة،"دراسة بحثية اطلع عليه بتاريخ: 15 أفريل 2018،
.https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9265

8- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان، منظمة حرية المرأة في العراق، على الرابط:
. http://anhri.net/iraq

9- العزاوي عمار جعفر، تحديات **تمكين المرأة في العراق: مساهمة المرأة العراقية في عملية اتخاذ القرار أنموذجا**، مقال على الرابط:
http://mopdemo.alkafeel.iq/static/uploads/4/pdf/15076267529d8f8da49ba0eb85b423d5d4d60fa15 .

10- العزاوي كريم عبيس، **واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به**، مقال على الرابط:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=52727

11- العقلة إحسان، منظمة اليونيسيف، 2015، على الرابط:

http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A8%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%81.

12- العنبر إياد، اسحق يعقوب محمد، مستقبل العراق: دراسة في العلاقة بين مؤشرات الدولة الفاشلة ومتغيرات انهيار الدولة، مقال على الرابط:

https://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=7&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwi0nISGnLzYAhVSDuwKHdUeDFwQFghKMAY&url=http%3A%2F%2Fpoliticalsciences.uokufa.edu.iq%2Fstaff%2Fishaqy%2Far%2Fres%2F3.docx&usg=AOvVaw27n7GHjv95y_RqfVUdIamc .

13- القيسي جمال، **أثار الاحتلال على منظومة القيم الاجتماعية للمجتمع العراقي، 2003**، مقال على الرابط:

.https://weblight.com/i?u=https://ar.islamway.net

14- المركز الدولي للعدالة الانتقالية، على الرابط:

https://www.ictj.org/ar/about/transitional-justice

15- المنصوري عمر، **تأثير الحروب على البيئة**، مقال على الرابط:

www.redaw.net/newsdetails.aspx?pageid%3d

16- المنظمات الدولية ومنظورات العلاقات الدولية، على الرابط:

http://www.ingdz.net/vb/showthread.php?t=62473

17- النويني الحافظ، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة نموذج مالي**، المستقبل العربي، على الرابط:

..http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_422_alhafaz_alnwiny.pdf

18- برناديت جيميل، المرأة والسلام والأمن، 2014، مقال على الرابط:

http://gnrd.net/ar/seemore.php?id=631.

19- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، على الرابط:

http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home.html.

20-برنامج الغذاء العالمي، على الرابط:

http://www.aljazeera.net .

21-حسين الطاهر قحطان، **إعادة السلام**، على الرابط:

http://www.aldiwan.org/6559483.html.

22-حميداني سليم، **الدبلوماسية الوقائية كألية أممية في التعامل مع نزاعات ما بعد الحرب الباردة**، 2013، مقال على الرابط: http://guelma.moontada.net/t1341-topic.

23- د. مؤلف، انتخابات العراق: من الاجتياح2003 إلى التحرير 2018، 13نوفمبر 2017، مقال على الرابط:

http://almasalah.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=117904.

24- د. مؤلف، **حل النزاع**، على الرابط:

http://thesis.univ-biskra.dz/958/3/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B7%D8%A7%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%20%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9.pdf.

25-د. مؤلف، **حماية اللاجئين والحلول الدائمة في اطار الهجرة الدولية**، الترجمة بمكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الأردن، JC/PDES، 2007، على الرابط:

http://www.unhcr.org/4753dfd22.pdf

26-د. مؤلف، **سياسة حضر الألغام**، مقال على الرابط:

www.the-monitor.org/media/1677788/iraqarabic.doc .

27-رسمية محمد هادي، **الطائفية السياسية وعوامل صعودها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، نوفمبر 2014، مقال على الرابط:

2014-11-20-17-.http://www.iraqicp.com/index.php/sections/platform/21997-54-26

28- شبكة العمل الدولية للمجتمع المدني، **دليل حول أداة السلام الأفضل**، النسخة الأولى، 2015، متوفر على الرابط:

content/uploads/2017/03/Better-Peace-.http://www.icanpeacework.org/wp-Tool-Arabic.pdf

29-شعبان نايف، "**بناء السلام**" في كتاب المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، اطلع عليه بتاريخ: 30 مارس 2016، http://naifsh.weebly.com

30- صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة، **اطار الادارة البيئية والاجتماعية**، ملخص تنفيذي2016، مقال على الرابط:
http://documents.worldbank.org/curated/en/413561468043438347/pdf/SFG22PUBLIC-Disclosed-6-6-2016.pdf.47-EA-ARABIC-P155732-Box396264B-

31- عبد العاطي محمد عبد، **كوسوفو الطريق نحو تقرير المصير**، شبة الجزيرة للبحوث والدراسات، 2008، على الرابط: www.aljazeera.net/mritems/streams.

32- عزت أميمة إبراهيم، هلال أشراف علي الدين، **عرض فصل عن الحركات الاجتماعية**، برنامج دكتوراه للعام الجامعي 2012/2011، مادة نظرية السياسة المقارنة، قسم العلوم السياسية، على الرابط:
https://sites.google.com/site/comppoliticsegphd/home/mqrr-2012/syl/presentations/socialmovements

33- عزم أحمد جميل، **تحويل الصراع**، مقال على الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2769.aspx .

34- علو عماد، **الإستراتيجية العسكرية العراقية ما بعد داعش**، 23 مارس 2015، مقال على الرابط:
https://www.azzaman.com/?p=106527.

35- علو عماد، **دور النخب العسكرية في العراق**، مقال على الرابط:
https://www.azzaman.com/?p=69527.

36- علي محمد، **بدأ أعمال مؤتمر إعادة اعمار العراق في الكويت**، مقال وفيديو على الرابط:
https://www.alaraby.co.uk/economy/2018/2/12

37- عمير حسين تركي، **النظام الانتخابي في العراق بعد 2003**، مقال متوفر على الرابط:
http://www.law.uodiyala.edu.iq/uploads/pdf/reseachs/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D9%85%20%D8%A7%D9%

38- قرزيز محمود، يحياوي مريم، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر-بين الثبات والتغير-**، مقال على الرابط:
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf

39- **قصة مشكلة كوسوفو**، ديسمبر 2007، مقال على الرابط: http://islamstory.com.

40- لمحة عن صندوق بناء السلام، على الرابط: http://www.unpbf.org/wp-content/uploads/PBF-Brochure-2014-FINAL-PDF-in-Arabic.pdf

41-محمد أمين، **تضرر موريتاني من أزمة مالي**، فيفري 2012، مقال على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/2/9/.
42-مظلوم كوثر رحيم، **منظمة صناع المستقبل لحقوق الإنسان**، على الرابط:
http://anhre.org/forum/index.php.
43-مهدي عبير سهام، **الانتخابات البرلمانية في العراق بين عامي 2005و 2010**، مقال على الرابط:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25383.
44-مؤسسة بيرغهوف، **توفير المجال لتحويل النزاعات**، على الرابط: .http://www.berghof-foundation.org
45- مطر سليم، **كوارث ومشاكل البيئة العراقية، موسوعة البيئة العراقية**، مركز دراسات الأمة العراقية، على الرابط:
entid.http://www.mesopot.com/default/index.php?option=com_cont
46- ولد الكتاب محمد الأمين، **أزمة شمال مالي أسبابها وتداعياتها على موريتانيا وسبل مواجهة هذه التداعيات**، سبتمبر 2013، مقال على الرابط:
http://www.saharamedias.net/
47-نوري إسراء علاء الدين، علوان علي محمد، عطوان خضر عباس، **معضلة بناء الدولة في العراق**، دراسة بحثية لدى المركز العربي الديمقراطي، على الرابط:
http://democraticac.de/?p=45610 .

- **فيديوهات ومحادثات:**

1-الدكتور مضر شوكت، **حملة تنظيف مدينة الأعظمية في بغداد**، على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=ubHRtSjIXkQ
2- تصريح المحامي بديع عارف عزت، **حرب العراق 2003**، متوفر على الرابط:
. https://www.youtube.com/watch?v=xDrTiwxbRnY
3-**جلسة لمجلس الأمن بشأن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي"**، تسجيل على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=ipKRaHbceLE

4- سكاي نيوز عربية، **حملة لتنظيف شوارع بغداد**، تقرير مصور، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=ubHRtSjIXkQ .

5- محادثة إلكترونية مع الأستاذ زاهر ربيع حسين-المسؤول الإعلامي لجمعية الأمل العراقية-، **معيقات عمل جمعيات المجتمع المدني ومصادر التمويل**، يوم 2 مارس 2018.

- **مقالات في دوريات:**

1- أحمد محمد جميل أحمد، "**معوقات التنمية في المجتمع العراقي**،" مجلة القادسية للعلوم الإنسانية2، المجلد16(2013).

2- أحمد محمد، "**الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق عام 2003 بحث في الأسباب والنتائج**،" مجلة جامعة دمشق3-4، المجلد20(2004).

3- الأنصاري ندى عبد المجيد، "**المرأة في التعليم العالي في العراق 2008-2012**،" مجلة بغداد للعلوم السياسية 47(2013).

4- التميمي سامي عبيد، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق: الواقع والتحديات – مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الأجنبي لعام 2006-**،" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، على الرابط:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=62884

5- الحباشنة صداح أحمد، المبيضين مخلد عبيد، "**الموقف الأمريكي من أزمة دارفور**،" مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية1، المجلد36(2009).

6- الخزعلي أمل هندي، "**الانتخابات العراقية الثالثة...مؤشرات التقدم ومتطلبات الاستمرار**،" مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية41.

7- الدفاعي حاتم مهدي، "**تحديات البناء الديمقراطي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق**،" مجلة جامعة تكريت للدراسات التاريخية والحضارية2(2009).

8- العنزي علاء عبد الحسن، راضي حسن محمد، "**الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها**،" مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية3،(السنة السادسة).

9- المعموري محمد علي موسى، "**إعادة إعمار العراق الفرص والتحديات**،" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية45، المجلد 13(2007).

10- الموساوي كاظم ، "**عراق ما بعد 2003**،"المستقبل العربي-كتب وقراءات(2013).

11- الناصح أحمد كامل حيبن، "**واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل**،" مجلة الإدارة والاقتصاد69(2008).

12- بفانير توني، "**الحروب غير المتكافئة من منظور القانون الإنساني والعمل الإنساني**،" مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر.

13- **تعزيز تنمية البنية التحتية في العراق**، الاجتماع الثاني لمجموعة العمل حول تمويل مشاريع البنية التحتية في العراق، تم تنظيمه من طرف: برنامج الاستثمار في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، مركز المؤتمرات، القاعة 13، باريس(2010).

14- جدوع محمد جبار، "**دور عمليات حفظ السلام الدولية في تسوية النزاعات الدولية الداخلية**،" مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد38(2015).

15- حسن حميد فاض، "**الهوية الوطنية العراقية: أزمات الماضي والحاضر...الأسباب والمعالجات**،" مجلة بغداد للعلوم السياسية49(2015).

16- حكمت منى حمدي، "**مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق**،" مجلة بغداد للعلوم السياسية، العدد51(2016).

17- **حماية اللاجئين ودور المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين**، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قسم شؤون الإعلام والعلاقات العامة(2009).

18- حميد أحمد جاسم إبراهيم، "**القضية القبرصية...والصراع التركي- اليوناني في ظل الموقف الدولي1960-1994 (دراسة تاريخية)**،" مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية1، المجلد 6(د.س.ن)

19- خلف حسين مزهر، عبد الله عبد الجبار أحمد، "**الدور الإقليمي العراقي المنتظر**،" مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية51(2016).

20- خلفان كريم،"**مجلس الأمن وتحديات السلم والأمن العالميين: دراسة على ضوء مقترحات إصلاح منظمة الأمم المتحدة**،" مجلة المفكر10(2012).

21- راجح إيلاف، "**مؤتمر الكويت وسياسة الحياد المتوازن للحكومة العراقية**،" مجلة اتجاهات سياسية3(2018).

22- راعي حيدر خشن، "**كيفية تحويل الجيش العراقي من مؤسسة استهلاكية إلى مؤسسة إنتاجية**، مجلة بلادي الصادرة عن وزارة الدفاع العراقية 57(جوان 2014).

23- راهي محمد غالي، "**الفساد المالي والإداري في العراق وسبل معالجته**،" مجلة الكوفة2(د.س.ن).

24- رشيد صدام عبد الستار، "**الهيئات الحكومية المستقلة في العراق/هيئة النزاهة أنموذجا**،" مجلة بغداد للعلوم السياسية51(2016).

25- سبع سداد مولود،"**الهوية الوطنية وتعزيز التعايش السلمي في العراق**،" مجلة بغداد للدراسات الدولية، العدد68(2017).

26- سرور عبد الناصر محمد ،"**دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي الأمريكي باحتلال العراق عسكريا في 2003**،" مجلة جامعة الأقصى1، المجلد4(جانفي 2010).

27- سلمان سعدي كريم، "**العراق بناء دولة أم بناء سلطة**،" مجلة بغداد للعلوم السياسية34(2007).

28- سهراب جاسم محمد، "**الدور السياسي للحركات الاجتماعية في العراق في الفترة 2003-2014**،" مجلة العلوم السياسية51(2016).

29- عبد الأنيس سهيلة، "**في معوقات التحول الديمقراطي في العراق-دراسة في المعوقات الداخلية-**،" المجلة السياسية والدولية7(2007).

30- عبد الحميد حسن، "**ظاهرة عسكرة المجتمع في العراق بعد 2003-دراسة وصفية-**،" مجلة العلوم السياسية والقانونية4، مجلد 1(2017).

31- عبد الرزاق صلاح، "**دور الحكومات المحلية في بناء الدولة ضمن الدستور**،" مجلة بغداد للعلوم السياسية44(2012).

32- عبد الرضا نبيل جعفر، "**واقع القطاع الخاص في العراق**،" الحوار المتمدن، محور: الإدارة والاقتصاد3676(2012)، على الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=300318

33- عبد العلي حيدر كاظم، "**قسيم ماضي حمزة، المساعدات الإنسانية دراسة في ضوء القانون الدولي الإنساني**، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية3(2016).

34- عبد الله بدرية صالح، "**الدور السياسي للمرأة في العراق بعد عام 2003**،" مجلة العلوم القانونية والسياسية2، المجلد 4(2015).

35- عبد الله عبد الجبار أحمد، "**مستقبل مؤسسات المجتمع المدني في العراق**،" مجلة بغداد للعلوم السياسية31(2005).

36- عبد الله عبد الجبار أحمد، "**نحو تأسيس مركز أبحاث لتقويم العملية السياسية وتعزيز الديمقراطية في العراق**،" مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية،44(2012).

37- عبد الله عبد الجبار أحمد، **العراق من التحول الديمقراطي إلى التماسك الديمقراطي**، مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية.

38- عبود رشا حارث، "**أثر الابتكار في تحقيق الميزة التنافسية في منظمات المجتمع المدني(العراق نموذجا)**،" مجلة دراسات دولية، مجلة جامعة بغداد للدراسات دولية، العدد 68(2017).

39- عديلة محمد الطاهر، **المقاربة النسوية للعلاقات الدولية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون12(2015).

40- عزيز فوزية خداكروم، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق**،" مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية48(2014).

41- عطية إدريس،"**جهود القوى الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة**،" المجلة الجزائرية للدراسات السياسية7(2017).

42- علوان علاء الدين، "**تمويل القطاع الصحي: خيار تمويل الرعاية الصحية في العراق**،" المجلة الصحية للشرق الأوسط6، المجلد 14(2008).

43- علي سليم كاطع، العراق "**ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو إستراتيجية مستقبلية**،" مجلة إتجاهات سياسية1(2017).

44- عمران عمر جمعة، "**المجتمع المدني والعملية السياسية في العراق**،" مجلة بغداد للعلوم السياسية34،

45- عمير حسن تركي، "**إشكالية التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية**،" مجلة ديالي58(2013).

46- عمير حسن تركي، "**المؤسسة العسكرية العراقية في مواجهة التنظيمات الإرهابية: عوامل الانجاز ودواعي الإخفاق**،" دفاتر السياسية والقانون12(جانفي 2015).

47- عيسى أحلام أحمد،" **تأثير الهجرة الخارجية للشباب على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للعراق-دراسة في الجغرافية السياسية-**،" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية55(2016).

48- قريقة عبد السلام، "**التدخل الإنساني كآلية لسيطرة على إفريقيا(دراسة حالة دارفور)**،" مجلة دفاتر السياسية والقانون9(جوان 2013).

49- كاظم ثائر رحيم، "**معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القاديسية**،" مجلة جامعة بابل2، المجلد 24(2016).

50- كانتي مادي إبراهيم، "**الأزمة السياسية في مالي**،" أفاق افريقية36، المجلد 10(2012).

51- كبة صباح عبد الرزاق، "**السياسة الداخلية لعراق ما بعد انتخابات 2010 دراسة في الثوابت والمتغيرات**،" مجلة بغداد للعلوم السياسية41(2010).

52- كريم علي خضير، "**الخصخصة وضرورات التحول للاقتصاد العراقي**،" مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية2، المجلد12(2010).

53- لعبيدي خالد عطاب حسون، لعبيدي سالم أنور احمد، "**المفهوم المعاصر لبناء السلام في إطار القانون الدولي الإنساني**،" مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية15، المجلد4(السنة4).

54- لكمين خيرة، "**دور الفواعل الوطنية غير الرسمية في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع- العراق نموذجا-**،" حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية20(جوان 2017).

55- مبارك بشرى عناد، "**التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل**،" مجلة الفتح53(2013).

56- محمود عباس فاضل، "**دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراقي**،" مجلة الأستاذ203(2012).

57- مصحب جاسم محمد، "**تحليل الشراكات التجارية للعراق2003-2013**،" مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية48(2014).

58- منصر جمال، " **بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون13(2015).

59- مهدي كاظم علي، "**أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد عام 2003**،" مجلة جامعة بغداد للعلوم السياسية50(2015).

60- هادي إيلاف راجح، دخيل حسن أحمد، "**الاعتدال والعقلانية في فكر جون رولز: في إشارة للحالة العراقية بعد 2003**،" مجلة العلوم السياسية والقانونية4، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، مجلد 1(2017).

61- هاشم حنان عبد الخضر، "**الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد العراقي بين المتضمنات الأساسية والرؤية الإستراتيجية للتطبيق**،" مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية36، المجلد 13(2015).

62- هاشم حنان عبر الخضر، "**واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل**،" مجلة مركز دراسات21(2011).

63- يوسف خولة محي الدين،" **دور الأمم المتحدة في بناء السلام**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية3، المجلد 27(2011).

- تقارير وقرارات:

1- اتجاهات البوصلة الرابعة، مجموعة لويس برجر(تقرير عن مشروع USAIS-TIJARA برنامج التنمية الاقتصادية في العراق: تقييم الوضع الاقتصادي في القطاع الخاص، 2009).

2- أعضاء فريق التنسيق المشترك بين الوكالات المعني بالألغام، "**إستراتيجية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للإجراءات المتعلقة بالألغام 2006-2010**"(رقم: 36209-06، 2005).

3- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1511، 16 أكتوبر 2003).

4- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1500، 14 أوت 2003).

5- الأمم المتحدة(قرار الجمعية العامة رقم: 51/111، ديسمبر 1996).

6- الأمم المتحدة(قرار الجمعية العامة رقم: 51/116، ديسمبر 1996).

7- الأمم المتحدة(قرار الجمعية العامة رقم: 52/132، ديسمبر 1997)، على الرابط: http://www.un.org/arabic/documents .

8- الأمم المتحدة(قرار الجمعية العامة رقم: 53/164، ديسمبر 1998).

9- الأمم المتحدة(قرار الجمعية العامة رقم: 50/190 ، ديسمبر 1995).

10-الأمم المتحدة(قرار الجمعية العامة، تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، الوثيقة رقم: A/65/353، سبتمبر 2010).

11- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1762، 29 جوان 2008).

12- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1770، 10 أوت 2007).

13- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1859، 22 ديسمبر 2008).

14- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم 1905، 21 ديسمبر 2009).

15- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1472، 28 مارس 2003).

16- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1546، 8 جوان 2004).

17- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1546، 8 جوان 2004).

18-الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم S/RES/1645، الجلسة رقم: 5335، ديسمبر 2005).

19- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم : S/RES/1591، الجلسة: 5153، مارس 2005).

20-الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: 1160، مارس 1998).

21-الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: 1199، الجلسة 3930، سبتمبر 1998).

22-الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: 1239، ماي 1999).

23-الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: 1244، جوان 1999).

24- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/1936، 5 أوت 2010).

25- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES1957، 15 ديسمبر 2010).

26- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/1958، 15 ديسمبر 2010).

27- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES2001، 28 جوان 2011).

28- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/2061، 25 جويلية 2012).

29- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/2110، 24 جويلية 2013).

30- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/2169، 3 جويلية 2014).

31- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/2233، 29 جويلية 2015).

32- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES2299، 25 جويلية 2016).

33- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/1483، 22 ماي 2003).

34-الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/1564، الجلسة: 5040، 18 سبتمبر 2004).

35-الأمم المتحدة(قرار **مجلس الأمن** رقم:(S/RES/1593(2005، الجلسة رقم 5158، مارس 2005).

36- الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم:S/RES/1547،الجلسة 4988 جوان 2004).

37-الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم، 1203، أكتوبر 1998).

38- الأمم المتحدة، " **بيانات المقبوضات والمدفوعات النقدية**"(قرار صندوق تنمية العراق، 2008).

39-الأمم المتحدة، "**إطار سيراليون للتعاون في بناء السلام**"(**لجنة بناء السلام**/PBC/2/SLE الدورة2، ديسمبر 2007).

40-الأمم المتحدة، "**لجنة بناء السلام**"(قرار الجمعية العامة رقم: A/RES/60180، الدورة 60، ديسمبر 2005).

41-الأمم المتحدة، الجمعية العامة مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، الدورة الرابعة والستون،A/64/217-S/2009/419 ، 2009.

42-الأمم المتحدة(قرار مجلس الأمن رقم: S/RES/1706/2006، الجلسة رقم 5519، أوت 2006).

43-المركز العربي للأبحاث **ودراسة السياسيات، "الانتخابات النيابية العراقية2018: الخريطة العامة وأبرز القوى المنافسة**(وحدة تحليل السياسيات، 2018).

44- البعثة الدولية للانتخابات العراقية، **التقرير الأول: التقييمات التمهيدية لعملية الانتخاب**(30 جانفي 2005) على الرابط:
http://www.elections.ca/imie/preliminary_assessment_arabic.pdf.

45- **التقرير الأول: التقييمات التمهيدية لعملية الانتخاب**(30 جانفي 2005)، على الرابط:
http://www.elections.ca/imie/preliminary_assessment_arabic.pdf

46- الأمم المتحدة(التقرير الثالث للأمين العام رقم:**S/2012/535** ، جوان 2012).

47- الأمم المتحدة(التقرير الثالث للأمين العام رقم: **S/2012/535**، جوان 2012).

48- المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، **تقرير عن وضع سياسة إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاعات**(بانجول: الدورة العادية التاسعة، 2006).

49- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، **التمكين الاقتصادي للمرأة – دمج المرأة في الاقتصاد العراقي**(2012).

50- بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، "**تقرير حقوق الإنسان**"(مارس 2007).

51- الأمم المتحدة، (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة رقم: A/47/277-S/24111)، 1992.

52- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "**برنامج للسلم**"(وثيقة رقم A/47/277، S/24111، 1992).

53-تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "**عملية الأمم المتحدة في قبرص**"(الوثيقة رقم: S/1998/1149، ديسمبر 1998).

54-تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، "**في جو من الحرية افسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع**"(وثيقة رقم : A/59/2005، 21 مارس 2005).

55- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،"**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو**"(الوثيقة رقم: S/2000/177، 3 مارس 2000).

56- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،"**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو**"(الوثيقة رقم S/2000/538، 6جوان 2000).

57- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،"**بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو**"(الوثيقة رقم: S/2008/354، 12جوان 2008).

58- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة،"**حول قبرص**"(الوثيقة رقم: S/2004/302، 16 أفريل 2004).

59- تقرير الأمين العام، "**الحالة في مالي**"(الوثيقة رقم: S/2012/894، 28 نوفمبر 2012).

60-تقرير الأمين العام، "**ترتيبات لإنشاء صندوق بناء السلام**"(الوثيقة رقم: A/60/984، الدورة60، 2006).

61- تقرير نشاطات منظمة طبيعة العراق لعام 2016، على الرابط: http://ar.natureiraq.org/uploads/5/2/9/9/52997407/ni_activities_report_2016_arabic.pdf.

62- **تمكين الشبابي من المستقبل، الفصل الثامن**، تقرير على الرابط: http://www.arab-hdr.org/Reports/2016/arabic/Ch8AR.pdf?download.

63- مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC)، "**تقرير عن العراق استمرار تركيز الاستجابة على العودة رغم تزايد مطالب النازحين بالاندماج المحلي**،"(أكتوبر 2011)، على الرابط: http://www.internal-displacement.org/assets/library/midel-East/Iraq.

64- مكتب حقوق الإنسان التابع لمكتب المفوضي السامي لحقوق الإنسان، **بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق-يونامي**-(تقرير حقوق الإنسان في العراق 2010).

65- منظمة السلام والحرية في كورديستان،"**تقرير عن واقع شباب الأقليات في العراق**"(اوت 2015).

66- منظمة تموز للتنمية الاجتماعية، مؤسسة فريديش ايبرت، **الورقة المرجعية لمشروع القادة الشباب في العراق لسنة 2017**

67- وزارة الصناعة والمعادن بالعراق، **الإستراتيجية الصناعية بالعراق حتى عام 2030**، ملخص تنفيذي(2013).

- المذكرات والأطروحات:

1- أبو حمدي أكرم نصر خالد، "**أثر الدور الاستراتيجي لتركيا في علاقتها بالنظام الإقليمي العربي**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2007).

2- أزروال يوسف، "**الاحتلال الأمريكي لدولة العراق وانعكاساته على أمن الإنسان العراقي**"(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017).

3- السهلي خالد سعد، "**حرب الخليج الثالثة (2003)وانعكاساتها على دولة الكويت**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2012).

4- الطاهر معاذ محمد بشير مدحت، "**استراتيجيات إعادة الإعمار بعد الحروب والكوارث في فلسطين**"(مذكرة ماجستير في هندسة العمارة، جامعة فلسطين، 2011).

5- العدوان طايل يوسف عبد الله، "**الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط 2002-2013**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013).

6- الفلايلة سلامة شاهر، "**مستقبل الأمم المتحدة في ظل النظام الدولي الجديد**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مؤتة، 2007).

7- ايدابير أحمد، "**التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2012).

8- باسماعيل عبد الكريم، "**الأبعاد الإستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العراق 1990-2008**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر-دالي براهيم-، 2010).

9- بخوش سامي، "**دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا -أنموذج منظمة الإيكواس في ليبيريا كووت ايفوار**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012).

10- بن حافظ حمزة، "**دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**"(مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2011).

11- بن حجاز سامية، "**الدبلوماسية متعددة المسارات كمقاربة لحوكمة عمليات بناء السلام- دراسة حالة تيمور الشرقية-**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2016)،

12- بويبية نبيل، "**المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2011).

13- حميداني سليم، "**الإدراك السياسي للقادة العرب وقرارات التدخل في النزاعات الداخلية العربية- النزاع اليمني نموذجا 1962-1970-**"(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017).

14- حمير يحيى القهالي، "**الوضع القانوني لرجال الشرطة الدوليين التابعين للأمم المتحدة في عمليات بناء السلام**"(مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، 2013).

15- خلالفة هاجر، "**دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014).

16- داودي عبد اليزيد، "**التدخل الإنساني في ضوء ميثاق منظمة الأمم المتحدة- دراسة حالة إقليم كوسوفو نموذجا**-"(مذكرة ماجستير قانون دولي جنائي، جامعة قالمة، 2012).

17- دريدي وفاء، "**المحكمة الجنائية الدولية ودورها في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني**"(مذكرة ماجستير في القانون الدولي الانساني، جامعة باتنة، 2009).

18- رزايقية حنان، "**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق في ظل إدارة أوباما 2008-2016**"(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر3، 2018).

19- زروال عبد السلام، "**عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**"(مذكرة ماجستير في القانون الدولي، جامعة قسنطينة، 2010).

20- زغيب أمينة، "**إستراتيجيات المنظمات الدولية في إعادة الإعمار لفترة ما بعد الحرب-نموذج إقليم كوسوفو**-" مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012).

21- صالحي نصيرة، "**دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام – دراسة حالة منظمة اوكسفام**-"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2014).

22- صحرة خميلي، "**الوضع القانوني لحيازة السلاح النووي**،"(مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة عنابة، 2009).

23- صلاح محمد، "**دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفع عوائد الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية – حالة بعض اقتصاديات الدول العربية**-"(أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015).

24- عجابي إلياس، "**تفعيل نظام الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين**"(أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الجائر1، 2016).

25- عشور سليم، "**بنية النظام الإقليمي العربي في ظل محددات النسق الدولي الجديد-دراسة حرب الخليج الثالثة نموذجا**-"(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2017).

26- فوغالي أحلام، "**التسيير العمومي الجديد وإصلاح البيروقراطيات الدولية-الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أنموذجا**-"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2013).

27- قادري مليكة، "**مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق-دراسة حالة**-"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2009).

28- قلي أحمد قلي، "**قوات حفظ السلام دراسة في ظل المستجدات الدولية**"(أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة تيزي وزو، 2013).

29- كحال سعيدة، **حقوق الإنسان في ظل التدخل الأمريكي في العراق**"(مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009).

30- كريبش نبيل، "**دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية**"(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008).

31- لادمي محمد عربي، "**التنافس التركي-الإيراني في مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط 1996-2014**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014).

32- مدلل حفناوي، "**الدبلوماسية الوقائية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين**"(مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، جامعة بسكرة، 2012).

33- مرابط زهرة، "**الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة**"(مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام، جامعة تيزيوزو، 2011).

34- مستاك يحيا محمد لمين، "**قضية دارفور وأبعادها الإقليمية والدولية 2003-2015**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2013).

35- منصر جمال، "**التدخل العسكري الإنساني في ظل الأحادية القطبية-دراسة في المفهوم والظاهرة**"(أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010).

36- مولاي لخضر عبد الرزاق، "**متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية- دراسة حالة الجزائر-**" (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010).

37- ناصري سميرة، "**آليات الدبلوماسية الجديدة في إدارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2010).

38- نوري ياسمين، "**مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية: بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني-1962-2012-**"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2015).

- ملتقيات وورش أعمال:

1- أبي علاء فادي، "**حل النزاعات أداة لبناء السلام وتحقيق الديمقراطية**"(ورشة تدريبية في مجال كيفية التعامل مع النزاعات وحقوق الإنسان موجهة لطلبة الجامعات وأعضاء الأندية الشبابية- مشروع الحوار الشبابي اللبناني الفلسطيني لحل النزاعات، 5-8 ماي 2006، فندق ماري لاند – باكفيا /النعص، لبنان).

2- بن طيب هديات خديجة، بن يوب لطيفة، "**دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة**"(ورقة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، 7-8 أفريل 2008).

3- لبال نصر الدين، "**محاضرات غير منشورة في مقياس المنظمات الدولية**"(حاضرة ملقاة على طلبة الماستر، 2013).

4- لكمين خيرة، "**التدخل الأممي لبناء السلام: آلية إعمار أم دمار**"(ورقة مقدمة للملتقى مداخلة الوطني حول المنظمات الدولية في الواقع العالمي- دراسة في المأسسة والأداء، جامعة قالمة، 10افريل 2017).

Foreign Resources and References:

- **Fist Resources**

1- C.Mish Frederck," **Merriam-webster's Collegiate Dictionary**" (Eleventh Edition-USA- : Springfield Massachusetts, 2003).

2- Gillard Patricka, "**Cambridge Advanced Learner's Dictionary"**(Cambridge university press, 2003

3- Steel Miranda, "**Oxford Wordpower Dictionary"**(university press,2002).

Second References

- **Books**

4- A Otunnu Olara, W Doyle Michael, "**peacemaking and peacekeeping for the new centry"** (united states of America: Rowman§ littlefield publishers,INC, 1998).

5- Brown Davis, "**the role of united nation s in peacekeeping and truce –monitoring**" (bruylant: bruxelles, 1994).

6- Chetail Vincent**, "Lexique de la consolidation de la paix**" (Bruylant : Bruxcelles, 2009).

7- Friedricb Jurgen, "**UNMIK in Kosovo**" (United Nations: Max planck UNYB9, 2005).

8- L Wenden Anita, "**Educating for a culture of social and ecological peace**" (new yourk: state university ,Albany, 2004).

9- Valnzuela Pedro, "**Meeting Human Needs, Preventing Violence: Applying Human Needs Theory to the Conflict in Sri Lanka"** (Universidad del Salvador Buenos Aires, septembre ,2005).

- **Articles in reviews**

1- Barnet Michael and authers, "**peacebuilding: what is in name?"**(global governance13,2007).

2- F.Oliver George**, "The Other Side of Peacekeeping, Peace Enforcement and Who Should Do It**?"(journal of international peacekeeping, volume8, issue1,2004).

3- I. Rotberg Robert**, "The New Nature of Nation-State Failure"**

4- I.Gawerc Michelle, "**peace-building : theoretical and concrete perspsctives**," (peace & change, volume 31, Issue4, 2006).

5- United nation, "**report UN peacebuilding: an Orientation"(**peacebuilding support office , september2010).

6- Wendy Lambourn, "**post-conflit peacebuilding :meeting human needs for justice and reconciliation"** (peace, conflit and development-issue four, April 2004).

7- Yamilé Chebalou," **Les sciences de la paix : quelles possibles fonctions dans une école supérieure de sciences politiques ?"** (the Algerian journal of political studies6,2016).

- **Electronic Articles:**

1- Caplan Richard, "**peacekeeping/peace enforcement"**, https://pesd.princeton.edu

2- Dijkema Claske, Martin Saint, "**Negative versus Positive Peace**" (2007), http://www.irenees.net/bdf_fiche-notions-186_fr.html

3- Food and Agriculture Organisation (FAO), http://www.actu-environnement.com/ae/dictionnaire_environnement/definition/food_and_agriculture_organisation_fao.php4 .

4- Lucuta Gabriela Monica, " **Peacemaking, peacekeeping, peacebuilding and peace enforcement in the 21st century"**(2014), http://www.insightonconflict.org

5- **peace enforcement**, http://www.globalsecurity.org

6- Protopapa Marietta, **"Peace-building and post-conflict recovery"** (20 mars2016), http://www.un.org/en/development/desa/oesc/peacebuilding.shtml
7- United Nations, "**Peacebuilding Fund Preventing a Relapse into Violent Conflict**", http://www.unpbf.org .
8- W. Doyle Michael, Sambanis Nicholas, "**International Peacebuilding, A Theoretical and Quantitative Analysis"(**2000), http://web.worldbank.org

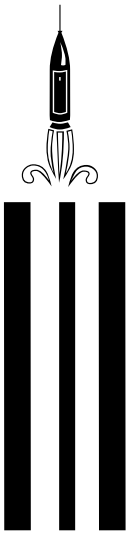

الملاحق

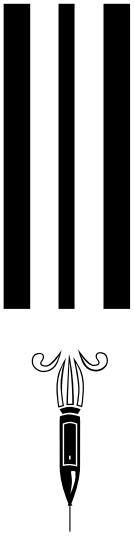

ملحق رقم1: «وثيقة العهد الدولي للعراق»

نص الوثيقة:

«العهد الدولي مع العراق هو مبادرة أطلقتها حكومة العراق تهدف إلى إقامة شراكة جديدة مع المجتمع الدولي، ويتمثل الغرض من هذا العهد بوضع إطار عمل بغية تحقيق الرؤية الوطنية للعراق الرامية إلى:

- تحقيق تطلعات الشعب العراقي الرامية إلى ترسيخ دعائم قيام دولة فيدرالية ديمقراطية موحدة يسودها الأمن والاستقرار ويتمتع جميع مواطنيها بحقوق وواجبات متساوية.
- إرساء اقتصاد ينعم بالازدهار وقاعدة إنتاج متنوعة قادرة على توفير متطلبات التنمية المستدامة وفقا لعوامل السوق ومنفتح على العالم ومندمج معه ومع الاقتصاديات الأخرى في المنطقة وعلى وجه الخصوص تلك الخاصة بدول الجوار.
- جعل العراق عضوا فعالا في المنظمات الدولية والإقليمية وقادرا على تقديم المساعدات للبلدان الفقيرة والمحتاجة.
- السماح للقطاع الخاص بلعب دور قيادي في النشاط الاقتصادي، مع دور خاص للحكومة في تنظيم هذا النشاط وحمايته من آثار التقلبات الخارجية.

بيان العهد الدولي مع العراق

قررت حكومة العراق والمجتمع الدولي تعزيز شراكتهما بغية رفع المستوى المعاشي للشعب العراقي، واستكمال عملية إعادة إعمار العراق وتمهيد الطريق أمامه للوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والازدهار في المجتمع يسوده نظام سياسي ديمقراطي اتحادي تعددي.

وأكدا مواصلة تبادل الالتزامات بينهما وبروح مؤتمر مدريد 2003 واجتماع أبوظبي – سبتمبر 2006 واجتماع الكويت – ديسمبر 2006، سعيا لتحقيق عراق آمن ومستقر ومزدهر، يسوده الحكم الرشيد، وتترسخ فيه حقوق الإنسان العراقي في ظل سيادة القانون، وكذلك إدامة وتقوية هذه الالتزامات طيلة مدة العهد وما بعدها.

تحقيق الرؤية – الملف السياسي والأمني

أولا: الملف السياسي

الهدف: عراق موحد وديمقراطي وفيدرالي ذو سيادة ومندمج مع محيطه الإقليمي والعالمي.

تم وضع الخطوط الرئيسية لاحتياجات العراق السياسية والأمنية ضمن برنامج الحكومة وخطة المصالحة الوطنية، وبناء عليه تعد النقاط التالية مطالب رئيسية لبناء دولة مستقرة ومجتمع متماسك وتحقيق المصالحة بين مختلف فئات الشعب العراقي:

– نبذ الإرهاب والعمل الفعال في مواجهته.

– نبذ العنف الموجه ضد الدولة وبين الجماعات الطائفية والعرقية داخل البلاد.

– احترام سيادة القانون بما فيها الحريات المدنية وحقوق الإنسان.

– بناء عراق ذي سيادة وموحد وديمقراطي وفيدرالي.

– إضفاء الطابع المؤسساتي على الفيدرالية الديمقراطية من خلال عملية تستند على أساس الاتفاق والإجماع.

– تقاسم الموارد بعدل وإنصاف.

– التعاون مع دول الجوار على أساس المصالح المتبادلة.

وتتمثل إحدى الأفكار الرئيسية العامة التي تدار ضمن الإصلاحات المؤسساتية في إرساء احترام سيادة القانون كشرط مسبق أساسي لإنجاح تطبيق العهد. إن وضع أولويات لتلك الإصلاحات ستساهم في:

– تعزيز سلطة الدولة في تنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع وجباية الضرائب.

– تفعيل الدستور والقوانين لضمان أمن المواطنين وحماية الممتلكات الخاصة والعامة وانجاز العقود.

– إنشاء مؤسسات سياسية تتسم بالشمولية والشرعية.

– تقوية النظام القضائي والإدارة القضائية.

– إقامة علاقات مستقرة وبناءة مع دول الجوار والمجتمع الدولي.

الحوار الوطني والمصالحة

ستواصل الحكومة تقديم دعمها لتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، وتعزيز الانجازات المتعلقة بالعملية السياسية. إذا ما أعدنا إلى الأذهان قراري مجلس الأمن 1546 و1618 فان العراق ملتزم بمكافحة الإرهاب، إذ لم يُعد تهديدا للعراق فحسب بل

للمنطقة والعالم بأسره، يستلزم دعم العراق دعما كاملا من المجتمع الدولي والدول المجاورة اذا ما أريد له الانتصار في معركته هذه.

يتم تطبيق برنامج المصالحة الوطنية برمته من خلال عملية تشاورية مستمرة على الصعيد السياسي وقد تم تشكيل لجنة المصالحة الوطنية ولجانها الفرعية واستهلت أعمالها. وستمضي الحكومة قدما بعملية المصالحة الوطنية عبر جميع السبل المتاحة باعتبارها من أهم الأولويات.

تطبيق البرنامج السياسي والتشريعي

يقتضي الدستور العراقي مراجعة من مجلس النواب. ستتابع الأطراف العراقية هذه العملية وفقا لبنود الدستور بحسب الأولوية وبروح المصالحة الوطنية وبطرق تعزز وحدة العراق وسيتم نشر حملات توعية لضمان شمولية عملية مراجعة الدستور.

التعاون والتكامل الإقليمي والدولي

أن يسعى العراق بقوة إلى تعزيز الانسجام والتفاهم بين جميع جيرانه، بحيث لا يسمح باستخدام أراضيه وموارده بما يتعارض مع مصالح أي من جيرانه، وألا يسمح بأي تدخل في شؤونه الداخلية، وتعتبر مسألة الاحترام المتبادل للسيادة والتعاون على أساس المصالح المشتركة أمرا حتميا في استقرار المنطقة.

أن تعمل الحكومة مع شركائها الإقليميين والدوليين سعيا للحفاظ على وحدة الأراضي العراقية وتأمين حدوده ووضع حد لدخول الإرهابيين والمجرمين وتدفق الأسلحة إلى العراق.

ثانيا: الملف الأمني

الهدف: توفير الأمن والأمان لجميع العراقيين، وحماية سيادة العراق والمساهمة في تحقيق الاستقرار الوطني والإقليمي.

بناء قدرات القوات الأمنية العراقية

– تعزيز سلطة الدولة في شكل فاعل يتطلب بناء قوات أمن خالية من الصبغة السياسية وغير منحازة ومسئولة وتعمل بشفافية ومهنية ومنها الجيش والشرطة، تعي الحكومة أهمية وضرورة ترجمة هذه المبادئ إلى برامج عملية عند تنظيم قواتها الأمنية وعملها، وستعمل الحكومة مع الشركاء الدوليين على إعداد قوات أمن عراقية مدربة جيدا ومنضبطة وتتمتع بالكفاءة وتعي وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.

– تنوي الحكومة تنفيذ جدول زمني لتطوير وتعزيز قوات الأمن العراقية بالإمكانات والقوى المطلوبة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا الشأن قبل حلول نهاية فترة نفاد العهد، ويتعين توافر مساعدات دولية أوسع لضمان نوعية التشكيلات الأمنية.

– ستعمل الحكومة على نشر برامج توعية لضمان استمرار دعم جميع الأطراف لخطط بغداد والبصرة الأمنية وتطبيقها.

المصدر: http://www.gov.krd/a/d.aspx?a=17679&l=14&r=81&s=010000

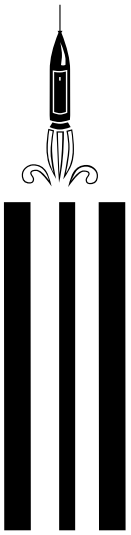

الفهرسة

الفهرسة

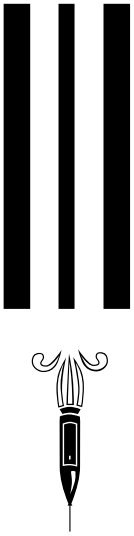

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**17**
الفصل الأول: مقاربة مفهومية نظرية لبناء السلام	**33**
المبحث الأول: الإطار المفهومي لبناء السلام	**34**
المطلب الأول: مفهوم بناء السلام	**34**
المطلب الثاني: التداخل المفاهيمي بين بناء السلام والمفاهيم الأخرى	**42**
الفرع الأول: حفظ السلام	**42**
الفرع الثاني: صنع السلام	**48**
الفرع الثالث: فرض السلام	**50**
الفرع الرابع: إعادة الإعمار	**52**
الفرع الخامس: الدبلوماسية الوقائية	**57**
المبحث الثاني: فواعل بناء السلام وفقا لمقاربات العلاقات الدولية ومقاربات بناء السلام	**61**
المطلب الأول: فواعل بناء السلام والمقاربات المفسرة لدور المنظمات الدولية	**61**
الفرع الأول: فواعل بناء السلام	**61**
الفرع الثاني: تيبولوجيا بناء السلام	**71**
الفرع الثالث: المقاربات النظرية المفسرة لدور الفواعل غير الدولاتية(منظمات دولية حكومية)	**73**
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لبناء السلام في مناطق ما بعد النزاع	**79**

فهرس المحتويات

الفرع الأول: مقاربات السلام	**80**
الفرع الثاني: مقاربات تحقيق الرضا	**87**
الفرع الثالث: مقاربات السلطة	**93**
الفرع الرابع : مقاربات النزاع	**96**
خلاصة الفصل الأول	**105**
الفصل الثاني: هيئة الأمم المتحدة كفاعل لبناء السلام في العالم	**107**
المبحث الأول: هيئات وبرامج الأمم المتحدة المدعمة لبناء السلام	**108**
المطلب الأول: أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة في بناء السلام	**108**
الفرع الأول: لجنة بناء السلام	**108**
الفرع الثاني: مكتب دعم لجنة بناء السلام	**116**
الفرع الثالث: صندوق بناء السلام	**116**
المطلب الثاني: الاطار التعاوني الاممي لبناء السلام	**121**
الفرع الأول: برامج الأمم المتحدة	**121**
الفرع الثاني: وكالات الأمم المتحدة	**124**
المبحث الثاني: نماذج لعمليات بناء السلام للأمم المتحدة	**134**
المطلب الأول: عمليات بناء السلام في قارة إفريقيا	**134**
الفرع الأول: بناء السلام في مالي	**135**
الفرع الثاني: بناء السلام في دارفور	**139**
المطلب الثاني: عمليات بناء السلام في قارة أوروبا	**151**

فهرس المحتويات

الفرع الأول: بناء السلام في كوسوفو	**151**
الفرع الثاني: بناء السلام في قبرص	**165**
المطلب الثالث: خطوات الأمم المتحدة في بناء السلام	**170**
الفرع الأول: نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج	**170**
الفرع الثاني: إزالة الألغام	**175**
الفرع الثالث: إعادة الإعمار وتوطين اللاجئين لتحقيق التنمية	**178**
الفرع الرابع: المساعدات الإنتخابية وإعادة بناء أجهزة الأمن	**179**
خلاصة الفصل الثاني	**181**
الفصل الثالث: بناء السلام في العراق 2003–2016: دراسة في فاعلية البرامج الأممية	**184**
المبحث الأول: التوجه الأممي لبناء السلام في العراق بعد الإحتلال الأمريكي في 2003	**185**
المطلب الأول: تأثير الإحتلال الأمريكي للعراق على البيئة الداخلية	**187**
الفرع الأول: الآثار الإجتماعية للاحتلال	**187**
الفرع الثاني: الآثار السياسية الأمنية للاحتلال	**195**
الفرع الثالث: الآثار الإقتصادية والثقافية للاحتلال	**203**
الفرع الرابع: الآثار البيئية البشرية للاحتلال	**211**
المطلب الثاني: بناء العملية السياسية في العراق وفق قرارات مجلس الأمن	**218**
الفرع الأول: المرحلة المؤقتة 2005/2004	**218**
الفرع الثاني: المرحلة الانتقالية2011/2006	**224**

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: المرحلة ما بعد الانتقالية2016/2011	**229**
المطلب الثالث: أنشطة الهيئة الأممية في العراق لبناء السلام	**232**
الفرع الأول: بعثة الأمم المتحدة في العراق	**232**
الفرع الثاني: نشاط بعثة الأمم المتحدة في العراق 2007-2011	**235**
الفرع الثالث: نشاط البعثة الأممية من 2012- 2016	**239**
المبحث الثاني: البرامج الوطنية لإعادة بناء العراق	**244**
المطلب الأول: مشاريع الحكومة العراقية لبناء السلام	**244**
الفرع الأول: المشاريع في المجال القانوني	**246**
الفرع الثاني: المشاريع في المجال السياسي الأمني	**254**
الفرع الثالث: المشاريع في المجال الإقتصادي	**261**
الفرع الرابع: المشاريع في المجال الإجتماعي والبنى التحتية	**266**
المطلب الثاني: دور الهيئات المدنية في بناء السلام في العراق بعد 2003	**271**
الفرع الأول: المجتمع المدني والقطاع الخاص في العراق	**271**
الفرع الثاني: الشباب والمرأة العراقية: من التهميش إلى التمكين	**279**
خلاصة الفصل الثالث	**288**
الفصل الرابع: محدودية تنفيذ برامج بناء السلام 2003-2016 ومستقبل بناء السلام في العراق	**291**
المبحث الأول: معيقات بناء السلام في العراق 2003-2016	**292**
المطلب الأول: المعيقات المرتبطة بهيئة الأمم المتحدة	**292**
الفرع الأول: معيقات هيكلية داخل الأمم المتحدة	**292**

فهرس المحتويات

الفرع الثاني: معيقات مرتبطة ببيئة العمل	**300**
المطلب الثاني: المعيقات المرتبطة بالبيئة الداخلية العراقية	**305**
الفرع الأول: معيقات مرتبطة بالهيئات الرسمية	**305**
الفرع الثاني: معيقات مرتبطة بأوضاع المجتمع وحالة الأمن	**314**
الفرع الثالث: معيقات مرتبطة بالمجتمع المدني والقطاع الخاص	**318**
الفرع الرابع: معيقات مرتبطة بتمكين الفئات المُهمشة	**323**
المبحث الثاني: مستقبل بناء السلام في العراق وفق منظور تكاملي	**328**
المطلب الأول: مقترحات خطة لبناء السلام في العراق	**328**
الفرع الأول: جانب يمس الهيئة الأممية وأدوارها	**329**
الفرع الثاني: جانب يمس القيم المجتمعية والممارسات السياسية والمدنية	**332**
الفرع الثالث: في جانب الاستثمارات والقطاع الخاص	**336**
الفرع الرابع: في جانب تمكين الفئات المُهمشة	**338**
المطلب الثاني: سيناريوهات مستقبل العراق	**341**
الفرع الأول: مؤتمر الكويت لإعمار العراق 2018	**342**
الفرع الثاني: سيناريوهات بناء السلام في العراق	**344**
خلاصة الفصل الرابع	**350**
خاتمة	**353**
قائمة المراجع	**358**
الملاحق	**389**

فهرس المحتويات

الفهرسة	395
فهرس الأشكال والجداول والخرائط	402

فهرس الجداول:

الجدول	الصفحة
جدول رقم 1: **الفروقات بين المفاهيم السلامية**	**59**
جدول رقم 2: **مضامين الفروقات بين السلام الايجابي والسلام السلبي**	**86**
جدول رقم 3: **عدد المؤسسات الصحية في العراق 2005–2008**	**190**
جدول رقم 4: **معدل البطالة في العراق 2003–2008**	**191**
جدول رقم 5: **الشركات الأمريكية الحاصلة على أكبر العقود لإعمار العراق**	**204**
جدول رقم 6: **عدد الوفيات العراقيين خلال ثلاث سنوات الموالية للتدخل**	**214**
جدول رقم 7: **عدد الوفيات المدنيين في العراق بعد ثلاث سنوات الموالية للتدخل**	**214**
جدول رقم 8:**عدد الوفيات في قوات الأمن العراقية خلال ثلاث سنوات الموالية للتدخل**	**215**

فهرس الأشكال:

الشكل	الصفحة
شكل رقم 1: **أنشطة بناء السلام**	**73**
شكل رقم 2: **استفتاء الرأي يبين نسبة القوى في العراق**	**200**
كل رقم 3: **الأموال المودعة في صندوق تنمية العراق بمجموع 20.6 مليار دولار**	**226**
شكل رقم 4: **الإطار التشاركي لتنسيق عمليات بناء السلام على المستوى الوطني في العراق**	**269**
شكل رقم 5: **مخطط تمكين الشباب**	**282**

فهرس الخرائط:

الخريطة	الصفحة
خريطة رقم 1: **خريطة العراق**	**186**
خريطة رقم 2: **المراكز الإقليمية لشؤون الألغام**	**252**

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of 8 May 1945 Guelma

Faculty of Law and Political Science
Department of Political Science
Affiliation Laboratoire : Legal Environmental Studies

THESE

FOR PURPOSE OF OBTAINING A DOCTORATE DEGREE

Field: Law and Political Science **Stream**: Political Science

Specialty: International Management

Submited By

Kheira Lekmine

Entitled

United Nations Peace building Strategy Between the Ambition of Texts and Limited Implementation - Iraq 2003/2016 Model-

Date: 8/11/2018 **Board of Examiners:**

Name and Surname	Degree		
Mr: Housain Bougara	**Professor**	Univ. de Alger3	Président
Mrs: Widad Ghouzlani	**Professor**	Univ. de 8May1945 Guelma	Encadreur
Mrs: Malika Frimeche	**MCA**	Univ. de Constantine3	Examinateur
Mr: Djamel Mencer	**MCA**	Univ. de 8May 1945Guelma	Examinateur
Mr: Said Mellah	**MCA**	Univ. de M'sila	Examinateur
Mr: Ismail Bouganour	**MCA**	Univ. de 8May1945 Guelma	Examinateur

Academic Year : 2017/2018